

على خطى سدوم

إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد

تأليف
صالح النعامي

دار الكتاب الجامعي
UNIVERSITY BOOK HOUSE

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: 32)

على خطى سدوم

إسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد

تأليف

صالح النعامي

الناشر

دار الكتاب الجامعي

العين دولة الإمارات العربية المتحدة

2011

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2011 م



دار الكتاب الجامعي

عضو اتحاد الناشرين العرب

عضو المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين

العين - الإمارات العربية المتحدة

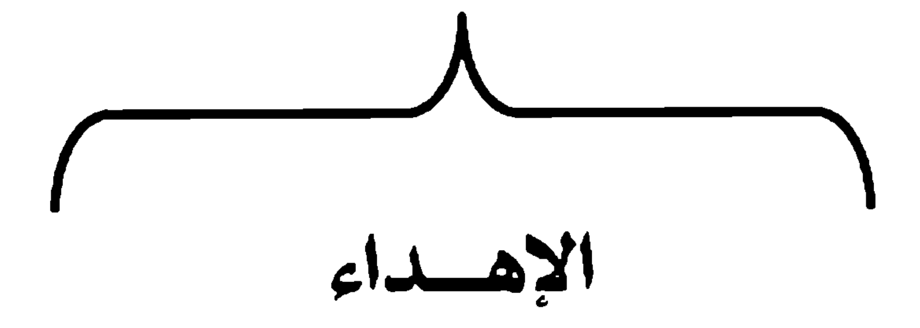
ص.ب. 16983

هاتف 00971-3-7554845

فاكس 00971-3-7542102

E-mail:bookhous@emirates.net.ae

جمع وتنفيذ واخراج: كمبيورايتر Compu_Writer لخدمات دور النشر ، عادل نداء القاهرة
E-mail: compu_writer@yahoo.com (- (002-0100390516

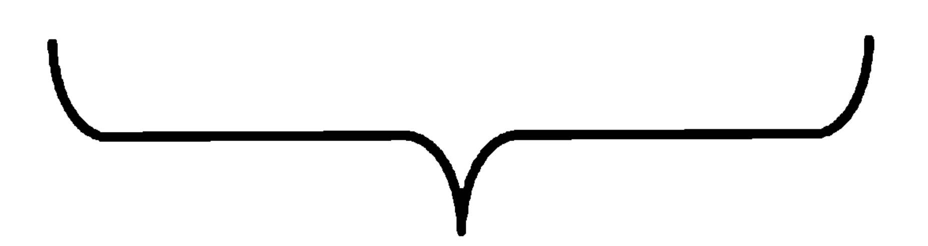


الإهــداء

إلى صاحبة الفضل

العظيم ....

إلى والدتي



المحتويات

الموضوع	الصفحة

المقدمة

في مصادرهم الدينية وتراثهم الفكري يصب اليهود جام غضبهم على "اسدوم"، بوصفها مهد الفساد والإفساد ومعاداة كل ما هو أخلاقي وطاهر، وحتى نخبهم العلمانية ترى في هذه الحالة التاريخية نموذجاً للقياس والمقارنة بين الحسن والقبيح. لكن واقع الحال في إسرائيل وأنماط السلوك لدى نخبها المختلفة يدلل بما لا يقبل الشك على أنها تقتفي أثر "اسدوم"، بل أنها ابتدعت أنماط "إفساد" لم يسبقها إليها أحد. لكن الفرق الوحيد بين حالة "اسدوم" و "إسرائيل" يكمن في حقيقة أنه في الوقت الذي كان فساد "اسدوم" استجابة لغرائز أهلها المريضة فقط، فإن الفساد والإفساد في الحالة الإسرائيلية يأتي كمركب أساسي وهام ضمن المشروع الصهيوني وخدمة لأهدافه الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. وفي الوقت الذي حاربت "اسدوم" الدين، ورفضت قيمه بشكل صريح وصارخ، ومثل فسادها حالة مناقضة لشريعة السماء في ذلك الوقت، فإن "الدين" في الحالة الإسرائيلية يشكل مصدراً رئيساً ومركزياً للفساد والإفساد وموجه لها. وقد تم توظيف الفساد في الجهد العسكري والأمني الإسرائيلي كما يعكس ذلك الطرائق التي تتبعها الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية في تجنيد العملاء التي لم تخطر حتى على بال الشيطان ذاته، وتحديداً أساليب الابتزاز الجنسي.

يحوي هذا الكتاب سلسلة من الدراسات والمقالات والتقارير والترجمات التي أعدها الكاتب وتطرقت لقضايا التدين والعسكرة والفساد في إسرائيل، ويضم الكتاب ثمانية فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: ويتناول الفتاوى التي يصدرها الحاخامات اليهود والتي تؤسس للكراهية والعدوان والإرهاب والعنصرية، وتستند للشعوذة، علاوة على تقديم دلائل على فساد رجال الدين اليهود.

الفصل الثاني: يتطرق لمظاهر نفوذ المتدينين في الدولة الإسرائيلية، وأنماط تأثيرهم على المجتمع الصهيوني ومؤسساته، سيما العسكرية، ودورهم في تحديد السياسات العامة للكيان الصهيوني.

الفصل الثالث: يتناول الطرائق التي تتبعها الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية في إسقاط المواطنين العرب والفلسطينيين تحديداً في براثن العمالة، إلى جانب أمثلة تؤكد تنكر الكيان الصهيوني لهؤلاء العملاء رغم ما بذلوه من تضحيات خدمة لأمنه.

الفصل الرابع: يعرض هذا الفصل لشواهد كثيرة على إرهاب الدولة الإسرائيلية، علاوة على تشجيع الكيان الصهيوني لمستوطنيه على ارتكاب الاعتداءات الإرهابية ضد الفلسطينيين.

الفصل الخامس: يتناول الأسباب الكامنة وراء تطرف الإسرائيليين ويعرض لدور الجهاز التعليمي تحديداً في تغذية التوجهات العنصرية للمجتمع الصهيوني.

الفصل السادس: يعالج أسباب تجذر الفساد في الحلبة السياسية الإسرائيلية والمظاهر التي تؤكد مروره في عملية مأسسة، علاوة على الإحاطة بأدواته وتداعياته المختلفة.

الفصل السابع: يعرض لمظاهر الوهن في الحالة الإسرائيلية، ويقدم شهادات لكثير من المفكرين الصهاينة الذين يتوقعون أن هذا الكيان إلى زوال.

الفصل الثامن: يعالج صور تعاطي إسرائيل مع الفلسطينيين والعرب والحركات الإسلامية، ويتناول تقييمات الصهاينة لحروبهم مع العرب.

الفصل الأول

الفتاوى الآثمة

صناعة الفتوى في إسرائيل

سلطت الفتوى التي أصدرها الحاخام إسحاق شابيرا مدير إحدى المدارس الدينية اليهودية في الضفة الغربية والتي تتضمن "مسوغات فقهية" تسمح بقتل غير اليهود سواءً كانوا رجالاً أو نساءً أو أطفالاً، الأضواء على صناعة الفتاوى ومكانتها في إسرائيل، في ظل المؤشرات الواضحة على الدور الذي تلعبه هذه الفتاوى ليس فقط في إضفاء شرعية دينية على ذبح الفلسطينيين والمس بكرامتهم، بل أيضاً وتأثيرها على المجتمع الإسرائيلي ومساهمتها في دفعه نحو مزيد من التطرف الديني والسياسي، علاوة على أن المكانة التي تحظى بها هذه الفتاوى باتت تهدد طابع إسرائيل العلماني، وتكشف زيف إدعاء نخبها الحاكمة وجود فصل بين الدين والدولة. ومن نافلة القول أن هذه الفتاوى تدلل بشكل لا يقبل التأويل على نفاق العالم الذي يكيل بمكيالين، فهو من جهة يغض الطرف عن هذه الفتاوى ومروجيها، وفي ذات الوقت فإن كل من يتعرض لليهود يوسم بمعاداة السامية والعنصرية.

فتاوى قاتلة

كانت الفتوى التي أصدرها الحاخام شابيرا حلقة صغيرة في سلسلة طويلة من الفتاوى التي أصدرها كبار الحاخامات والمرجعيات الدينية اليهودية في العقدين الأخيرين والتي توفر المسوغات الدينية للمس بالمدنيين الفلسطينيين فقط لكونهم

فلسطينيين وعرباً ومسلمين. ولعل أخطر الفتاوى كانت تلك التي صدرت بتاريخ 6-3-2008، ووقع عليها عدد من كبار الحاخامات اليهود الذين يشكلون ما يعرف بـ "رابطة حاخامات أرض إسرائيل" برئاسة الحاخام دوف ليئور والتي أباحت للجيش الإسرائيلي قصف التجمعات السكانية الفلسطينية بدون تمييز، والتي استند إليها عدد من الوزراء المتدينين في حكومة أولمرت السابقة لإبداء حماسهم إزاء تعمد المس بالمدنيين الفلسطينيين أثناء الحرب الإجرامية الأخيرة التي شنتها إسرائيل على غزة. وجاء في هذه الفتوى أن "الشريعة اليهودية تبيح قصف التجمعات السكانية المدنية الفلسطينية، وتجيز التوراة إطلاق قذائف على مصدر النيران حتى لو كان يتواجد فيه سكان مدنيون". ولم يفت الموقعون على الفتوى التأكيد على أنه لا يتوجب على الجيش تحذير المدنيين قبل عملية القصف. وفي هذا السياق لا يمكن أيضاً إغفال الفتوى التي أصدرها الحاخام مردخاي إلياهو زعيم التيار الديني الصهيوني، أهم مرجعيات الإفتاء في إسرائيل على الإطلاق والتي لا تبيح فقط المس بالرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، بل أيضاً تدعو إلى قتل "بهائمهم" . وتنص الفتوى على وجوب قتل حتى الأطفال الرضع. وقام إلياهو بـ "التأصيل الفقهي" لفتواه عبر المقارنة بين الفلسطينيين الحاليين والعمالقة الذين كانوا يقطنون فلسطين عندما دخل يوشع بن نون أريحا عام 1190 ق.م، حيث يدعي إلياهو أن الرب أنزل على يوشع بن نون حكماً يقضي بوجوب قتل العمالقة رجالاً ونساءً وأطفالاً رضع، وحتى البهائم. واعتبر إلياهو أن الفلسطينيين هم "عمالقة هذا العصر"، وبالتالي يتوجب معاملتهم مثلما تمت معاملة العمالقة القدماء. وحرص إلياهو على تضمين الفتوى نص الحكم الذي يزعم أنه نزل على يوشع بن نون، حيث جاء في هذا الحكم المزعوم "اقضوا على العماليق من البداية حتى النهاية..اقتلوهم وجردوهم من ممتلكاتهم، لا تأخذكم بهم رأفة، فليكن القتل متواصلاً، شخص يتبعه شخص، لا تتركوا طفلاً، لا تتركوا زرعاً أو شجراً، اقتلوا بهائمهم من الجمل حتى الحمار". وأفتى الحاخام منيس فريدمان مدير "مركز حنا لدراسة التاريخ اليهودي" بوجوب تدمير الأماكن المقدسة للفلسطينيين، علاوة على قتل رجالهم ونسائهم وأطفالهم. علاوة على ذلك فقد أفتى

حاخامات آخرون بجواز تسميم آبار المياه التي يشرب منها القرويون الفلسطينيون الذين يقطنون في محيط المستوطنات وحثوا على نهب محاصيلهم الزراعية، لدفعهم للفرار.

تشريع الانتقام

وحثت بعض الفتاوى الشباب اليهودي على المبادرة للانتقام من المدنيين الفلسطينيين بعد كل عملية تنفذها حركات المقاومة. وبتاريخ 13-6-2008 أصدر خمسة عشر حاخاماً برئاسة الحاخام يعكوف يوسيف نجل الحاخام عفوديا يوسيف الرئيس الروحي لحركة "شاس" فتوى صريحة تدعو للمس بالمدنيين الفلسطينيين بعد كل عمل مقاوم يستهدف يهوداً، حيث أجازت الفتوى أيضاً تدمير ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، على اعتبار أن هذا السلوك يمثل عملاً "رادعاً يوضح للفلسطينيين الثمن الباهظ الذي تنطوي عليه محاولة المس باليهود". وحسب هذه الفتوى فإنه ليس شرطاً أن يقوم الفلسطينيون بتنفيذ عمل مقاوم ضد اليهود حتى يتوجب القيام بعمليات انتقامية ضدهم، بل يكفي أن تكون هناك دلائل على وجود نية لديهم للقيام بهذا العمل. وفي السابع من أيلول عام 2005 أصدرت مجموعة أخرى من الحاخامات فتوى ضمنتها رسالة وجهت إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريل شارون، حثته فيها على عدم التردد في المس بالمدنيين الفلسطينيين خلال المواجهات التي كانت مندلعة في الأراضي المحتلة، وجاء في الفتوى: "نحن الموقعون أدناه، ندعو الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي إلى العمل حسب مبدأ، من يقم لقتلك، سارع واقتله". وأضافت الفتوى: "لا وجود في العالم لحرب يمكن فيها التمييز بشكل مطلق، بين المدنيين والجيش، لم يحدث ذلك في الحربين العالميتين، ولا في حرب الولايات المتحدة في العراق، وحرب روسيا في الشيشان، ولا في حروب إسرائيل ضد أعدائها، ففي الحرب قومية تحارب قومية، قومية تنتصر على قومية"، على حد تعبير الموقعين على الفتوى. وأردف الحاخامات "والسؤال المطروح أمامنا هو هل نحارب العدو من خلال هجوم يقتل خلاله مدنيون من صفوفه، أو نمتنع عن الحرب بسبب المدنيين فنخاطر بذلك بالمدنيين لدينا؟ الجواب على السؤال نجده ببساطة لدى الحاخام عكيفا

(أحد مرجعيات الإفتاء لليهود في العصور الغابرة)، الذي قال: حياتنا أولى". ولم يفت الحاخام مردخاي إلياهو أن يوضح أنه في الوقت الذي يطالب الحاخامات بالانتقام من العرب فإنهم يدركون أن " ألف عربي لا يساوون يهودياً واحداً ".

تسويغ التمييز العنصري

ولا تقتصر أغراض الفتاوى على الحث على قتل غير اليهود وتسويغه، بل يتعداه إلى تشريع التميز العنصري ضد غير اليهود بشكل صارخ. ففي تاريخ 24-4-2005 أفتى الحاخام شاؤول جولشميت الحاخام الأكبر لمدينة "كفار سابا" بعدم جواز أن يتبرع اليهودي بدمه لغير اليهودي. ورداً على استفسار أحد الأطباء اليهود المتدينين قال جولشميت أنه لا يتوجب بحال من الأحوال الموافقة على حصول الفلسطينيين الذين يعالجون في المستشفيات الإسرائيلية على الدم من اليهود على اعتبار أنه "لا يجوز المساواة بين الدم اليهودي وغير اليهودي بحال من الأحوال". وأفتى الحاخام دوف لينور بعدم جواز تقديم الإسعاف الطبي لغير اليهود حتى لو كان من حلفاء اليهود. وقد استند بعض الأطباء والممرضون المتدينون في الجيش الإسرائيلي على هذه الفتوى ورفضوا إسعاف جنود دروز يخدمون في الجيش الإسرائيلي بعد إصابتهم خلال المواجهات مع حزب الله في جنوب لبنان والمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد أصدر الحاخام شلومو أفنير مدير مدرسة "مركاز هراب"، أكبر المدارس الدينية التابعة للتيار الديني الصهيوني في إسرائيل فتوى قاطعة تدعو لعدم السماح بتمثيل فلسطينيي 48 في الكنيست الإسرائيلي على اعتبار أنهم "ألذ أعداء إسرائيل". وأصدر خمسة عشر من كبار الحاخامات اليهود فتوى تدعو إلى عدم السماح بتشغيل العرب في إسرائيل على اعتبار أن تشغيلهم بات يمثل "خطراً وجودياً" على مستقبل الدولة. وجاء في الفتوى "مرة تلو مرة يتبين بالدليل القاطع أن المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمناً دموياً كبيراً بسبب سماحه بالعمالة العربية الرخيصة". وأضافت الفتوى "لقد تحولت هذه المشكلة إلى خطر يتهدد وجود الدولة والشعب اليهودي، حيث أنها تؤدي إلى سيطرة العرب على فرص العمل وإبعاد

اليهود عن كل مكان". ويذكر أن الفلسطينيين يقومون بالأعمال التي يرفض اليهود القيام بها أصلاً مثل البناء والزراعة وجميع المهن التي تتطلب جهداً بدنياً.

فتاوى تتناقض مع صريح التوراة

وبدافع من الحقد والعنصرية أصدر عدد من كبار المرجعيات الإفتاء فتاوى تتناقض مع صريح التوراة. وإن كان لا خلاف على حرمة العمل في يوم السبت وفق الشريعة اليهودية وباتفاق كل المرجعيات الدينية على مر العصور، فقد أصدر الحاخام ابي جيسر الحاخام الأكبر لمستوطنة "عوفرا"، أحد أكبر المستوطنات في الضفة الغربية والتي تقع بجوار مدينة رام الله فتوى قبل عدة أشهر تبيح لشركات البناء العمل والبناء في المستوطنة أيام السبت من أجل تكريس حقائق على الأرض، ومنع الفلسطينيين من استعادة أراضي سيطر عليها المستوطنون في المنطقة بالقوة لإقامة حي سكني جديد. وبخلاف ما تنص عليه التوراة التي تحرم الخنزير، فقد أفتى عدد من كبار الحاخامات في الضفة الغربية للمستوطنين بتربية قطعان الخنازير من أجل استخدامها في إتلاف المحاصيل الزراعية للقرويين الفلسطينيين الذين يقطنون في محيط المستوطنات. وبالفعل فقد تحولت قطعان الخنازير التي يربيها المستوطنون، تحديداً في شمال الضفة الغربية إلى كابوس يقض مضاجع القرويين الفلسطينيين.

فتاوى لخدمة المصالح الحزبية

وتستخدم الفتاوى أيضاً من قبل الأحزاب الدينية لضمان تحقيق أكبر مكاسب انتخابية عشية الانتخابات عبر توظيف الدين بشكل رخيص ومبتذل ومثير للسخرية. فعشية الانتخابات الأخيرة أصدر الحاخام عفوديا يوسيف زعيم حركة شاس فتوى تنص على أن "كل من يصوت لحركة شاس سيحصل على مكان في الدرجة الخامسة من جنة عدن"، مع العلم أن هذه "الدرجة" تعتبر أعلى درجات الجنة حسب النصوص الدينية اليهودية. كما أن يوسيف توعد كل من يصوت لخصم شاس حزب "إسرائيل

بيتنا" بـ "اللعنة والهلاك". وتنشط المرجعيات الدينية الأرثوذكسية في إصدار صكوك "الحرمان" ضد خصومهم السياسيين.

تطور صناعة الفتاوى

تعتبر "الحاخامية الكبرى"، هي أهم مؤسسة دينية رسمية تختص - ضمن مهام أخرى - بإصدار الفتاوى في القضايا الخلافية التي تتعلق على وجه التحديد بالعلاقة بين الدين والدولة، ناهيك عن قضايا ذات طبيعة اجتماعية وقضايا الأحوال شخصية. ومنذ عام 1948 وحتى أواخر السبعينات لم تبد الحاخامية الكبرى ميلاً للتدخل في الشؤون السياسية مثار الخلاف، وذلك لأنه في هذه الفترة سادت حالة من الجمود السياسي، حيث لم تقدم أي من حكومات إسرائيل على خوض أي مسار تفاوضي كان يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات تتعلق بمستقبل سيطرة الكيان الصهيوني على الأرض التي احتلت في حروبه المختلفة، وتحديداً حرب العام 1967. وفي نفس الوقت فإن معظم الحاخامات الذين تعاقبوا على شغل منصب الحاخام الأكبر سواءً كانوا غربيين أو شرقيين كانوا ينتمون بشكل أساسي للتيار الديني الأرثوذكسي (الحريدي)، الذي كان لا يظهر ميلاً للتدخل في القضايا السياسية الخلافية، وكان الحاخامات يحرصون بشكل خاص على عدم المس بحالة "الوضع القائم" (status quo)، سيما ضمان مواصلة احترام حرمة السبت، وأن تكون التوراة مرجعاً للبت في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، وغيرها. ومع التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل والتي وافقت تل أبيب بموجبها على الانسحاب من صحراء سيناء، أبدى بعض الحاخامات الهامشيين ميلاً للتدخل في القضايا السياسية، عبر إصدار بعض الفتاوى التي تحظر الانسحاب من سيناء. ونظراً لأن الذي وقعت على "كامب ديفيد" كانت حكومة يمينية برئاسة قائد تاريخي بحجم مناحيم بيغن، فإنه سرعان ما تم تطويق تأثير هذه الفتاوى. لكن مما لا شك فيه أن التوقيع على اتفاقية "أوسلو"، واندلاع انتفاضة الأقصى مثلا في الواقع نقطة تحول فارقة فيما يتعلق بالفتاوى ودورها.

فعلى الرغم من أن الجانب الفلسطيني قدم تنازلات مفرطة في هذه الاتفاقيات إلا أن الأوساط الدينية نظرت إلى هذه الاتفاقيات كمقدمة للتنازل عن الضفة الغربية، التي تعتبر حسب هذه الأوساط بمثابة قلب "أرض إسرائيل الكاملة"، التي يحظر على أي حكومة إسرائيلية التنازل عنها والانسحاب منها. في نفس الوقت تم تصوير انتفاضة الأقصى التي تميزت بتنفيذ عدد كبير من العمليات الاستشهادية في عمق الكيان الصهيوني على أنها خطر وجودي يهدد مجرد بقاء إسرائيل. من هنا هدفت الفتاوى بشكل أساسي إلى نزع الشرعية عن أي قيادة إسرائيلية تتجه إلى التوصل لتسوية سياسية للصراع تسفر عن انسحاب إسرائيل ولو من أجزاء بسيطة من الضفة الغربية، إلى جانب تسويغ أقصى درجات القمع ضد الفلسطينيين.

مكانة الفتاوى

من ناحية نظرية تدعي إسرائيل أن نظامها السياسي علماني، يقوم على فصل الدين عن الدولة، وبالتالي يفترض ألا تتمتع الفتاوى بمكانة قانونية. لكن الفتاوى تحظى بمكانة قانونية في كل ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية، حيث يقوم قضاة المحاكم التوراتية التي فوضها القانون بحسم الخلافات بشأن هذه القضايا وإصدار الأحكام وفق الفتاوى التي أصدرتها المرجعيات الدينية التي عاشت في الزمن الغابر والمعاصر.
ومن ناحية عملية تؤثر الفتاوى على الكثير من مناحي الحياة التي يفترض ألا يكون لرأي الدين فيها وزن في الأنظمة العلمانية. فمثلاً يتم إحباط الكثير من مشاريع القوانين في الكنيست التي تتناقض بشكل صريح مع تعاليم التوراة، حيث تصر الكتل البرلمانية للأحزاب الدينية على إفشال أي قانون يتعارض مع نصوص التوراة، الأمر الذي يضطر معه أصحاب مشاريع القوانين إلى اللهث خلف المرجعيات الدينية لإقناعها بضرورة تأييد هذه المشاريع. فعلى سبيل المثال لم يحدث في إسرائيل اختراق في قضية التبرع بأعضاء الموتى إلا بعد أن أصدرت المرجعيات الدينية في إسرائيل فتوى تعتبر فيه أن الموت الدماغي يعتبر موت، وأسهمت هذه الفتوى في زيادة عمليات التبرع

بالأعضاء، بعد أن كانت هذه المرجعيات ترفض ذلك. وفي كثير من الأحيان يتم تضمين الاتفاقيات الائتلافية التي على أساسها يتم تشكيل الحكومات في إسرائيل نصوصاً واضحة تقضي العمل بموجب الكثير من الفتاوى الدينية. فعلى سبيل المثال نص الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود وحركة شاس على ضرورة أن تحترم حكومة بنيامين نتنياهو الحالية الفتوى التي أصدرها زعيم الحركة الروحي الحاخام عفوديا يوسيف بشأن ضرورة الالتزام بشروط التهود التي وضعتها المرجعيات الأرثوذكسية، والتي تعني اعتبار الكثير من المهاجرين الذين هاجروا من روسيا والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي غير يهود.

أما الفتاوى المتعلقة بالتسوية السياسية للصراع مع الفلسطينيين والعرب فتكتسب احترامها من حقيقة أن جميع الأحزاب الدينية وبعض الأحزاب العلمانية اليمينية تعتبرها المصدر الأساسي الذي تستند إليه هذه الأحزاب في تحديد مواقفها من الصراع. وإن كان من الطبيعي أن تستند الأحزاب الدينية لفتاوى كبار الحاخامات في تحديد مواقفها السياسية والأيدلوجية، فإنه - لأول وهلة -يبدو غريباً أن يعير حزب الليكود العلماني هذه الفتاوى أهمية ما. لكن كل من يمعن النظر في تركيبة حزب الليكود الحاكم يدرك أن إيلاء أهمية لفتاوى الحاخامات ينسجم مع التطورات التي حدثت على هذا الحزب. فأكثر المعسكرات أهمية ونشاطاً داخل هذا الحزب هو معسكر "القيادة اليهودية" برئاسة موشيه فايغلين، وهي مجموعة تضم المئات من أعضاء اللجنة المركزية للحزب، جميعهم من أتباع التيار الديني الصهيوني الذين يتباهون باستنادهم إلى فتاوى الحاخامات في تحديد مواقفهم الأيدلوجية من الصراع.

مرجعيات الإفتاء

حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي كان إصدار الفتاوى مقصوراً على الحاخامين الأكبرين وعلى عدد محدود جداً من كبار المرجعيات الدينية للتيار الديني الأرثوذكسي. ولما كان أتباع التيار الديني الصهيوني هم أكثر القطاعات التي يمكن أن

تتضرر بسبب توقيع الاتفاقيات مع الفلسطينيين، على اعتبار أن الأغلبية الساحقة من المستوطنين الذين يقطنون مستوطنات الضفة الغربية هم من أتباع هذا التيار، فقد دفع هذا الأمر المرجعيات الدينية لهذا التيار لإصدار عدد كبير من الفتاوى التي تحظر الانسحاب من الأراضي المحتلة، فضلاً عن أن هذه المرجعيات كانت المسؤولة عن إصدار معظم الفتاوى التي تدعو لقتل الفلسطينيين والمس بهم. واكتسبت فتاوى هذه المرجعيات أهمية كبيرة نظراً للنفوذ الكبير الذي بات يحظى به التيار الديني الصهيوني بسبب اندفاع أتباعه لتبوء المراكز القيادية في الجيش والأجهزة الأمنية.

والذي فاقم خطورة الفتاوى التي تصدر عن مرجعيات هذا التيار هو حقيقة عدم وجود شروط واضحة تحدد الحاخامات المؤهلين لإصدار الفتاوى، وذلك بخلاف التيار الديني الأرثوذكسي الذي حصر مهمة إصدار الفتاوى في كبار الحاخامات الذين يطلق عليهم "كبار الجيل" أو بالعبرية "جدولي هدور". أما بالنسبة للتيار الديني الصهيوني، فيكفي أن يكون الحاخام مديراً لمدرسة دينية حتى يكون له الحق في إصدار الفتاوى. وتعتبر هذه الفتاوى خطرة جداً لأن أتباع هذه المرجعيات هم في الغالب من الأشخاص الذين يتبوؤون مواقع قيادية في الجيش.

تهديد النظام السياسي

ولا يقتصر تأثير الفتاوى على تشريع المس بالفلسطينيين والاعتداء عليهم، بل إنها تسهم بشكل واضح في المس بالنظام السياسي الإسرائيلي. فقد اعترف يغآل عامير الذي اغتال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحاق رابين أنه أقدم على ما قام به بناءً على عدة فتاوى أصدرها الحاخامات وأباحت قتل رابين. وبعد 14 عاماً على اغتيال رابين، فإنه يبدو بشكل واضح أن فتاوى الحاخامات التي تحرض على الاغتيالات السياسية قد ازدادت فقط. ففي 5-1-2008 عرض الحاخام شالوم دوف فولفا فتوى أمام مؤتمر للحاخامات عقد في تل أبيب تبيح قتل كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود أولمرت، ونائبه حاييم رامون ووزيرة خارجيته تسيفي ليفني ووزير حربه ايهود براك

لأنهم "يفكرون بالتنازل عن أراضٍ للفلسطينيين في إطار اتفاق للتسوية مع السلطة الفلسطينية". وأفتى الحاخام هيرشل شيختر رئيس معهد تخريج الحاخامات في نيويورك فتوى تبيح إطلاق النار بقصد القتل على أي رئيس وزراء إسرائيلي يبدي استعداداً " للتنازل " عن القدس.

خلاصة

من المضحك المبكي أنه في الوقت الذي يواصل الحاخامات إصدار فتاويهم العنصرية القاتلة، يعكف المجلس الأمن القومي الإسرائيلي التابع مباشرة لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي حالياً على إعداد حملة دبلوماسية وإعلامية ضد عدد من علماء الدين المسلمين بدعوى "التحريض على القتل ومعاداة السامية". وتهدف الخطة المتبلورة إلى إشراك مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين في تفعيل هذه الحملة والضغط على حكومات العالم وتحديداً الدول العربية والإسلامية للتضييق على هؤلاء العلماء وتقييد قدرتهم على الحركة، علاوة على حرمانهم من أي منابر إعلامية تضمن لهم التواصل مع الجمهور العربي والإسلامي.

إن الذي يثير الإحباط في نفس كل عربي ومسلم هو حقيقة أن دوائر صنع القرار في العالم العربي لا تحرك ساكناً ولو من أجل تسجيل موقف ضد التحريض على القتل الذي يعبر عنه هذا السيل من الفتاوى، بل على العكس تماماً فقد سبق للرئيس المصري حسني مبارك أن استقبل الحاخام عفوديا يوسيف الذي يصف العرب بـ "الصراصير والثعابين"، في حين أن أبواب الرئيس توصد أمام الكثير من العلماء الأجلاء.

كبير حاخامي الجيش: أقتلوا أطفال ونساء غزة

الوحشية مطلوبة مع الأغيار (غير اليهود).. اقتلوا النساء والأطفال في غزة".. ذلك بعض من أحدث ما تم الكشف عنه من فتاوى وإرشادات دينية يهودية تلقاها جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

إذ كشفت صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ 26-9-2009 وفي غمرة الحرب على غزة أن العميد آفي رونتسيكي الحاخام الأول في الحاخامية العسكرية لجيش الاحتلال، وزع كراسات إرشادية على الجنود المشاركين في العدوان على غزة أمرهم فيها بعدم الرحمة مع المدنيين. والحاخامية العسكرية هي الهيئة الدينية المكلفة بتوجيه الإرشادات والمواعظ الدينية للجنود الإسرائيليين.

وقال عاموس هارئيل المراسل العسكري للصحيفة: أن رونتسيكي ألقى "مواعظ" أمام معظم ألوية الجيش، التي شاركت في الحرب، لحثهم على التعامل بوحشية مع المدنيين الفلسطينيين، معتبرا أنه لا يوجد مدنيين بين الفلسطينيين.

وأوضح هارئيل أن رونتسيكي حرص على جلب عدد من أكثر الحاخامات تطرفا وعنصرية لإلقاء المواعظ على الجنود قبيل الشروع في العدوان وأثنائه وبعده، منهم الحاخام شاؤول الياهو، الذي أفتى أمام الجنود بجواز قتل النساء والأطفال الفلسطينيين. ونظرا لأن الكثير من الضباط والجنود الذين شاركوا في العدوان هم من أتباع التيار الديني الصهيوني، فإن الكثير منهم تأثر بمواعظ هؤلاء الحاخامات وعملوا بها، بحسب مراسل "هاآرتس".

ولفت هارئيل إلى أن الجنود والضباط قالوا إنهم كانوا يستشعرون الوازع الديني في القتال أمام المقاومة الفلسطينية.

وقتلت إسرائيل خلال الحرب التي بدأت يوم 27-12-2008، ودامت 22 يوما، أزيد من 1330 فلسطينيا وجرحت نحو 5300 آخرين، نصفهم تقريبا من النساء والأطفال، فضلا عن الدمار الواسع.

الأطفال والنساء

كما وزعت الحاخامية العسكرية على الجنود، بحسب هارئيل، فتوى أصدرها الحاخام شلومو افنير مدير مدرسة "عطيرات كوهنيم" المتطرفة في القدس المحتلة، توجب على الجنود التعامل مع المدنيين الفلسطينيين بنفس الصورة التي أوجبتها التوراة على اليهود في تعاملهم مع قوم "علقيم"، بقيادة شمشوم، أي قتل الأطفال والنساء، وحتى الدواب، بدون تمييز أو رحمة، بحسب الفتوى.

وجاء في الفتوى أن "القاسم المشترك بين قوم علقيم والفلسطينيين الآن أن كلا منهم يمثل شعبا أجنبيا يريد طردنا من أرضنا، مع أنه ليس لهما أي صلة بهذه الأرض".

وشددت فتوى أخرى للحاخامية على أنه "في الحرب، يتوجب عدم إبداء أي رحمة تجاه العدو.. يجب ضربه بكل قوة وعدم إبداء أي مظهر من مظاهر الرحمة".

القلب الحنون!

صحيفة "بشبيع" الدينية الإسرائيلية كشفت هي الأخرى أن الحاخام المكلف بالإرشاد الديني لكتائب الاحتياط المشاركة في الحرب على غزة، أصدر أيضا مواعظ دينية للجنود تشدد على عدم التعامل برحمة مع جميع الفلسطينيين.

وأوضح هارئيل أنه بعد معاينة الكثير من المواعظ يتبين بشكل واضح أنها تنبع من اعتبارات عنصرية، وتحث على قتل المدنيين الفلسطينيين دون تمييز.

وشرح الحاخامان حان حلميش ويوفيل برويند، العاملان بالحاخامية العسكرية، في موعظة إرشادية، كيف أن "الأعداء يستغلون القلب الإسرائيلي الرحيم والحنون لتحقيق أهدافهم، ومن ثم لا يجب استخدام الرحمة مع المتوحشين".

الرجل المبارك

ولم تقتصر عمليات التحريض العنصري ضد الفلسطينيين على الحاخامات والقيادات الدينية في إسرائيل، بل امتدت لتشتمل أيضا الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة.

إذ دعا منشور يحمل توقيع الحاخام إسحق جيزنبرج"، حاخام المدرسة الدينية المعروفة باسم "قبر يوسف"، إلى "عدم الاكتراث بحياة المدنيين في غزة، فهم مجرمون، ونحن ندعوكم إلى تجاهل كل القيم والأوامر التي من شأنها أن تعرقل سير القتال كما يجب أن يكون.. دمروا العدو".

وجيزنبرج هو صاحب مقال "الرجل المبارك" الذي يبارك فيه الإرهابي اليهودي باروخ جولدشتاين، مرتكب مذبحة الخليل عام 1994.

وصمة عار

وتواجه هذه الفتاوى والمواعظ معارضة داخل إسرائيل، حيث توجه المحامي والناشط الحقوقي ميخائيل سفاراد بطلب إلى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك من أجل إبعاد العميد آفي رونتسكي، الحاخام العسكري الأول، من منصبه.

واعتبر سفاردا أن الحاخام العسكري الأول استغل موقعه في الجيش، الذي يحظى فيه بحرية كبيرة، لنشر أيديولوجية متطرفة، ليلصق بالجيش كله وصمة عار كبيرة.

غير أن متحدثا باسم جيش الاحتلال أعلن أن رئيس أركان الجيش شخصيا يراجع المواعظ التي يتم توزيعها على الجنود، وأن مكتب وزير الدفاع غير معني بهذه "الأمور الداخلية" داخل الجيش.

وأشارت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن استخدام الفتاوى الدينية لتبرير استهداف المدنيين خلال الحروب التي تشنها إسرائيل تزايد في الداخل الإسرائيلي مع انطلاق انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، لكن الأمر زاد بشكل كبير خلال الحرب الأخيرة على غزة.

فتوى تبيح الانتقام من الفلسطينيين

في أعقاب عملية إطلاق النار على مدرسة "مركاز هراب"، أهم المدارس الدينية في إسرائيل في مطلع تشرين ثان 2008، والتي أسفرت عن مقتل ثمانية مستوطنين، وجرح خمسة عشر آخرين أصدرت مجموعة من الحاخامات فتوى تحث الشباب اليهودي على الانتقام من الفلسطينيين بعد العملية. وقام الحاخامات بكتابة فتواهم على يافطة وتعليقها على لوحات عرض في حي "كريات موشيه" في القدس المحتلة، تحت عنوان "رأي التوراة"، دعت فيها إلى المس بكل من يخطط لليهود بسوء. واعتبرت أن الهجوم على المدرسة اليهودية حدث بسبب عدم وجود قيادة يهودية حقيقية "تؤمن بأنه يتوجب عدم التنازل للأغيار الذين يأتون للمس باليهود، أو ممتلكاتهم، والمبادرة للمس بهؤلاء الأعداء، مدعية أن القيادة الإسرائيلية الحالية التي تحكم في الأراضي المقدسة تسير في طريق التنازل للعدو".

ووقع على الفتوى الحاخامات دانيال سطبسكي ويتسحاك شبيرا ودفيد دروكمان ويعكوف يوسيف نجل زعيم حركة شاس الحاخام عفوديا يوسيف، وعيدو البا، وجادي زمرا واعوزي شربف وشموئيل ينيف، وجميعهم من القدس المحتلة ومستوطنات الضفة الغربية

ورداً على نفس العملية أفتى حاخام بارز من مدرسة "مركاز هراب" التي تعرضت للهجوم لطلابه بالانتقام من الفلسطينيين على العملية. وأضافت الصحيفة أنه خلال لقاء جمع الحاخام البارز بعدد من الطلاب طلب الطلاب من الحاخام وهو من أصول شرقية أن يأذن لهم بالانتقام، فرد عليهم "انتقموا، فلتحل عليكم البركة". وأضافت الصحيفة إلى أن اللقاءات بين الطلاب والحاخام عقدت في إحدى المدارس الدينية في مدينة "بني براك"، التي تقع شمال شرق تل الأقصى ويقطنها اليهود الأرثوذكس. وأضافت الصحيفة أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية باتت على علم أن نشطاء اليمين يخططون حالياً لتنفيذ عملية انتقام ضد الفلسطينيين. من ناحيتها كشفت صحيفة "هارتس" الإسرائيلية أن حاخامات من نفس المدرسة أفتوا لطلابهم بالمشاركة في عمليات استفزاز ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية.

فتوى يهودية بقصف المدنيين

أصدرت مجموعة مهمة من كبار الحاخامات في إسرائيل بتاريخ 6-3-2008 فتوى غير مسبوقة تبيح للجيش الإسرائيلي قصف التجمعات المدنية الفلسطينية. وتنص الفتوى الصادرة عن "رابطة حاخامات أرض إسرائيل"، التي يتزعمها الحاخام دوف ليئور الحاخام الأكبر في مستوطنة "كريات أربع"، التي تقع شمال شرق مدينة الخليل، وتضم كل من الحاخام يعكوف يوسيف، وهو النجل البكر للحاخام عفوديا يوسيف زعيم حركة شاس، والحاخام الأكبر لمدينة حيفا الحاخام جداليا اكسلرود، وحاخامات آخرين، أن الشريعة اليهودية تبيح قصف التجمعات السكانية المدنية الفلسطينية في حال كانت منطلقاً لهجمات على التجمعات السكانية اليهودية. وجاء في الفتوى "عندما يقوم السكان الذين يقطنون في المدن التي تتاخم مستوطنات ومدن يهودية بإطلاق قذائف على المستوطنات اليهودية بهدف إحداث القتل والتدمير، فإن التوراة تجيز أن يتم إطلاق قذائف على مصدر النيران حتى لو كان يتواجد فيه سكان مدنيون". وتضيف الفتوى أنه أحياناً يتوجب الرد بالقصف على مصادر النيران بشكل فوري وبدون إعطاء الجمهور الفلسطيني إنذار مسبق، مشددة على أن الجيش الإسرائيلي مطالب بإنذار الناس بشكل عام بأنه في حال انطلقت أي قذيفة من أي تجمع سكاني فلسطيني، فإن هذا التجمع سيتعرض للقصف بشكل فوري. وتشدد الفتوى على أنه في حال كان المدنيون الفلسطينيون معنيين بالمحافظة على أنفسهم فإن عليهم أن يمنعوا مطلقي النار من القيام بذلك.

وجاءت هذه الفتوى في أعقاب تعاظم الجدل داخل المؤسستين العسكرية والسياسية الإسرائيلية حول إمكانية قصف التجمعات السكانية المدنية الفلسطينية كرد على إطلاق القذائف الصاروخية. وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هناك أغلبية داخل الحكومة الإسرائيلية لاعتماد هذه الآلية في الرد على عمليات إطلاق الصواريخ. وعقد وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود براك لقاءاً مع عدد من كبار القانونيين في وزارته والوزارات المختلفة للحصول على رؤية قانونية تبيح قصف المدنيين بشكل مباشر.

ارث من الفتاوى

ويذكر أن "رابطة حاخامات أرض إسرائيل" أصدرت في السابع من أيلول من العام 2005 فتوى دينية ضمنتها في رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريل شارون، حثه فيها على عدم التردد في المس بالمدنيين الفلسطينيين خلال المواجهات التي كانت مندلعة في الأراضي المحتلة، وجاء في الفتوى: «نحن الموقعون ادناه، ندعو الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي إلى العمل حسب مبدأ، من يقم لقتلك، سارع إلى قتله». وأضافت الرسالة: «لا وجود في العالم لحرب يمكن فيها التمييز بشكل مطلق، بين المدنيين والجيش، لم يحدث ذلك في الحربين العالميتين، ولا في حرب الولايات المتحدة في العراق، وحرب روسيا في الشيشان، ولا في حروب إسرائيل ضد أعدائها، قومية تحارب قومية، قومية تنتصر على قومية»، على حد تعبير الرسالة.

أما الحاخام إسحاق غينزبرج، الذي يعتبر أحد مرجعيات الإفتاء فقد أصدر كتاباً بعنوان «باروخ البطل» جاء تخليداً لاسم باروخ جولد شتاين، الذي قام بتنفيذ مجزرة الحرم الابراهيم في العام 1994 والتي قتل فيها تسع وعشرين فلسطينيا أثناء ادائهم صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي، كما أن بعض الحاخامات أفتوا بأن جولدشتاين قد تحول إلى "قديس" بعد ارتكابه هذه المجزرة.أما الحاخام الياهو ريسكين من كبار حاخامات المستوطنين فيسخر من الدعوات لإجراء حوار بين حاخامات اليهود والقائمين على المؤسسة الدينية الرسمية في العالم العربي .ويرى ريسكين أن لغة الحوار الوحيدة بين المسلمين واليهود هو "الرصاص"، معتبراً أنه بدون إقناع العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص أنه لا يمكن فرض تسوية على إسرائيل" بالقوة، فإنه لا طائل من مثل هذه الحوارات.

يجيزون السيطرة على بيوت الفلسطينيين

أفتى الحاخام مردخاي إلياهو أكبر مرجعيات الإفتاء في التيار الديني الصهيوني بجواز السيطرة على بيوت الفلسطينيين على اعتبار أن أملاكهم جميعاً تعود لليهود. وذكرت صحيفة "معاريف" في عددها الصادر بتاريخ 29-10-2008 أن إلياهو أصدر فتواه هذه قبل أن يتم نقله للمستشفى بشكل عاجل بعد أصابته بجلطة قلبية. وتنضم هذه الفتوى إلى إرث كبير من الفتاوى العنصرية التي أصدرها الياهو الذي يطلق عليه أتباع التيار الديني الصهيوني "سيد الجيل". فقد سبق له أن وضع توقيعه على فتوى تعتبر أن فتوى "عمليق" تنطبق على الفلسطينيين، وهي الفتوى التي يرى حاخامات اليهود أنها حثت اليهود قبل دمار الهيكل الثاني على قتل العملاقة الذين كانوا يقطنون فلسطين وذبح نسائهم وأطفالهم ودوابهم. وأفتى الحاخام الذي يتجاوز الثمانين من العمر بسلب محصول الزيتون الفلسطيني. وأيد الحاخام الفتاوى التي أصدرها عدد من الحاخامات الذين يعتبرونه مرجعاً لهم، مثل الفتوى بتسميم آبار المياه الفلسطينية وقتل الدواب. وبارك الحاخام الفتوى التي أصدرها عدد من الحاخامات والتي أباحت للجيش الإسرائيلي إطلاق النار بشكل مباشر على التجمعات السكانية الفلسطينية بغرض المس بالمدنيين الفلسطينيين.

يكافئون من يسعى لتدمير القدس

ويأتي إصدار هذه الفتوى في الوقت الذي منحت فيه وزارة التعليم الإسرائيلية جائزة "تعليم الثقافة اليهودية" للحاخام إسرائيل هارئيل الذي يرأس "معهد الهيكل"، والذي أصدر العديد من الفتاوى التي تدعو إلى تدمير المسجد الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، كما أنه يؤيد قيام تنظيمات يهودية إرهابية بالقيام بهذا العمل في حال لم تقم الدولة بذلك. في نفس الوقت فقد أصدر هارئيل فتوى اعتبر فيها قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي الجنرال جادي شيماني بأنه "مفرط" لأن الجيش تحت قيادته أشرف على إزالة بؤرة استيطانية في الضفة الغربية. وكان هارئيل يحتل

المكان الثاني على قائمة حركة " كاخ " العنصرية التي أسسها الحاخام مئير كهانا الذي قتل على يد شاب مصري في نيويورك قبل اثني عشر عاماً. واللافت أن وزيرة التعليم التي صادقت على منح هذا الحاخام الفاشي هذه الجائزة هي يولي تامير وهي من قادة حزب العمل، ومن الشخصيات المؤسسة لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية.

ينزعون الشرعية عن الجيش

من ناحية ثانية بات واضحاً أن هناك توجهاً واضحاً للمرجعيات الدينية لنزع الشرعية عن الجيش الإسرائيلي لأنه – حسب زعمهم – يعطل مخططاتهم لإقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، رغم أن إجماع المعلقين على أن الجيش الإسرائيلي هو الذي يوفر المظلة الأمنية التي تمكن المستوطنين من مواصلة عمليات العربدة ضد المدنيين الفلسطينيين. وأخذ عناصر اليمين الديني الذين يرتبطون بعدد من المرجعيات الدينية المهمة بترديد دعاء "يبتهلون فيه للخالق" بأن يتحول جميع أفراد الجيش إلى "جلعاد شليت"، أي أن يتم خطفهم من قبل عناصر المقاومة الفلسطينية. في نفس الوقت فإن عناصر اليمين المتطرف مدعومون بفتاوى بعض كبار الحاخامات في المستوطنات يقومون بالاعتداء جسدياً على الضباط والجنود.

تهديد للدولة

اللافت للنظر انه حتى شخصيات وكتاب ينتمون لليمين العلماني باتوا يحذرون من خطر تطرف الفتاوى التي يصدرها الحاخامات. ففي مقال كتبه في صحيفة "معاريف" قال الكاتب والمفكر اليميني بن دورون يميني "ليس لنا الحق في أن نطالب المسلمين الأسوياء بنبذ المتطرفين، وفي نفس الوقت أن نغض النظر عن ظواهر كهذه في أوساطنا.....يجب علينا أن نعلم أن هناك ظواهر مقرفة لدينا". واستهجن بن يميني صمت النخب الحاكمة على فتاوى الحاخامات.

يحظرون الجيش تنفيذ أوامر قادتهم

دعا كبار الحاخامات في مستوطنات الضفة الغربية الجنود الإسرائيليين إلى رفض تنفيذ الأوامر التي تصدرها قيادة الجيش لإخلاء أحد المنازل الفلسطينية التي سيطر عليها المستوطنون قبل عدة أشهر في مدينة الخليل. وفي تجمع ضم المئات من المستوطنين عقد ليلة الثامن والعشرين من أيلول عام 2008، وحضره عدد من كبار الحاخامات، أعن الحاخام دوف ليئور كبير حاخامي مستوطنة "كريات أربع"، التي تقع شمال شرق مدينة الخليل بإسم الحاخامات فتوى تنص على وجوب رفض الجنود تنفيذ الأوامر التي تصدرها القيادة العسكرية عندما يتعلق الأمر بإخلاء البيوت الفلسطينية التي يسيطر عليها المستوطنون. وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد أصدرت أمراً يلزم الجيش الإسرائيلي بإجلاء المستوطنين عن أحد البيوت الفلسطينية التي سيطروا عليها والذي يقع على ناصية الشارع المؤدي إلى المسجد الإبراهيمي في الخليل. واعتبر ليئور أن البيت الذي قررت المحكمة اخلائه "يعود لشعب إسرائيل، لذا فإن الدفاع عنه يمثل نضال لكل المخلصين لأرض إسرائيل"، على حد تعبيره. وأضاف "هذا البيت يجب أن يشكل معلماً من المعالم التي تدلل على مدى إخلاص شعب إسرائيل لأرض إسرائيل، وليس لدي شك أن جماهيرنا ستهب بجموعها للدفاع عن هذا البيت".

-لا شرعية للقوانين إذا تعارضت مع التوراة-

من ناحيته قال الحاخام زلمان ملميد، الحاخام الأكبر لمستوطنة "بيت أيل"، إحدى أكبر المستوطنات في الضفة الغربية أنه "لا شرعية لأي قانون يتناقض مع تعاليم التوراة، وضمن ذلك القوانين التي تتيح إصدار الأوامر لإخلاء المستوطنين عن الأرض التي يسيطرون عليها". وأضاف "بودي أن أقول للجنود أننا نحب الجيش ونتمنى أن يكون قوياً لكننا كحاخامات ندعو وبقوة إلى رفض تنفيذ أي أمر يتناقض مع تعاليم التوراة". وأدعى ملميد أن الهزيمة المدوية التي لحقت بإسرائيل في حرب

لبنان الثانية كانت بسبب قيام الجيش الإسرائيلي بإخلاء مستوطنات قطاع غزة ضمن خطة "فك الارتباط" في أيلول من العام 2005.

يغرونهم بالمال

من ناحيته قال الحاخام شلوم دوف فالفو رئيس ما يعرف بـ "الهيئة العالمية لإنقاذ الشعب والأرض"، في الاعتصام مرغباً الجنود على رفض الأوامر أنه سيتم تخصيص مخصصات مالية لكل جندي يقوم الجيش باعتقاله لرفضه تنفيذ الأوامر. واعتبر فالفو أن "أكبر عدو لدولة إسرائيل هو حكومة إسرائيل". وأكد فالفو أنه احضر معه عدداً كبيراً من الخوذات المقوية لكي يستخدمها الشباب الذين سيشاركون في التصدي للجنود الذين سيقومون بمحاولة إخلاء المنزل. من ناحيته قال نوعم ارنون الناطق بلسان المستوطنين اليهود الخليل أن المستوطنين سيدافعون بأجسامهم لضمان بقاء المستوطنين فيه. أما الفاشية دانييا فايس رئيس مجلس مستوطنة "كدوميم" التي تقع على الطريق الفاصل بين مدينتي نابلس وقلقيلية فقد اعتبرت أن البيت المعد للاخلاء قد تحول إلى "رمز ديني ووطني ولن نسمح بالمساس به". ويذكر أن فايس قد اشتهرت بقيادتها حملات الاعتداء المنهجة على القرى الفلسطينية التي تقع في محيط مستوطنتها

"فتوى": للسيطرة على الأرض يجوز العمل في السبت والأعياد

في سابقة هي الأولى من نوعها، وفي مؤشر على كيفية توظيفهم للنصوص الدينية، أفتت مرجعية دينية يهودية مهمة بجواز العمل والبناء أيام السبت والأعياد مادام الأمر يساهم في سيطرة اليهود على المزيد من الأرض الفلسطينية. وأصدر الحاخام ابي جيسير الحاخام الأكبر لمستوطنة "عوفرا"، أحد أكبر المستوطنات في الضفة الغربية والتي تقع بجوار مدينة رام الله لشركات البناء بالعمل والبناء في المستوطنة من أجل تكريس حقائق على الأرض، ومنع الفلسطينيين من استعادة أراضي سيطر عليها المستوطنون في

المنطقة بالقوة لإقامة حي سكني جديد. وبفعل هذه الفتوى فقد عملت شركات البناء في المستوطنة يوم السبت ويوم عيد "الشفوعوت" الذي حل بعده بيوم، حيث واصلت الجرافات وصهاريج الباطون الجاهز الحركة في المستوطنة التي يعتبر جميع المستوطنين فيها من المتدينين الذين يتبعون التيار الديني الصهيوني، وذلك من أجل الانتهاء بأسرع وقت من انجاز بناء حي سكني في المستوطنة يقام على أرض تم سلبها من أراضي قرية "عين يبرود" الفلسطينية المجاورة.

تكريس حقائق

وقد أصدر الحاخام جيسر فتواه مثار الجدل والتي تم تطبيقها بالفعل بعد أن قدم خمسة من الفلسطينيين الذين يقطنون قرية "عين يبرود" التماساً للمحكمة الإسرائيلية العليا أكدوا فيه أن الأرض التي يقام عليها الحي تعود لهم. ونقلت النسخة العبرية لموقف صحيفة "هآرتس" على شبكة الإنترنت عن مصادر في المستوطنة قولها أن الفتوى جاءت من أجل تمكين المستوطنين من السكن في الحي الجديد بشكل يجعل من الصعب على المحكمة العليا التدخل ووقف أعمال البناء في المكان. وقال محامو الفلسطينيين الخمسة أنه سبق أن أصدرت محكمة إسرائيلية أوامر بوقف أعمال البناء في الحي لكن الأمر لم ينفذ. وطالب المحامون المحكمة العليا بعدم السماح بربط الحي الجديد بشبكة المجاري والمياه والكهرباء في المستوطنة حتى يصدر قرار نهائي بشأن البناء من المحكمة.

تفاضل في تطبيق فرائض التوراة !!

وحول المسوغات التي دفعته لإصدار هذه الفتوى غير المسبوقة قال الحاخام جيسر لـ "هارتس" أن فريضة "استيطان الأرض" تسمح بتجاوز أي فريضة وضمنها فريضة عدم العمل في السبت، وذلك استناداً إلى ما أفتى به الرمبام، أشهر مرجعيات الإفتاء اليهودي الذي عاش في مصر في القرن الثاني عشر. ويذكر أن المرجعيات الدينية

للتيار الديني الصهيوني الذي ينتمي إليه معظم المستوطنين في الضفة الغربية يؤمنون بفتوى الرمبام التي تقول أن فريضة استيطان الأرض تعدل كل فرائض التوراة التي يبلغ عددها 360 فريضة.ولفت جيسر الأنظار إلى أن الذين نفذوا الأعمال في المستوطنة أثناء أيام العيد والسبت هم عمال أجانب، وهذا ما تتيحه التوراة مادام الأمر يتعلق باستيطان الأرض. لكن "هارتس" أشارت إلى أن التوراة تحرم على اليهود حتى إصدار تعليمات لغير اليهود في السبت للعمل من اجلهم.

فتوى تحظر المثول أمام المحاكم المدنية في إسرائيل

اصدر الحاخام إسرائيل أرائيل أحد كبار المرجعيات الدينية اليهودية تحظر على المتدينين والمتدينات المثول أمام المحاكم الإسرائيلية المدنية والإصرار على المطالبة بالمثول أمام محكمة توراتية تحكم بقوانين الشريعة اليهودية. وأصدر الحاخام ارائيل بتاريخ 23-3-2008 فتوى تحظر على اليهود المتدينين الكشف عن هوياتهم وعدم التعاون مع المحققين في حال تم اعتقالهم والالتزام بالصمت، وفي حال تم تقديمهم للمحاكمة يتوجب عليهم ألا يعترفوا بأهلية المحاكم المدنية الإسرائيلية للبت في القضايا المرفوعة ضدهم وأن محاكم تصدر أحكاماً وفق تعاليم التوراة هي المخولة فقط بالنظر في القضايا المرفوعة ضدهم. وجاء في ادبارة الفتوى "كلما لم تقم القوات الأمنية بتسوية الحساب مع أعدائنا، كلما فرضت واجب الانتقام على غيرها من اليهود... بنفس الدرجة التي لا تتصرف فيها الحكومة في دولة اليهود كحكومة يهودية وإنما كحكومة متنكرة لتعاليم التوراة، الأمر الذي يلقي بالمسؤولية على اليهود للعمل على ضمان سلامتهم". وحتى يتم وضع هذه الفتوى موضع التطبيق، أعلن الحاخام ارائيل عن تشكيل محكمة توراتية أطلق عليها محكمة "سانهاندرين"، والتي أصبحت تنظر في القضايا المرفوعة ضد المستوطنين اليهود في المحاكم الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن المحكمة الجديدة لا تتمتع بأي صلاحية عملية، إلا أن صحيفة "هارتس" ذكرت في

عددها الصادر اليوم الأحد أن معظم الرجال والنساء في المستوطنات اليهودية، وتحديداً في مستوطنات وسط الضفة الغربية أصبحوا يتقبلون الفتوى، ويرفضون التعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والمثول أمام المحاكم الإسرائيلية.

الجهاز القضائي الإسرائيلي يشجع الظاهرة

إحدى اللواتي طبقن فتوى الحاخام ارائيل كانت تسفيا تشرنيل، وهي شابة تقطن في مستوطنة " ألون موريه"، الواقعة غرب مدينة نابلس، وسط الضفة الغربية، حيث قامت قبل أربعة أشهر بالاعتداء على أحد الفلاحين العرب بينما كان يفلح أرضه القريبة من المستوطنة. وعندما قامت الشرطة باعتقالها، رفضت تعريف نفسها وأصرت على عدم التعاون مع المحققين، في نفس الوقت رفضت المثول أمام محكمة الصلح في مدينة "كفار سابا" وطالبت بالمثول أمام محكمة مدنية، وبعد اعتقال لمدة ثلاثة أشهر ونصف، أذعنت المحكمة لتشرنيل وأمرت بالإفراج عنها، رغم أنها رفضت التعاون مع المحكمة وكفرت بأهليتها. ويمثل قرار المحكمة بالإفراج عن تشرنيل رغم أنها رفضت المثول أمامها سابقة أقنعت الكثير من المستوطنين والمستوطنات بإقتداء أثرها.
ومن أجل التدليل على أن هناك بديلاً توراتياً، انعقدت محكمة "سانهاندرين" برئاسة الحاخام ارنيل للنظر في قضية تشرنيل، حيث ارتأت أنها بريئة من أي تهمة، كما أشادت المحكمة بها واعتبرتها قدوة يتوجب اقتفاء أثرها. وحسب صحيفة "هارتس" فقد تحولت تشرنيل إلى بطلة في نظر عشرات الألوف من المستوطنين في الضفة الغربية. وقد انعكس تأثر المستوطنين بقرار محكمة "سانهاندرين" برفض عناصر اليمين الديني الذين اقتحموا بلدة " جبل المكبر " مطلع مايو 2008، واعتدوا على الأهالي فيها، إلى جانب محاولتهم هدم منزل علاء ابو ادهيم منفذ عملية إطلاق النار في مدرسة "مركاز هراب" التي قتل فيها ثمانية مستوطنين وجرح 15 آخرين، التعاون مع جهاز الشرطة.

«يحظر تشغيل العرب»

وتواصلت حمى الفتاوى العنصرية ضد الفلسطينيين من قبل كبار المرجعيات الدينية. فقد أصدر الحاخام الياهو كينفينسكي ثاني أكبر مرجعية في التيار الديني

الأرثوذكسي الليتاني، الذي يمثله حزب "ديجل هتوارة" فتوى تحظر تشغيل العرب، وخصوصا في المدارس الدينية، معللاً ذلك بأن هذه الفتوى جاءت من أجل الدفاع عن النفس وتقليص قدرة العرب على المس باليهود. وقد جاءت هذه الفتوى في أعقاب الفتوى التي أصدرها الحاخام داف ليئور رئيس مجلس حاخامات المستوطنات في الضفة والتي حظر فيها تشغيل العرب وتأجيرهم شقق سكنية في احياء اليهود. اللافت للنظر أن نسبة كبيرة من الحاخامات الذين كانوا يوصفون بـ "المعتدلين" أصبحوا يقبلون هذه الفتاوى ولا يعترضون عليها.

فتوى باعتبار اليساريين خونة

أفتى الحاخام تسفي زينبرغ أحد أهم المرجعيات الدينية للمستوطنين في الضفة الغربية باعتبار الذين يتبنون الأفكار اليسارية، وتحديداً عناصر حركات السلام الإسرائيلية بأنهم "عملاء". وفي نشرة وزعت في الكنس اليهودية بتاريخ 1-11-2008 في المستوطنات التي تنتشر في أرجاء الضفة الغربية قال زينبرغ "اليساريون يتماثلون مع أكثر أعداء شعب إسرائيل خطورة، ويتواطؤون معهم، وبالتالي ينطبق عليهم حكم موسير (موسير: مصطلح باللعبرية يعني الشخص الذي يرتكب خيانة عظيمة)". وتقضي التوراة بوجوب تنفيذ حكم الإعدام في كل من يدان بجرم "موسير". ويذكر أن منظمة إرهابية حاولت في سبتمبر 2008 اغتيال المفكر اليساري البرفسور زئيف شترنهال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية عبر وضع عبوة متفجرة أمام منزله الأمر الذي أدى إلى أصابته بجراح متوسطة. وقالت المنظمة أنها نفذت العملية رداً على الأنشطة التي يقوم بها شترنهال ضد المستوطنات. ويشار إلى أن اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين جاء بعد أن أفتى الحاخام دوف ليئور، أحد أبرز الحاخامات اليهود بأنه ينطبق عليه حكم "موسير"، حيث استند يغال عمير الذي نفذ عملية الاغتيال إلى هذه الفتوى في تنفيذ ما أقدم عليه.ويذكر أن الحاخام زينبرغ يدير

أحد أهم المدارس الدينية العسكرية "يشيفوت ههسدير"، التي تجمع بين تدريس الشباب المتدين الذين هم على وشك الالتحاق بالخدمة العسكرية تعاليم التوراة والتعبئة العقائدية، ويحتكر خريجو هذه المدارس معظم مواقع الضباط في الوحدات القتالية والمختارة في الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن زينبرغ يتقاضى راتباً كبيراً من خزينة الدولة، إلا أنه جرت العادة على ألا يتم التعرض لمدراء المدارس الدينية الذين يمنحون هامش مرونة كبيرة في إدارة مدارسهم وتحديد المنهج الديني الذي يتلقاه الطلاب.

« رذالة باسم التوراة »

وفي مقال شديد اللهجة وصف المفكر اليهودي المتدين جيرشوم غورينبرغ ما يصدر عن المرجعيات الدينية وكبار الحاخامات بأنه "ببساطة رذالة باسم التوراة"، معتبراً أن هؤلاء الحاخامات يحتكرون تفسير النصوصية بشكل انتقائي ومتطرف وغير مصداق. وفي مقال نشره في صحيفة "هارتس" اعتبر غورينبرغ أن ما يصدر عن هؤلاء الحاخامات "لا يمت لليهودية بصلة"، معتبراً أن الصمت على سلوك الحاخامات يمثل جريمة كبرى. وشدد غورينبرغ على أن المستوطنات هي بمثابة "دفيئات لإنتاج الإرهابيين والمجانين اليهود الذين يريدون تدمير كل ما هو طبيعي باسم الدين وبحكم التوراة المزعوم". وتساءل "كيف يجيز الحاخامات تدنيس مقابر الفلسطينيين في الخليل، مع العلم أن هذا يعتبر تجاوزاً لأكثر المحاذير التي تشدد عليها التوراة، متسائلاً "باسم أي دين يجيز هؤلاء الحاخامات ضرب العرب والاعتداء عليهم حتى خلال يوم السبت". وشدد على أن الحاخامات "شوهوا منظمة القيم عندما حولوا شعار إسرائيل الكبرى إلى قيمة عليا مقارنة مع القيم الأخرى".

وختم غورينبرغ مقاله قائلاً أن الحاخامات جردوا الدين من أي مبادئ أخلاقية، منوهاً إلى أن بعض الحاخامات الذين يتبنون مواقف تختلف عن مواقف التيار العام من الحاخامات يخفونها ولا يعبرون عنها خوفاً من أن يصنفوا كيساريين.

حاخام يفتي بإعدام أولمرت وكبار وزرائه

وسبق أن أفتى حاخام يهودي متطرف بجواز إعدام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود أولمرت، ونائبه حاييم رامون ووزيرة خارجيته تسيفي ليفني ووزير حربه ايهود براك لأنهم " فكروا بالتنازل عن أراضي " للفلسطينيين في إطار اتفاق للتسوية مع السلطة الفلسطينية. وذكرت القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلية بتاريخ 25-2-2008 أن الحاخام شالوم دوف فولفا قام بعرض فتواه أمام مؤتمر للحاخامات اليهود في مدينة تل أبيب انعقد لمدة ثلاثة أيام. وأضاف فولفا أنه يتوجب إعدام أولمرت ليس فقط لأن ذلك جزء من الشريعة اليهودية، بل لأن أي دولة قانون يتوجب أن تحكم أولمرت ووزراءه الذين وصفهم بـ "النازيين". وأضاف فولفا "هذا الخائن، ايهود أولمرت (...) يتعاون مع النازيين، ولو أننا في دولة قانون، كان يجب أن يشنق مع حاييم رامون تسيبي ليفني وايهود باراك". وأضاف "كلهم يجب أن يوضعوا على حبل المشنقة". ويترأس فولفا "لجنة حماية الشعب وارض إسرائيل"، وهي منظمة متشددة تعارض بشدة أي تنازل ضمن "ارض إسرائيل" بالحدود التي تنص عليها التوراة بما فيها الضفة الغربية. وجاءت هذه الفتوى في أعقاب سلسلة من الفتاوى التي أصدرها عدد من المرجعيات الدينية البارزة في إسرائيل.

تحريض

والى جانب تلك الفتاوى، فإن هناك التحريض الفج على الفلسطينيين والعرب والتحقير من شأنهم وشأن دينهم. فالحاخام عفوديا يوسيف، الزعيم الروحي لحركة "شاس" أكبر حركة دينية يهودية ذات ثقل سياسي، كرر وصفه العرب بـ "الثعابين" ويدعو إلى عدم الوثوق بهم على الإطلاق (يديعوت احرنوت 23-4-2002). أما الحاخام ايلي الباز، الذي يعتبر من أبرز الحاخامات الشرقيين، فلا يفوت فرصة دون التهجم على دين الإسلام والتعرض لنبيه محمد ﷺ بالذم. ليس هذا فحسب، بل إن هذا الحاخام المجرم يصر على التندر أمام مستمعيه بترديد النكات التي تمس بالمسلمين

والفلسطينيين ويستخدم عبارات نابية في مهاجمة المسلمين (التلفزيون الإسرائيلي 20-2-2001).

أما الحاخام الياهو ريسكين من كبار حاخامات المستوطنين فيسخر من الدعوات لإجراء حوار بين حاخامات اليهود والقائمين على المؤسسة الدينية الرسمية في العالم العربي . ويرى ريسكين أن لغة الحوار الوحيدة بين المسلمين واليهود هو "الرصاص"، معتبراً أنه بدون إقناع العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص أنه لا يمكن فرض تسوية على " إسرائيل "بالقوة، فإنه لا طائل من مثل هذه الحوارات. (التلفزيون الإسرائيلي 8-8-2002). اللافت للنظر أن مؤسسات حفظ القانون والنظام في الدولة العبرية لم تحاول ولو مرة واحدة التعرض لهؤلاء الحاخامات أو مساءلتهم على هذا التحريض العنصري الذي لا يوازيه تحريض. وتؤكد وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الحاخامات المتورطين في هذا التحريض يحظون بثقل متزايد في السياسة الإسرائيلية، ويتنافس صناع القرار السياسي في الدولة العبرية على استرضائهم والتقرب منهم، والتزلف إليهم.

اعترافات خطيرة تعكس زيف العلاقة بين اليهود والقدس

يروي المؤرخ اليهودي افيشاي رايخمان أن مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل كتب في خواطره عندما عاد إلى جنيف من زيارته للقدس، واصفاً تلك المدينة ومعبراً عن مشاعره تجاهها، أنه كتب "مدينة أشباح تلك التي يقدسونها، لقد كرهتها منذ أول نظرة، لا أدري كيف يطيقون العيش فيها، كل ما فيها يثير التقزز، لم أشعر أنني في يوم من الأيام يمكن أن أحن إليها، من هذا الكذاب الذي روى لنا أن لهذه المدينة سحر أخاذ، من هذا الكذاب الذي روى أن رائحة القدسية في جبالها تزكم الأنوف، أي شعراء أفاكون أولئك الذين تغنوا بتلك المدينة الملعونة، لا جمال هناك، لا سحر هناك؟، لا قدسية هناك، حاخامات في حائط المبكى تدور رؤوسهم كما يدور الرحى، منظر يثير

الاشمئزاز لعيون كانت ترقب منظراً آخر، مع أنني أقول في العلن أن تلك المدينة التي صلى اليهود منذ ألفي عام لكي يعودوا إليها، وحلموا أن يكونوا في قلبها أو أطرافها...... أنا سأظل أقول ذلك، لكني شعرت بالاختناق عندما رأيتها من بعيد، لن أشعر بحنين لتلك الهضاب القاحلة والصخور النكدة. ولأنني سياسي لا مجال للعاطفة في التأثير على تفكيري، ولأنني يهودي يهدف إلى تحقيق حلمه القومي، فإنني سأبقى أكرر أن القدس هي قلب الشعب اليهودي النابض ومحط أنظار أبنائه في كل أصقاع المعمورة......لكني في الحقيقة أشفق حتى على الديدان التي كان قدرها أن تحيا في هذه المدينة". ويختم هرتسل خواطره قائلاً "تباً لك أيها المدينة الملعونة". وهذا هو الشاعر اليهودي الفرنسي رينيه فابيوس الذي زار المدينة بعيد انتهاء حرب الأيام الستة، يكتب إلى احد أصدقائه عن انطباعاته عن هذه المدينة قائلاً "أنني لم أر في نفسي أي أثر لحنين لهذه المدينة". ويضيف قائلاً "لن أعود إلى هناك، لن أعيش فيها ولو للحظة". أما الشاعر الإسرائيلي المعاصر ابراهام جنيوم، فقد نظم قصيدة عقد فيها مقارنة بين تل أبيت التي تمثل قلعة العلمانية الإسرائيلية وبين القدس، وقال في مطلع قصيدته "تحدث أيها الأبله ما شئت عن القدس، فهذا لا يعنيني، لست في حاجة للاستماع إلى تلك الترهات، دعك من هذا الحديث الفارغ عن القدسية والسحر، فهذا طعام الجهلة والمخبولين، أما أنا فاذبحني في تل الأقصى، نعم في تل الأقصى أريد أن أحيا، فيها أريد أن أسكر حتى الثمالة، أما أنت فلتذهب للقدس، ماذا عساك سترى أيها المعتوه ؟ جبال صامتة، طرقات حزينة، حاخامات يمسكون بلحاهم الكريهة المتننة، كنس ينبعث منها الكذب........ امض في طريقك، ودعني في تل الأقصى، دعني على هذا الشاطئ، أمام تلك اللجة الزرقاء، نساء بلباس البحر، تحدث عن القدسية ما شئت، أما أنا فلن أمنحك سمعي، فلا وقت لدي للخزعبلات، وفر على نفسك هذا العناء.....فلتذهب أنت ومقدساتك للجحيم".

فتوى تحظر على العرب الترشح للكنيست

أفتى الحاخام شلومو افنير أحد أبرز مرجعيات التيار الديني الصهيوني في إسرائيل بعدم جواز السماح للعرب بالترشح لانتخابات الكنيست. وفي فتوى جديدة أصدرها، أكد الحاخام أن التوراة تحظر السماح للعربي بأن يكون جزءاً من الكنيست الإسرائيلي. والفتوى التي أعلنها الحاخام جاءت رداً على زيادة التمثيل العربي في الكنيست، حيث قال افنير "حسب حكم التوراة فإن غير اليهودي ليس بإمكانه أن يكون عضواً في الكنيست، لأنه لا ينتمي لشعب إسرائيل"، وفق تعبيره. وأضاف "السماح لغير اليهود بالعضوية في الكنيست يمثل نوعاً من الإسفاف الذي لا يسمح به إلا أناس لا يعون حقيقة ما جاءت به التوراة، هذه دولة يهودية، ولا يجوز لغير اليهود أن يتولوا المناصب القيادية فيها". ويواصل افنير فتواه التي نشرتها النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت أحرنوت" على شبكة الإنترنت، قائلاً "في الدولة اليهودية لا يجوز منح حقوق المواطنة إلا لليهود". ويأتي إصدار هذه الفتوى في الوقت الذي تعاظمت فيه الدعوات داخل إسرائيل بعدم السماح للأحزاب العربية بالمشاركة في الانتخابات التشريعية. وباستثناء حركة "ميريتس"، فإن كل الأحزاب الصهيونية المشاركة في لجنة الانتخابات العامة قد صوتت لصالح قرار يدعو إلى حرمان الأحزاب العربية من المشاركة في الانتخابات. ولم يتم إبطال القرار، إلا بعد تدخل المحكمة العليا.

البروفسور عاموس جولدبيرج استاذ تاريخ ما يعرف بـ "الكارثة" في الجامعة العبرية انتقد الفتوى التي أصدرها الحاخام افنير، قائلاً "يكفي أن يتم ترجمة هذه الفتوى للغات الأوروبية حتى تبدو بشاعتها". وفي مقال نشره على موقع "ynet" تساءل جولدبيرج "كيف سيرد اليهود واللوبي اليهود في حال دعا أحد ما في بولندا بعدم السماح لليهود بالعضوية في البرلمان البولندي.واعتبر أن مثل هذه الفتوى تنسجم مع الفكر النازي الذي أسس له وطبقه هتلر. وقارن المؤرخ الإسرائيلي الشهير بين الفتاوى العنصرية التي يصدرها الحاخامات اليهود وبين الإرث الثقافي والفكري الذي

ساد في ألمانيا في الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وحذر جولدبيرج من أنه في حال تم ترجمة فتوى افنير على ارض الواقع فإنه ستشبه إلى حد كبير قوانين ريرنبيرج التي أصدرها الحكم النازي في العام 1935 والتي جردت اليهود من حقوق المواطنة ومنح اليهودي مكانة متدنية عن مكانة غيره. وتوقع جولدبيرج مصيراً مثل مصير ألمانيا النازية في حال استجيب لفتوى افنير. وأشار إلى أن السلطات في إسرائيل توفر كل الظروف لترعرع العنصرية، منوهاً إلى أنه في حال قام مفكر أو كاتب بالدعوة لحرمان اليهود من حق التصويت الترشح في أوروبا لكان تم تقديم صاحب الدعوة للمحكمة.

إرث من العنصرية

ويذكر أنه سبق للحاخام افنير الذي يدير مدرسة "عطيرات كوهنيم" المتطرفة التي يتولى طلابها تنفيذ معظم عمليات التهويد في القدس المحتلة ومحيطها، أن أصدر عدداً من أكثر الفتاوى عنصرية. وقد تطوع الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة بتوزيع فتاويه العنصرية على الجنود. وذكرت صحيفة هارتس في حينه أن الحاخامية العسكرية وزعت على الجنود فتوى لأفنير توجب على الجنود والضباط التعامل مع المدنيين الفلسطينيين بنفس الصورة التي أوجبت التوراة على اليهود التعامل وفقها مع قوم علقيم بقيادة شمشوم، حيث "أوجبت التوراة قتل الأطفال والنساء وحتى الدواب بدون تمييز أو رحمة"، على حد زعمه. وجاء في الفتوى التي قام الحاخامات العسكريون في الكتائب المشاركة في القتال بتفسيرها للجنود "القاسم المشترك بين قوم شمشوم والفلسطينيين الآن أن كلاً منهم يمثل شعباً أجنبياً يريد طردنا من أرضنا، مع أنه ليس لهما أي صلة بهذه الأرض". وفي فتوى أخرى لأفنير جاء "في الحرب كما في الحرب، يتوجب عدم إبداء أي رحمة تجاه العدو، ويجب ضربه بكل قوة وعدم إبداء أي مظهر من مظاهر الرحمة تجاهه".

من يتخلى عن الفرائض يموت

يبدي المجتمع الإسرائيلي اهتماماً كبيراً بـ "المواعظ الأسبوعية" التي يلقيها الحاخام عفوديا يوسيف، الزعيم الروحي لحركة شاس في المدرسة الدينية "بيت إسرائيل"، القريبة من بيته الكائن في القسم الغربي من القدس المحتلة. وخلال هذه المواعظ التي يتم نقلها مباشرة عبر عشرات قنوات التلفزة بالكوابل والمحطات الإذاعية غالباً ما يفجر يوسف قنابل من الوزن الثقيل التي تعيد رسم حالة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل. ففي آخر موعظة أدلى بها الليلة الماضية وعندما كان يتحدث عن أهمية أن يلتزم الشباب اليهودي بأداء فرائض الشريعة اليهودية، توجه يوسيف إلى جمهور المصلين الذين كانوا يحتشدون أمامه وسألهم "لماذا يسقط جنودنا في المعارك قتلى؟". يوسيف لم ينتظر إجابة، وقال بشكل قاطع "لأنهم لا يؤدون فراض التوراة، فلولا أن ظل هناك يهود على مر التاريخ والزمن يؤدون فرائض التوراة لما كان هناك شعب إسرائيل على أرضه". ولكي يضفي لمسة عملية على موعظته نصح يوسيف الحاخامية العسكرية الكبرى التي تعتبر أحدى مكونات هيئة أركان الجيش أن تنظم المزيد من الجولات للحاخامات لقواعد الجيش ومعسكراته لحث الجنود والمجندات على العودة إلى أهداب الدين، وإقامة الفرائض، لكي يقام من جهة حكم التوراة، ومن جهة ثانية، يتم حفظ أرواح الجنود والمجندات.

لكن يوسيف الذي تجاوز الثانية والثمانين من العمر ويعاني من مرض السكري كان قد هاجم تقريباً خدمة النساء في الجيش الإسرائيلي على اعتبار أن دورهن ينحصر بشكل أساسي في تقديم خدمات جنسية للجنود. وحث يوسيف قيادة الجيش والحكومة على إعادة تقييم خدمة النساء في الجيش ومؤسساته.

على الرغم من التطرف الذي تمثله تفوهات يوسيف ضد العلمانيين ومظاهر العلمانية في الدولة، إلا أن الحكومة ورئيسها والبرلمان وجميع النخب السياسية يتجنبون توجيه أي نقد علني له بسبب ما يتمتع به من نفوذ يرجع إلى سيطرة حركة شاس على

أحد عشر مقعد في البرلمان، وهو ما يجعلها دوماً تلعب دور لسان الميزان في أي حكومة يتم تشكيلها.

الزلازل واللواط

الحاخام شلومو بن عيزري الوزير السابق والنائب في الكنيست والقيادي البارز في حركة "شاس" كان له دوره في التفوهات التي أخرجت العلمانيين من طورهم. فقد كرر بن عيزري مؤخراً تصريحاته التي أكد فيها أنه يتوقع أن يصيب إسرائيل زلزال كبير ومدمر بسبب سماح الدولة بوجود مثيلي الجنس والسماح لهم بتنظيم انشطة خاصة بهم. وفي كلمة أمام تجمع لطلاب المدارس الدينية اليهودية في شمال إسرائيل، قال بن عيزري "لقد بحثت في نصوص التلمود وتوصلت إلى قناعة مفادها أن زلزالاً سيصيبنا بسبب سماحنا بأن يقوم الذكور بمضاجعة الذكور". وينصح بن عيزري بسن قانون في الكنيست يحظر فيه وجود مثيلي الجنس والسماح لهم بالحركة والتظاهر وإقامة مجتمع خاص بهم. ومن الجدير ذكره أن مثيلي الجنس ينظمون كل عام تظاهرة كبيرة في شوارع القدس يطلقون عليها "مسيرة الفخر"، ويصرون فيها على السير في شوارع الأحياء التي تضم المتدينين والأرثوذكس. استفزازات مثيلي الجنس دفعت زميلاً للحاخام بن عيزري وهو الحاخام نسيم زئيف إلى الدعوة إلى معالجة أصحاب الميول المثلية مثلما تعالج أنفلونزا الطيور، أي دفنهم في باطن الأرض.

وقد ردت جنولا رابتس الناطقة بلسان تجمع مثيلي الجنس في إسرائيل على تفوهات زئيفي وبن عيزري بالقول أن نسبة كبيرة من المتدينين في إسرائيل هم ايضاً من مثيلي الجنس الذين يتوجب احترام حقوقهم كمواطنين.

يخططون لتدمير الأقصى انطلاقاً من « يافا »

في الطرف الغربي من حي "العجمي"، الذي تقطنه أغلبية فلسطينية في مدينة "يافا"، التي تقع إلى الجنوب من مدينة تل الأقصى، افتتحت قبل شهر مؤسسة دينية يهودية هدفها التخطيط لاحتلال المسجد الأقصى وتدميره وإقامة الهيكل الثالث على أنقاضه. النسخة العبرية لصحيفة "هارتس" كشفت النقاب عن أن المؤسسة التي يديرها الحاخام الياهو ملاي تضم العشرات من الشباب اليهودي الذين قدموا مع ملاي من مستوطنة "بيت إيل"، أحد أكبر المستوطنات التي تقع في وسط الضفة الغربية تعمل سراً من أجل تحقيق هذا الهدف. ونقل الموقع عن ملاي قوله أن تدمير "الأقصى" هو الرد الطبيعي على تنفيذ عملية فك الارتباط التي تم بموجبها إخلاء مستوطنات قطاع غزة. وسخر ملاي من الأصوات اليهودية التي تعتبر أن تدمير المسجد الأقصى سيؤدي إلى تدمير دولة إسرائيل، معتبراً أن هذه الأصوات تعبر عن الضعف والجبن ولا يمكن أن توجه المشروع الصهيوني، معتبراً أن أوضاع الشعب اليهودي لن تستقر مادام لم يعاد بناء الهيكل الثالث.

تهويد يافا

وإلى جانب التخطيط لتدمير المسجد الأقصى، فإن ملاي وأتباعه وضعوا على رأس اهتماماتهم تهويد مدينة "يافا" التي تقطنها أكثرية فلسطينية. وأضاف "لقد بتنا ندرك أن الدفاع عن مستوطنات الضفة الغربية، يبدأ في عمق إسرائيل وليس في مستوطنات الضفة، لذلك قررنا التوجه نحو المدن التي يقطن فيها العرب "، مؤكداً أنه ينوي جلب المزيد من أتباعه الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية للإقامة في يافا مع عائلاتهم، واصفاً عمله وعمل زوجته التي شجعته على الفكرة بأنه "عمل صهيوني من الطراز الأول". ملاي يدعي أنه يشعر أنه يحمل عبء التاريخ على كاهله وأنه مطالب بحشد أكبر عدد ممكن من اليهود للاستقرار في يافا، مؤكداً أنه يشعر بالاستفزاز عندما يصفون مدينة يافا بالمدينة المختلطة. ويقول "هذه مدينة يهودية، كما هو الحال مع

جميع المدن في إسرائيل، لا يوجد مدن مختلطة، وهذا خلل يتوجب أن يصلح بأسرع وقت". ويعتبر ملاي أحد قادة حركة "عطيرات كوهنيم" المتخصصة في تهويد القسم الشرقي من مدينة القدس، إلى جانب قيامه بالتدريس في مدرسة "مركاز هراب"، بؤرة مركز ثقل الصهيونية الدينية في إسرائيل. في حين أن شقيقه الحاخام دفيد ملاي يتزعم مجموعة لإعادة بناء ما يسمى بمدينة "داوود" على أنقاض بلدة "سلوان" الفلسطينية التي تقع في محيط القدس المحتلة.

حاخامات يحرمون تشغيل العمالة العربية بإسرائيل

أصدر خمسة عشر من كبار الحاخامات اليهود فتوى تدعو إلى عدم السماح بتشغيل العرب في إسرائيل، وتعتبر أن تشغيل هؤلاء "الأعداء" بات يمثل "خطرًا وجوديًا" على مستقبل الدولة العبرية.

وجاء في الفتوى التي نشرتها صحف إسرائيلية بتاريخ 30 يوليو 2008: "مرة تلو مرة يتبين بالدليل القاطع أن المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمنًا دمويا كبيرا؛ بسبب سماحه بالعمالة العربية الرخيصة، فالجرافات الإجرامية التي يقودها العمال العرب من القدس الشرقية (لتنفيذ عمليات استشهادية) تدلل على أن العمالة العربية أصبحت أزمة وطنية".

ووقع هجومان بالجرافات نفذهما استشهاديان فلسطينيان مطلع أيلول 2008 في القدس المحتلة أدى لمقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة آخرين. واعتبرت الفتوى أن "هذه المشكلة تحولت إلى خطر يهدد وجود الدولة والشعب اليهودي، حيث إنها تؤدي إلى سيطرة العرب على فرص العمل، وإبعاد اليهود عن كل مكان".

يذكر أن الفلسطينيين القادمين من الضفة وغزة أو من عرب 48 يقومون بالأعمال التي يرفض اليهود القيام بها أصلا مثل البناء والزراعة وجميع المهن التي تتطلب جهدًا بدنيا.

زواج «الأعداء»

وادعت الفتوى أن العمالة العربية مرتبطة بمظاهر سيطرة متدرجة للعرب على الأحياء اليهودية في القدس الشرقية المحتلة، وقال الحاخامات في فتواهم: إن العمال العرب يتعاملون "بوقاحة وبانعدام حياء، وعنف كلامي وجسدي بشكل متواصل، ومس ممنهج ومتعمد للفتيات اليهوديات، وقد وصل الأمر إلى حد حدوث زواج هؤلاء الفتيات بعرب بعد أن وقعن في شباكهم"، على حد زعمهم.

وأردف الحاخامات في فتواهم: "لقد حان الوقت لقول الحقيقة بشكل واضح وجلي: إن منح فرص عمل لأعدائنا يؤدي إلى عواقب وخيمة، وعلينا ألا نقبل بتشغيل العرب لمجرد أنهم يتقاضون رواتب منخفضة".

ودعا الحاخامات الحكومة الإسرائيلية إلى تشجيع العمالة اليهودية، وقالوا: "إن قيادة مصداقة لهي مطالبة بتشجيع اليهود على العمل في كل مجالات العمل، واستعادة كرامة العامل اليهودي".

طرد العمال العرب

كما دعا الحاخامات مستوطني إسرائيل المنتمين للتيار الديني المتشدد إلى ممارسة ضغوط على الحكومة من أجل وقف ظاهرة العمالة العربية.

وأعطى الحاخامات مثالًا على ذلك بعدم توجه اليهود للشراء من أي مجمع تجاري يقوم بتشغيل العرب، كما أفتوا بعدم جواز إدخال العرب للبيوت اليهودية، وعدم الشراء منهم، وعدم تشغيلهم بشكل مباشر.

ومن أبرز من وقع على هذه الفتوى كل من الحاخام إسحاق جيزنبرج الحاخام الرئيسي لمستوطنة "معاليه أدوميم"، والحاخام يعكوف يوسيف نجل الحاخام عفوديا يوسيف رئيس ومؤسس حركة شاس، والحاخام دوف ليئور الحاخام الرئيسي لمستوطنة "كريات أربع"، وعدد آخر من كبار الحاخامات

يرفضون حكم المرأة

بعيد الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الأخيرة احتدم الجدل بين كبار المرجعيات الدينية الأرثوذكسية اليهودية بشأن إمكانية انضمام الأحزاب الدينية المتزمتة لحكومة تشكلها تسيفي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة ورئيسة حكم " كاديما، لكون ليفني إمرأة. ويرى الحاخام يوسيف شالوم اليشيف زعيم التيار الديني الليتواني الذي يعد أبرز التيارات الأرثوذكسية الاشكنازية والذي يوصف بأنه "مفتي الجيل" أنه حسب تعاليم التوراة فإنه من الصعب عليه أن يسمح للأحزاب الأرثوذكسية الإشكنازية بالانضمام لحكومة تقودها امرأة. وأشارت المحافل أنه عندما سئل الحاخام اليشيف عن سابقة غولدا مائير التي تبوءت منصب رئيس الوزراء في العام 1969، أجاب أن أتباع التيارات الدينية الأرثوذكسية لم يكونوا يشاركون في الائتلافات الحاكمة في ذلك الوقت.

فتوى الرمبام

وتؤكد المحافل التوراتية الإشكنازية أن الاعتراض على تولي امرأة منصب رئيس الوزراء يأتي بسبب الفتوى التي أصدرها الحاخام اليهودي المصري الرمبام وهو أكبر مرجعيات الإفتاء طوال التاريخ اليهود، والذي ظهر في القرن الثاني عشر، حيث جاء في فتواه "لا تنصب المرأة ملكة، وتحرم من شغل كل المناصب التي لا توكل عادة إلا للرجل". وأشارت المحافل إلى أن الحاخام اليشيف سيصدر فتوى خاصة بهذا الشأن عندما تنتهي الاتصالات التي تجريها ليفني مع الأحزاب الدينية والهادفة لضمها للحكومة العتيدة، مشدداً على أن أي قرار بالجلوس في حكومة ترأسها امرأة سيكون قراراً صعباً وليس هيناً. من ناحيته قال النائب الحاخام يوسي ليتسمان رئيس كتلة حزب "ايغودرات يسرائيل" والذي يمثل الفرع الحسيدي في التيار الديني الإشكنازي أن مرجعيات الحزب الدينية ستعقد اجتماعاً خاصاً للبت في الموضوع في ضوء إرث الفتاوى السابقة. ويذكر أن الأرثوذكس الاشكناز رفضوا منذ الخمسينات من القرن

الماضي الانضمام للحكومات الإسرائيلية اثر قرار الحكومة في ذلك الوقت فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على النساء. ولم يعودوا للمشاركة في الحكم إلا في العام 1979 بعد تولي مناحيم بيغن الحكم، حيث اشترطوا أن يتم تعيين ممثليهم في الحكومة كنواب وزراء، على أن يتمتعوا بكل السلطات التي يتمتع بها الوزراء.

الأرثوذكس الشرقيون لا يمانعون

من ناحية ثانية أعلنت المرجعيات الدينية الأرثوذكسية الشرقية أنها لا تمانع في المشاركة في حكومة ترأسها امرأة. ويذكر أن حركة شاس التي تشارك في الحكومة الحالية تتبع التيار الأرثوذكسي الشرقي وتحوز على أربعة حقائب وزارية. ويذكر أن المرجعيات الدينية الشرقية تميزت دوماً بهامش مرونة كبير في كل ما يتعلق بالفتاوى المتعلقة بالحكم على اعتبار أن الاعتبارات المادية لحركة شاس تلعب دوراً مهماً في تحديد وجهة الحركة، حيث تستفيد الحركة من وجودها في الحكم في تمويل مؤسساتها الدينية والتعليمية والاجتماعية.

فتوى: «الإنترنت» لأغراض العمل فقط

في سابقة هي الأولى من نوعها، أصدر أبرز مرجعيات الإفتاء في التيار الديني اليهودي الأرثوذكسي (هحريدي) الأدمور مبعلز فتوى تبيح للمتدينين الأرثوذكس استخدام الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، ولكن فقط في مجال العمل والحصول على لقمة العيش. وجاء في الفتوى التي نشرتها صحيفة "هتسوفيه" الناطقة باسم "حزب المتدينين الوطنيين" (همفدال) أن الأدمور مبعلز يشرع لطلابه وأتباعه والمتدينين الأرثوذكس استخدام شبكة الإنترنت. وأضاف نص الفتوى "أن شبكة الإنترنت توفر للجمهور عدداً من الإمكانيات في حال تم تتبع المسار الصحيح والقويم في استخدام هذه التقنية، من هنا فأنني أرى أنه يجوز للمحتاجين لخدمات هذه التقنية في مجال العمل

فقط استخدامها، وبودي التشديد على أن التصريح باستخدام هذه التقنية من نصيب الذين يحتاجونها في نطاق العمل". ويذكر أن جميع مرجعيات الإفتاء في التيار الديني الأرثوذكسي قد حظرت استخدام شبكة الإنترنت على المتسبين لهذا التيار بسبب تداعيات استخدامها على الواقع الأخلاقي والقيمي لهم.

«اللجنة الحاخامية للاتصالات»

وكشفت الصحيفة النقاب عن أن المحكمة التوراتية العليا، التي تعتبر أكبر مرجعية قضائية للمتدينين في إسرائيل قد أعلنت عن تشكيل لجنة متخصصة لمساعدة المتدينين في استخدام الإنترنت وفق تعاليم التوراة. وأشارت الصحيفة إلى أنه جاء في البيان التأسيسي لهذه اللجنة "لقد اجتهدنا من أجل تقليص الأضرار الناجمة عن استخدام شبكة الإنترنت، عبر بلورة مسارات محددة لتعامل المتدينين مع شبكة الإنترنت بحيث ينحصر استخدام المتدينين في المسارات المفيدة، مع التشديد على وجوب تجنب التواصل مع الشخصيات الافتراضية التي يزخر بها عالم الإنترنت". وينصح الحاخامات أعضاء اللجنة المتدينين الذين يرون أن الضرورة تحتم عليهم استخدام الإنترنت أن يتواصلوا مع أعضاء اللجنة من أجل التعرف على "المسارات المفيدة" للشبكة. ويشدد البيان التأسيسي مرة أخرى على أنه يجوز استخدام شبكة الإنترنت "لأولئك المضطرين لاستخدامها والذين لا يوجد لديهم بدائل أخرى".

غربلة الشبكة

وقد أغاظ التيار الديني الأرثوذكسي الذي يشكل حوالي 20٪ من المستوطنين في إسرائيل حفيظة الأغلبية العلمانية عندما أصدر وزير الاتصالات الحاخام إيلي اتياس، الذي ينتمي إلى حركة شاس (أصغر الوزراء 31 عاماً) قرارا بتشكيل لجنة لغربلة ما يعرض في شبكة الإنترنت، والعمل على عدم السماح بعرض أي مواقع إباحية. وقد بدأت اللجنة أعمالها وشرعت في القيام بالمهمة التي كلفها بها اتياس الذي دافع عن

قراره على اعتبار أن "الإباحية" خطر على منظومة القيم اليهودية. من ناحيتها اعتبرت الكثير من النخب العلمانية أن قرار اتياس يمثل نوع من أنواع "الإكراه الديني"، الذي يتنافى مع حقيقة الطابع العلماني للدولة.

حاميها حراميها

لكن الذي يضعف الاتكاء على المسوغات القيمية والأخلاقية التي يتذرع بها المتدينون وممثلوهم السياسيون هو حقيقة أنه تبين أن عدداً من الساسة المتدينين قد ضبطوا وهم يشاهدون أفلام إباحية لدى نزولهم في فنادق. فقد تبين أن وزير الصحة في عهد حكومة شارون الثانية الحاخام ايلي فاكنين كان يطلب من إدارة إحدى الفنادق في تل الأقصى التي ينزل فيها ربط غرفته بشبكة تعرض فقط الأفلام الإباحية.

زعيم شاس: صوتوا لنا تدخلوا الجنة

ومن الدلائل على توظيف الدين لأغراض سياسية محضة، فقد أفتى الحاخام عفوديا يوسيف زعيم حركة شاس عشية الانتخابات التشريعية الأخيرة بأن كل من يصوت لحركته في الانتخابات سيدخل المرتبة الخامسة من جنة عدن.

ففي اجتماع جماهيري نظمته حركة شاس فيما يوصف بـ "مباني الأمة" في القدس المحتلة، وعد الحاخام الذي يعد من أهم مرجعيات الإفتاء اليهودية، الجمهور الإسرائيلي بأن كل من يصوت لحركة شاس فإنه "يصوت من أجل الرب الذي سيدخله المرتبة الخامسة من الجنة".

وخلال حديثه الذي نقلته صحيفة "معاريف" في عددها الصادر 4-12-2008، قال يوسيف (77 عاما): "لا أقول لا سمح الله هنا وجهة نظري، بل أقول رأي التوراة، لدينا ممثلون مخلصون.. عليكم انتخابهم".

وأردف قائلا: "أنتم تتوجهون إلى صناديق الاقتراع ببطاقة صغيرة، لكن هذه البطاقة تتجه إلى السماء.. وماذا بعد ذلك؟ سنفوز بـ 18 - 20 نائبا".

وواصل يوسيف إغراءاته في حديثه الذي نقلته أيضا محطة حركة شاس الفضائية والعشرات من المحطات الإذاعية المحلية التابعة للحركة، قائلا: "صوتوا لشاس وستلقون أجوركم في السماء، ستنالون جنة عدن وتحديدا في المرتبة الخامسة منها، إلى جانب أن الحركة ستحظى بعدد كبير من المقاعد".

«طول العمر»

أما الحاخام البابا باروخ، أحد مرجعيات الإفتاء الهامة بإسرائيل، فقد أكد أيضا أنه يضمن لكل من يصوت لحركة شاس "حياة طويلة وسعيدة".

وقال باروخ الذي يفد إليه عشرات الآلاف من اليهود إلى فناء الكنيس الذي يديره في مدينة "نتيفوت"، جنوب إسرائيل للحصول على البركة: "إن من يعمل على انتخاب نوابنا الصالحين، فسيطيل الرب في عمره".

ويأتي عقد هذا الاجتماع الانتخابي في ذروة الاستعدادات التي تقوم بها الأحزاب الإسرائيلية تمهيدا للانتخابات التشريعية التي ستجرى في العاشر من فبراير القادم.

«الأكثر فسادا»

ورغم أن الحاخام يوسيف يعد كل إسرائيلي بالجنة في حال صوت لحركة شاس، إلا أن وزراء ونواب هذه الحركة هم الأكثر فسادا من بين نواب ووزراء بقية الأحزاب.

فقد أدين الزعيم السياسي للحركة السابق الحاخام آرييه درعي الذي تولي منصب وزير الداخلية بالسرقة وخيانة الأمانة، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة أربع سنوات، كما أدين وزير الشئون الاجتماعية السابق الحاخام شلومو بن عيزرا الذي يعتبر من قادة الحركة بسرقة المال العام، وأدين أيضا خمسة نواب آخرون في الحركة بأعمال سرقة

وخيانة الأمانة، فضلا عن عدة قضايا جنائية مرفوعة ضد عدد من نواب الحركة المتشددة.

وتمثل حركة شاس الدينية الأرثوذكسية اليهود الشرقيين، مع العلم أن الكثير من مصوتيها ليسوا متدينين، وأعلن تسعة من أعضاء المنتخب الإسرائيلي لكرة القدم أنهم سيصوتون لها.

بالشعوذة.. شاس.. تسابق.. إسرائيل بيتنا..

بالشعوذة، وقراءة الحظ، وادعاء معرفة الغيب تصدت حركة شاس لمنافسيها في الانتخابات العامة الأخيرة.

هذه هي الوسيلة التي لجأت إليها حركة "شاس" الدينية المتطرفة لمواجهة الصعود المفاجئ الذي تظهره استطلاعات الرأي لحزب "إسرائيل بيتنا" اليميني في إطار السباق نحو البرلمان (الكنيست).

فلم يكد يمر يوم من أيام الحملة الدعائية التلفزيونية للحركة دون أن يظهر الحاخام المشعوذ "بابا باروخ" المعروف بشعبيته في قراءة الحظ وادعاء معرفة الغيب؛ لتحذير المشاهدين من التصويت لزعيم "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليبرمان.

وعزا باروخ تحذيره إلى أن ليبرمان يأكل الخنزير، ويأكل في مطاعم لا تلتزم بتعليمات الحاخامية الكبرى في إعداد الطعام، واعدا كل من يصوت لصالح "شاس" بالعمر المديد وبركات الحياة.

وباروخ هو أكبر حاخام متخصص في الشعوذة، وأكسبه هذا شعبية كبيرة بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل على حد سواء، وهو ما شجع حركة "شاس" رغم صفتها الدينية المتطرفة إلى الاستعانة به في حملتها لخوض الانتخابات.

وأثارت استطلاعات الرأي الأخيرة التي أشارت إلى هبوط شعبية "شاس" أمام "إسرائيل بيتنا" مخاوف زعيم الحركة الحاخام عوفاديا يوسف، حتى إنه اعتبر أن التصويت لليبرمان في انتخابات الكنيست هو "تصويت للشيطان".

ونقلت عنه صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بتاريخ 9-2-2009 قوله: إن من يصوت لـ "شاس" سيحصل على الأجر من السماء، بينما من ينتخب "إسرائيل بيتنا" فإنه ينتخب الشر والشيطان، وسيعاقبه الله على ذلك، على حد تعبيره.

ووعد الحاخام عوفاديا يوسف بمنح "تبريكه" لكل من يقنع عشرة إسرائيليين بالتصويت لحزبه؛ في محاولة لتعزيز فرص شاس في الانتخابات من خلال الوعد الذي أطلق عليه قادة الحركة اسم "العملية 10".

وتعود مخاوف "شاس" من فوز "إسرائيل بيتنا" إلى أن الأخير حال فوزه سيشارك في الائتلاف الحاكم القادم؛ ما يورثه دور الحركة الذي اعتادته في أن تكون الحصان الرابح للأحزاب الرئيسية المتنافسة على قيادة الحكومة؛ وهو ما جعل الحركة شريكا في عدة ائتلافات حاكمة، منها حكومة إيهود أولمرت الحالية التي تحظى فيها بأربع حقائب وزارية.

ووفق الاستطلاعات، فإن حزب "إسرائيل بيتنا" قد يحصل على نحو 19 مقعدا في الكنيست مقابل 10 مقاعد لحركة "شاس"؛ الأمر الذي يصعد معه الحزب إلى المرتبة الثالثة بين الأحزاب الإسرائيلية، بعد حزبي "الليكود" و"كاديما".

تنبؤات «كاذبة»

وورث الحاخام باروخ الشعوذة من والده المشعوذ الأكبر في إسرائيل المعروف بالبابا سالي، وهو حاخام هاجر من مصر في الخمسينيات من القرن الماضي.

ونظرا للعدد الكبير من الذين يتوجهون إلى باروخ طالبين مساعدته في معرفة ما يخبئ لهم المستقبل، فإن الشرطة الإسرائيلية تحافظ على وجود دائم بالقرب من منزله في

بلدة "نتيفوت" بمنطقة النقب جنوب إسرائيل، ويطلق الإعلام الإسرائيلي على المنزل صفة "بلاط"؛ بسبب مكانة الحاخام في نفوس زبائنه.

وفي تحقيق بثته القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي قبل ثلاثة أشهر تبين أن معظم زبائن باروخ هم من النساء، وتحديدا العوانس اللواتي يبحثن عن عرسان، وتنطلق حافلات من المدن الكبرى تقل مئات العوانس في الأوقات التي يخصصها الحاخام لاستقبال الزبائن.

وكذلك فإن الكثير من المصابين بالأمراض الخطيرة يتوجهون إليه للحصول على "بركته"، ولمعرفة ما ينتظرهم.

غير أن جمهور باروخ قصير الذاكرة؛ حيث كثيرا ما يتبين أن توقعاته ليست في محلها؛ ومن ذلك أنه في عام 1996 ظهر باروخ على شاشات التلفزيون وادعى أن الرب أبلغه أن السياسي شمعون بيريز سيتغلب على منافسه بنيامين نتنياهو في الانتخابات العامة، وكانت النتيجة عكس ذلك.

الموساد في البلاط

ومن المفارقات التي كشفها تحقيق القناة العاشرة أن معظم من يتوجهون للحاخامات المشعوذين في إسرائيل بشكل عام هم من العلمانيين وليسوا من المتدينين تحديدا، ومن مختلف الطبقات.

ولعل الذي يعلق في أذهان معظم الإسرائيليين هو التقاط كاميرا التلفزيون الإسرائيلي صورا لرئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الخارجي (الموساد) الأسبق، داني ياتوم، وهو يهم بدخول منزل الحاخام الراحل كدوري، أحد أبرز حاخامات الشعوذة في القدس المحتلة؛ لمعرفة مستقبله بعد أن تقاعد من الموساد وقرر خوض غمار السياسة.

والشعوذة وسيلة معتادة تلجأ إليها حركة شاس في الانتخابات؛ فقد كان الحاخام كدوري الذي توفي قبل ثلاثة أعوام نجم حملاتها الانتخابية التشريعية.

وكانت الحركة تضع تحت تصرفه مروحية خاصة تنقله من مدينة إلى أخرى حتى بعد أن تجاوز مائة عام؛ حيث كان الحاخام المنهك القوى يطالب الجماهير بصوت متقطع التصويت "للذين يسعون لإعادة مجد التوراة"، في إشارة إلى حركة شاس.

الحاخام يوسيف: تبريكة لكل من يقنع عشرة بالتصويت لشاس

رغم تقدمه في العمر واشتداد تأثير مرض السكري على صحته المعتلة، فقد أثبت الحاخام عفوديا يوسيف زعيم حركة شاس أن لديه ذهناً يتفق عن الكثير من صور الشعوذة الهادفة إلى تعزيز مكانة حركته السياسية. فعشية ف الانتخابات التشريعية الأخيرة التي كشفت النسخة العبرية لموقع صحيفة "معاريف" على شبكة الإنترنت النقاب عن أن الحاخام عفوديا يوسيف قد أبلغ نشطاء الحركة في جميع أرجاء إسرائيل أن كل واحد م يقنع عشرة أشخاص بالتصويت للحركة سيحصل على تبريكة من الحاخام، وفي حال اقنع 20 سيحصل على تبريكتين وهكذا. وأشار الموقع إلى أن تصريحات يوسيف نشرت على موقع حركة شاس على شبكة الإنترنت. وأشار الموقع إلى أن قيادة حركة شاس أطلقت على حملة التبريكات اسم "العملية 10"، حيث أن الحركة تؤكد أن التبريكات ستطال حتى اليهود العاديين من غير المنتمين للحركة في حال عملوا على إقناع غيرهم بالتصويت للحركة. وضمن "العملية 10"، سيقوم نشطاء الحركة بتوزيع نص وعد الحاخام يوسيف بمنح التبريكات على أكبر عدد من اليهود، حيث سيقوم النشطاء بزيارة البيوت وأماكن العمل وتسليم الناس هناك نص الوعد. ونقل عن الزعيم السياسي للحركة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الحاخام ايلي يشاي قوله محمساً نشطاء الحركة "لو افترضنا أن لدينا 50 ألف من النواة الصلبة لنشطائنا، وجلب كل واحد منهم عشرة مصوتين، فهذا يعني تحولنا إلى حزب رئيسي". وكان الحاخام يوسيف قد أفتى بأن كل من يصوت لحركة شاس فإنه سيدخل جنة عدن. وجاء في الفتوى في حينه "من يصوت من أجل الرب، فسيدخله المرتبة الخامسة من جنة عدن.

التركيز على الخط اليميني

من ناحية ثانية، وفي مسعى منها لضمان تأييد العلمانيين الشرقيين ذوى التوجهات اليمينية، حرصت حركة شاس عشية الانتخابات الأخيرة على التشديد على خطها اليميني المتطرف، مؤكدة أنها تمثل اليمين اليهودي الحقيقي في إسرائيل، وأنها "الضمانة لمنع مجرد الحديث عن التنازل عن القدس للإرهابيين على اعتبار أن ذلك يهدد وجود إسرائيل من الأساس؟. وإعادة الحركة للأذهان أنها الحركة الوحيدة التي أحبطت جهود زعيم كاديما تسيفي ليفني بتشكيل حكومة بعد استقالة أولمرت عندما أصرت على وجود الحصول على تعهد خطي منها بعد إجراء مفاوضات على القدس.

حاخامات يبتزون بعضهم.......... "جنسياً"

تعيش إسرائيل واحدة من أكثر القضايا الجنائية إثارة في أعقاب الكشف عن قيام احد كبار الحاخامات في القدس المحتلة بمحاولة ابتزاز حاخام كبير آخر من منافسيه بواسطة فتاة إغراء قام بإرسالها للحاخام وتصويره أثناء ممارسته الجنس معها. وحسب التفاصيل التي كشفت عنها الإذاعة الإسرائيلية فقد قام الحاخام يسرائيل رند بإرسال إحدى فتيات الإغراء لأمين الكنيس الكبير في القدس الحاخام نفتالي هيرشطيك من أجل تسجيل موقف عليه في مسعى للإطاحة به من موقعه في الكنيس بحيث يكون بإمكانه أن يحل محله. وأشارت الإذاعة إلى أن رند الذي يدير حالياً مدرسة لتخريج الحاخامات في مدينة "بيتح تكفا" شرق تل أبيب، قام بتجنيد الفتاة وطلب منها إغواء ههيرشطينك وفي نفس الوقت قام بتصوير "لقاء عاطفي" تم بينها وبين هرشطينك في أحد الغرف في فنادق تل أبيب.

وبعد أن قام رند بتصوير اللقاء بين الفتاة ومنافسه قام بإرسال الفيلم الذي يضم

الصور التي التقطها لهيرشطينك وهو برفقة الفتاة لإدارة الكنيس الكبير وطالب بإقصائه عن منصبه مذيلاً الرسالة بتوقيع مجهول. وجاء في الرسالة " في حال لم تتحرك إدارة الكنيس لعمل شيء ضد هشرطينك، فأننا سنقاطع الكنيس، فلا يعقل أن يقدم حاخام كبير على مثل هذه السلوكيات ". وبالفعل قام إدارة الكنيس بالإطاحة بهشرطينك.

من ناحيتها قامت الوحدة القطرية للتحقيق في الجرائم الدولية بالتحقيق في القضية، حيث استطاع المحققون الوصول للفتاة التي أكدت أنها حرصت على العلاقة الغرامية مع هيرشطينك بناءاً على تعليمات من الحاخام رند. واستدعت الشرطة رند الذي اعترف بالتهم المنسوبة إليه حيث قال أنه طلب من فتاة الإغراء التقدم لهيرشطينك وتعريفها نفسه إليه كطالبة وحددت معه لقاء في غرفة في احد فنادق تل أبيب، حيث تم تثبيت كاميرات لتصوير اللقاء العاطفي بين الاثنين. وبرر رند ممارسته بالقول بأن هيرشطنيك نكل به على مدى سنين.ووجهت المحكمة اتهام لرند بالابتزاز عبر التهديد.

سحاقيات متدينات يخرجن للعلن

من ناحية ثانية كشف موقع صحيفة "هارتس" على شبكة الإنترنت أن عدداً من النساء المتدينات اليهوديات السحاقيات قررن تحدي المجتمع المتدين والخروج للعلن عبر المطالبة بضمان حقهن بالزواج من بعضهن البعض. وعرض الموقع تقريراً وصوراً حول مجموعة من النساء اللواتي أعلن لأول مرة عن وجودهن كجزء لا يتجزأ من مجتمع الشاذين جنسياً في إسرائيل. ويذكر أن المرجعيات الدينية اليهودية تبدي معارضة شديدة لسماح الدولة للشاذين جنسياً بالتعبير عن أنفسهم. وتضطر الشرطة كل عام إلى تجنيد الآلاف من عناصر الشرطة لحراس ما يعرف بمسيرة "الفخر" التي ينظمها الشاذون جنسياً في شوارع القدس المحتلة.

التطاول على النبي ﷺ.....
استراتيجية المستوطنين لاستفزاز الفلسطينيين

شرعت التنظيمات اليهودية الدينية في تطبيق استراتيجية جديدة لاستفزاز الفلسطينيين في أرجاء الضفة الغربية عبر الإساءة لشخص النبي ﷺ ومهاجمة الدين الإسلامي. فقد استيقظ الفلسطينيون في عدد كبير من بلدات وقرى الضفة الغربية ليلة الثاني من ديسمبر 2008 وقد اكتشفوا أن عشرات المستوطنين قد اقتحموا قراهم وقاموا بكتابة شعارات مسيئة للنبي ﷺ مثل "محمد خنزير"، "الموت للعرب"، "سندمر الأقصى"، إلى جانب رسم نجمة داود وغيرها من الشعارات على جدار عدد من المساجد وبواباتها، سيما في بلدات سنجل وترمسعيا شمال رام الله وسط الضفة الغربية وبلدات قبلان والزاوية ويتما جنوب نابلس. وقام المستوطنون قبل مغادرتهم البلدات بتدمير العديد من السيارات التابعة للفلسطينيين فضلاً عن الاعتداء بالضرب المبرح على شخص تصادف وجوده في الشوارع لحظة اقتحامهم البلدات، إلى جانب قيامهم بإحراق المزارع. وجاءت هذه الممارسات بعد عدة أيام على قيام المستوطنين في مدينة الخليل بكتابة شعارات مماثلة على جدران عدد من مساجد المدينة والقرى المجاورة.

الحاخامات يطلقون رصاصة البدء

ويذكر أنه باستثناء حالات قليلة، فإن التنظيمات اليهودية الدينية تجنبت في الماضي الانشغال بالإساءة للنبي ﷺ ، لكن منذ عدة سنوات بدأ عدد من الحاخامات الذين ينتمون إلى التيار الديني الصهيوني في شن حملة إساءات شخصية ضد النبي. ففي خلال برنامج حواري بثته القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي مؤخراً قال الحاخام الياهو ريسكين مدير احد المراكز الدينية الهامة في مستوطنة "عوفرا" القريبة من بيت لحم جنوب الضفة الغربية أنه لا يتوجب الثقة بالعرب "لأنهم رضعوا التضليل من نبيهم الذي ضلل اليهود حتى نجح في طردهم من أرض الجزيرة العربية، ونحن يجب ألا نقع ضحية

لتضليل العرب الآن". أما الحاخام دوف لينور الحاخام الرئيسي لمستوطنة "كريات أربع" فقد شدد في توطئته لإحدى الفتاوى المتعلقة بالموقف من التسوية السياسية مع العرب على أنه " لا يمكن لليهود أن يأمنوا جانب الإسماعليين (المسلمون). ومن الزعامات العلمانية التي اشتهرت بالإساءة للنبي ص، كان رئيس الوزراء الأسبق إسحاق شامير الذي كان يكرر دائما أنه لا أمل في الصلح العرب "لان محمد رباهم على الخداع".

برنامج تلفزيوني إسرائيلي يسخر من المسيح وأمه

ذهب الصهاينة بعيداً في استخفافهم بأصحاب المعتقدات المخالفة، فقد هاجم مقدم أحد البرامج الساخرة في قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة السيدة مريم العذراء، عليها السلام، قائلاً أنها "غير عذراء". وفيما اعتبره رداً على إنكار بعض رجال الدين المسيحي حدوث المحرقة، سخر مقدم البرنامج ليؤور شلاين من المسيحيين واعداً إياهم "برد الصاع صاعين". وجاء على لسان شلاين "مريم لم تكن عذراء، من يزعم ذلك، فهو كاذب ومضلل، فلا تصدقوا الكنيسة وبابا الفاتيكان، مريم حملت بطفلها اليسوع عندما كانت في الخامسة عشر من عمرها، من احد زملائها على مقاعد الدراسة، فأراد أهلها تزويجها بعد ذلك، لا تصدقوا كل ما قيل عن هذه القصة". وأضاف "لقد قررت إغاظتهم والتسبب في التنكيد عليهم، فكل يوم يظهر في الكنيسة راهب أو كاهن أو كاردينال، ويسارع للإعلان عن إنكاره حدوث المحرقة لليهود، حتى تبين أن الإيمان بالمسيحية يتناقض مع الإيمان بحدوث المحرقة، لذلك قررت الرد عليهم، ولن اكتفي بأن أغضب بدون جدوى، سأنكر النصرانية كدين". وسخر شلاين من المسيح عليه السلام قائلاً "تزعم النصرانية أن المسيح كان يسير على شاطئ بحيرة طبريا، وهذا ببساطة كذب، لأن المسيح كان يخجل من نفسه لأنه كان بديناً، ويرفض الخروج من البيت، وهو عاش كل حياته في عملية رجيم قاس". ويقدم شلاين تفسيراً ساخراً لاعتبار يوم الأحد مقدساً لدى المسيحيين قائلاً "المسيح كان يحرص في هذا اليوم على الحمية

والرجيم، ولم لم يكن المسيح بديناً لعاش حياة أطول، والنصارى يحتفون بالعشاء الأخير لأن المسيح تناول فيه طعاماً وشرب أثر ذلك شرابه المفضل وهو عصير الجروب فروت"، على حد تعبيره.

الافتراء على الأنبياء

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يسخر فيها الإسرائيليون من الأنبياء. فقبل عقد من الزمان عرض مسرح "الكمري" أكبر المسارح في إسرائيل مسرحية صورت قصة فداء سيدنا إبراهيم لولده إسحاق. وجاء في المسرحية أنه في الوقت الذي كان إبراهيم يهم بقتل إسحاق، فإذا بفتاة حسناء تلبس البكيني تهبط من السماء، فيراها إبراهيم، فيتوقف عن قتل إسماعيل.!!!. أما وزيرة التربية والتعليم الأسبق شولاميت الوني فقد وصفت راحيل زوجة سيدنا يعقوب بـ "العاهرة". وتعرضت الكثير من البرامج الساخرة في قنوات التلفزة الإسرائيلية لما جاء في التلمود من أن الملك داود (لا يعتبرونه نبي) قام بقتل احد قادته العسكريين لكي يتسنى له الزواج من امرأته، كما زعموا أنه ضاجع فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات، إلى غير ذلك من الترهات.

وقد ساهمت مظاهر الانحراف الأخلاقي المتفشية في الأوساط الدينية اليهودية في إسرائيل في تجرؤ النخب العلمانية على الإساءة للمعتقدات الدينية. وقد ادين العديد من الحاخامات بعمليات اغتصاب، في حين تشير المعطيات إلى استشراء اللواط بين المتدينين، فضلاً عن ميل السحاقيات في الوسط الديني لإقامة جسم يمثلهن.

يرفضون الإعلان عن « البابا » كـ « مقدس »

تشهد العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل توتراً كبيرا في أعقاب التصريحات التي أدلها بها الأب نير غومبل كبير مستشاري البابا بنديست السادس عشر والتي أكد فيها أن الأخير لن يزور إسرائيل إلا في حال قامت بإزالة عبارات من على جدار مؤسسة

"الكارثة والبطولة" تتهم بابات الفاتيكان خلال الحرب العالمية الثانية بيوس الثاني عشر بالتواطؤ مع النازيين الألمان لأنه لم يصدر عنه أي موقف بصدد العمليات التي نفذها النازيون ضد اليهود. وأضاف غومبل الذي كان يتحدث في روما أن البابا لا يمكنه أن يوافق على الدعوة الرسمية التي وجهها له الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بزيارة إسرائيل في حال لم يتم إزالة هذه العبارات المكتوبة على جدار المؤسسة التي تعنى بتخليد ذكرى اليهود الذين قضوا على أيدي النازيين خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن السفارة الإسرائيلي في روما أكدت أنها تلقت تأكيدات من الفاتيكان بأن تصريحات غومبل تعبر عن موقفه الشخصي، إلا أن وسائل الإعلام اهتمت بشكل كبير بالقضية، واستغلت المناسبة لمهاجمة الأوساط المقربة من البابا الحالي على الرغم من أن عهده تميز بالعديد من المواقف الإيجابية تجاه اليهود.

يرفضون تحويل إلى بيوس إلى « مقدس»

وأجرت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية بتاريخ 19-10-2008 مقابلات مع العديد من ممثلي الجاليات اليهودية في أوروبا الذين أدعو أن تصريحات غومبل تعبر عن سعيه الحثيث لتمرير قرار في قيادة الكنيسة الكاثوليكية بالإعلان عن البابا بيوس الثاني عشر ك "مبارك أولاً" وبعد ذلك "مقدس". وقال ايمناويل ليفي أحد قادة الجالية اليهودية في فرنسا الذي تحدث مع الإذاعة العبرية أن غومبل (82 عاما) هو الذي أقنع قيادة الكنيسة بالإعلان عن البابا الحالي بانديست كمقدس يسعى لتمرير نفس القرار في مجلس الكرادلة بشأن بيوس الثاني عشر. وأكد ليفي أن مجلس الكرادلة تجنب اتخاذ قرار بالإعلان عن بيوس كمقدس بفعل الضغوط التي تمارسها الجاليات اليهودية في جميع أرجاء العالم ضد هذا التوجه. وزعم ليفي أن بيوس الثاني عشر صمت أثناء قيام هتلر بارتكاب ما أقدم عليه، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم ينقل عنه أنه اتخذ أي موقف أخلاقي ضد ما جرى على أيدي النازية. وأضاف "في الوقت الذي كان يفترض ببيوس أن يتصرف كنبي، تصرف كسياسي محايد".

يطالبون بالكشف عن الأرشيف الرسمي للفاتيكان

من ناحية ثانية نقلت الإذاعة الإسرائيلية عن عدد من الشخصيات اليهودية في أرجاء العالم مطالبتها الفاتيكان بفتح أرشيفه أمام المؤرخين لكي يعرفوا بالضبط المواقف التي صدرت عن بيوس الثاني عشر أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها. من ناحيته قال القس ايتيك ليف ممثل الفاتيكان في إسرائيل أن الموقف الصادر عن الأوساط اليهودية ضد بيوس الثاني يتناقض مع ما قام به من أجل اليهود. وأعاد ليف إلى الأذهان خطاب القته رئيسة الوزراء الإسرائيلي الأسبق غولدا مائير عندما كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية في العام 1968 حيث امتدحت ما قام به بيوس من أجل إنقاذ اليهود خلال الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثاني

في قبضة المتدينين

الفايفلينية.... سبيل التيار الديني للسيطرة على الدولة العبرية

كان شارون يوقف موكبه منتظراً أن يتقدم لمصافحته، لكن الشاب باستعلاء واضح يلوح له بيده ويندفع نحو البرلمان دون أن يلتفت إلى زعيم حزبه .الجميع يتزلفونه، الوزراء والنواب المنتمون للحزب يستشيرونه في كل كبيرة صغيرة، هاتفه النقال لا يتوقف عن الرنين، على الطرق الآخر من الخط: أعضاء من اللجنة التنفيذية ينتظرون رد الشاب الحاسم في القضايا التي تهم الحزب. أنه موشيه فايغلين (اثنين وأربعين عاما)، زعيم حركة "القيادة اليهودية"، أهم الأجنحة في حزب "الليكود" العلماني الحاكم، وأكثرها تأثيراً على توجهات الحزب وسياسات الحكومة الحالية. منذ الانتخابات التمهيدية التي جرت في الليكود عشية الانتخابات التشريعية الأخيرة أصبح فايغلين وجماعته القصة الأكثر نجاحاً في الحلبة الحزبية الإسرائيلية، فقد نجح في جعل الاستطلاعات التي أجرتها مراكز قياس الرأي الأكثر شهرة في الدولة العبرية نكتة، عندما نجح في إدخال عدد من أنصاره إلى قائمة مرشحي الليكود بزعامة نتنياهو. وفي أواخر العام 2004 سبق له أن قاد حملة ضد شارون بوصفه رئيس الوزراء وزعيم الليكود ارنيل شارون ومعظم وزرائه، وأستطاع أن يقنع معظم منتسبي الحزب بالتصويت ضد خطة "فك الارتباط"، في الاستفتاء الذي أجري في أوساطهم بخلاف كل التوقعات. لم يفلح شارون في تجنيد انجازه المتمثل بالضمانات غير المسبوقة التي

قدمها له الرئيس الأمريكي جورج بوش والتي تحسم عمليا جميع قضايا الحل الدائم لصالح الدولة العبرية في زعزعة ثقة معظم منتسبي الحزب بالمسوغات التي قدمها فايغلين لرفض الخطة، ولم تصمد في حينه حجج وزير الدفاع الأسبق شاؤول موفاز، الجنرال الإكثر دموية في تاريخ إسرائيل، الذي حاجج فايغلين بالقول أن تطبيق خطة "فك الارتباط" ، في قطاع غزة تهدف عملياً إلى سلخ الضفة الغربية وضمها إلى الدولة العبرية "إلى أبد الآبدين"، كما كان يحلو لموفاز أن يطمأن مستمعيه. القاعدة الحزبية الأوسع في إسرائيل أختارت أن تصدق الشاب المتدين ورفاقه الذين لا يرون طائلاً من أي تسوية مع العرب لإيمانهم العميق بـ "صراع الحضارات". بسبب هذا الشاب، اضطر شارون لترك الليكود وتشكيل "كاديما" الذي يذوي حالياً في ظل الانشقاقات.

تعدد الأجنحة في الحزب العلماني الواحد داخل الدولة العبرية، ظاهرة رافقت قيام الدولة وحتى الأن، لكن الذي يجعل الأمر مختلفاً، بل وثورياً بالنسبة للتأثير الكاسح لحركة "القيادة اليهودية"، على حزب الليكود هو حقيقة أن جميع أعضاء هذه القوة الحزبية الصاعدة باندفاع هم من أتباع التيار الديني الأصولي "الارثوذكسي" المتطرف، وهذا ما لم يكن من قبل مطلقاً. فايغلين يتباهى بالهدف الذي وضعه لجماعته وله شخصياً وهو الوصول إلى قيادة الحزب، ومن ثم قيادة الدولة وتطبيق ايدلوجية حركته (سنتطرق لاحقاً بشيء من التوسع لأفكار " القيادة اليهودية" ومنطلقاتها الأيدلوجية).

قوة الدفع المذهلة التي يتحرك بها فايغلين ورفاقه تجعل معظم الأوساط الحزبية في الدولة العبرية لا تستبعد أن ينجح في تحقيق أهدافه. الانطباعات العميقة التي تركتها الانجازات التي حققتها جماعة "القيادة اليهودية"، جعلت عدداً من كبار علماء الاجتماع السياسي في الدولة العبرية وأشهر معلقي وسائل الإعلام الإسرائيلية يرون أن انطلاق "القيادة اليهودية" يؤذن في الحقيقة بانطلاق مدرسة فكرية صهيونية ثالثة تنافس مدرستي الصهيونية العملية والصهيونية التصحيحية. عدد من علماء الاجتماع السياسي، فضلاً عن كبار المعلقين اصطلحوا على تسمية هذه المدرسة بـ "الفايغلينية"، للدور يلعبه زعيمها الشاب في بلورة أفكارها ونقلها بقوة إلى دائرة التأثير في المعترك السياسي

والحزبي والاجتماعي الإسرائيلي. ونحن هنا سنتطرق إلى الأسباب التي حدت بأتباع التيار الديني الأصولي الصهيوني المتزمت للتوجه للتأثير والسيطرة على الأحزاب العلمانية الكبيرة، وبالذات حزب الليكود، الحزب الأكبر والأهم، والذي يهيمن لوحده على حوالي ثلث مقاعد البرلمان في الدولة العبرية. وما الآليات التي يتبعها أتباع التيار الديني الأصولي الصهيوني المتشدد للسيطرة على الأحزاب العلمانية، وما تأثير هذه الظاهرة على مستقبل الدولة العبرية وشكل الصراع بين العرب وإسرائيل بالنظر للأيدلوجية التي تنظم الخط الفكري لـ "الفايغلينية".

لماذا الانقضاض على الأحزاب العلمانية الكبيرة

في مقابلة نادرة نشرتها له مجلة الصفوة "الأيام السبعة"، في عددها الصادر بتاريخ 11-6-2004، يشرح فايغلين الأسباب التي دفعته للانتقال من العمل ضمن الحركات الدينية الأرثوذكسية المتزمتة إلى فضاء الأحزاب العلمانية الكبيرة، سيما الليكود. يقول فايغلين أن النشطاء السياسيين المتدينيين قد ارتكبوا منذ الإعلان عن الدولة خطيئة كبرى عندما حصروا نشاطهم ضمن الأحزاب الدينية التي عادة ما حرصت على تمثيل قطاعات بعينها في الجمهور اليهودي في الدولة العبرية، الأمر الذي كرس مكانة هذه الأحزاب ونشطائها خارج ما يعرف بـ "الإجماع الصهيوني العام"، الذي تشكله القواسم المشتركة لكل من حزب الليكود باعتباره حزب علماني يمين وسط، وحزب العمل، باعتباره حزب علماني يسار وسط. ويرى فايغلين أن غياب النشطاء السياسيين المتدينين عن ساحة العمل داخل الأحزاب العلمانية الكبيرة هو الذي مكن الساسة العلمانيين من تحديد معالم "الإجماع الصهيوني"، بدون أي صلة بتوراة "شعب إسرائيل". ويرى فايغلين أن قبول قطاعات من اليهود داخل الدولة العبرية، ومن ضمن أولئك قطاع هام من العلمانيين من أصحاب التوجهات اليمينية لفكرة التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل مقابل تسوية سياسية مع العرب هو نتاج طبيعي لعدم احتكام الطبقة السياسية الحاكمة في الدولة إلى منظومة القيم التي تمليها "التوراة"، على العاملين في

مجال السياسة. ويضيف فايغلين أن هذا ما دفعه للانضمام إلى حزب الليكود كمنتسب عادي في أواخر العام 1999، ليقف بعد أربعة أعوام على رأس أكبر جناح داخل الحزب العلماني الأهم في الدولة. فايغلين المتدين، الذي يتباهى بحفظه لعشرات الآلاف من نصوص الفتاوى التي أصدرها كبار رجالات الإفتاء على مر العصور، يرى أن قيام الأحزاب والحركات الدينية في الدولة العبرية كان له بالغ الأثر في التأثير سلباً على مكانة الدين اليهودي. ولا يتردد فايغلين صاحب اللهجة الحادة واللسان السليط في وصف هذه الحركات والأحزاب بأحزاب "المتقاعدين".

اليات السيطرة: الإغراق بالمنتسبين

في أواسط التسعينيات خبرت إسرائيل طريقة الانتخابات التمهيدية، حيث تقوم القاعدة الانتخابية لكل حزب باختيار مرشحيه لشغل مقاعد البرلمان، ومرشحه لرئاسة الوزراء. تحديد القاعدة الانتخابية التي يحق لها الانتخاب يتم بعد عملية تنسيب مقترنة بدفع رسوم انتساب. عندما أنضم فايغلين لليكود في أواخر العام 1999، كان الحزب يوشك على تنظيم عملية انتساب شاملة. يقول فايغلين أنه لم يضيع أي ثانية من أجل استغلال هذا الحدث إلى أقصى حد، وبالفعل فقد اتصل على جناح السرعة بعدد من أقطاب اليمين المسيحي الصهيوني الأمريكي الذين يعتبرون الحليف الأوثق لأتباع التيار الديني الأرثوذكسي في الدولة العبرية، وشرح لهم مخططه الهادف إلى إحكام سيطرته على حزب الليكود، مطالباً إياهم بالتجند لجمع تبرعات عاجلة له. بسرعة شكل أقطاب اليمين المسيحي حركة مساندة لفايغلين في الولايات المتحدة أطلقوا عليها " صديقي هذه أرضنا "هدفها جمع التبرعات لصالح فايغلين وحركته. الذي دفع هذه الجماعة للتبرع لجماعة فايغلين هو اعتقادها بوجوب قيام دولة يهودية "خالصة" قبل حرب " يأجوج ومأجوج"، التي تسبق نزول المسيح مجددا. كما يقول فايغلين ففي غضون شهرين استطاع تنسيب عشرة آلاف متدين لحزب الليكود، جميعهم من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة .هذه القاعدة الصلبة من المتسبين

لليكود مكنت فايغلين من التحكم بطبيعة الأشخاص الذين يتم انتخابهم ليمثلوا الحزب في البرلمان والحكومة. وجود هذا العدد الكبير من المتنسبين من بين صفوف أتباع التيار الديني المتزمت كان له بالغ الأثر في هيمنة الصقور على القائمة البرلمانية للحزب. هذه القوة الكبيرة هي التي مكنت فايغلين من تحدي زعيم الحزب ارئيل شارون ومعظم وزرائه ونجاحه في إحباط خطة فك الارتباط في الاستفتاء الذي اجري في مطلع مارس 2005. فايغلين لا ينفك عن تجنيد منتسبين جدد من بين المستوطنين المتدينين لليكود. في الفترة الممتدة بين مارس ومايو الماضي فقط استطاع فايغلين تنسيب ألفي مستوطن جديد للحزب. من مكتبه في مستوطنة "كرنيه شمرون"، الواقعة للغرب من مدينة نابلس يشرف فايغلين على مواصلة تنسيب مزيد من الأعضاء لليكود. ويؤكد أنه نظراً للحماس الشديد الذي يبديه المستوطنون المتدينون للانتساب للحزب، فإنه لم يعد قادراً على تلبية طلبات الانتساب بشكل فإن السيطرة اليهودية على هذه الأرض لن تكون مضمونة.

يقول فايغلين أن أتباع التيارات الدينية في الدولة العبرية لم يعرفوا كيف يستغلون الديموقراطية الإسرائيلية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من التأثير لهم على مجريات الأمور وذلك عن طريق إغراق الأحزاب العلمانية وبالذات الليكود بالمنتسبين المتدينين. من المؤكد أن نجاح فايغلين في السيطرة على الليكود تأتي لغياب الحماس لدى الأجنحة العلمانية، وتقاعسها عن التحرك للتأثير على مجريات الأمور في الدولة، وهي ظاهرة يلمسها كل من يحاول تفحص طبيعة الحراك في المشهد الإسرائيلي. في حين أن فايغلين هذا يستغل الدافعية منقطعة النظير لدى أتباع التيار الديني، سيما من بين أوساط المستوطنين للانخراط في العمل السياسي العام من أجل التأثير والقيادة .في المدى المنظور وضع فايغلين لنفسه ولحركة "القيادة يهودية"، التي يتزعمها داخل الحزب هدفين أساسيين: التأثير على مصير القضايا الهامة المطروحة على "جدول الأعمال الوطني"، فضلاً عن تحديد الأشخاص الذين يمثلون الليكود في البرلمان والحكومة ومجالس الحكم المحلي. فايغلين قطع شوطاً كبيراً في تحقيق هاتين الغايتين، فنجاحه وهو عضو اللجنة المركزية

للحزب في الوقوف ضد قيادة الحزب وممثليه في الحزب، وإقناعه قاعدة الحزب بالتصويت ضد خطة شارون لفك الارتباط، بالإضافة إلى إجبار الحكومة على إضفاء الشرعية على العشرات من البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون في الضفة الغربية ومضاعفة الموازنات لها. إلى جانب ذلك فإنه بفضل فايغلين فإن معظم نواب الليكود في البرلمان يقعون إلى يمين شارون في كل ما يتعلق بالموقف من الصراع مع الفلسطينيين. فايغلين لا يدع مجالاً للشك، فهو يعلن أن هدفه النهائي هو الوصول إلى قيادة الليكود ومن ثم قيادة الدولة، بحيث تكون الخطوط العامة لسياسة حكومته قائمة على المنطلقات الأيدلوجية لـ "القيادة اليهودية". بلور فايغلين منطلقاته الأيدلوجية وعرضها على قرص مدمج، قام أتباعه بتوزير مئات الآلاف من النسخ منه حتى الآن على اليهود في الدولة. نقطة الانطلاق بالنسبة للفايغلين هو الافتراض بأنه سيصبح قائداً لليكود، ومن ثم رئيساً للوزراء لدولة إسرائيل. يشير فايغلين في القرص المدمج إلى أن قائمة الليكود تحت قيادته ستحظى بثلاث وسبعين مقعدا في البرلمان، أي سيكون قادراً على تشكيل حكومة بدون الحاجة إلى وجود ائتلاف مع أحزاب أخرى، الأمر الذي سيتيح له تطبيق برنامجه السياسي القائمة على منطلقاته الأيدلوجية بالغة التطرف.

أيدلوجية قائمة على التطرف والمبادرة للمواجهة

لو كان الحديث يدور عن حركة يمينية هامشية من الطراز الذي تداول العمل السياسي منذ الإعلان عن الدولة العبرية، لما كان كل هذا الصخب حول "القيادة اليهودية "، لكن الحديث يدور بالفعل عن حركة ذات بنية فكرية تقوم على الصدام مع العرب، صاغت أسساً جديدة لعلاقات الدولة العبرية مع العالم. والذي يجعل من الأهمية بمكان تسليط الأضواء على هذه الحركة هي حقيقة مواصلتها السيطرة على الحزب الحاكم والحزب الذي تتوقع جميع استطلاعات الرأي العام في الدولة أن يواصل قيادة الدولة لعقود، إلى جانب نجاحها في استقطاب مزيد من رموز النخب في الدولة، فضلاً عن الحماس الذي تبديه الشبيبة لأفكار هذه الحركة.

نعم للإرهاب اليهودي

يقول الرجل الذي يخطط للوصول إلى قيادة الدولة العبرية أن استخدام الإرهاب في مواجهة المقاومة الفلسطينية هو أمر "أخلاقي ومنطقي". ويضيف أن حكومة برئاسته ستتبع أسلوباً آخر في مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية. وكما يقول فإن أي مدينة فلسطينية يخرج منها أي مقاوم فلسطيني يتوجب السيطرة عليها وترحيل الفلسطينيين عنها وإحلال اليهود محلهم. ويدعي فايغلين أن انتفاضة الأقصى كان من الممكن أن تكون قد انتهت منذ زمن بعيد لو تعاملت الحكومة الإسرائيلية وفق طريقته عند سقوط أول قتيل يهودي. ولا يكتفي فايغلين بالتنظير للإرهاب اليهودي، بل إنه ينظم لرفاقه زيارات إلى قبر المجرم باروخ جولدشتاين، منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل التي قتل فيها تسع وعشرين فلسطينياً وهم سجود في رمضان من العام 1994. ويصف جولدشتاين بـ "الرجل الرائع" وأن ما قام به هو جزء من حق اليهود في الدفاع عن أنفسهم. ولا يثير شيء غضب فايغلين مثل مصطلح "حقوق الإنسان" ، لدى التطرق للعرب والفلسطينيين. ويصب جام غضبه على اليهود الذين أبدوا التعاطف مع العجوز الفلسطينية التي نقلت شاشات التلفزة صورتها وهي تقوم بالبحث عن علاجها بين ركام منزلها المدمر في مدينة رفح. ويضيف "يتوجب علينا التخلص من التقاليد الغربية التي تراعي حقوق الإنسان، التي تجعلنا نلتفت لمثل هذه العجوز". ويجزم"هذه العجوز ستدمرنا لأنها تلد الانتحاريين".

طرد الفلسطينيين

لا يخفي فايغلين تأييده لكل ما جاء على لسان الحاخام مئير كهانا مؤسس حركة "كاخ"، العنصرية التي تنادي بطرد الفلسطينيين. ويقول إن كهانا "صديق"، منوهاً إلى أنه يؤمن بالشعار الذي رفعه كهانا "العرب الذين سنسمح لهم بالبقاء هنا هم العرب الذين سيحاربوننا". ويرى أن دولة إسرائيل لا يتوجب عليها أن تتحمل عبء بقاء الفلسطينيين، ويضيف "هناك اثنين وعشرين دولة عربية كان من الإنصاف أن يجد

الفلسطينيون فيها ملاذهم، لماذا تتحمل إسرائيل الدولة الوحيدة للشعب اليهود عبء وجود الفلسطينيين". ويؤكد فايغلين أنه يرى أنه يتوجب إفهام الفلسطينيين بأي طريقة أن ماضيهم كان هنا حقا، لكن مستقبلهم سيكون في مكان آخر تماما. ويشدد على مدى التزامه كـ "رئيس وزراء دولة إسرائيل" مستقبلاً بطرد الفلسطينيين، قائلاً "هذا هو هدف حياتي". ويشدد على أن اليهود يجب أن يكونوا "سادة الأرض". ويسخر فايغلين من شارون الذي التف على قرار الليكود الذي رفض خطة " فك الارتباط ". أما فيما يتعلق بفلسطينيي العام 48، الذين يعيشون داخل إسرائيل ويحملون قصراً الجنسية الإسرائيلية فيرى أنه يتوجب حرمانهم من المشاركة في الحياة السياسية والعملية الانتخابية، كما أنه لن يسمح لهم بالتوجه للقضاء الإسرائيلي. ويشدد على أن الحق في الهوية الإسرائيلية سيكون لليهود فقط، ولن يتمتع غير اليهود بحقوق المواطنة. وحسب فايغلين فإن على فلسطينيي 48 القبول بسيادة الشعب اليهودي على فلسطين، وكل من يرفض ذلك فإنه لن يكون له مكان على هذه الأرض، كما يقرر فايغلين. وفي حال حاول هذا القسم من الفلسطينيين التعبير عن أمانيهم القومية، فإن مصيرهم يتوجب أن يكون مشابهاً لمصير الفلسطينيين الذين يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا خيار أمامهم سوى الطرد للدول العربية. ويرى أنه يتوجب التعامل مع هؤلاء الفلسطينيين كما تتعامل وكالة الهجرة الأمريكية مع الأجانب على أرض الولايات المتحدة. ويؤكد أن حكومة برئاسته ستعمل على محاربة الفلسطينيين في مصدر رزقهم من أجل دفعهم لمغادرة البلاد. لا يؤمن فايغلين بأي حق للفلسطينيين على هذه الأرض. ويضيف "لا يوجد هناك شعب فلسطيني ولم يكن أصلاً مثل هذا الشعب على مر التاريخ."

تدمير الأقصى وبناء الهيكل الثالث

في المادة الدعائية التي تضمنها القرص المضغوط الذي يواصل إرساله إلى جميع اليهود في الدولة العبرية، يؤكد فايغلين أن أول خطوة سيقدم عليها بعد لحظات من الإعلان عن انتصاره في الانتخابات سيكون التوجه إلى باحة المسجد الأقصى، والإعلان من هناك عن انتهاء السيطرة الإسلامية على الحرم القدسي، وتحديد موعد

لتدميره تمهيداً لبناء الهيكل الثالث على أنقاضه .ويقوله فايغلين بصوته "المسجد الأقصى هو الهيكل، وسأقوم ببناء الهيكل الثالث، أن علينا أن نكون على الأقل مثل معظم الأمريكيين الذين يؤمنون بذلك، تدمير الأقصى وإقامة الهيكل الثالث مكانه هو الضمانة لحلول السلام في العالم، على العالم أن يقبل سيادتنا على مقدساتنا."

العربي يعني الصحراء

الدعوة للإرهاب ضد الفلسطينيين واستسهال طردهم إلى الدولة العبرية كما يظهر بشكل جلي في أدبيات حركة فايغلين، مرتبط بشكل أساسي بنظرته العنصرية تجاه العرب. فبالنسبة له فإن العربي يعني الصحراء. ويضيف "كل مكان تطأه قدم العربي يصبح صحراء، انه لا يعيش في صحراء، بل هو يوجدها". ويرى فايغلين أن العرب لا يعرفون الإبداع، ويميلون للعيش متطفلين على الأمم الأخرى. ويضيف "انظر للعرب أنهم لا يستطيعون أن يوصلوا أنبوب نفط من السعودية إلى الأردن، إنهم يحتاجون شركة غربية لانجاز ذلك، العرب لا يعرفون الإبداع، إنهم مستلبون لثقافة التدمير". فايغلين يرى أنه يتوجب عدم التعامل بجدية كبيرة مع الأمة العربية. ويضيف أنه بحكم التوراة وبفعل الفرق بين العنصرين لا يمكن مطلقاً المساواة بين الدم اليهودي والدم العربي. ويرى فايغلين أنه من الطبيعي أن يصدر الجهاز القضائي الإسرائيلي أحكاماً مخففة ضد اليهود الذين يتورطون في قتل فلسطينيين، في حين يصدر أحكاماً قاسية على فلسطيني يتسبب في المس بيهودي بأي شكل.

حتمية صراع الحضارات ومصير أطفال مصر

تعتبر حركة "القيادة اليهودية"، هي الحركة السياسية الإسرائيلية الأولى التي تعطي وزناً كبيراً في تراثها الفكري لحتمية "صراع الحضارات" بين اليهودية والإسلام. يقول فايغلين إن الغرب بجهله يركز على ظاهرة أسامة بن لادن، كما لو كانت ظاهرة منعزلة عن طبيعة الإسلام. ويضيف " كل طفل يولد في القاهرة هو ابن لادن، إن حلم

كل طفل مصري يتمحور بشكل تلقائي حول أي برج سكني يمكنه إسقاطه". الإسلام بالنسبة لرجل الليكود القوي، هو دين "إجرامي" ، يتوجب مواجهته بدلاً من التزلف له، ونفاق معتنقيه. يجزم فايغلين أن الولايات المتحدة تعيش حالياً حالة تفكك متواصلة على كل الأصعدة، وهذا بالضبط ما سيشجع المسلمون على التوجه للسيطرة على العالم، منوهاً إلى أن التاريخ دل على أنهم قادرون على ذلك. فايغلين يرى وجوب توجيه ضربة استباقية للعالم الإسلامي، والحرص على تجريده من كل أسباب القوة التي يمكن أن يركن إليها المسلمون في مسعاهم للقفز إلى قيادة العالم. دولة إسرائيل حسب فايغلين يتوجب أن ترى نفسها كصاحبة المصلحة الأولى في القضاء على كل أسباب القوة للمسلمين. فإسرائيل - وفق رؤيته - هي التي ستطالب بدفع فاتورة الصراع بين الإسلام والعالم المسيحي. لا يتأثر فايغلين كثيراً بالتوصيفات التي تطلق على بعض أنظمة الحكم في العالمين العربي والإسلامي، على اعتبار أن هذا النظام حليف لأمريكا أو يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. هو يرى وجوب التحرك ضد جميع الدول الإسلامية والعربية، وهو يرى نموذج قصف المفاعل الذري العراقي في العام 1981 نموذج يتوجب أن يكون دائماً ومتواصلاً، وهو لذلك يصب جام غضبه على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي لم تواظب على استخدام هذا النموذج وبشكل متواصل. يؤكد فايغلين أن الأسوأ لم يأت بعد، وأن حرب حضارات طاحنة ستنشب هنا.

انعزالية ورفض للديمقراطية

تشدد حركة " القيادة اليهودية" على وجوب انسحاب إسرائيل من الأمم المتحدة. ويقول فايغلين "يجب أن نلغي عضويتنا في الأمم المتحدة، أننا نعطي ضريبة من أجل مواصلة العضوية في منظمة معظم قراراتها معادية لإسرائيل". ويعد فايغلين بإلغاء وزارة الخارجية على أن يتم تدشين وزارة تعنى بتوظيف كل إمكانيات الدولة من أجل العمل على تهجير كل اليهود في العالم إلى إسرائيل. على الرغم من حرصه على استغلال المزايا التي تمنحها الديموقراطية، إلا إنه يعتبر أن الديموقراطية " كلمة تثير لدي قدر

غير قليل من التقزز، بالنسبة لي أنا مع حكم العدالة الإلهية وليس حكم القانون".
وهناك مفارقة تشي بشكل دقيق بتوجهات الحركة، وهي قول فايغلين أنه على الرغم من كرهه الشديد له، إلا أنه يرى في هتلر "عبقري لنجاحه في توظيف الديموقراطية الألمانية لخدمة أفكاره ووضعها موضع التنفيذ."

دلالة تعدد مصادر التمويل

في البداية كانت "القيادة اليهودية" تعتمد بشكل أساسي على التبرعات التي تقدمها جماعة "هذه أرضنا". لكن ازدياد نفوذ فايغلين في حزب الليكود، واعتباره أحد أقوى الساسة في الحلبة الحزبية الإسرائيلية جعل عدداً من رجال الأعمال الإسرائيليين من الذين يتفنون فن تحديد اتجاه البوصلة في الدولة العبرية، سارعوا للتبرع لفايغلين. وأحد أبرز المتحمسين للتبرع له حاليا هو رجل الأعمال شلومو بن تسفي الذي يملك القناة العاشرة الفضائية التي تعتبر أهم قناة فضائية باللغة العبرية.وكما يقول فايغلين فإنه بات لا يتحمس لتقبل مزيداً من العروض لدعمه بسبب كثرة العروض.

خلاصة

باتت "الفايغلينية" تشكل حالة بارزة في المشهد الفكري والسياسي الإسرائيلي، وكما قال الوزير الإسرائيلي السابق نتان شيرانسكي فإنه لا يستبعد أن يصل فايغلين إلى زعامة الدولة العبرية. إن هذه الحالة يتوجب أن تقلق الكثير من النخب في العالم العربي التي قد تجهل حدوث مثل هذه التطورات في الدولة العبرية، وتظل ترسم صورة غير حقيقية لما يجري هناك. ظاهرة فايغلين تفضح هشاشة المنطق السائد لدى النخب العربية المؤمنة بإمكانية التوصل لتسوية مع إسرائيل. فالمنطق يقول إن الميل العربي الرسمي نحو التوافق مع إسرائيل والتهافت على الحلول معها، كان يفترض ألا يؤدي إلى بروز وتعاظم دور الفايغلينية الزاحفة بثبات نحو قيادة إسرائيل، بل على العكس تماماً. لكن ما العمل عندما يكون هذا ما يحدث فعلاً في ظل كل مظاهر

الضعف العربي. إن على العالم العربي أن يعي أن الأسوأ في العلاقة مع إسرائيل لم يأت بعد.

إسرائيل.......... الجيش في قبضة المتدينين

كان المؤتمر السنوي لكبار الضباط في الجيش الإسرائيلي الذي رأسه رئيس هيئة أركان الجيش جابي إشكنازي والذي عقد مؤخراً في إحدى القواعد العسكرية وسط إسرائيل وحضره جميع الضباط الذين يتقلدون رتبة مقدم فما فوق، لافتاً للأنظار بشكل خاص. فالأغلبية الساحقة من الضباط الذين حضروا المؤتمر كانوا من أتباع التيار الديني الصهيوني، وقد كان المشهد لافتاً لدرجة أن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق الجنرال شلومو غازيت قد اعتبر أن الصور التي بثتها قنوات التلفزة الإسرائيلية لكبار الضباط المتدينين وهم يتحركون في القاعة التي عقد فيها المؤتمر معتمرين قبعاتهم الدينية المزركشة "دليلاً على وقوع الجيش الإسرائيلي في قبضة التيار الديني الصهيوني". وقد أدى اندفاع أتباع التيار الديني الصهيوني نحو المواقع القيادية في الجيش واحتكارهم تحديداً قيادة الألوية المختارة ووحدات النخبة في الجيش إلى جدل واسع في إسرائيل حول تداعيات هذه الظاهرة على مستقبل الدولة، إذ إن أتباع التيار الديني الصهيوني يشكلون فقط 8٪ من مجمل الجمهور اليهودي في إسرائيل، في حين يشكل أتباع الديني الأرثوذكسي، الذي يطلق عليه بالعبرية "الحريدي" 22٪، مع العلم أن معظم أتباع التيار الديني الأرثوذكسي لا يتجندون للجيش، حيث يتم إعفائهم من الخدمة العسكرية للسماح لهم بالتفرغ للدراسة في المعاهد الدينية التوراتية. ويتمحور الخلاف الرئيس بين التيار الديني الصهيوني والتيار الديني الأرثوذكسي في الموقف من مسوغات إقامة دولة إسرائيل. فالتيار الديني الأرثوذكسي كان يعارض إقامة إسرائيل على اعتبار إن مرجعياته الروحية رأت أن إقامة دولة لليهود يجب أن تتلو نزول "المسيح المخلص"، بينما يرى التيار الديني الصهيوني أن إقامة دولة اليهود هو شرط لنزول "المسيح المخلص"، وليس

العكس. من هنا فقد تحمس أتباع التيار الديني الصهيوني للانخراط في مؤسسات الدولة المختلفة وتحديداً الجيش، بينما تعامل التيار الديني الأرثوذكسي مع إسرائيل كأمر واقع.

معطيات ذات دلالة

حسب المعطيات الصادرة عن قسم القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي للعام 2008، فإن 60٪ من الضباط في الوحدات القتالية في الجيش هم من أتباع التيار الديني الصهيوني. وترتفع نسبة أتباع هذا التيار في ألوية المشاة المختارة إلى 70٪، في حين تصل نسبتهم في الوحدات الخاصة إلى حوالي 75٪. وقد أكد نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق دان هارئيل أن أتباع التيار الديني الصهيوني يقودون معظم الكتائب والسرايا في ألوية المشاة المختارة، وهي: المظليون و"هناحل" و"جفعاتي" و"جولاني". ويحتكر أتباع هذا التيار قيادة وحدات الصفوة بشكل مطلق، وهي "سييرت متكال"، التي تعتبر أكثر الوحدات نخبوية في الجيش الإسرائيلي، و"إيجوز" و"شمشون" و"دوخيفات"، فضلاً عن سيطرتهم على الوحدة المختارة للشرطة والمعروفة بـ "يسام". ويتوقع قائد المنطقة الشمالية الأسبق في الجيش الإسرائيلي موشيه كبلينسكي أن يسيطر أتباع هذا التيار على هيئة أركان الجيش في غضون عقدين من الزمن في حال ظلت وتيرة اندفاعهم نحو المواقع القيادية على هذا النحو.

ولا يكتفي أتباع التيار الديني الصهيوني بالسعي للسيطرة على الجيش، بل إنهم فطنوا خلال العقدين الماضيين لأهمية السيطرة على جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، الذي يعتبر أكثر الأجهزة الاستخبارية تأثيراً على دائرة صنع القرار في الدولة العبرية. ويشير يعكوف بيري الرئيس الأسبق لـ "الشاباك" إلى أن معظم مسؤولي المناطق في الجهاز أصبحوا من أتباع التيار الديني، مع العلم أن نائب رئيس "الشاباك" الحالي والذي يشار إلى الحرف الأول من اسمه "ي"، هو من أتباع التيار الديني الصهيوني، وهو الأوفر حظاً في خلافة رئيس الجهاز الحالي يوفال ديسكين.

الدوافع

حتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي كانت نسبة المتدينين الصهاينة في الهيئات القيادية في الجيش أقل من نسبة تمثيلهم في الجمهور الإسرائيلي. فحتى ذلك الوقت كان القادمون من القرى التعاونية "الكيبوتسات" التي تمثل قلاع العلمانية في إسرائيل ينفردون بالسيطرة على المواقع القيادية، لدرجة أن الانتماء للكيبوتس كان يعني الانتماء للوحدات المختارة، فموشيه ديان وإسحاق رابين وموشيه يعلون وأمنون ليبكن شاحاك وأوري ساغيه وغيرهم من الجنرالات قدموا من الكيبوتسات. لكن منذ ذلك الوقت حدث انقلاب هام، إذ قلت نسبة خريجي الكيبوتسات الذين يلتحقون بالوحدات المقاتلة بسبب تحلل الكثير من هؤلاء من الإيمان بـ "واجب التضحية من أجل الدولة". وفي المقابل تحركت المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني، ووجهت أتباعها للانخراط في الألوية المختارة والوحدات الخاصة، مع العلم أنه على الرغم من أن الخدمة العسكرية إلزامية في إسرائيل، إلا أن الجيش لا يجبر جنوده على التجند للوحدات المقاتلة، حيث يستطيع أي مجند جديد التوجه للوحدة التي يرغب في التجند لها مادامت ظروفه الخاصة تسمح بذلك. ولم تحاول المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني إخفاء دوافعها من وراء حث عناصرها على التجند للوحدات المقاتلة والاندفاع نحو المواقع القيادية في الجيش، حيث أكد أكثر من حاخام بارز في هذا التيار على أن هذا التوجه يهدف إلى إحكام السيطرة على الجيش على اعتبار أن هذا مدخل هام يضمن لهذا التيار التأثير على دائرة صنع القرار في الدولة بشكل يفوق بكثير حجمه الديموغرافي مقارنة مع التيارات الأخرى. ولم يتورع الحاخام إبراهيم شابير زعيم هذا التيار عن إصدار فتوى في أوساط الثمانينيات تعتبر "التجند في الوحدات المقاتلة قُربى للرب" وأن "الخدمة العسكرية والروح القتالية مهمة جماعية يفرضها الرب بهدف قيادة المشروع الصهيوني".

دفينات الإرهاب

ومن أجل ضمان محافظة أتباعها على القيم الدينية خلال خدمتهم العسكرية توصلت المرجعيات الدينية لهذا التيار إلى اتفاق مع قيادة الجيش يقضي بإنشاء معاهد دينية عسكرية خاصة يواصل الجنود والضباط المتدينون فيها تلقي علومهم الدينية خلال خدمتهم العسكرية، وقد أطلق على هذه المعاهد "يشيفوت ههسدير". وحتى الآن تمت إقامة 42 معهد من هذا القبيل، أهمها وأكبرها معهد "مركاز هراب" في القدس المحتلة. وعلى الرغم من أن الجيش يقوم بتمويل إقامة هذه المعاهد ويدفع مرتبات مدرائها من الحاخامات، إلا أن التيار الديني الصهيوني يتحكم بشكل مطلق في هذه المدارس. ونظراً للأهمية القصوى التي ينظر إليها قادة التيار الديني الصهيوني لهذه المدارس، فقد أوكل مهمة إدارتها إلى عدد من كبار الحاخامات ومرجعيات الإفتاء المعروفين بتطرفهم. ومن اللافت أن المناهج التي يتم تدريسها في هذه المعاهد عنصرية وتعد الجنود ليكونوا أكثر جسارة على قتل العرب. فعلى سبيل المثال تعتبر الفتاوى التي تصدرها المرجعيات الدينية الهامة لهذا التيار وتأويلاتها المختلفة أهم المواد الدراسية في هذه المعاهد. فقد قال الحاخام شموئيل روزين رئيس المعهد الديني العسكري في "معاليه أدوميم" أنه يدرس طلابه (جنود وضباط) الفتوى التي أصدرها قبل عامين الحاخام مردخاي إلياهو الذي ورث زعامة التيار الديني الصهيوني والتي تعتبر أنه يتوجب تطبيق حكم "عمليق" على الفلسطينيين. وحسب هذه الفتوى، فإن الرب قد أمر يوشع بن نون بقتل العمالقة الذين كانوا يتواجدون في أرض فلسطين رجالهم ونساءهم وأطفالهم وحتى بهائمهم. واعتبر إلياهو في فتواه - التي لاقت صدىً واسعاً - أن ما جاز تنفيذه في العمالقة يجب تنفيذه في الفلسطينيين، حيث اعتبر أن الفلسطينيين هم "عمالقة هذا العصر". وفي أحيان كثيرة يقوم مدراء هذه المعاهد بإصدار الفتاوى العنصرية الحاثة على المس بالفلسطينيين وممتلكاتهم. فقد أفتى الحاخام شلومو ريسكين مدير المعهد العسكري الديني في مستوطنة "كرنيه شمرون"، شمال الضفة الغربية لطلابه من الجنود بجواز نهب محاصيل الزيتون من الفلسطينيين وجواز تسميم آبار

مياههم. وأفتى الحاخام إيعازر ملميد مدير المعهد الديني العسكري في مستوطنة "تفوح"، جنوب مدينة نابلس،لطلابه بسرقة محاصيل الفلسطينيين الزراعية على اعتبار "أنهم جزءٌ من الأغيار".

حرب غزة كمثال

لا يمكن فهم الوحشية التي تعامل بها الجيش الإسرائيلي خلال حربه الإجرامية على قطاع غزة من دون الانتباه إلى التركيبة البشرية للألوية والوحدات الإسرائيلية التي شاركت في هذه الحرب. وعلى الرغم من أن هناك تعليمات واضحة من قيادة الجيش باعتماد استراتيجية "الأرض المحروقة" خلال الحرب، إلا أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن جميع ألوية المشاة التي شاركت في الحرب على القطاع، باستثناء لواء المظليين كان يقودها جنرالات من أتباع التيار الديني الصهيوني الذين يتعرضون لتحريض فج على القتل لدوافع عنصرية. فقد كشفت صحيفة "هارتس" الإسرائيلية أن الحاخامية العسكرية وزعت على الجنود المتدينين فتوى أصدرها الحاخام شلومو أفنير مدير مدرسة "عطيرات كوهنيم" المتطرفة في القدس تحث على قتل الفلسطينيين. في نفس الوقت فقد عكف الحاخام العسكري الرئيس للجيش الجنرال آفي رونتسكي على تفقد الجنود خلال الحرب وحثهم على قتل الفلسطينيين مشدداً على أنه لا يوجد ثمة مدنيين بينهم، حيث حرص رونتسكي على اصطحاب عدد من أكثر الحاخامات تطرفاً لتعبئة الجنود على القتل. ويقول الصحافي الإسرائيلي عاموس هارئيل نقلاً عن أحد الجنود الذين شاركوا في الحرب أن الحاخام شاؤول إلياهو حاخام مدينة صفد الذي أعطى عدداً من "العظات" الدينية للجنود أثناء الحرب حثهم على "قتل الفلسطينيين بدون إبداء أي قدر من الرحمة".

ضمانة لتواصل الصراع

رهانات التيار الديني الصهيوني على تبوء أتباعه المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية في التأثير على دائرة صنع القرار في إسرائيل في محلها تماماً. فعلى الرغم من أن

الحكومة كممثل للمستوى السياسي هي صانعة القرار، إلا أنه من تقاليد الحكم في إسرائيل أن يرجع المستوى السياسي للمستويات العسكرية والأمنية قبل اتخاذ أي قرار مهم، مما منح العسكر في إسرائيل قدراً هائلاً من التأثير لدرجة أن دان كيرتسير السفير الأمريكي الأسبق في تل أبيب قال يوماً أن رئيس جهاز "الشاباك" هو الحاكم الفعلي لإسرائيل. وواضح تماماً أنه في حال واصل أتباع التيار الديني الصهيوني تبوؤ المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية فإن الاستشارات التي يقدمونها للمستوى السياسي تكون متأثرة إلى حد كبير بمواقفهم الدينية. فعلى سبيل المثال اتهم وزير التعليم الإسرائيلي الأسبق يوسي ساريد رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال يعكوف عامي درور، وهو صهيوني متدين بأنه قام بـ "فبركة" التقييمات الإستراتيجية التي قدمها للحكومة لتتلائم مع خطه السياسي، مشيراً إلى أن درور كان يخرج عن طوره لكي يقنع أعضاء الحكومة أنه لا طائل من إجراء مفاوضات مع السلطة وسوريا ولبنان. من ناحية ثانية فإن الأحزاب الإسرائيلية تتنافس فيما بينها على استمالة الجنرالات الذين يتسرحون من الخدمة العسكرية لضمهم لقوائمها الانتخابية، الأمر الذي يفتح الطريق أمامهم للمشاركة في صنع القرار السياسي. وكلما زاد عدد أتباع التيار الديني الصهيوني الذين يتسرحون من الجيش برتب عالية يزداد تأثير هؤلاء على دائرة صنع القرار السياسي، مما يعني إن اندفاع أتباع هذا التيار لتبوء المناصب القيادية في الجيش سيكون عاملاً إضافياً في إفشال فرص التوصل لتسوية سياسية للصراع.

ونظراً لمساهمة أتباع هذا التيار في الجهد الحربي بشكل يفوق أي تيار آخر، فإن المرجعيات الدينية والنخب الفكرية التابعة له ترى انه يتوجب على الحكومة الإصغاء لها وأخذ موقفها بعين الاعتبار. ولا يكاد تخلو أدبيات هذا التيار من الإشارة إلى مدى مساهمة هذا التيار في حرب لبنان الثانية، حيث يشيرون إلى إن مستوطنة "عيلي" التي يقطنها أتباع التيار الديني الصهيوني ويقطنها 700 مستوطن، قدمت خلال الحرب عدداً من الجنود القتلى يساوي عدد الجنود الذين قتلوا من مدينة تل أبيب التي يقطنها مليون مستوطن.

مس بالديمقراطية

ومن الواضح أن سيطرة أتباع التيار الديني الصهيوني على مقاليد الأمور في الجيش يؤدي إلى تأثيرات عميقة على طابع نظام الحكم في إسرائيل، وستعمل على تآكل طابع الديمقراطي. وإن كان من سمات الديموقراطية هو خضوع القادة العسكريين لتعليمات الحكومة المنتخبة، فإن أتباع هذا التيار يتتلمذون على مسلمة تقول إن تعاليم التوراة تتقدم على ما سواها، وضمن ذلك التعليمات التي تصدرها الحكومة المنتخبة في إسرائيل. وعندما سأل أحد الصحافيين الحاخام العسكري الحالي للجيش الجنرال رونتسكي قائلاً: "في حال أصدرت الحكومة المنتخبة تعليمات لك وأصدر الحاخام مردخاي إلياهو تعليمات مناقضة، فأي التعليمات ستطيع"، فكان رد رونتسكي حازما وقاطعاً، حيث قال: "سأتبع تعليمات الحاخام إلياهو وأستقيل من الجيش". من هنا لم يكن من المستهجن أن يعلن ضباط وجنود وحدة "شمشون" الخاصة وأغلبيتهم الساحقة من الصهاينة المتدينين خلال احتفال نظم في حائط البراق الجمعة الماضي أنه في حال أصدرت الحكومة أوامر لهم بإخلاء مستوطنات، فإنهم سيرفضون تطبيق هذه التعليمات. واللافت أن عدداً من الساسة في اليمين الإسرائيلي دافعوا عن هؤلاء الجنود ورفضوا الدعوات لعقابهم.

من أسف إنه في الوقت الذي يتمكن المتدينون من الوصول للمواقع القيادية في الجيش الإسرائيلي، ويمنح الضباط والجنود المتدينون كل هذه الامتيازات، فإنها توصد أبواب الجيوش والمؤسسات الأمنية أمام المتدينين في العالمين العربي والإسلامي. ففي الكثير من بلدان العرب والمسلمين تحول مظاهر التدين دون الارتقاء في سلم القيادة، وفي بعض البلدان يمنع المتدينون من الالتحاق بالجيش مطلقاً، وفي حال ضبطوا وهم يمارسون الشعائر الدينية يتم طردهم من الخدمة العسكرية.

« مركاز هراب » .... مدرسة الإستيطان ومصنع القادة

أبدت المؤسستان السياسية والعسكرية في إسرائيل فضلاً عن وسائل الإعلام العبرية اهتماماً غير مسبوق بالعملية الفدائية التي استهدفت مدرسة "مركاز هراب" الدينية في القدس الغربية في مطلع نوفمبر 2008، والتي اسفرت عن مقتل 8 من الطلاب في المدرسة وجرح 15 آخرين. فعلى مدى ساعات طويلة أوقفت القنوات الفضائية ومحطات الإذاعة العامة والخاصة برامجها اليومية، وتحولت إلى بث مباشر من ساحة المدرسة، في الوقت الذي "جندت" وسائل الإعلام جميع معلقيها للتعليق على الحادث. ولا يرجع الاهتمام بهذه العملية فقط لكونها أول عملية فدائية تحدث في قلب القدس المحتلة منذ أكثر من أربعة أعوام، بل بسبب استهدافها المدرسة التي تعتبر أهم و"اقدس" رمز للتيار الديني الصهيوني في إسرائيل، وهو التيار الذي على الرغم من أن أتباعه لا يتجاوزون نسبة 7-10٪ من عدد اليهود، إلا أنه يعتبر أكثر التيارات السياسية والفكرية تأثيراً على دائرة صنع القرار في الدولة.

مدرسة الإستيطان

تم تدشين مدرسة "مركاز هراب" قبل الإعلان عن إسرائيل بأربع وعشرين عام، في العام 1924، على يد الحاخام الاشكنازي ابراهام كوك، الذي كان يعتبر قائد التيار الديني الصهيوني، وهو التيار الذي تقوم عقيدته الدينية والفكرية على أنه يتوجب على اليهود أن يقيموا دولة لهم على اعتبار أن ذلك شرط لعودة "المسيح المخلص"، لذلك فإن إتباع هذا التيار وبخلاف التيار الديني الأرثوذكسي، يلتزمون بالخدمة العسكرية في صفوف الجيش. ولعل انجاز الحاخام كوك الكبير كان عثوره على فتوى الحاخام رمبام الذي عاش في القرن الثاني عشر ميلادي، والذي يعتبر أهم مرجعية إفتاء يهودية يعتد بها على مر قرون، حيث تنص هذه الفتوى على أن استيطان أرض إسرائيل "فريضة تعدل كل فرائض التوراة الثلاثمائة وستين فريضة". وبعد وفاة الحاخام كوك ظل جميع كبار الحاخامات الذين خلفوه في إدارة المدرسة التي كان يؤمها الآلاف من إتباع الديني

الصهيوني يؤمنون بضرورة توجيه كل الطاقات في الاستيطان. ووجد إتباع هذا التيار فرصتهم بعد حرب العام 1967، وسيطرة إسرائيل على سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، انطلق أتباع التيار الصهيوني المتأثرين بفتاوى الحاخامات الذين تعاقبوا على إدارة المدرسة والتي أكدت على أن الاستيطان الأرض التي استولت عليها إسرائيل فريضة لا تعلوها فريضة. وأقام أتباع هذا التيار المستوطنات في سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان. ويكفي أن نشير هنا إلى أن الأغلبية الساحقة من قادة المستوطنين اليهود هم من الذين ترعرعوا في هذه المدرسة.

مصنع القادة

ومن المسلمات في كل ما يتعلق بهذه المدرسة أن جميع القادة السياسيين والدينيين في التيار الديني الصهيوني هم من خريجي هذه المدرسة. فأبرز المرجعيات الدينية في التيار الديني الصهيوني هم من خريجي المدرسة من أمثال الحاخام ابراهام شابير الذي كان الحاخام الأكبر لإسرائيل والذي تولى إدارة هذه المدرسة لعقدين من الزمن، كما أن من بين خريجيها الحاخام حاييم دروكمان وهو أبرز المرجعيات الدينية للمستوطنين في الضفة الغربية ويعيش في مستوطنة "كريات أربع"، والحاخام موشيه ليفنجر والذي يعتبر أحد مؤسسي المستوطنات في جنوب الضفة الغربية وساهم شخصياً في قتل العديد من الفلسطينيين في المنطقة. ومن بين القادة الذين تخرجوا من هذه المدرسة زبولون هامر، رئيس حزب المفدال الديني ووزير التعليم والثقافة الأسبق، والحاخام اسحاق ليفي الذي تولى منصب وزير التعليم والأديان والحاخام بني ايالون الذي يرأس حزب الاتحاد الوطني وكان وزيراً في حكومات إسرائيل. ومن بين خرجيها الجنرال ايفي أيتام الذي كان أحد قادة سلاح المشاة في الجيش وشغل منصب وزير الإسكان في حكومة ارئيل شارون الأولى.

«فتية التلال»..... ذراع العربدة للمستوطنين

كان معظم الأهالي في قرية "عصيرة الجنوبية"، القريبة من نابلس وسط الضفة الغربية يغطون في النوم فجر الجمعة الماضي عندما كان عشرات الشبان من مستوطنة "يتسهار" القريبة يقومون بأعمال عربدة في شوارع القرية، أطلقوا النيران على نوافذ البيوت، وحطموا السيارات وأتلفوا المزروعات، وعندما خرج بعض القرويين لاستشراف ما حدث، أطلقوا عليهم النار، فأصابوا عشرة أشخاص. في نفس الوقت كانوا يقومون بتجريف عشرات الدونمات من كروم الزيتون في القرية أمام ناظري أهاليها الذين تملكهم الخوف والفزع. كل هذا المشهد الذي وثقته كاميرات القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي تم تحت مسمع ومرأى وقادة وجنود جيش الاحتلال الذين تواجدوا في المكان ولم يحركوا ساكناً لوقف المعربدين، بل أنهم عملوا على حمايتهم والدفاع عنهم من أي الشباب الفلسطيني الذي ثار بعضهم على ما تعرضت له أسرهم. هذه كانت جولة عربدة واحدة من قائمة ينفذها تنظيم "فتية التلال"، أو ما يعرفوا بالعبرية بـ "نعري هجفأوت"، وهو ذراع العربدة الذي تشكل مؤخراً في مستوطنات الضفة الغربية، وتشارك فيه الأغلبية الساحقة من شباب المستوطنين.

عقيدة والية عمل

ويحاول "فتية التلال" إضفاء منطق على عمليات العربدة التي يقومون بها، حيث يقول ايلي يانوش من قادة التنظيم أن أحد الأسباب التي مكنت حكومة أرئيل شارون السابقة من تنفيذ خطة "فك الارتباط" والتي تم فيها إخلاء مستوطنات قطاع غزة هو غياب ردود عنيفة من قبل المستوطنين، لذا فإن قيادة التنظيم الجديد ترى أنه يتوجب المبادرة إلى القيام بأعمال عنف وإرهاب ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية بين الفينة والأخرى لتذكير المستوى السياسي والعسكري في إسرائيل بقوتهم وقدرتهم على خلط الأوراق. ويشير يانوش أن ذلك سيكون مدعاة لألا تفكر حكومات إسرائيل بإخلاء المستوطنات في الضفة الغربية. استهداف الفلسطينيين وتحديداً القرويين الذين تتاخم

قراهم المستوطنات يأخذ شكل الأعمال الانتقامية، بحيث أن " فتية الجبال " يستغلون أي عمل يقوم به الفلسطينيون ويقومون على الفور بشن عمليات انتقام ضد القرى الفلسطينية بشكل غير متوازن. وكما يقول أري كرا مراسل صحيفة "معاريف" لشؤون الاستيطان فإن "فتية الجبال" هم المسؤولون عن تسميم المواشي والآبار في القرى الفلسطينية، فضلاً عن سرقة محصول الزيتون واقتلاع الأشجار وتدمير المنشآت الزراعية. ويتولى "فتية التلال" أيضاً المسؤولية عن إقامة المستوطنات العشوائية في أرجاء الضفة الغربية وذلك من أجل إرساء حقائق على الأرض بالتنسيق مع قيادة المستوطنين السياسية. وكما يقول الياهو جفني من قادة هذا التنظيم فإن حرص "فتية التلال" على إقامة المستوطنات العشوائية يأتي من أجل قطع الطريق على أي حكومة إسرائيلية للتفكير بإخلاء المستوطنات.

مراجع إفتاء خاصة

ولـ "فتية التلال" مراجع دينية خاصة بهم، من غلاة الحاخامات المتطرفين، وعلى رأسهم الحاخام الياهو ريسكين الذي أفتى بتطبيق فتوى "عملاق" في الفلسطينيين، أي قتلهم جميعاً وضمن ذلك الأطفال والمواشي والدواب.كما إن أحد أبرز مراجع الإفتاء الخاصة بهذا التنظيم هو الحاخام الياهو يوسيف، وهو نجل الحاخام عفوديا يوسيف مؤسس وزعيم حركة "شاس" الدينية المتطرفة، وهو من الحاخامات الذين أفتوا للتنظيم بتنفيذ عمليات انتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين حتى بدون أي مسوغ.

حماية الجيش

ومن أهم الأسباب التي تساهم في مساعدة "فتية التلال" على مواصلة عمليات العربدة والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين هو حرص الجيش الإسرائيلي على توفير الحماية لهم أثناء ارتكابهم هذه الجرائم. وينوه أمير أورن المعلق العسكري لصحيفة "هارتس" إلى أن قادة الجيش يأخذون بعين الاعتبار ليس فقط ردة فعل "فتية التلال"،

بل النخب السياسية والدينية التي تدعمهم. وأشار أورن إلى أن قادة الجيش يخشون أن تؤدي مواجهتهم للمستوطنين إلى تحرك النخب السياسية للتدخل ضد ترقيتهم في سلم القيادة.

بفضل أرحام المتدينات !!!

في الوقت الذي تنشط فيه العديد من الجمعيات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي أوساط فلسطينيي 48 التي تدعو النساء هناك إلى خفض معدلات الولادة من أجل رفع مستوى الحياة الأسر التي تنتمي إليها هؤلاء النسوة، فإن أموراً معاكسة تحدث في وسط اليهود داخل إسرائيل، حيث أن الكتاب والمفكرين الصهاينة يخرجون عن طورهم وهم يشيدون بدور المرأة اليهودية المتدينة، التي يبلغ معدل الأطفال التي تلدهم ثمانية أطفال، في حسم الصراع الديموغرافي مع الشعب الفلسطيني لصالح الصهاينة. المفكر والكاتب الصهيوني اليميني حوجي هوبرمان كتب مقالاً في صحيفة "هتسوفيه" الإسرائيلية اليمينية اليومية مقالاً تحدث فيه عن أهمية الدور الذي تعلبه أرحام النساء اليهوديات المتدينات في الصراع الديموغرافي لصالح اليهود على حساب الفلسطينيين على اعتبار أن حسم هذا الصراع يؤدي إلى حسم الصراع مع الفلسطينيين والعرب في كل مستوياته وتجلياته. وهذه ترجمة المقال:

حوجي هوبرمان ـ صحيفة هتسوفيه
ترجمة صالح النعامي

لليسار الإسرائيلي كان هناك نجاحاً واضحاً في المجال الدعائي لا يمكن تجاهله، حيث نجح هذا اليسار لفترة من الزمن بإقناع الجمهور الإسرائيلي عبر توظفيه احتكاره لوسائل الإعلام بفرضية مفادها أن أساس الصراع بيننا وبين العرب يدور حول

الأرض والديموغرافيا، وأنه في حال تم حل هاتين المشكلتين فإن السلام والهدوء سيعم كل أصقاع الشرق الأوسط.

هذان الزعمان كانا ومازالا لا يستندان إلى أي أساس ومنطق. الصراع اليهودي العربي لم يندلع قبل أربعين عاماً عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء في حرب الأيام الستة، بل إن هذا الصراع اندلع بشكل فعلي قبل قيام الدولة بواحد وعشرين عاما، وحتى الحرب الأخيرة في لبنان لم تندلع فقط بسبب نزاع حول الأرض. لقد اندلعت كل هذه الحروب لأن معظم العالم العربي غير مستعد للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في الشرق الأوسط.

في نفس الوقت، فإن الديموغرافيا ليست مشكلة حقيقية. فحسب تقرير أعده فريق من الباحثين الأمريكيين والإسرائيليين حول مستقبل الميزان الديموغرافي بين العرب واليهود الذين يقطنون إسرائيل يدل على نسبة الولادة في أوساط الفلسطينيين واليهود متقاربة إلى حد كبير حالياً. ويتوقع التقرير أنه في العام 2025 سيشكل اليهود ما نسبته 79٪ من نسبة السكان في إسرائيل بما فيها القدس، وبعد العام 2025، فإنه يتوقع على نطاق واسع أن تزداد نسبة اليهود إلى 80٪ بسبب الزيادة الطبيعية في عدد الولادات في وسط اليهود المتدينين وتحديداً اليهود الأرثوذكس، حيث تزيد نسبة الولادات في أوساط المتدينين اليهود على نسبتها في أوساط الفلسطينيين، حيث تبلغ نسبة الولادة بالنسبة للنساء اليهوديات المتدينات ثمانية ولادات لكل سيدة.

بعبارة أخرى حتى إذا لم تنقذنا الهجرة اليهودية من الخارج، وتساهم في حسم الصراع الديموغرافي بيننا وبين العرب، فإن أرحام النساء اليهوديات المتدينات ستساهم بشكل كبير في حسم هذا الصراع لصالح الشعب اليهودي عبر زيادة معدلات الولادة في أوساطهن بشكل كبير كما هو حاصل حالياً.

ووفق التقرير آنف الذكر، فإن نتيجة لذلك فإنه في العام 2025، فإن نسبة اليهود العلمانيين بالنسبة لعدد سكان الدولة بشكل عام سينخفض من 64٪ إلى 56٪، كما أن

نسبتهم ستنخفض من 80٪ إلى 71٪ من مجمل السكان اليهود فقط في الدولة. وحسب التقرير فإن نسبة أتباع التيار الديني في وسط السكان ستزداد من 16٪ حالياً إلى 23٪ من مجمل السكان في العام 2025، كما أن هذه النسبة ستزداد من 20٪ إلى 29٪ من مجمل السكان اليهود فقط.

وعلى رأس فريق الباحثين الأمريكيين والإسرائيليين يقف كل من بينت تسيمرمان الذي بادر إلى تشكيل الفريق ودكتور روبورتو سايد ودكتور ميخال فايس ويورام اطينجار.

وبفضل توجه النساء المتدينات اليهوديات للولادة بشكل اكبر (معدل الولادة ثمان أطفال للسيدة الواحدة)، فإن قوة الدفع الديموغرافية ستنتقل من الوسط الفلسطيني للوسط اليهودي. في نفس الوقت، فإن التقرير يتوقع زيادة في عدد الوفيات في أوساط فلسطينيي 48، بعد أن ساهم التحسن في مستوى المعيشة في أوساط العرب الإسرائيليين إلى إطالة أعمارهم، لذلك فإن هذه الحقيقة ستؤدي إلى زيادة معدلات النمو السكاني لدى اليهودي وانخفاضه لدى فلسطينيي 48.

ويتوقع التقرير أن ينخفض معدل الولادة لدى العرب في العام 2025 ليصل إلى (2.24) ولد لكل سيدة، في حين أن الوضع الديموغرافي خلال السنوات القادمة سيتعزز من خلال وصول حوالي 20 ألف يهودي كل عام لإسرائيل ليس فقط من المهاجرين اليهود بل من الإسرائيليين الذين فضلوا الحياة في الخارج والذين يبلغ عددهم حالياً 700 ألف نسمة.

مع العلم أن نسبة الولادة في أوساط العائلات اليهودية (علمانية ومتدينة بشكل عام) في إسرائيل هو الأكبر مقارنة بالدول الصناعية الأخرى، حيث يبلغ (2.75) طفل للسيدة الواحدة. ويجب أن نذكر أن عدد الولادات في أوساط اليهود ارتفع من 80.400 في العام 1995 إلى 109.183 ولادة في العام 2006. بفضل أرحام النساء اليهوديات المتدينات، فإن نسبة الولادات في أوساط النساء اليهوديات ارتفعت من نسبة 69٪ من

مجمل الولادات في الدولة في العام 1995 إلى 74٪من نسبة الولادات في العام 2006، إلى 76٪ في العام 2007.

معدلات الهجرة الصافية التي أضافت للسكان اليهود 70 ألف نسمة من العام 1996 وحتى العام 2005 لعبت دورها في تعزيز موقف اليهود في الصراع الديموغرافي.

وفي المقابل انخفضت نسبة الولادات في أوساط النساء الفلسطينيات داخل إسرائيل من تسعة أطفال للسيدة الواحدة في العام 1967 إلى 4.4 طفل لكل سيدة في العام 2000 إلى 3.6 في العام 2006.

هذه المعطيات تدلل على مدى مساهمة النساء اليهوديات المتدينات في حسم هذا الصراع الذي يتوجب عدم الفشل فيه.

رابط المقال:

http://www.hazofe.co.il/web/newsnew/katava6.asp?Modul=24&id=56832&Word=&gilayon-3074&mador-

مفكر يهودي: فصل الدين عن الدولة تصفية للصهيونية

يشكل الخلاف حول طابع الدولة وعلاقتها بالدين، أحد مظاهر الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي. فهناك تيارات تدعو إلى توثيق العلاقة بين الدين والدولة، وصبغ الحياة في هذا الكيان الذي يقدم نفسه على أساس أنه كيان علماني بمزيد من المضامين الدينية، وهناك تيارات أخرى تدعو إلى فصل الدين عن الدولة. المفكر اليميني واستاذ الفسلفة في الجامعة العبرية موشيه روزنفيلد يعتبر الدعوة لفصل الدين عن الدولة وصفة لتصفية المشروع الصهيوني. وفي مقال نشره على موقع صحيفة "يديعوت أحرنوت" على شبكة الإنترنت دافع روزنفيلد عن وجهة نظره، وهذه ترجمة المقال:

موشيه روزنفيلد

ترجمة صالح النعامي

إن الدعوات التي تنطلق من المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل وغيرها للفصل بين الدين والدولة تنطوي على مخاطر كبيرة، وهذه الدعوات تتجاهل الطابع الخاص لدولة إسرائيل، بحيث أنه لا يمكن تطبيق النموذج السائد في الدول الغربية حيث يتم فصل الدين عن الدولة.

أن نموذج الفصل بين الكنيسة والدولة الذي رأى النور مع تفجر الثورة الفرنسية، لم يتم تطبيقه حتى في أكثر الدول الأوروبية تقدماً، وحتى تلك الدول التي تشدد بشكل خاص على الفصل بين الدولة مثل الولايات المتحدة وهولندا وفرنسا لا يوجد في الواقع فصل بين الهوية الدينية والدولة. فعلى سبيل المثال، في فرنسا، على الرغم من أن القانون ينص على الفصل بين الدين والدولة منذ العام 1905، يوجد هناك مدارس ترتبط مباشرة بالكنيسة، وتحظى بتسهيلات ضريبية من قبل الدولة، وفي مقاطعة الزيس لورين الفرنسية يوجد قانون ينص بشكل واضح على ضرورة تقديم دعم من الحكومة للمؤسسات. وفي الولايات المتحدة وعلى الرغم من وجود مواد قانونية في الدستور

التي تنص على فصل بين الدين والدولة، إلا أن النظام التعليمي الأمريكي يحث الطلاب على احترام الرموز الدينية، وعند فتح جلسات الكونغرس فإن أعضاءه يقومون بالصلاة، بمعنى أن الحياة العامة في أمريكا تتأثر إلى حد كبير بالدين. وفي بريطانيا تم الاعتراف بالكنيسة الرسمية للدولة، ومراسيم الكنيسة تتطلب مصادقة البرلمان، وفي السويد تعبر الكنيسة المحلية عن دين الدولة، على الرغم من الفصل الجزئي بين الكنيسة اللوثرية والدولة قبل عشر سنوات، وفي إيطاليا يتم رسم الصلبان على جدارن المدارس، وفي أسبانيا تراعي الدولة تفضيل الدين المسيحي على بقية الأديان.

وحتى حظر مأسسة الدين التي ينص عليها الدستور الأمريكي، والتي يعتبرها البعض دليل على الفصل بين الدين والدولة لا يتم احترامه في معظم الدول الأوروبية. وإسرائيل مثل غيرها من الدول الديموقراطية تسمح بوجود مؤسسات قائمة في إسرائيل على أساس ديني،، ولا يعد هذا مساً بحقوق العلمانيين في الدولة. أن التحرر من الدين غير قائم في معظم الدول الأوروبية، وحتى عندما تتعرض حقوق العلمانيين للمس بسبب العلاقة بين الدين والدولة، فإنه ينظر لذلك على أساس أنه أمر يمكن التعايش معه

لكن لو افترضنا أن جميع دول العالم الغربي تفصل بين الدين والدولة ولو كانت القوانين والدساتير تنص بشكل واضح وجلي على وضع خط فاصل بين الدين والدولة، فإن على إسرائيل عدم الفصل بين الدين والدولة على الإطلاق، وإن كان هذا لا يعني رفض وجود إصلاحات في مجال الدين، وفي نفس الوقت فإن هذا لا يعني إضفاء شرعية على استغلال المؤسسة الدينية ذلك من أجل الحصول على موازنات مالية مبالغ فيها.

وقد تبلورت الهوية القومية لإسرائيل من حقيقة أن المجموعة الأكبر التي تعيش هنا هي مجموعة يهودية تحولت إلى مجموعة قومية عندما انطلقت الحركة الصهيونية.

وحتى عندما لا يؤدي معظم اليهود الطقوس الدينية، وحتى عندما لا يؤمنون بوجود خالق للكون، فإن هذا لا يعني أن الوجود اليهودي في إسرائيل ينطوي على بعد ديني. ولما تبلورت الديانة اليهودية وفق منطلق ثقافي جماعي ولغوي، فقد تحولت القطاعات اليهودية التي لا تؤمن بالخالق إلى جزء لا يتجزأ من الشعب اليهودي.

يجب رفض كل النداءات الداعية لفصل بين الدين والدولة حتى عندما يقف وراء هذه النداءات تيارات ليبرالية، وبكل قوة.

أن الدعوات لفصل الدين عن الدولة تهدف إلى الدفع نحو انهيار السمات اليهودية للدولة، من أجل تسويغ الدعوات لإقامة دولة لكل مواطنيها. أن الدعوة لفصل الدين عن الدولة يعني تصفية المشروع الصهيوني.

رابط المقال:

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3697303,00.html

اليهود الأرثوذكس يبتعلون الضفة الغربية

دلت معطيات وزارة الإسكان الإسرائيلية على أن إتباع التيار الديني الأرثوذكسي باتوا الأكثر اندفاعاً للاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية. وأكدت الوزارة أن تعاظم ظاهرة انتقال اليهود الأرثوذكس للاستيطان في أرجاء الضفة الغربية حول المستوطنات التي يقيم بها هؤلاء إلى مدن بسبب تضاعف عدد المستوطنين في هذه المستوطنات بشكل لافت. وأشارت الوزارة إلى أن أربعة من بين ستة مستوطنات تحولت إلى مدن هي مستوطنات يقطنها فقط اليهود الأرثوذكس، وهي عموانئيل التي تقع في شمال الضفة الغربية، والتي يقطنها اليهود الأرثوذكس من أتباع حزب "يهدوت هتوراة" الاشكنازي (الغربي)، ومستوطنة "كريات سيفر" التي تقع للغرب من مدينة رام الله وسط الضفة الغربية والتي يقطنها بشكل خاص أرثوذكس معظمهم من

الشرقيين الذين يؤيدون حركة شاس، ومستوطنة "بيتار عليت"، التي تقع في محيط القدس والتي يقطنها ارثوذكس شرقيين من مؤيدي حركة شاس، ومستوطنة "معاليه أفرايم"، التي تقع شرق الضفة الغربية ويقطنها ارثوذكس ينتمون إلى مرجعيات مختلفة.

إغراءات اقتصادية

ويذكر أنه حتى أواسط التسعينات من القرن الماضي كان جميع المستوطنين ينتمون إلى التيار الديني الصهيوني والتيارات العلمانية ذات التوجهات اليمينية، حيث كان أتباع التيار الديني الأرثوذكسي يتركزون في القدس المحتلة ومدينة " بني براك " التي تقع شمال شرق مدينة تل أبيب، و"كفار حباد"، إلى جانب وجود أحياء مستقلة بهم داخل المدن الكبيرة. قال نداف شرغاي مراسل صحيفة "هارتس" لشؤون الاستيطان أن الأرثوذكس اكتشفوا المزايا الاقتصادية للاستيطان في الضفة الغربية، مع العلم أن أغلبيتهم الساحقة لا تعمل ويعيشون على المخصصات التي تقدمها لهم الحكومة الإسرائيلية. وأشار إلى أنه من بين الإغراءات الحصول على قطعة أرض مجاناً إلى جانب تقديم قروض ميسرة جداً تسدد على خلال مدة طويلة جداً، إلى جانب حصولهم على مساعدات اقتصادية من الوزارات المختلفة حيث تعتبر المستوطنات ضمن " المناطق المفضلة أ "، والتي يحظى سكانها بإعفاءات جمركية ولا يتم استيفاء رسوم للتعليم، فضلاً عن أن المستوطنات تمنح للمستوطنين العيش في بيئة متجانسة من ناحية دينية وثقافية، وذلك بعد أن بات من المتعذر العثور على شقق سكنية في المدن الحريدية داخل إسرائيل.

ثقل ديموغرافي

ويرى شاحر ايلان الصحافي المتخصص في شؤون الأحزاب الدينية أن "اكتشاف" اليهود الأذثوذكس لمزايا الاستيطان في الضفة الغربية يحمل في طياته تداعيات هامة

تتمثل في تعاظم الثقل الديموغرافي لليهود في الضفة الغربية والقدس ومحيطها على اعتبار أن العائلات الأرثوذكسية مشهورة بمعدلات ولادتها العالية، حيث أن متوسط عدد أفراد الأسرة الحريدية 8 أشخاص. واوضح ايلان إلى أن الثقل الديموغرافي المتزايد لليهود الأرثوذكس يعني أيضا زيادة التمثيل القيادي للأرثوذكس في مجلس المستوطنات الضفة الغربية الذي يمثل قيادة المستوطنين في الضفة الغربية.

بفضل شاس

ولا خلاف بين المعلقين في إسرائيل على أن وجود حركة شاس الأرثوذكسية في حكومة أولمرت السابقة تحديداً كان له بالغ التأثير في زيادة الإغراءات لدفع الأرثوذكس للتوجه للاستيطان في الضفة الغربية. وقال عكيفا الدار أنه حتى الحاخام ايلي اتياس وزير الاتصالات، اصغر الوزراء سناً في حكومة اولمرت سناً لم يكن يتورع عن دفع مكتب أولمرت بقدمه وينذره بأن يوافق على كل مخططات البناء في المستوطنات الأرثوذكسية، وإلا أن شاس ستغادر الحكومة"، على حد تعبيره. وأشار الدار في حديث مع القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي أن وزراء الحكومة الذين يودون تزلف حركة شاس وتحديداً وزير الإسكان زئيف بويم يسارعون إلى تقديم التسهيلات للبناء في مستوطنات الأرثوذكس.

«الأرثوذكس» من «تكفير» إسرائيل إلى الذوبان فيها

ويذكر أنه قبل الإعلان عن الدولة كانت المرجعيات الدينية للتيار الديني الأرثوذكسي تعتبر أن الحركة الصهيونية حركة كافرة لأنها تسعى إلى إقامة دولة إسرائيل بشكل يخالف تعاليم التوراة. وأفتى كبار الحاخامات الأرثوذكس حينها بأنه يجب الانتظار حتى نزول المسيح المخلص الذي سينزل للأرض ويقيم مملكة يهودا من جديد، وأنه حتى ذلك الحين يتوجب على اليهود أن ينخرطوا في العبادة والابتهال لعودة المسيح. وعشية الإعلان عن إسرائيل نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد

بن غوريون في إقناع الحاخامات بإصدار تعليمات لإتباعهم بالعيش في إسرائيل مقابل سلسلة من الإغراءات منها الإعفاء من الخدمة العسكرية. لكن بعد إقامة الدولة انخرط الأرثوذكس في الحياة السياسية وشكلوا أحزاباً خاصة بهم، لكنهم ظلوا بعيدين عن الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي. ومع مرور الوقت أبدوا اهتماماً كبيراً بقضايا الصراع، وأصبحوا رافداً من روافد اليمين المتطرف في إسرائيل.

مليارديرات يهود في خدمة تهويد القدس

تغرق عائلة المصري التي تقطن البلدة القديمة من القدس المحتلة في بحر من الهموم والأحزان بعد أن أبلغها موظفو المجلس البلدي الذي يرأسه اليهودي المتطرف نير بركات أنه سيتم تدمير المنزل في غضون شهر بحجة أن المنزل قد أقيم بدون ترخيص. هذه العائلة مثلها مثل الكثير من العائلات الفلسطينية في القدس المحتلة لم يكن بوسعها الحصول على ترخيص بناء لأن بلدية الاحتلال لا تمنح الفلسطينيين مثل هذه التراخيص، وبالتالي تضطر هذه العائلات للبناء. لكن هذه العائلة تقول أن الهدف من تدمير المنزل ليس فرض القانون الذي يسن لخدمة اليهود في المدينة، بل لأن منظمة "عطيرات كوهنيم" الدينية اليهودية المتطرفة المسؤولة عن القيام بالمشاريع الاستيطانية الهادفة لتهويد المدينة معنية بإقامة حي إستياطني جديد لليهود في المنطقة التي يتواجد فيها منزل العائلة، فكان لا بد من تدمير المنزل وغيره من المنازل. لكن الفضل في وجود منظمة "عطيرات كوهنيم"، وأنشطتها التهويدية الواسعة يعود لشخص واحد، ألا وهو الملياردير اليهودي الأمريكي أورفينغ ميسكوفيتش الذي لا يتردد في تمويل أي مشروع إستيطاني في القدس ومحيطها. فمن وراء الكواليس وبعيداً عن الأضواء، وعلى بعد آلاف الأميال يتابع ميسكوفيتش أدق التفاصيل المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية في القدس. فلا يكاد يخلو تقرير إسرائيلي يتعلق بمشاريع التهويد التي تعصف بالمدينة دون الإشارة للدور الذي يقوم به ميشكوفيتش. فهذا العجوز الذي جمع ثروة طائلة من

خلال المضاربات لا يتردد في دفع أي مبلغ بهدف دفع مشاريع التهويد قدماً في المدينة المقدسة، والتي كان أخرها شراء فندق "شبيرد" في القدس الشرقية والذي كان في الأساس منزل الحاج أمين الحسيني مفتي القدس وقائد الثورة الفلسطينية الكبرى التي تفجرت عام 1936. وإلى جانب ذلك فإن هناك تبادل أدوار واضح حكم العلاقة بين ميسكوفيتش من جهة وبين النخب السياسية الحاكمة في تل أبيب بشأن مشاريع التهويد في القدس، حيث أنه في الوقت الذي كانت فيه النخب الحاكمة تحرص على إصدار القرارات والتشريعات المتعلقة بدفع مشاريع التهويد قدماً فإن ميسكوفيتش كان يتولى تمويل هذه المشاريع. وقد نشأت علاقة خاصة بين ميسكوفيتش ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق أرئيل شارون والتي تجذرت بشكل خاص منذ أن كان شارون يشغل منصب وزير الإسكان في العام 1990 والتي أعلن خلالها عن انطلاق مشروع" القدس الكبرى"، والذي كان يهدف إلى رفع عدد اليهود القاطنين في المدينة ومحيطها إلى مليون مستوطن. وقامت خطة شارون على بناء 26 حي يهودي جديد في البلدية القديمة من القدس ومحيطها، حيث لعب ميسكوفيتش الدور الحاسم في تمويل معظم مشاريع البناء التي أقيمت في المدينة منذ ذلك الوقت. ومن نافلة القول أن ميسكوفيتش يعمل من منطلقات دينية متطرفة، حيث أن مشاريع التهويد التي يعكف على تمويلها تهدف إلى إقتطاع كل المناطق التي يدعي اليهود أنها تنتمي إلى ما يسمى بـ "الحوض المقدس" ، الذي يضم قبور أنبياء وملوك اليهود بزعمهم، وهذا هو الذي يفسر حماس ميسكوفيتش الشديد للاستثمار في البناء في بلدة "سلوان"، التي تقع شرق القدس، حيث يعتبر اليهود أن هذه البلدة تحتضن المدينة التي بناها النبي داود قبل ألفي عام. وقد مول ميسكوفيتش شراء 560 دونم في الحي المذكور، حيث أقيمت على هذه الأرض ما يطلق عليه المستوطنون "مدينة داود"، فضلاً عن مسؤوليته عن شراء معظم العقارات والمنازل في المدينة .

من ناحيته يقول الصحافي شالوم يروشالمي أن ميسكوفيتش لا يمول مشاريع التهويد التي تنفذها منظمة "عطيرات كوهنيم" التي يرأسها ماتي دان هكوهين فقط،

بل إنه الممول الرئيسي لأنشطة التهويد التي تقوم بها منظمة إليعاد التي يقودها دافيد باري. وينوه يروشالمي في مقال نشره في صحيفة "معاريف" إلى أن ا هاتين المنظمتين تتقاسمان العمل في مجال التهويد، والذي يقوم بتمثيلهما سياسياً هو إليشيع بيلغ عضو المجلس المحلي في بلدية الاحتلال عن حزب الليكود. ويوضح يروشالمي في تقريره أن أوري بن عيزرا زوج بنت ميسكوفيتش هو الذي يتولى من منزل صهره في ميامي مهمة عمليات تحويل الأموال لصالح الأنشطة التهويدية، مشيراً إلى أن ميسكوفيتش لم يتردد في الماضي في تمويل أنشطة استيطانية خارج حدود القدس، وتحديداً في تمويل إقامة العديد من مشاريع البناء في المستوطنات في أرجاء الضفة الغربية. ويرتبط ميسكوفيتش فكرياً بالتيار الديني الصهيوني، وتربطه علاقات وثيقة جداً بالحاخام شلومو أفنيري الذي يعتبر الأب الروحي لمشاريع التهويد في القدس ومحيطها، وأحد قادة الجمهور الديني الصهيوني. وأن ميسكوفيتش الذي لم تفلح أي وسيلة إعلام إسرائيلية في إجراء مقابلة معه لم يتحدث عن سر حماسه لمشاريع التهويد، إلا قادة كل من "عطيرات كوهنيم" و"إليعاد" الذين يتولون تنفيذ هذه المشاريع يؤكدون أن الهدف منها هو العمل على إيجاد واقع يكون من المستحيل معه إعادة تقسيم مدينة القدس مجدداً، وكسر التواصل الديموغرافي والعمراني الفلسطيني فيها.

مبالغ طائلة من التي يقدمها ميسكوفيتش لدعم مشاريع التهويد والاستيطان من المفترض أن تدفع كضرائب للخزانة الأمريكية، لكن يتم إعفاؤه من ذلك حيث أنه أقنع سلطات الضرائب الأمريكية أنها يقدم هذه الأموال كتبرعات لجمعيات خيرية!!!. وبالمناسبة هذه تعتبر وسيلة مثلى يلجأ إليها الكثير من رجال الأعمال والأثرياء اليهود للتملص من دفع الضرائب وفي نفس الوقت دعم المشاريع الاستيطانية في إسرائيل.

وإن كان ميسكوفيتش يتولى تمويل عمليات التهويد في القدس، فإن الملياردير اليهودي الاسترالي إسحاق جوتنيك يتولى تمويل عمليات التهويد والاستيطان في مدينة الخليل ومحيطها. وترى محافل إسرائيلية إن المستوطنين تمكنوا من شراء الكثير من

العقارات في الخليل ومحيطها بفعل التبرعات السخية التي يقدمها جوتنيك. جوتنك الذي جمع ثورة طائلة من الاتجار بالمجوهرات يخصص أموال طائلة لدعم البناء في مدينة الخليل وتحديداً في البلدة القديمة منها، فضلاً عن تمويل إقامة أحياء سكنية كاملة في المستوطنات التي تقع في محيط الخليل، مثل مستوطنة "كريات أربع". ويقوم جوتنيك بتمويل الأنشطة السياسية والاجتماعية التي ينظمها المستوطنون في الخليل الذين يعتبرون من غلاة المتطرفين. ويتولى جوتنيك تمويل الأنشطة القانونية التي تخصص للدفاع عن المستوطنين أمام المحاكم، مع العلم أن المستوطنين في الخليل لا يترددون عن الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين والتنكيل بهم.

والسؤال البسيط الذي يمكن أن يطرح هنا: أين هم الأثرياء العرب من دعم الوجود الفلسطيني في القدس؟.

إكراه ديني في الجيش الإسرائيلي

حذرت صحيفة إسرائيلية من التداعيات الخطيرة لظاهرة الإكراه الديني التي تنتهجها قيادة الجيش والتي تمس بالجنود والمجندات العلمانيين. وفي تقرير نشر في عددها الصادر اليوم، قالت صحيفة "هارتس" أن آخر مظهر من مظاهر الإكراه الديني تمثل في قرار قيادة الجيش تشييد بركتي سباحة منفصلتين للضباط والضابطات في مدارس الضباط التابعة لشعبة الكليات في الجيش. واعتبرت الصحيفة أن هذا القرار ينضم إلى سلسلة من الإجراءات التي تكرس الإكراه الديني، وتحديداً السماح لأكثر الحاخامات اليهود تطرفاً وعنصرية إلقاء محاضرات أمام الجنود المتدينين والعلمانيين على حد سواء كما حدث خلال الحرب على غزة، حيث حث هؤلاء الجنود على ارتكاب عمليات قتل وتدمير ضد المدنيين الفلسطينيين وبدون أي رأفة. وأوضحت الصحيفة أن أحد مظاهر الإكراه الدينية الخطيرة تتمثل في حلول الحاخامات محل ضباط التثقيف العلمانيين، حيث يضطلع الحاخامات بدور حاسم في تثقيف الجنود.

وأكدت الصحيفة أنه في الوقت الذي يجبر الجنود العلمانيين على الاستماع للحاخامات المتطرفين، فإنه يتم إعفاء الضباط والجنود من حضور الحفلات الموسيقية التي ينظمها الجيش للجنود بسبب مشاركة مطربات نساء في أداء الأغاني.

واعتبرت الصحيفة في افتتاحيتها أن قرار الجيش إقامة بركتي سباحة منفصلة للجنود والمجندات يجب أن يثير القلق. وأضافت "على الرغم من أن الحديث يدور من ناحية نظرية عن خطوة تعكس مراعاة مشاعر الضباط المتدينين في أعقاب الزيادة الكبيرة في عدد هؤلاء الجنود، فإن هذا القرار يتناقض مع رغبة أغلبية الجنود والضباط بالسباحة في برك مختلطة. واعتبرت الصحيفة أن هذا القرار يمثل أحد التداعيات الخطيرة لسيطرة الضباط المتدينين على الجيش. وأشارت الصحيفة إلى أن قيادة الجيش حرصت منذ البداية على احترام الضباط المتدينين من خلال الحرص على توفير الظروف التي تسمح بأدائهم الصلوات وإلزام مؤسسات الجيش بمراعاة حرمة السبت، وتقديم الأكل المعد حسب الشريعة اليهودية لكل الجنود بسواءً كانوا متدينين أو علمانيين".

انهيار الطابع الرسمي للجيش

واعتبرت الصحيفة أن الإكراه الديني يؤدي إلى انهيار الطابع الرسمي وتعاظم الطابع الديني بعكس رغبة الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط. واعتبرت الصحيفة أن الحاخام العسكري الرئيس للجيش الجنرال الحاخام ابيحاي روتسنيك يعمل على تحويل الجيش من "جيش الشعب" إلى جيش يسيطر عليه الأشخاص الذين يتبنون وجهة النظر الدينية في نسختها الأكثر تطرفاً.

وأكدت الصحيفة أن مظاهر الإكراه الديني في الجيش تدلل على حدوث تغييرات عميقة جداً على المجتمع الإسرائيلي وضمنه الجيش، بشكل يختلف تماماً عن طابع هذا المجتمع عندما قامت الدولة. وأشارت الصحيفة إلى أنه بدلاً من الطابع العلماني للدولة، فقد تأثر المجتمع بصراع ثقافي وحضاري كبير بين القطاعات الجماهيرية المختلفة. واتهمت الصحيفة التيار الديني المتطرف باستغلال هذا الصراع من أجل

فرض جدول أعمال عنصري شوفيني وانعزالي خطير. ودعت الصحيفة وزير الدفاع ايهود براك للتدخل لوقف ما وصفته بعملية "التدمير الذاتي" التي يمر بها الجيش حالياً، وصياغة أنظمة الجيش تؤكد أن الجيش يمثل المجتمع الإسرائيلي بأسره وليس جهة واحدة.

ويذكر أنه على الرغم من أن الذين ينتمون للتيار الديني الصهيوني يشكلون حوالي 10٪ من اليهود في إسرائيل، إلا إن 60٪ من الضباط في الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي من أتباع هذا التيار.

إسرائيل أكثر تديناً

يشكل المتدينون في إسرائيل نحو 29٪ من إجمال السكان اليهود في الكيان الصهيوني. وينقسم المتدينون في إسرائيل حالياً إلى تيارين أساسيين، وهما التيار الديني الأرثوذكسي، والتيار الديني الصهيوني. وعلى الرغم من أن إسرائيل تدعي أنها دولة علمانية إلا إنه كل المعطيات تؤكد أن المزايا التي تمنحها للمتدينين تشجعهم على التكاثر بشكل كبير، بشكل يفوق وبكثير نسبة التكاثر لدى العلمانيين. صحيفة "هارتس" نشرت مختصر نتائج دراسة أمريكية تؤكد أن إسرائيل ستفقط في غضون عقدين من الزمن طابعها العلماني وتصبح أكثر تديناً. وجاء في الدراسة أنه في غضون 20 عاماً سوف يتغير طابع إسرائيل بشكل جذري ودراميتكي، حيث سيصبح الطلاب العلمانيون أقلية في المدارس في الإسرائيلية وستقل نسبة العلمانيين من مجموع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات للكنيست. هذه المعطيات جاءت في دراسة شاملة قام بها مجموعة من الخبراء لصالح "مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية"، ونشرت صحيفة "هارتس" أهم نتائجها. وجاءت الدراسة بعنوان "طابع إسرائيل المتغير"، واستندت إلى معطيات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي. ويظهر من خلال معطيات الدراسة أنه خلال العقدين القادمين سيتعاظم عدد اليهود المتدينين بشقيهم الأرثوذكسي والصهيوني وعدد

فلسطيني 48. وتتوقع الدراسة أنه بحلول العام 2030 سيشكل الفلسطينيون واليهود المتدينون حوالي 60٪ من الطلاب في المدارس حتى سن اثنى عاماً و40٪ من أصحاب حق التصويت لانتخابات الكنيست. وأشرف على الدراسة ريتشارد سينكوتا مستشار الشؤون الديموغرافيا في مجلس الاستخبارات الأمريكية المعروفة بـ (NIC)، بالتعاون مع أريك كافهان من جامعة لندن. واستند الباحثان بشكل أساسي للمعطيات الديموغرافية في إسرائيل من أجل تفسير نتائج الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الأخيرة التي دفعت بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل، وتحديداً حصر الأسباب التي تقف وراء تعاظم قوة حزب "إسرائيل بيتنا"، اليميني المتطرف بزعامة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان. وحسب رأي كل سيكوتا وكوفهان فإن تعاظم قوة "إسرائيل بيتنا" جاءت بفعل خوف العلمانيين من تآكل قوة التيار العلماني الصهيوني في إسرائيل. وقال الاثنان في تفسير الظاهرة "كلما تقلص عدد اليهود العلمانيين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات كلما زادت فرص تعاظم حزب "إسرائيل بيتنا"، إلا في حال تغيرت أصول اللعبة من الأساس، على حد تعبيرهما".

ويؤكد الاثنان أن الدراسة توصلت إلى معطيات مثيرة للانطباع، حيث أشارت أنه في الوقت الذي دلت فيه معطيات المكتب المركزي للإحصاء في عام 1950 على أن المتدينين والعرب كانوا يشكلون 15٪ فقط من طلاب المدارس، فإنهم الآن يشكلون 46٪. وتتوقع الدراسة أن يشهد عام 2020 نقطة تحول فارقة في تفوق عدد الطلاب اليهود المتدينون على عدد الطلاب العلمانيين في إسرائيل. واكدت الصحيفة أن متوسط عدد الأطفال في العائلات المتدينة التي تنتمي للوسط الأرثوذكسي هو سبعة أولاد للعائلة الواحدة، بينما يصل متوسط عدد الأولاد في لدى العائلات العربية 3.9 طفل للعائلة الواحدة. وأشارت صحيفة هارتس إلى أنه وفق دراسة سابقة لمجلس الاستخبارات الأمريكية صدرت قبل عام تبين أنه في غضون عام سيتغير تركيبة الكنيست بشكل جذري وهذا ما دللت عليه الانتخابات الأخيرة.

ونقلت الصحيفة عن البرفسور سيرجي دلا فرجولا المختص لشؤون الديموغرافيا في مركز "اليهودية" التابع للجامعة العبرية في القدس المحتلة الذي علق على نتائج الدراسة أن المعطيات التي تضمنتها الدراسة معروفة في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية. وأشار إلى أنه في أوضاع محددة يمكن ألا يتحقق هذا السيناريو. وأضاف فرجولا أنه ليس من المعروف ما ستكون عليه وتيرة التكاثر الطبيعي لدى اليهود الأرثوذكس في المستقبل، مشيراً إلى أنه من الصعب توقع أن تبقى مصادر الدعم المالي الحكومي الموجه للتيار الديني الأرثوذكسي بما يضمن تواصل وتيرة التكاثر العالي لدى الوسط الديني بشكل عام، مشيراً إلى إن هذه المصادر لا يمكن أن تبقى بدون تقليص إلى أمد بعيد. وأضاف أنه في حال شعر الوسط الديني الأرثوذكسي أنه يحتاج للاعتماد على نفسه فإنه سيضطر لتقليص وتيرة الولادات لديه.

لكن في المقابل لا يوجد أي دليل على أن الكيان الصهيوني سيغير من تعاطيه مع الوسط المتدين سيما في ظل الدور الذي تلعبه الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية، من هنا فإن توقعات الدراسة الأمريكية لها فرصة كبيرة للتحقق.

رابط مختصر الدراسة:

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1089980.html

لماذا يكره الإسرائيليون المتدينين

يشعر الجمهور العلماني في إسرائيل بكراهية شديدة تجاه المتدينين والأحزاب الدينية بسبب ميلها لابتزاز الأحزاب الكبيرة وحرصها على استغلال قوتها السياسية في إجبار الحكومات المتعاقبة على تخصيص مبالغ طائلة لمؤسسات هذه الأحزاب المختلفة. وقد كان فشل زعيمة حزب كاديما وزيرة الخارجية تسيفي ليفني في تشكيل حكومة جديدة في أعقاب استقالة ايهود أولمرت بفعل الشروط التي وضعتها الأحزاب الدينية وتحديداً المطالبة بموازنات كبيرة أثار حفيظة الكثير من الصحف، سيما وأن بعض هذه

الأحزاب اعتمدت خطاباً طائفياً لعبت فيه على التناقضات بين الشرقيين والغربيين. الذي يغيظ هؤلاء المعلقين هو ادعاء قادة الأحزاب الدينية وتحديداً كبرى هذه الأحزاب حركة شاس الحديث باسم الفقراء وتمثيل مصالحهم، وأن مطالبهم المالية تأتي من أجل تحسين أوضاع هؤلاء الفقراء.

نحميا شترسلر المعلق الإقتصادي لصحيفة "هارتس" يعتبر أن قادة الأحزاب الدينية وتحديداً زعيم حركة شاس الحاخام إيلي يشاي غير معنيين بمعالجة موضوع الفقر، بل أنه من مصلحتهم أن تكون أكبر نسبة من الإسرائيليين تحت خط الفقر على اعتبار أن هذا يعني أن نسبة المؤيدين لهم ستزداد. وقال "يشاي يطرح نفسه كمن يحرص على الأطفال الفقراء ويريد تقليص الفجوات الاجتماعية. ولكن الحقيقة معاكسة في مضمونها، فتلبية مطالبه ستؤدي إلى توسيع دائرة الفقر وزيادة الفجوات بين طبقات المجتمع". وأردف قائلاً "قادة الأحزاب الدينية شغوفون بالفقر، ويريدون ناخبين فقراء ويخشون من حدوث صحوة لدى الناخبين المتدينين الأصوليين بحيث يتجهون إلى تخفيض نسبة الولادات لديهم، وزيادة مشاركتهم في سوق العمل لكي ينجو من براثن الفقر ويتحولون إلى أناس مستقلين. هذا التطور سيشكل خطراً على هيمنة الأحزاب الدينية وتحديداً حركة شاس على المتدينين، لذا فإنها تسعى لإعادة مخصصات الضمان الاجتماعي للعائلات كثيرة الأولاد إلى حجمها السابق من اجل مواصلة تخدير الجمهور. لأن هذه المخصصات تشبه الهيروين الذي يحقن في الوريد مباشرة. الشعور في البداية جيد ولكن في اليوم التالي تنهض مع آلام شديدة في الرأس"، على حد تعبيره. ويرى شترسلير أنه لو كانت الأحزاب الدينية معنية بمعالجة موضوع الفقر لكانت قد حرصت على معالجة المناهج التعليمية في المدارس الدينية التي تستبعد تعليم العلوم والحاسوب والرياضيات واللغة الإنجليزية، لأن مثل هذه المواد تعد الشباب لسوق العمل، وهو ما لا ترغب فيه هذه الأحزاب.

أما شاحر ايلان الكاتب المتخصص في شؤون الأحزاب الدينية فيرى أن الإسرائيليين باتوا يكرهون الدين والمتدينين بفعل الطابع الإبتزازي لسلوك الأحزاب

الدينية وقادتها. وفي مقال نشره في "هارتس" ينصح ايلان الأحزاب الدينية بعدم الانضمام للحكومات الإسرائيلية من أجل خفض وتيرة الكراهية لها في أوساط الجمهور، معتبراً أنه لا يوجد أساس للوهم القائل أنه لا يمكن تشكيل حكومة بدون مشاركة المتدينين، معتبراً أن حكومة بدون متدينين تكون وحدها القادرة على "مداواة كل الجراح النازفة للمجتمع الإسرائيلي وإصلاح عدد كبير من النواقص الصعبة في الإدارة السليمة". ويقترح ايلان تحدي المتدينين عبر تشجيع الزواج المدني وإصلاح القضاء الشرعي وتحديد الفصل بين توزيع الأملاك والطلاق، والمساواة بشكل مطلق في مخصصات الأطفال دون صلة لترتيب هذا الطفل في العائلة حتى لا يتم التشجيع على كثرة الأولاد. وأضاف "يجب إلغاء القوانين الفاضحة التي تساوي مكانة شبكات التعليم الخاصة التي تعود للمتدينين بمؤسسات التعليم الرسمي. يجب التعامل مع مؤسسات التعليم الدينية باعتبارها مؤسسات خاصة لا يتوجب على الدولة مد يد العون لها". ولا يتردد ايلان في طرح عدد من الخطوات الاستفزازية التي يتوجب على الحكومة القادمة القيام بها. ويقول "يجب إلغاء وزارة الشؤون الدينية وتحويل المجالس الدينية إلى دوائر في البلديات. وإلغاء منصب الحاخام الرئيسي للدولة الذي تحول إلى منصب سخيف ولا يحمله احد على محمل الجد". وينهي مقاله قائلاً "لقد ارتفع مستوى الكراهية للدين وللمتدينين بدرجة كبيرة بسبب مشاركتهم في الحكومات المتعاقبة، وهاهم ممثلي الأحزاب الدينية يعودون لرفع لواء الدين على رؤوس الإشهاد. من هنا يجدر بكل متدين يخاف الرب أن يطلب منه: يا الهي أنقذنا من الأحزاب الأصولية وأعطينا حكومة علمانية".

وقد حملت افتتاحية صحيفة "هارتس" بشدة على حركة شاس التي تمثل اليهود المتدينين الشرقيين لقيامها بإثارة النعرات الطائفية وتحديداً النعرات بين الشرقيين والغربيين عبر تصوير الشرقيين كمن وقعوا في ظلم دائم. وتنفي الصحيفة بشدة مزاعم شاس قائلة "لقد اجتازت إسرائيل ثورة هادئة ولكنها عميقة، فقد احتل الشرقيون أماكن في الصف الأول في دوائر صنع القرار، كما أن منهم من أصبح من كبار الضباط

في الجيش الإسرائيلي، وأصبحوا رؤساء بلديات ونواب مؤهلين تقدموا نحو أعلى المناصب". ولمحت الصحيفة إلى ماضي قادة شاس وسجلهم الطويل في مجال الفساد المالي والإداري وتحديداً إدانة زعيم الحركة السابق اريه درعي بسرقة أموال الدولة والنصب والاحتيال. وأضاف "اتهامات شاس تهكمية وعديمة المسؤولية. فلا يجوز قادة حزب فاسد كيل المواعظ للناس، على هؤلاء أن يعيدوا لأنفسهم المكانة كسياسيين متزنين ومسؤولين".

الدوافع غير الأيدلوجية لتطرف الصهاينة

باع شمعون كرا الذي يقطن حي "هتكفا" جنوب مدينة تل أبيب شقته السكنية على عجل، وترك المكان، وعندما استفسر جيرانه عن الأمر لدى أقاربه الذين بقوا في الحي تبين أنه قرر الانتقال للإقامة في مستوطنة "بيت إيل"، إحدى المستوطنات اليهودية التي تقع شمال شرق مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. وقد انضم شمعون الذي كان معروفاً تبنيه مواقف سياسية معتدلة وتصويته الدائم لحزب العمل لأكثر من 300 ألف مستوطن يقيمون في المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أراضي فلسطينية صادرتها سلطات الاحتلال. ويشرح شمعون في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية دوافعه للانتقال للعيش في هذه المستوطنة مؤكداً أنها دوافع اقتصادية، مشيراً إلى أنه معني بالحصول على الحوافز المادية الكبيرة التي تقدمها الحكومة لليهود الذين يختارون الاستيطان في الضفة الغربية، سيما وإنه واجه مصاعب اقتصادية كبيرة، أهمها فصله من العمل بعد أن تم إغلاق مصنع النسيج الذي كان يعمل فيه في تل أبيب. ولم ينكر شمعون أنه منذ الآن فصاعداً سيؤيد أحد الأحزاب اليمينية التي تدعو للإبقاء على سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية حتى لا يحرم من المزايا الاقتصادية الكبيرة التي تمنح له حالياً. هناك الآلاف من الإسرائيليين الذين ينتقلون في الآونة الأخيرة من المدن الإسرائيلية ويتجهون للإقامة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ومعظم هؤلاء

لم يقدموا على ذلك بفعل دوافع أيدلوجية، بل بفعل دوافع اقتصادية، لكنهم يجدون أنفسهم مضطرين لتأييد اليمين الذي يتمسك بالاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية. وهذه الظاهرة تعتبر إحدى العوامل التي تقف وراء انزياح الرأي العام الإسرائيلي نحو التطرف السياسي عبر تأييد أحزاب اليمين واليمين المتطرف. وحسب آخر استطلاع للرأي العام تبين أنه لو أجريت الانتخابات حالياً فإن اليمين واليمين المتطرف سيحصل على أكثر من 75 من مقاعد البرلمان المائة والعشرين، وهو ما يضمن لليمين حكم إسرائيل بمفرده.الإقبال على الاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية والقدس يفسر الاحتجاجات الكبيرة التي يقوم بها المستوطنون ضد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تجميد البناء في المستوطنات بشكل مؤقت لمدة عشرة أشهر، على الرغم من أنهم يدركون أن الحديث يدور عن مناورة.

كما بات التوسع في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس تحديداً يمثل بالنسبة للحكومة الإسرائيلية حلاً لمشاكل الفئات الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي، فثمن المتر الواحد من الأرض في تل أبيب وضواحيها يصل إلى 1000 دولار، بينما يمكن شراء متر الأرض في مستوطنات الضفة الغربية بعشر دولارات!!، فضلاً عن أن الدولة تقدم قروض إسكان ميسرة جداً لكل الراغبين في الإقامة في المستوطنات، علاوة على أنها تحرص على إقامة بنى تحتية ممتازة في المستوطنات. ومن الأمثلة التي تفسر تحمس الصهاينة لاستيطان الضفة الغربية هو الإقبال على شراء شقق سكنية في الحي الاستيطاني الذي إقامته إسرائيل شرق القدس جنوب القدس المحتلة مؤخراً، والذي يتكون من فيلل فخمة تكلف الواحدة أكثر من 350 ألف دولار، وكل من يريد شراء فيلا ما عليه إلا أن يدفع ثمنها بالتقسيط، حيث سيكون مطالباً بدفع مبلغ 300 دولار كل شهر، مع العلم أن متوسط دخل الفرد في إسرائيل 18 ألف دولار في العام. أن هذا السبب الذي يفسر فزع الإسرائيليين من احتمال التسوية السلمية للصراع، لأنهم يرون أن أي حل سيمس بمستوى حياتهم. فالمستوطنات تزدهر في الوقت الذي يعاني فيه معظم الإسرائيليين من تراجع مستوى الرفاهية، حيث توفر الحكومة الصهيونية

للمستوطنين إمكانيات لا يمكن أن يحصلوا عليها في حال قطنوا داخل حدود إسرائيل. فيتم توفير الأرض الرخيصة، فيلل واسعة، مخصصات ومساعدات مالية، مناظر طبيعية خلابة، بنية تحتية، شوارع ومؤسسات تعليمية كبيرة، وبالتالي يتم النظر للسكن في المستوطنات كميزة اجتماعية واقتصادية،من هنا فإن هذا الواقع أهم من الرهان على مخرجات السلام والتسوية. وتفرض التسوية السلمية توزيع مصادر المياه بالتساوي بين اليهود والفلسطينيين، وليس لدى الإسرائيليين استعداد للتعود على تقليص كميات المياه التي يحصلون عليها بسبب الجفاف، من هنا فإن المرء بإمكانه أن يتوقع كم سيكون صعباً على الإسرائيليين التسليم بتوزيع المياه بشكل متساو مع الفلسطينيين في حال تحققت التسوية السياسية للصراع. فمن اعتاد على الحياة في ظل تمتعه بحقوق أكبر وبطريقة تستند إلى تمييز عرقي، يرى في القضاء على هذا التمييز خطر على رفاهيته، فالنخب الإسرائيلية الحاكمة كانت ومازلت ترى في التسوية السلمية للصراع تهديداً للمنعة الاقتصادية لهذا الكيان. فعلى سبيل المثال يعتبر مجمع الصناعات العسكرية أحد أهم مصادر التصدير في إسرائيل، لكن القائمين على هذا المجمع يرون أن مصالحهم ستتضرر في حال تحقق السلام. لقد وجد المجمع الصناعي العسكري في الفلسطينيين في الضفة الغربية قطاع غزة وسائل لتجريب الذخيرة والوسائل القتالية التي يتم تطويرها وتجريبها للتأكد من فعاليتها. في نفس الوقت أصبحت الخدمة العسكرية مصدراً للثراء، ففي كل سنة ينهي عشرات الآلاف من الإسرائيليين الخدمة العسكرية الإلزامية، ولديهم إعداد مهني كبير، وبالتالي فهم يتوجهون إما للخدمة في جهاز المخابرات أو العمل مستشارين عسكريين في الخارج كمرتزقة، وتجار سلاح، وبالتالي فهم يرون في السلام خطر يهدد مستقبلهم المهني.

الفصل الثالث

صناعة العملاء

الموساد ..... ثورة في طرائق تجنيد العملاء

من أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها لجان التحقيق العسكرية الكثيرة التي شكلها الجيش الإسرائيلي للتعرف على أسباب إخفاقه في تحقيق الأهداف التي حددتها حكومة إيهود أولمرت للحملة العسكرية على حزب الله في أعقاب اختطاف اثنين من جنوده، كانت بلا شك الحاج إلى زيادة الاستثمار في مجال جمع المعلومات الاستخبارية.

فقد كان واضحاً لهذه اللجان أن هذه الحرب أبرزت العديد من مظاهر القصور في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، أدت في النهاية إلى عجز إسرائيل عن حسم المعركة لصالحها، رغم تفوقها بشكل هائل على حزب الله.

فالاستخبارات الإسرائيلية فشلت في التنبؤ بإمكانية أن يقوم حزب الله بأسر الجنديين، كما أنه عندما أعلنت تل أبيب الحرب، تبين أنه لم يكن لدى هذه الاستخبارات معلومات دقيقة عن أمكان تخزين ونصب صواريخ حزب الله، الأمر الذي أتاح للحزب مواصلة إطلاق الصواريخ حتى آخر يوم في الحرب، الأمر الذي أدى لأول مرة إلى نزوح عشرات الآلاف من الإسرائيليين عن مستوطنات الشمال، مما ترك آثاراً مدمرة على المزاج العام للجمهور الإسرائيلي.

وفي ظل الحديث عن نتائج الحرب، شدد العديد من كبار قادة الاستخبارات



والمفكرين الإستراتيجيين في إسرائيل على أن المعلومة الاستخبارية تمثل في الحقيقة جزءاً أساسياً من النظرية الأمنية الإسرائيلية.

ويقول رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلي الأسبق شلومو غازيت أن توفر المعلومات الاستخبارية الدقيقة منحت الجيش الإسرائيلي دائماً القدرة على توجيه ضربات قاصمة وخاطفة للجيوش العربية وحركات المقاومة الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى تقليص فترات الحروب مع الدول العربية، الأمر الذي سمح بعودة الحياة الطبيعية إلى مسارها في إسرائيل بسرعة كبيرة. من ناحيته يقول الخبير الأمني الإسرائيلي أمير أورن أن قدرة إسرائيل على الحصول على استخبارات " ممتازة " مكنها من الاحتفاظ بجيش نظامي صغير، بحيث أنه لا يتم استدعاء قوات الاحتياط إلا في حالة تم شن حرب هجومية على الدولة.

ويؤكد أورن أن حقيقة اعتماد الجيش الإسرائيلي على 70٪ من قواه البشرية على قوات الاحتياط، يعني أن قدرة العرب على إطالة أمد أي حرب سيؤدي إلى نتائج كارثية على إسرائيل؛ من هنا كانت هناك دوماً هناك حاجة ماسة إلى معلومات اسخبارية دقيقة عن "العدو العربي" ويعتبر الجنرال جادي ايزنكوف، قائد المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال أنه من البديهيات، أن غياب معلومات استخبارية نوعية، يعني أنه لا قيمة تذكر للتفوق النوعي الإسرائيلي في المجال العسكري. ويضيف أن سلاح الجو الذي يمثل الذراع الاستراتيجي لإسرائيل في الحرب مع الدول العربية لن يكون لديه ما يفعله أن لم يكن لديه معلومات حول المكان الدقيق للهدف المنوي مهاجمته، كما أن الوحدات المختارة لن يكون بإمكانها التدليل على قوتها ونخبويتها في حال لم تتزود بمعلومات دقيقة حول الأهداف التي تنوي مهاجمتها.

لكن تبدو مساهمة العملاء والمعلومات الاستخبارية واضحة بشكل أكثر وضوحاً في مواجهة حركات المقاومة الفلسطينية. فتؤكد العشرات من الأحكام التي أصدرتها المحاكم الفلسطينية بحق العشرات من العملاء خلال الانتفاضة الحالية أنه بدون المعلومات التي يقدمها العملاء لم يكن بوسع الجيش الإسرائيلي تنفيذ أياً من عمليات

الاغتيال والتصفية بحق قادة وعناصر حركات المقاومة، فضلاً عن تنفيذ عمليات الاختطاف والاعتقال التي يتعرض المقاومون.

وهذا ما أكده جميع قادة جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية "الشاباك " (الذي يتولى بشكل أساسي مهمة تجنيد وتوظيف العملاء من الفلسطينيين)، الذين تباهوا بقدرتهم على توظيف العملاء في مجال محاربة المقاومة .

ويزخر كتاب " القادم لقتلك "، الذي ألفه يعكوف بيري، الرئيس الأسبق لجهاز "الشاباك" - والذي صدر قبل عدة أعوام - بالمعلومات التي تعكس حجم المساهمة الهائل للعملاء في تسهيل عمليات جيش ومخابرات الاحتلال.

اللافت للنظر أنه حسب التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية والفصائل الفلسطينية مع العملاء تبين أن بعضهم قاموا شخصيا بتنفيذ عمليات اغتيال أو محاولات لتنفيذ اغتيال ضد نشطاء المقاومة .

بعض العملاء اعترف بدور مباشر في المجهود الحربي لقوات الاحتلال. ففي مؤتمر صحافي عقده جهاز الأمن الفلسطيني في قطاع غزة في فبراير 2009 اعترف أحد العملاء الذين زرعهم جهاز "الشاباك" في صفوف الجناح العسكري لأحدى الفصائل الفلسطينية، أنه كان يقوم بإبطال مفعول العبوات الناسفة التي كانت حركات المقاومة تقوم بزرعها في الشوارع التي تفترض أن قوات الاحتلال ستسلكها لدى اقتحام مدينة "رفح"، جنوب قطاع غزة التي كان يعيش فيها هذا العميل.

بلورة الأهداف الاستخبارية

تواصلت حرب لبنان الثانية في ظل تعبير إسرائيل عن قلقها من اثنين من مظاهر الخطر التي تهدد أمنها الإستراتيجي، وهما المشروع النووي الإيراني، والحركات الجهادية في العالم. في نفس الوقت، فإن إسرائيل لا يمكنها إغفال الاهتمام بالدول العربية ذات التأثير الهام في العالم العربي وتحديداً مصر وسوريا. كما أن الساحة

الفلسطينية تشكل تحدياً كبيراً لإسرائيل في أعقاب فوز حركة حماس، وتواصل حركات المقاومة، والحديث المتزايد عن إمكانية شن حملة برية لإعادة احتلال معظم مناطق قطاع غزة. وكل هذه التحديات تمت ترجمتها إلى أهداف استخباري على النحو الآتي:

أولاً: قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود أولمرت بوصفه المسؤول المباشر عن الأجهزة الاستخبارية تفويض جهاز الاستخبارات للمهام الخارجية "الموساد" مواجهة الخطر الذي تمثله الحركات الجهادية في جميع أرجاء العالم على إسرائيل، إلى جانب تسليمه ملف البرنامج النووي الإيراني. وكلف الموساد بجمع المعلومات الاستخبارية عن الحركات الجهادية والبرنامج النووي الإيراني والتعاون في ذلك مع وكالة الاستخبارات الأمريكية "السي آي ايه".

ثانياً: تكثيف عمليات جمع المعلومات الاستخبارية عن الدول العربية، وتحديداً عن سوريا ومصر. وأن كان من المفهوم أن تبرر إسرائيل جمع المعلومات الاستخبارية عن سوريا التي هي في حالة حرب معها، فإنه يكون من المثير الاستماع إلى تبريرات الإسرائيليين لجمع المعلومات الاستخبارية عن مصر الذي تربطها بها معاهدة سلام. فقد اعتبر الجنرال يوسي كابروفسير، الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروف بـ "أمان" أن مصر تمثل "هدفاً استخبارياً من الطراز الأول". وفي مقابلة أجرتها معه القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 2-3-2006 ، بعيد تركه منصبه وانتقاله للحياة المدنية، قال كابروفيسير أن التوقيع على معاهدة "كامب ديفيد"، لم يغير كثيراً من الاهتمام الإسرائيلي بمتابعة كل ما يجري في مصر، على اعتبار أنه لا يوجد ثمة ثقة أن تواصل مصر الالتزام بتلك المعاهدة.

لكن هناك من كبار المسؤولين الإسرائيليين من هم أقل حذراً في تصريحاتهم إزاء مصر، والحاجة لمعرفة كل معلومة حولها. فنائب رئيس الوزراء، والمكلف بالشؤون الإستراتيجية في الحكومة افيغدور ليبرمان قال في جلسة لنواب حزب "إسرائيل بيتنا"

في الكنيست بتاريخ 12-1-2007 "يتوجب علينا ألا نغفو أثناء الحراسة، معاهد السلام مع مصر ليست بوليصة تأمين، يتوجب علينا أن تأخذ أقصى درجات الحذر،يجب أن نحرص على أن تبقى مصر بعيدة عن منظومات الأسلحة التي يمكن أن تشكل تهديداً استراتيجياً لنا".

أقوال كابروفسير وليبرمان هذه تصلح لفهم جهود الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، وتحديداً جهاز "الموساد"، لزرع عملاء في مصر لجمع المعلومات الاستخبارية، والتي كان آخر ما ألقاء القبض على المهندس الذي يعمل في هيئة الطاقة الذرية المصرية، بتهمة الارتباط بالأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية.

وعلى الرغم من إن إسرائيل الرسمية نفت أي علاقة لها بهذا المهندس، إلا أن إيتان هابر رئيس ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحاق رابين، وكبير المعلقين في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً، والذي ألف عدة كتب عن الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، علق على هذا النبأ بالقول في مقابلة بثتها القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي 18-4-2007 أن الأجهزة الاستخبارية تنطلق من افتراض مفاده أنه يتوجب محاولة زرع عملاء لها في كل المؤسسات الهامة في العالم العربي، من أجل الحصول على المعلومات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المناسبة .

ويتقاسم المسؤولية عن جمع المعلومات الاستخبارية عن الدول العربية كل من جهازي "الموساد" و"أمان".

ثالثاً: مواصلة العمل ضد حركات المقاومة الفلسطينية، باعتبارها هدف استخباري بالغ الأهمية، وذلك لقربها من العمق الإسرائيلي. ويتولى عملية جمع المعلومات الاستخبارية جهاز المخابرات الداخلية المعروف بـ "الشاباك"، وهو يشارك الجيش بشكل عملي في عمليات مطاردة المقاومين الفلسطينيين.

الاستخبارات بين المصادر البشرية والإلكترونية

لا خلاف بين قادة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على أفضلية المعلومات الاستخبارية التي يمكن الحصول عليها حول العالم العربي من مصادر بشرية، أي عن طريق زرع عملاء عرب في الدول العربية المستهدفة .

ويقول آفي ديختر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق والذي شغل في الماضي منصب رئيس جهاز "الشاباك" أن المعلومات التي يحصل عليها من المصادر البشرية تكون في الغالب موثوقة أكثر من المعلومات التي يمكن الحصول عليها بالوسائل الالكترونية، مثل التنصت ومتابعة الأقمار الصناعية، التي في كثير من الأحيان يصعب تفسيرها، على حد قوله.

ويجزم أن بعض المعلومات الحيوية لا يمكن الحصول عليها إلا من عبر المصادر البشرية. من هنا فإنه بالنسبة لديختر وجميع قادة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، فإن إسرائيل مطالبة بمضاعفة الاستثمار في مجال تجنيد المزيد من المصادر البشرية داخل الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية للحصول على المعلومات الحيوية.

ويسخر داني ياتوم، الرئيس الأسبق لجهاز "الموساد" من آليات عمل وكالة الاستخبارات الأمريكية التي تعتمد بشكل أكبر على الوسائل الإلكترونية في الحصول على المعلومات الاستخبارية، ويعتبر أن هذا هو أحد الأسباب التي جعل مهمة الولايات المتحدة بالغة الصعوبة في كل من العراق وأفغانستان .

الظروف المساعدة لتجنيد العملاء

يقول يعكوف بيري في كتابه "الآتي لقتلك"، أن عملية تجنيد العملاء، تعتمد بشكل أساسي على القدرات "الإبداعية" التي يتمتع بها القائمون على مهمة تجنيد العملاء، وقدرتهم على تطوير أدائهم بما يتناسب مع ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

ويصف عملية تجنيد العملاء بأنها "حرب عقول" مفتوحة. لكن من خلال ما كتبه

بيري، ويهودا جيل، الذي يعتبر من أكثر ضباط الموساد الذين نجحوا في تجنيد عملاء عرب، وابراهام حزان، من قادة "الشاباك" ، وغيرهم من أولئك الذين شغلوا مناصب مرموقة في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، فإن عملية تجنيد العملاء، تقوم على الظروف الآتية:

1- المنتصر يخترق المهزوم: في حال نشوب صراع بين كيانين، فإن أي كيان بإمكانه تجنيد عملاء في صفوف الطرف الثاني. ويرى إيلي حزان أحد قادة المخابرات الإسرائيلية المتقاعدين أن هذه مسلمة تاريخية، وتاريخ الصراعات دلل على ذلك. ويرى رافي إيتان، الذي رأس في السابق قسم تجنيد العملاء في الموساد، أنه في حال حقق أحد طرفي صراع انتصاراً على الطرف الآخر، فإن مواطني الطرف المهزوم، يبدون استعداداً للتعاون مع الطرف المنتصر .

وإذا أسفر الصراع عن نجاح طرف في احتلال أرض الطرف الآخر، فإن هذا يمثل "الظروف المثالية" لتجنيد العملاء، كما يقول بيري. ويقول الكاتب والمحقق الإسرائيلي يغآل سيرنا أن وزير الحرب الإسرائيلي موشيه ديان، بعيد انتهاء حرب الأيام الستة قد شدد على أن استعداد الفلسطينيين للتعاون مع المخابرات الإسرائيلية، هو الشرط الذي يمكنهم من العيش بـ "راحة" بعد الاحتلال .

وينقل سيرنا عن ديان قوله "الآن يوجد للفلسطينيين ما يخسرونه، فكل فلسطيني يريد الحصول على تصريح لإقامة مشروع اقتصادي، أو تصريح للعمل أو العلاج في إسرائيل، أو يرغب في السفر للخارج، عليه أن يكون مستعداً للتعاون معنا."

2- الحاجات المادية والاقتصادية والعاطفية: وكما يقول جيل، فإن هذه الحاجات تشكل نقاط ضعف تستطيع الأجهزة الاستخبارية استغلالها لتجنيد العملاء.

3- ضعف الشعور بالانتماء الوطني: يربط شفطاي شفيت، رئيس جهاز الموساد السابق بين استعداد قطاعات في العالم العربي للتعاون مع إسرائيل وبين وجود الأنظمة الشمولية القمعية في العالم العربي. ويضيف في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ

22 -5-2004 أن حكم الأنظمة الشمولية في العالم العربي هو عامل مهم في تقليص الشعور بالانتماء الوطني بسبب قمعها، الأمر الذي يجعل بعض مواطني الدول العربية مستعدين للتعاون مع إسرائيل احتجاجاً على حكوماتهم وأنظمتهم.

4- ضعف المستوى التعليمي وانعدام الثقة بالذات: على الرغم من نجاح الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية في تجنيد أشخاص من مختلف المستويات، إلا أنه لا خلاف بين قادتها على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما كانت عملية تجنيده أكثر صعوبة.ولا خلاف أيضاً على أن الثقة بالذات تمثل عنصراً مهماً في قبول أو رفض التعاون مع دولة الاحتلال .

وتنقل الإذاعة العبرية بتاريخ 14-4-2003 عن أحد ضباط جهاز "الشاباك " قوله أنه في أحد الأيام استدعى أحد الشباب الفلسطيني في أحد مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وبعد أن تحدث معه حول أموره الشخصية، عرض عليه التعاون معه المخابرات الإسرائيلية، فرفض الشاب. فما كان من هذا الضابط إلا أن أخرج عدة صور لهذا الشاب وهو يمارس الجنس مع إحدى النساء. وتوجه للشاب قائلاً " حسناً، ماذا تقول الآن، بإمكاني أن أوصل هذه الصور لعائلة الفتاة وعندها سيقتلونك ."ويضيف الضابط "لهول مفاجأتي، فإذا بهذا الشاب يبتسم ابتسامة خبيثة ويقول لي: حسنا، لا عليك، أنا سأريحك، فإذا سحبت لي مزيداً من هذه الصور، سأقوم بتعليقها في شوارع المعسكر."

ويقول الضابط "لقد جن جنوني بعد أن تبين لي أن مناورتي التي نجحت مع العشرات من الشباب الفلسطيني فشلت مع هذا الخنزير، لأنه علم أنني لست معنياً في الحقيقة بنشر الصور، فطردته من المكتب، وأنا أكن له كل احترام وتقدير".

ولا يفوته أن يشير إلى أن هذا الشاب أصبح متديناً وتحول للعمل المقاوم عندما اندلعت الانتفاضة الأولى، حيث قضى نحبه في إحدى العمليات .

5- ضعف أو قوة الوازع الديني: لا خلاف لدى ديختر، على أن الوازع الديني لدى

العرب والفلسطينيين يمثل درعاً واقياً يقلص استعدادهم للتعامل مع المخابرات الإسرائيلية.

ويورد ديختر حادثة ذات دلالة. ويقول أنه عندما كان مسؤولا عن تجنيد العملاء في منطقة شمال قطاع غزة، استدعى شاباً فلسطينياً لمحاولة تجنيده، وبعد أخذ ورد، كما يقول ظهر لدى هذا الشاب استعداداً للتجاوب، وفجأة، فإذا بالمساجد في المنطقة تصدع بآذان الظهر، فما كان من هذا الشاب، إلا أن ارتعد وزمجر وصرخ في وجهي "لن أخون الله ووطني ايها الحقير"

الموساد وآلية «شفط العملاء»

جهاز "الموساد"، الذي يعنى بشكل مباشر بالتجسس على الدول العربية، لا يملك القدرة على الاحتكاك بمواطني الدول العربية بسهولة، كما هو الأمر متاح لجهاز "الشاباك"، المسؤول عن تجنيد العملاء من بين الفلسطينيين.، ولعدم قدرة "الموساد" على العمل بشكل مباشر في العالم العربي، فإن المسؤولين عن تجنيد العملاء في هذا الجهاز يسعون إلى استدراج المرشحين للإسقاط إلى خارج العالم العربي لكي يتاح ممارسة أساليب التأثير التي يحاول الموساد من خلالها تجنيد هؤلاء لصالحه، وهو ما يطلق عليه شفتاي شفيط، آلية "شفط العملاء". وتتم هذه الآلية بأشكال مختلفة، حسب الظروف:

١- هناك مواطنون عرب يتوجهون من تلقاء أنفسهم، وبسبب ضائقة مالية أو مشاكل اجتماعية، أو بدافع الانتقام من أوطانهم، إلى السفارات الإسرائيلية لعرض خدماتهم في مجال التجسس على طاقم السفارة.

وتدلل اعترافات بعض العملاء الذين القي القبض عليهم في الدول العربية، وتحديداً في مصر أن هؤلاء بادروا إلى عرض خدماتهم على الموساد. وتكمن أهمية هذا النوع من العملاء، أن بعضهم يبادر إلى ذلك وهو يعلم أن لديه ما يمكن أن يقدمه.وبالطبع هذه الطريقة الأيسر في تجنيد العملاء.

2- محاولة تجنيد المواطنين العرب الذين يتوجهون للخارج سواء للدراسة أو العمل، واستغلال مشاكلهم لعرض حلولاً لها، وينتهي الأمر بالسقوط في براثن الموساد، كما حدث مع عدنان ياسين الموظف في مكتب حكم بعاوي عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" عندما كانت قيادة منظمة التحرير في تونس، وكان بعلاوي مسؤولاً عن الأمن في مقر المنظمة.

فعندما توجه ياسين للعلاج في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي للعلاج في فرنسا، وكان يواجه مشاكل مالية جمة،عرض عليه عناصر الموساد تقديم الدعم المالي له مقابل موافقته على التعامل معهم، فوافق على ذلك.

فما كان منه أن قدم اخطر المعلومات الاستخبارية عن قيادة منظمة التحرير، وهي المعلومات التي سمحت لحكومة رابين قبيل الخوض في مسار "اوسلو" بالتأكد من أن هذه القيادة أصبحت جاهزة لأي حل يعرض عليها.

فبناءً على تعليمات الموساد قام ياسين بإهداء أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت محمود عباس، الرئيس الفلسطيني الحالي، مصباح مكتبي غالي الثمن لوضعه على مكتبه الخاص في مقر المنظمة في تونس، وكان "الموساد" قد زرع في هذا المصباح جهاز تنصت، استطاعت إسرائيل عن خلاله أن تطلع أولاً بأول على ما يجري من مداولات في مكتب أبو مازن، قبل وأثناء المفاوضات السرية على اتفاقية "أوسلو".

وقال عوزي عراد الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب مدير قسم الأبحاث في جهاز "الموساد" أن المعلومات التي نقلها ياسين كان لها بالغ الأثر في بلورة قناعة لدى دائرة صنع القرار في إسرائيل أن قيادة منظمة التحرير في أقصى درجات تهافتها على البحث عن تسوية تضمن لها بقاء دورها في قيادة منظمة التحرير، بعد أن اتضح لها أنها توشك على فقدان زمام المبادرة.

3- تحديد هوية أشخاص في العالم العربي ومحاولة إسقاطهم بشكل مباشر بسبب

مواقعهم الحساسة، مثل عملهم في المؤسسات الأمنية أو السياسية، أو المنشآت الإستراتيجية. حيث يقوم "الموساد" بإرسال من يقوم بالاحتكاك المباشر مع هؤلاء في الدول العربية ذاتها، لاستدراجهم.

وفي الأغلب يكون العنصر النسائي هو العنصر الأساسي في عمليات الاستدراج. وتعتبر قصة الطيار في الجيش العراقي منير دفة مطلع السبعينات من القرن الماضي مثال حي على هذه الوسيلة .

فقد كان "الموساد" معنى بالحصول على معلومات عن سلاح الجو العراقي، وتحديداً طائرة "الميغ تسع وعشرين"، التي كانت احدث ما أنتجته الصناعات الحربية السوفياتية. وكانت إسرائيل معنية بتزويد هذه الطائرة للولايات المتحدة من أجل التعرف على التقنيات التي قامت عليها، من أجل تعزيز مكانة تل أبيب لدى الإدارة الأمريكية.

فقام الموساد بإرسال إحدى عميلاته الحسناوات التي انتحلت صفة سائحة غنية، وحرصت على الاحتكاك بدفة في إحدى الحفلات ذات المستوى العالي، وقد شغف دفة بها وعرض عليها الاتصال الجنسي على الرغم من أنه متزوج، فوافقت على العرض مقابل أن يتم في الخارج، فسافر معها إلى باريس وهناك تم تصويره وهو يمارس الرذيلة، ومن ثم موافقته على التعاون مع الموساد، ومن فرنسا توجه دفة إلى تل أبيب، حيث تم الاتفاق معه على أن يتم وضع دفعة من المال في حسابه في إحدى البنوك السويسرية، وأن يتم ترحيل عائلته من العراق بمساعدة العملاء الإسرائيليين، ومن ثم نقلهم إلى إسرائيل، ومقابل ذلك هرب بطائرته الميج إلى إسرائيل حيث استقبله رئيس الموساد انذاك مائير عميت، حيث تم منحه وأفراد عائلته هويات إسرائيلية .

وقد وردت تفاصيل هذه القصة في كتاب "أمراء الموساد"، لمؤلفيه الإسرائيليين يوسي ميلمان ورفيف دان. وعلى الرغم من قلة الشواهد على هذه الآلية، فأنها قد تكون أكثر الوسائل جدوى، إذ أنها تتيح للموساد محاولة استدراج أهداف محددة، يرى أنها قد تكون مصادر استخبارية ثمينة .

4- نشر إعلانات في الصحف أو على مواقع على شبكة الإنترنت تحت اسم شركات وهمية تعرض فرص عمل لباحثين أو خبراء في مجالات محددة، وعادة يكون مقر هذه الشركات الوهمي في عواصم الدول التي يتاح للموساد فيها العمل بحرية، مثل دول جنوب شرق آسيا، وقبرص. ويتم تصميم الإعلان بحيث يهدف إلى استدراج فئات محددة يرى "الموساد" أنها يمكن أن تصل إلى مواقع حساسة في الدولة المستهدفة بعمله الاستخباري. وتعتبر قصة إسقاط الخبير في هيئة الطاقة الذرية المصرية مثال على استخدام هذا النوع من الأساليب.

5- استغلال شبكة الإنترنت: أصبح "الموساد" يوظف بشكل كبير الإمكانيات التي توفرها شبكة الإنترنت عن طريق استدراج الشباب العرب، فيكشف الباحث وخبير الأمن الفلسطيني الدكتور خضر عباس في كتابه "العملاء في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، أن "الموساد" دشن العديد من صفحات التعارف على شبكة الإنترنت، حيث يتم عرض صور لفتيات يعرضن التعارف على الشباب العرب. وعندما يتصفح شاب عربي هذه الصفحات تظهر صورة فتاة حسناء تعرض على الشاب العربي اللقاء في أي مكان في العالم، وتعرض هذه الفتاة على هذا الشاب دفع تكاليف الرحلة شرط أن تكون "فحولة" هذا الشاب مكتملة. فيهب بعض هؤلاء لاصطياد تلك الفتيات، ليجد نفسه مرتبطاً بجهاز الموساد.

ويحرص عملاء الموساد على الحصول على أكبر عدد من عناوين البريد الإلكتروني للشباب العربي، ويقومون بالتسجيل لديهم على برامج "الماسنجر" بغية الدردشة بهدف الاستدراج، وينتحل رجال الموساد في أغلب الأحيان شخصية فتاة، للإيقاع بالفريسة. إلى جانب مشاركة رجال الموساد في غرف الدردشة والمنتديات الشبابية بهدف الاستدراج. وأهمية شبكة الإنترنت، تكمن في أنها تساهم في وضع رجال الموساد في احتكاك مع شباب عرب من مختلف أرجاء العالم العربي. وما ينطبق على الدول العربية، ينطبق على الدول التي تعتبر أهداف استخبارية من الطراز الأول للموساد، وتحديداً إيران.

« الشاباك » وآليات التجنيد التقليدية

منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، أصبحت تتحكم في كل مناح الحياة للفلسطينيين، فحصول الفلسطيني على تصريح للعمل، أو العلاج، أو إذن بالسفر للخارج من أجل الزيارة أو مواصلة التعليم كان مرهوناً فقط بموافقة سلطات الاحتلال. في نفس الوقت كانت هذه السلطات منذ العام سبع وستين وحتى تشكيل السلطة الفلسطينية في العام أربع وتسعين، هي الجهة المسؤولة عن استيعاب عشرات الآلاف من الفلسطينيين في سلك التعليم والصحة وقطاع الخدمات. إسرائيل لم تتوان للحظة في استغلال ما تتمتع به من نفوذ من أجل مساومة الكثير من الفلسطينيين وابتزازهم من أجل دفعهم إلى التعاون مع مخابراتها، ممثلة بجهاز "الشاباك". صحيح أن المخابرات الإسرائيلية فشلت في ابتزاز معظم الذين حاولت مساومتهم على أن يصبحوا عملاء لها، إلا أن احتكارها للقوة والنفوذ دفع الكثير من ضعاف النفوس للسقوط في براثن العمالة، وأصبحوا أدوات رخيصة وطيعة في أيدي عدوهم. انحطاط المعايير الأخلاقية للمحتل جعله يستخدم وسائل قذرة في تجنيد العملاء من بين الفلسطينيين، وكما بات معروفاً الآن، فقد عمد "الشاباك"، على استدراج الشباب الفلسطيني إلى ممارسات غير أخلاقية، حيث يتم تصويرهم في أوضاع مشينة، وبعد ذلك يقوم عناصر "الشاباك"، بتخييرهم بين العمالة، أو فضح أمرهم. وقد دلت التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فضلاً عن التحقيقات التي أجرتها فصائل المقاومة الفلسطينية مع مئات العملاء عن أن هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً في تجنيد العملاء .ويجمع كل الذين تعاملوا مع ملف العملاء على أن الحصول على ممسك أخلاقية، وبالذات جنسية على الشباب الفلسطيني توظف من قبل ضباط المخابرات الإسرائيلية في دفع الشباب الفلسطيني. فعلى سبيل المثال نقدم قصة "ن ج" هو أحد عناصر الأمن الوطني الفلسطيني، من عائلة تسكن في المنطقة الوسطى من قطاع غزة، ومعتقل في سجون السلطة في غزة بعد اعترافه بالتعامل مع المخابرات الإسرائيلية. التقى به كاتب هذه السطور في السجن ليتحدث عن طريقة إسقاطه. يقول "ن ج" أنه

في العام 2000 انضم للأمن الوطني الفلسطيني،فقررت قيادة الأمن الوطني إرساله إلى العمل في منطقة "بيت لحم" في الضفة الغربية. فكان عليه، كما هو الحال مع جميع عناصر الأمن الوطني الذين سيتنقلون للعمل في الضفة أن يحصلوا على تصريح للسفر للضفة. ويضيف "ن ج" أنه توجه إلى مكتب الارتباط العسكري الإسرائيلي في حاجز "ايرز" الذي يصل شمال القطاع بإسرائيل، ليحصل على التصريح هناك. قام الجنود بإدخاله إلى مكتب كبير، حيث كان شاب يلبس الزي المدني ينتظره، وبعد أن قام بتعريفه على نفسه بأنه "الكابتن جمي" من جهاز المخابرات الإسرائيلية، عرض عليه أن يتعاون معه من أجل "الحفاظ على السلام من الحركات المتطرفة في الجانبين". لم يتلق "الكابتن جمي" من "ن ج" إجابة بسرعة، ولم يحاول استثمار جهد في إقناعه، فخرج من المكتب، وبعد خمس دقائق دخلت مجندة حيث قامت ببعض المداعبات الجنسية لـ "ن ج"، وبعد ذلك خرجت. وعلى أثرها دخل "الكابتن جمي"، وهو يقهقه، وكان يحمل بعض الصور التي كانت تظهر "ن ج"، وهو يتلق المداعبات الجنسية من المجندة. كان "جمي" صارماً في حديثه لـ "ن ج ": إما أن توافق على التعاون معنا، وأما نقوم بنشر هذه الصور في .... (احد معسكرات اللاجئين يقطن فيه ن ج). يقول "ن ج" أنه وافق بدون تردد على عرض "جمي". وهكذا شرع هذا الشاب البائس الذي لم يحصل حتى على الشهادة الابتدائية في طريق قاده إلى احد الزنازين المظلمة في سجن "السرايا". واعترف أنه جمع المعلومات الاستخبارية وفق تعليمات "جمي" وبعد ذلك "الكابتن منير"، وتدرج في تنفيذ المهام الاستخبارية لدرجة أنهم قاموا بإرساله لتصفية أحد المقاومين الفلسطينيين في إحدى بلدات جنوب الضفة الغربية، ولم ينجح لحدوث طارئ حال دون وجود الهدف في المكان الذي كان من المقرر أن تتم فيه عملية الاغتيال. وتحدث كاتب هذه السطور مع عدد من الذين اعترفوا بالتعاون مع "الشاباك" ، وكلهم أكدوا أنه تم جرهم للعمالة بطريقة الابتزاز الجنسي.

مهام متعددة

إلى جانب رصد المقاومين والوشاية بهم، ومحاولة اختراق حركات المقاومة الفلسطينية، بغرض إحباط عملياتها، فإن العملاء يواصلون رصد المقاومين حتى بعد أن يتم إيداعهم السجن. فمنذ أوائل السبعينيات عرفت الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال ظاهرة "العصافير"، وهم عملاء تقوم المخابرات الإسرائيلية باعتقالهم لكي يقوموا باستدراج المقاومين الذين يتم اعتقالهم للإدلاء باعترافات وذلك في فترة التحقيق مع هؤلاء الأسرى. وحسب ما أفاد به عدد كبير من الأسرى تحدثت إليهم "الشرق الأوسط"، فإن "العصافير" هم الذي يقومون بالدور الحاسم في استدراج الأسرى للاعتراف بيا تنسبه إليهم المخابرات الإسرائيلية .

لكن إلى جانب كل ذلك فإن العملاء لعبوا دوراً مهماً في دفع المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية والتهويدية في القدس المحتلة. جهاز المخابرات العامة الفلسطينية شن في الفترة بين العامين ست وتسعين وألفين حملة شاملة على العشرات من سماسرة الأراضي من الفلسطينيين الذين كانوا يقومون بتزييف وثائق أراضي تعود لفلسطينيين غائبين أو متوفين، وبعد ذلك يقومون ببيعها لجمعيات يهودية وتهويدية. وقد كان القاسم المشترك لهؤلاء السماسرة هو أنهم جميعاً عملاء مرتبطين بجهاز "الشاباك". ولعل احدث قضية تكشف عن دور العملاء في دفع المشاريع الاستيطانية، ما كشف عنه العميل محمد مرقة من بلدة "سلوان" الذي أجرت معه صحيفة "هارتس" الإسرائيلية مقابلة مطولة كشف النقاب فيها عن دوره في تزويد جمعية "عطيرات كوهنيم" اليهودية التي تنشط في مجال تهويد مدينة القدس ومحيطها، بمستندات ووثائق خاصة بمنازل وعقارات فلسطينية في بلدة "سلوان "، والقدس الشرقية. لكن هناك أهداف أخرى سعت إسرائيل لتحقيقها من خلال تجنيد العملاء:

1- زعزعة ثقة الفلسطينيين بقضيتهم: كما يقول جدعون عيزرا، النائب السابق لرئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي الداخلية "الشاباك"، فإن مجرد اكتشاف الفلسطينيين

لقدرة "الشاباك" على تجنيد عملاء في صفوفهم كفيل، بزعزعة ثقتهم بالقضية والمقاومة الفلسطينية. في حين يقول حاييم بن عامي، الرئيس السابق لقسم التحقيقات في "الشاباك"، "نجاحنا في اختراق التنظيمات الفلسطينية عبر تجنيد عملاء لنا من بين عناصرها، له بالغ الأثر في سيادة أجواء عدم الثقة في أوساط عناصر المقاومة، بشكل يجعلها أقل كفاءة.

2- محاولة التأثير على أجندة المجتمع الفلسطيني، بما يتوافق مع المصلحة الإسرائيلية، حيث كان للعملاء دوماً أثر في إثارة الفتن الداخلية بين الفلسطينيين، فضلاً عن تداول الشائعات التي هي جزء من الحرب النفسية التي تخوضها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

3- تجنيد أكبر عدد من العملاء جاء لتحييد أوسع قطاعات من الشباب الفلسطيني، وإبعادهم عن صفوف المقاومة.

كيف بنت إسرائيل «جيشاً» من العملاء الفلسطينيين ؟

عبثاً حاولت والدته إقناعه بالعودة للدارسة في المدرسة القريبة من منزل العائلة. فقد أصر الطفل على مواصلة الدراسة في مدرسته تقع في أحد مخيمات اللاجئين وسط قطاع غزة، وتبعد كيلومترين عن البيت الذي يقع في أقصى الشرق. فبالنسبة لهذا الطفل، فإنه يفضل تكبد عناء ومشقة المشي، وحتى الضياع في الشارع، على أن يبقى في المدرسة التي عيره بعض طلابها بأنه ابن "عميل" قتل على أيدي عناصر إحدى الفصائل خلال الانتفاضة الأولى. هذا المشهد يشي بمظهر واحد من مظاهر واحدة من أخطر المشاكل التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني منذ عقود من الزمان. فمشكلة العملاء وما يقومون به من دور، فضلاً عن طريقة تعامل السلطة والفصائل الفلسطينية مع هذا الملف، أصبحا يؤثران ليس فقط على نجاعة مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال ومشروعه، بل أيضاً على نسيج المجتمع الفلسطيني وشبكة العلاقات المعقدة داخله.

ونحن هنا بصدد تسليط الضوء على ظاهرة العملاء في المجتمع الفلسطيني، وطرائق المخابرات الإسرائيلية في محاولة إسقاط أكبر عدد من الفلسطينيين في براثن العمالة، ودور العملاء في الحرب التي يشنها الاحتلال على الشعب الفلسطيني. والى جانب كل ذلك سنحاول اختبار وتقييم الوسائل التي اتبعتها الفصائل أولاً، ثم السلطة ثانياً لمواجهة هذه المشكلة، وتبعات التشبث بهذه الوسائل.

أهداف ومرامي تجنيد العملاء

منذ أن بدأت الصراعات بين الدول والشعوب، برزت ظاهرة العملاء، وأصبحت قدرة دولة ما على تجنيد عيون لها من مواطني الدولة التي تكون في حال حرب معها، عاملاً حاسماً في تحقيق التفوق في المواجهة ضدها.و يشهد تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل خاص، على أن الدولة العبرية وظفت جهوداً وطاقات كبيرة من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من العرب والفلسطينيين للعمل لصالح أجهزتها الاستخبارية، ومدها بالمعلومات التي تساعدها في توجيه ضربات قاصمة للدول العربية والمقاومة الفلسطينية. تؤكد العشرات من الأحكام التي أصدرتها المحاكم الفلسطينية بحق العشرات من العملاء خلال الانتفاضة الحالية أنه بدون المعلومات التي يقدمها العملاء لم يكن بوسع الجيش الإسرائيلي تنفيذ أياً من عمليات الاغتيال والتصفية بحق قادة وعناصر حركات المقاومة، فضلاً عن تنفيذ عمليات الاختطاف والاعتقال التي يتعرض المقاومون. وهذا ما أكده جميع قادة جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية "الشاباك" (الذي يتولى بشكل أساسي مهمة تجنيد وتوظيف العملاء من الفلسطينيين في الجهد الأمني للدولة العبرية)، الذين تباهوا بقدرتهم على توظيف العملاء في مجال محاربة المقاومة. ويزخر كتاب "القادم لقتلك"، الذي ألفه يعكوف بيري، الرئيس الأسبق لجهاز "الشاباك" - والذي صدر قبل عدة أعوام - بالمعلومات التي تعكس حجم المساهمة الهائل للعملاء في تسهيل عمليات جيش ومخابرات الاحتلال. اللافت للنظر أنه حسب التحقيقات التي أجرتها الأجهزة

الأمنية والفصائل الفلسطينية مع العملاء تبين أن بعضهم قاموا شخصيا بتنفيذ عمليات اغتيال أو محاولات لتنفيذ اغتيال. بعض العملاء اعترف بدور مباشر في المجهود الحربي لقوات الاحتلال. ففي مؤتمر صحافي عقده جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في قطاع غزة قبل عام ونصف اعترف أحد العملاء الذين زرعهم جهاز "الشاباك" في صفوف الجناح العسكري لأحدى الفصائل الفلسطينية، أنه كان يقوم بإبطال مفعول العبوات الناسفة التي كانت حركات المقاومة تقوم بزرعها في الشوارع التي تفترض أن قوات الاحتلال ستسلكها لدى اقتحام مدينة "رفح"، جنوب قطاع غزة التي كان يعيش فيها هذا العميل.

ويواصل العملاء رصد المقاومين حتى بعد أن يتم إيداعهم السجن. فمنذ أوائل السبعينيات عرفت الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال ظاهرة "العصافير"، وهم عملاء تقوم المخابرات الإسرائيلية باعتقالهم لكي يقوموا باستدراج المقاومين الذين يتم اعتقالهم للإدلاء باعترافات وذلك في فترة التحقيق مع هؤلاء الأسرى. وحسب ما أفاد به عدد كبير من الأسرى تحدثت إليهم "الشرق الأوسط"، فإن "العصافير" هم الذي يقومون بالدور الحاسم في استدراج الأسرى للاعتراف بما تنسبه إليهم المخابرات الإسرائيلية.

لكن إلى جانب كل ذلك فإن العملاء لعبوا دوراً هاماً في دفع المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية والتهويدية في القدس المحتلة. و هناك أهداف أخرى سعت إسرائيل لتحقيقها من خلال تجنيد العملاء:

١- زعزعة ثقة الفلسطينيين بقضيتهم: كما يقول جدعون عيزرا، النائب السابق لرئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي الداخلية "الشاباك"، فإن مجرد اكتشاف الفلسطينيين لقدرة "الشاباك" على تجنيد عملاء في صفوفهم كفيل، بزعزعة ثقتهم بالقضية والمقاومة الفلسطينية. في حين يقول حاييم بن عامي، الرئيس السابق لقسم التحقيقات في "الشاباك"، "نجاحنا في اختراق التنظيمات الفلسطينية عبر تجنيد عملاء لنا من بين

عناصرها، له بالغ الأثر في سيادة أجواء عدم الثقة في أوساط عناصر المقاومة، بشكل يجعلها أقل كفاءة".

2- محاولة التأثير على أجندة المجتمع الفلسطيني، بما يتوافق مع المصلحة الإسرائيلية، حيث كان للعملاء دوماً أثر في إثارة الفتن الداخلية بين الفلسطينيين، فضلاً عن تداول الشائعات التي هي جزء من الحرب النفسية التي تخوضها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

3- تجنيد أكبر عدد من العملاء جاء لتحييد أوسع قطاعات من الشباب الفلسطيني، وإبعادهم عن صفوف المقاومة.

أليات التجنيد

منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، أصبحت تتحكم في كل مناحي الحياة للفلسطينيين، فحصول الفلسطيني على تصريح للعمل، أو العلاج، أو إذن بالسفر للخارج من أجل الزيارة أو مواصلة التعليم كان مرهوناً فقط بموافقة سلطات الاحتلال. في نفس الوقت كانت هذه السلطات منذ العام سبع وستين وحتى تشكيل السلطة الفلسطينية في العام أربع وتسعين، هي الجهة المسؤولة عن استيعاب عشرات الآلاف من الفلسطينيين في سلك التعليم والصحة وقطاع الخدمات. إسرائيل لم تتوان للحظة في استغلال ما تتمتع به من نفوذ من أجل مساومة الكثير من الفلسطينيين وابتزازهم من أجل دفعهم إلى التعاون مع مخابراتها. صحيح أن المخابرات الإسرائيلية فشلت في ابتزاز معظم الذين حاولت مساومتهم على أن يصبحوا عملاء لها، إلا أن احتكارها للقوة والنفوذ دفع الكثير من ضعاف النفوس للسقوط في براثن العمالة، وأصبحوا أدوات رخيصة وطيعة في أيدي عدوهم. انحطاط المعايير الأخلاقية للمحتل جعله يستخدم وسائل قذرة في تجنيد العملاء من بين الفلسطينيين، وكما بات معروفاً الآن، فقد عمد "الشاباك"، على استدراج الشباب الفلسطيني إلى ممارسات غير أخلاقية، حيث يتم تصويرهم في أوضاع مشينة، وبعد ذلك يقوم عناصر "الشاباك"، بتخييرهم بين العمالة، أو فضح أمرهم. وقد دلت

التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فضلاً عن التحقيقات التي أجرتها فصائل المقاومة الفلسطينية مع مئات العملاء عن أن هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً في تجنيد العملاء. ويجمع كل الذين تعاملوا مع ملف العملاء على أن الحصول على مماسك أخلاقية، وبالذات جنسية على الشباب الفلسطيني توظف من قبل ضباط المخابرات الإسرائيلية في دفع الشباب الفلسطيني. فعلى سبيل المثال نقدم قصة "ن ج" هو أحد عناصر الأمن الوطني الفلسطيني، من عائلة تسكن في المنطقة الوسطى من قطاع غزة، ومعتقل في سجون السلطة في غزة بعد اعترافه بالتعامل مع المخابرات الإسرائيلية. التقينا "ن ج" في السجن ليتحدث عن طريقة إسقاطه. يقول "ن ج" أنه في العام 2000 انضم للأمن الوطني الفلسطيني،فقررت قيادة الأمن الوطني إرساله إلى العمل في منطقة "بيت لحم" في الضفة الغربية. فكان عليه، كما هو الحال مع جميع عناصر الأمن الوطني الذين سينتقلون للعمل في الضفة أن يحصلوا على تصريح للسفر للضفة. ويضيف "ن ج" أنه توجه إلى مكتب الارتباط العسكري الإسرائيلي في حاجز "ايرز" الذي يصل شمال القطاع بإسرائيل، ليحصل على التصريح هناك. قام الجنود بإدخاله إلى مكتب كبير، حيث كان شاب يلبس الزي المدني ينتظره، وبعد أن قام بتعريفه على نفسه بأنه "الكابتن جمي" من جهاز المخابرات الإسرائيلية، عرض عليه أن يتعاون معه من أجل "الحفاظ على السلام من الحركات المتطرفة في الجانبين". لم يتلق "الكابتن جمي" من "ن ج" إجابة بسرعة، ولم يحاول استثمار جهد في إقناعه، فخرج من المكتب، وبعد خمس دقائق دخلت مجندة حيث قامت ببعض المداعبات الجنسية لـ "ن ج"، وبعد ذلك خرجت. وعلى أثرها دخل "الكابتن جمي"، وهو يقهقه، وكان يحمل بعض الصور التي كانت تظهر "ن ج"، وهو يتلق المداعبات الجنسية من المجندة. كان "جمي" صارماً في حديثه لـ "ن ج": إما أن توافق على التعاون معنا، وأما نقوم بنشر هذه الصور في ..... (أحد مسكرات اللاجئين يقطن فيه ن ج). يقول "ن ج" انه وافق بدون تردد على عرض "جمي". وهكذا شرع هذا الشاب البائس الذي لم يحصل حتى على الشهادة الابتدائية في طريق قاده إلى احد الزنازين المظلمة في سجن "السرايا". واعترف أنه جمع

المعلومات الاستخبارية وفق تعليمات "جمي" وبعد ذلك "الكابتن متير"، وتدرج في تنفيذ المهام الاستخبارية لدرجة أنهم قاموا بإرساله لتصفية أحد المقاومين الفلسطينيين في إحدى بلدات جنوب الضفة الغربية، ولم ينجح لحدوث طارئ حال دون وجود الهدف في المكان الذي كان من المقرر أن تتم فيه عملية الاغتيال. وتحدثنا داخل السجن مع خمسة من عناصر الأمن الوطني الذين تم جرهم للعمالة بطريقة الابتزاز الجنسي، وهي طرق لم يكن لتنطلي على شخص يتمتع بأقل قدر من الذكاء والوعي، لأن ضابط المخابرات لن يقوم بنشر هذه الصور.

الجهات التي تتولى تجنيد العملاء

منذ احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 67، وحتى تشكيل السلطة الفلسطينية، ظل جهاز" الشاباك"، هو الجهة المسؤولة عن تجنيد العملاء من بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالذات القسم العربي في هذا الجهاز. ونظراً للدور البالغ الأهمية الذي يقوم به القسم العربي في "الشاباك"، فقد كان معظم رؤساء "الشاباك"، يتم اختيارهم من بين كبار الضباط الذين تولوا قيادة هذا القسم، مثل رئيس "الشاباك" الحالي افي ديختر. لكن بعد التوقيع على إتفاقية "اوسلو"، وتشكيل السلطة الفلسطينية، تقرر أن يتولى جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، جزءاً من عمليات تجنيد العملاء، وهكذا تم تدشين الوحدة" 812"، التابعة لـ "أمان"، وتتولى مهام تجنيد العملاء، ويقودها ضابط برتبة عميد. وقد كان من المقرر أن تنتقل مسؤولية تجنيد العملاء بالكامل إلى جهاز "أمان"، لكن اندلاع انتفاضة الأقصى، أدى إلى إرجاء ذلك، حيث تقرر أن يواصل "الشباك"، الاطلاع بالعبء الرئيسي في هذا الجانب. وهنا يتوجب أن نشير إلى أن "الشاباك"، لا يتولى تجنيد العملاء في الخارج، فهذه مهمة جهاز "الموساد"، وكلاً من "الشاباك" و"الموساد"، يخضعان مباشرة لإشراف مكتب رئيس الوزراء.

آثار ظاهرة العملاء على المجتمع الفلسطيني

إلى جانب تأثيرها السلبي على المقاومة الفلسطينية، فقد كان لظاهرة العملاء دوراً تدميرياً على نسيج المجتمع الفلسطيني. فقد انخرط العملاء - حسب تعليمات الشاباك - في أنشطة تهدف إلى تدمير أخلاق الشباب الفلسطيني وإفسادهم. فقد دلت تحقيقات كل من الأمن الفلسطيني وفصائل المقاومة على أن العملاء لعبوا دوراً كبيراً في تعاظم ظاهرة تعاطي المخدرات بين أوساط الشباب الفلسطيني، وكان لهم دوراً في نشر الرذيلة. في نفس الوقت فقد ساهمت طريقة مواجهة فصائل المقاومة الفلسطينية لظاهرة العملاء في تكريس الشرخ داخل المجتمع الفلسطيني. ففي الانتفاضة الأولى وعندما لم يكن هناك سلطة فلسطينية، سارعت حركات المقاومة إلى إعدام المئات من الفلسطينيين من المشتبه بتعاونهم مع المخابرات الإسرائيلية. من هنا، اندفع إلى هامش المجتمع آلاف الأطفال الأيتام، الذين خرجوا للنور وهم يعانون من عقدة الشبهة التي قتل بها آباؤهم، هذا مع أن مؤسسات المجتمع احتضنت أبناء المشتبه بتعاونهم مع إسرائيل بعد قتلهم. إلى جانب ذلك فإن هذه الظاهرة قد أدت إلى تكريس عادة الأخذ بالثأر بين العائلات الفلسطينية على خلفية قتل المشتبه بتعاونهم مع إسرائيل، إذ أن الكثير من العائلات لم تسلم بأن تتم تصفية أبنائها المشتبه بتعاونهم مع سلطات الاحتلال، بعد أن شككت بموضوعية معالجة فصائل المقاومة لملف العملاء. وقد أقدمت بعض عائلات العملاء، على قتل الذين اشتبهت بأنهم ساهموا في قتل أبنائها، أو أصدر الأمر لتصفيتهم.

مواجهة العملاء وسيادة «شريعة الغاب»

من الطبيعي أن تتم محاربة العملاء على أساس أنهم جزء من واقع الاحتلال، فالاحتلال بدون عيون، والعملاء هم عيونه، والاحتلال بدون اذرع، والعملاء هم اذرعه، والاحتلال بلا سيقان، والعملاء هم سيقانه. ولما كانت جميع الاتفاقيات والمواثيق تضمن حق الشعوب في محاربة الاحتلال، فأنها بكل تأكيد تضمن حق

الشعوب المحتلة في محاربة عملاء الاحتلال، على اعتبار أنهم أدواته. لقد ارتكبت السلطة الفلسطينية جريمة وطنية عندما قبلت بقيود اتفاقيات "أوسلو" التي التزمت فيها بعدم التصدي لظاهرة العملاء بشكل كافي، وأهملت هذا الملف. فعندما قامت السلطة بشن حملة اعتقالات في صفوف العملاء فأنها استهدفت "الحيتان الصغيرة وتجنبت التعرض للحيتان الصغيرة. وتلكؤ السلطة في القيام بدورها الطبيعي والقانوني الأخلاقي في مواجهة العملاء هو الذي شجع التنظيمات الفلسطينية على ملأ الفراغ الذي تركته السلطة، بحيث أصبحت تسود شريعة الغاب، على حد تعبيره. ويقتضي واجب محاربة العملاء أن يتم ذلك وفق القانون وبما يحفظ لهؤلاء حقوقهم القانونية وضرورة تمتعهم بمحاكمات عادلة، وتوفير كل الضمانات التي تكفل عدالة الإجراءات المتخذة بحقهم. وتحقيق معايير العدالة في محاكمة المشتبه بتعاملهم مع الاحتلال ليس مهماً فقط من باب أن ذلك حق لهؤلاء، بل لأن الحديث يدور عن قضية تمس مستقبل ومصير أسر كاملة. فكل عائلة يدان أحد أفرادها بجرم العمالة تتحطم تماماً، ويصعب عليها مواصلة الاندماج في المجتمع الفلسطيني. ولقد ارتكبت الفصائل الفلسطينية أخطاء كثيرة في محاربة العملاء، حيث أنه في بعض الأحيان تم توجيه الاتهام لأناس أبرياء، وفي أحيان قتل بعض الناس بجرم العمالة ظلماً وعدواناً.

أن أكبر مصدر للخلل في التعامل مع ملف العملاء كان في غياب أي اهتمام بالقضية منذ العام سبع وستين حتى العام سبع وثمانين، حيث أنه خلال هذه الفترة غابت الفصائل الفلسطينية عن ساحة العمل الجماهيري، مما جعل هذه الفترة "الفترة الذهبية" بالنسبة لجهاز "الشاباك" حيث استطاع أن يجند بصمت وبدون ضجيج أعداداً كبيرة من الفلسطينيين. فغياب أي قدر من التوعية والتثقيف إزاء ما تقوم به المخابرات الإسرائيلية مستغلة خصوصيات المجتمع الفلسطيني الشرقي المحافظ. لم يهتم أحد بتعزيز عامل الانتماء الوطني في نفوس الشباب الفلسطيني من أجل تكريس المنعة النفسية الداخلية التي تحول وقوع الآلاف بهذه السهولة في براثن العمالة، وبجهود بسيطة في كثير من الأحيان.

وحتى عندما شرعت الفصائل في مواجهة ظاهرة العملاء، فأنها قامت بذلك بشكل عفوي وارتجالي وبدون معايير واضحة سليمة، الأمر الذي جعل طرائق التنظيمات الفلسطينية مع هذا الملف، بحد ذاته مصدراً للكثير من المتاعب للشعب الفلسطيني على الصعيد الاجتماعي. لم تميز الفصائل بين العملاء، فكثير من العملاء اضطروا للعمالة بعد تعرضهم لضغوط هائلة ولقدر كبير من الابتزاز، حيث كان من العملاء من صغار السن الذين تمت مساومتهم على تصريح للعمل، أو تصريح لمغادرة البلاد من أجل الدراسة أو العلاج. لم يتم وضع معايير لتعريف العميل، حيث أنه بالنسبة لبعض الفصائل كان يكفي أن يكون شخص ما على علاقة بشبكة دعارة أو مخدرات حتى يوصم بالعمالة وتشوه سمعته، مع أن الواقع لاحقاً دل على أنه ليس كل من يرتبط بهذه الأمور يكون عميلاً. أن أكثر ما يدعو للاستهجان كان غياب أي قدر من التنسيق بين الفصائل وبعضها البعض في كل ما يتعلق بالعملاء. فبعض الأشخاص الذين وصموا بالعمالة من بعض الفصائل، قامت أخرى بتبرئتهم. في نفس الوقت تركت قيادات الفصائل لأذرعها الأمنية والعسكرية التعامل مع ملف العملاء بقدر كبير من المرونة، ولم يكن هناك دائما رقابة من قبل القيادات السياسية لممارسات اذرعها الأمنية والعسكرية. وقد يستذكر كان يتم قتل الأشخاص المتهمين بالعمالة في الشوارع والأسواق وحتى في داخل بيوتهم وأمام ناظري عوائلهم، بل أنه وصل الأمر في بعض الحالات أن قتل المتهمين بالعمالة داخل المساجد!!!!!!. أن التعامل السطحي مع ملف العملاء استمر حتى بعد تشكيل السلطة. لقد تأثرت طريقة تعامل السلطة مع ملف العملاء بالاتفاقيات السياسية مع إسرائيل، حيث فرضت قيود على السلطة في التعامل مع هذا الملف، حيث كان يتم شن الحملات ضد العملاء بشكل انتقائي وموسمي ودون سياسة عامة. لقد ظلت السلطة حتى الآن تتجاهل عامل التثقيف والتوعية للشباب الفلسطيني من أجل عدم الوقوع في العمالة. وفي كثير من الأحيان ارتكبت أخطاء شنيعة بحق أشخاص أبرياء اتهموا بالعمالة، حيث تمت في بعض الأحيان تبرئة بعض هؤلاء بدون الإعلان عن ذلك وبصمت. ولعل حادثة قرية "كوبر" الوحيدة

التي تعلن فيها حركة فلسطينية عن اعترافها بخطأها بقتل شخص على خلفية اتهامه بالعمالة، في حين أن جميع الفصائل بدون استثناء ارتكبت أخطاء ولم تعتذر عنها.

مراجعات فارقة

من المهم جداً الاستماع إلى العديد من الأسرى الفلسطينيين الذين أفرج عنهم مؤخراً من سجون الاحتلال وكانوا معتقلين بعد إدانتهم من قبل محاكم الاحتلال باختطاف العملاء والتحقيق معهم، وقتلهم أو التسبب في قتلهم. اللافت للنظر أن هؤلاء يؤكدون أنه خلال العقد الأخير فإن جميع الأسرى الذين كان لهم ضلع في عمليات اختطاف وقتل العملاء قد قاموا بعملية مراجعات شاملة لطريقة تعامل الفصائل الفلسطينية مع مشكلة العملاء. وحسب هؤلاء، فقد أفضت هذه المراجعات إلى استنتاج هام وحاسم، وهو أن فصائل المقاومة الفلسطينية فشلت فشلاً كبيراً في التعامل مع هذه المشكلة، ولم يكن طريقة تعامل هذه الفصائل في التعامل مع هذا الملف الطريقة الأمثل، بل على العكس تماماً. يقول (أ ز) وهو اسير أفرج عنه بعد قضاء ثلاثة عشر سنة في المعتقل بعد إدانته باختطاف والتحقيق مع عملاء، أن هذه الطريقة أبعد ما تكون عن تحقيق أهدافها الأمنية والمتمثلة في الكشف عن العملاء وتأمين المقاومة والمجتمع من شرورهم، بل على العكس تماماً. ويفسر قائلاً "عندما تقوم باختطاف عميل ويعرف أنه بعد إدلائه بالاعترافات سيقتل، فإنه لن يقدم المعلومات الصحيحة، بل على العكس تماماً، فهو يحاول تلطيخ سمعة اكبر عدد من الناس الشرفاء والأبرياء". ويضيف أنه نظراً إلى أن معظم عمليات اختطاف العملاء والتحقيق معهم تمت في ظل وجود الاحتلال، فإن هذا الأمر جعل الخاطفين من عناصر المقاومة يمارسون أكبر قدر من الضغوط الجسدية والنفسية على الذين يشتبه بأنهم متعاونون مع الاحتلال من أجل دفعهم للإدلاء بالاعترافات في أقصر وقت ممكن. ويؤكد (أ ز) أنه في حالات – وأن كانت نادرة – فقد اعترف بعض الذين تم اختطافهم بجرم العمالة فقط من أجل الخلاص من التعذيب، مع إدراكه أنه قد يتعرض للقتل بعد الاعتراف. ليس هذا

فحسب، بل أن قتل العملاء شكل خطراً على الصف الداخلي للتنظيمات وعمل على تآكل بنيتها التنظيمية. فالمئات من عناصر حركات المقاومة الذين شاركوا في اختطاف والتحقيق وقتل العملاء تم اعتقال أغلبيتهم الساحقة من قبل قوات الاحتلال وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، ومعظمهم حكم عليه بالسجن المؤبد. وهذا ما حرم هذه الفصائل من عدد كبير، مع العلم أن أعضاء الخلايا التي كانت تتعقب العملاء كانوا من أفضل عناصر الفصائل.

قصة عميل

من المنتجع الرئاسي وحتى المصحة العقلية

كانت هايدا بركات وزوجها لاري في غاية الدهشة، فرئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن نفسه يدعوهما لقضاء شهر العسل في المنتجع المخصص لرؤساء الوزراء في الطرف الشمالي من مدينة نهاريا، وذلك بعد أيام من عقد قرانهما في بيروت في مارس من العام 1981. لاري هو شاب لبناني ماروني تم تجنيده للعمل لصالح جهاز المخابرات الإسرائيلي للمهام الخارجية " الموساد " في العام 1975، والخدمات الكبيرة جداً التي قدمها لإسرائيل والمعلومات الدقيقة والهامة التي نقلها للموساد جعلته من أهم المصادر التي اعتمدت عليها إسرائيل في شن حملة " الليطاني " عام 1978 وغزو لبنان عام 1982، وبسبب تكرار قادة الموساد ذكر حجم المساهمة التي قدمها لاري لإسرائيل على مسامع بيغن الذي تخضع الأجهزة الاستخبارية لإمرته، فقد اهتم بيغن أن يشعر لاري أن إسرائيل تقدر جهوده، فقام بدعوته لقضاء شهر العسل في المنتجع المخصص لرؤساء الوزراء.

كان لاري يصل إسرائيل كل أسبوعين حيث يقدم المعلومات لمجنديه في "الموساد"، ويعود للبنان ليواصل جمع المعلومات الاستخبارية عن بلده.هذا الأسبوع وبعد حوالي

تسع سنوات على فرار إسرائيل من جنوب لبنان، أجرى التلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية مقابلة مع لاري الذي يخرج عن طوره في التعبير عن مدى ندمه على الارتباط بالموساد وخيانة شعبه، بعد أن تنكرت له إسرائيل ولزوجته التي أصبحت نزيلة في إحدى المصحات النفسية. يقول لاري أنه فر مع عناصر جيش لبنان الجنوبي عندما انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، حيث أنه كان يتوقع أن تستقبله إسرائيل استقبال الأبطال بفعل مساهمته في تمكين إسرائيل من توجيه ضربات قوية للمقاومة اللبنانية .وبلهجة تقطر حسرة وندماً يضيف لاري "كنت أتوقع أن يوفروا ليس سيارة ليموزين، فإذا بي أدخل إسرائيل في سيارة إسعاف بعد إصابتي بانهيار عصبي إثر تلكؤ الجيش الإسرائيلي بالسماح لي ولزوجتي بدخول إسرائيل فراراً من عناصر حزب الله. ويواصل لاري التعبير عن خيبة أمله وصدمته البالغة من سلوك الإسرائيليين تجاهه، ويقول "تمر الأيام التي نعيشها هنا كأنها قرون، إنهم يعاملوننا معاملة الكلاب، لا كرامة لنا، لا احترام، لقد قذفونا إلى مجمع النفايات كما تقذف قطع السيارات المينوس من صلاحيتها". وما يلبث لاري أن ينفجر باكياً وهو يتساءل "كيف يحدث هذا ؟ أنا أتحول إلى لاجئ في البلد الذي خدمته بكل ما أوتيت من قوة واخلاص، أنا الذي كنت على لسان رؤساء الوزراء في إسرائيل، لا أظفر حالياً بمقابلة موظف بسيط في الأجهزة الأمنية التي وفرت عليها الكثير من العناء، وضحيت بوقتي وجهدي وقبل كل ذلك بسمعتي وسمعة عائلتي من أجل تنفيذ المهام التي طلبوها مني".

وتتحدث هايدا زوجة لاري عن تجربتها الشخصية وتجربة أولادها الذين ذاقوا ويلات اللجوء في البلد الذي كبروا وهم يعتقدون أنه يمثل ملاذهم الآمن. وتقول هايدا "لقد توقعت أنهم سيفرشون لنا الورود، فإذا بهم يرمون لنا بفضلاتهم". وتضيف "كلما أمر على القرى العربية في الجليل والمثلث أشعر بالحسرة والندم، وأسأل نفسي دائماً: كيف أتحول أنا وزوجي إلى عملاء لإسرائيل في حين أن أهل هذه القرى الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية يواصلون التمترس هنا في ظل شعورهم بالانتماء للقومية العربية ولم يفرطوا بوطنيتهم". وهنا يتدخل لاري، قائلاً "أشعر أنني

ارتكبت خطيئة عمري، لقد وافقت على التعامل مع الموساد لأنني اعتقدت أن إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن قهرها وهزيمتها، وكنت أؤمن أنه من الأفضل للإنسان أن يكون مع الطرف الأقوى، لكنني صدمت عندما هزمت إسرائيل على أيدي مقاتلي حزب الله، لم أكن أتوقع ولو في أشد الكوابيس أن تخسر إسرائيل الحرب في مواجهة حزب الله على هذا النحو، لقد تبين لي وبعد فوات الأوان أن إسرائيل نمر من ورق ". ويكشف لاري النقاب عن أن ضباط الجيش الإسرائيلي هددوا عناصر جيش لبنان الجنوبي قبيل فرار إسرائيل من لبنان عام 2000 أنه في حال لم يقم هؤلاء بإخلاء مواقعهم العسكرية ويتوجهوا لإسرائيل، فإن الجيش الإسرائيلي سيقوم بإطلاق النار عليهم. ويضيف لاري أن الجيش الإسرائيلي لم يكن يحرص على قدوم ضباط جيش لبنان الجنوبي لإسرائيل حباً فيهم، بل حتى لا يقوموا بتسريب المعلومات التي بحوزتهم لجهات معادية.

عندما أجريت المقابلة مع هايدا كانت تتوجه يومين أسبوعياً لاحد مستشفيات الأمراض العقلية بعد أن باتت تعاني من اضطرابات نفسية حادة، وما يلبث أن ينظر إليها لاري باكياً، ويذكرها بدعوة بيغن لها وله بقضاء شهر العسل في منتجعه، وهي الآن تترك لمصيرها مع المجانين اليهود. وهكذا تلفظ إسرائيل العملاء بغض النظر عن دينهم ومللهم، فهل من متعظ ؟؟؟

إسرائيل .... عندما " تكافئ "عملاءها!!

قبل عام فقط كادت قيادة المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال الإسرائيلي تخرج عن طورها وهي تمتدح ما قام به الجندي البدوي العربي في الجيش الإسرائيلي علي جابر، 41 عاما، من إنقاذ لحياة العشرات من جنود الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة المتاخمة للحدود اللبنانية وأطلقت عليه لقب «عزيز الجيش الإسرائيلي». ومنحه قائد القطاع العسكري الجنرال يائير جولان شهادة تقدير وشكر. فجابر الذي يعمل قصاص أثر

برتبة رقيب أول في الجيش الإسرائيلي، اكتشف في المنطقة المتاخمة للحدود مع لبنان ثلاث مناطق، زرعها عناصر «حزب الله» بالمتفجرات، قبل لحظات فقط من وصول دوريات جيش الاحتلال الراجلة والمتحركة إلى المنطقة. ولولا تدخل جابر لكان العشرات من جنود الاحتلال سقطوا ما بين قتيل وجريح. إن ما قام به جابر هو جزء يسير مما عمله على مدى سنين طويلة في خدمة جيش الاحتلال، ومع ذلك فقد أقدمت قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال على فصله من الخدمة، وألقت به إلى الشارع رغم انه يعيل ستة أفراد. ما تعرض له جابر تعرض له الكثيرون من قصاصي الأثر من العرب الذين تطوعوا لخدمة الجيش. وهنا يتوجب الإشارة إلى أن قصاصي الأثر يعتبرون جزءاً أساسياً في العمليات الأمنية لجيش الاحتلال. فهم يقومون بتمشيط الحدود مع الأردن ومصر ولبنان ومناطق السلطة الفلسطينية على مدار الساعة للكشف عن عمليات التسلل التي تقوم بها عناصر «معادية «حسب التعبير الإسرائيلي. وكان لقصاصي الأثر الفضل في إحباط جميع عمليات التسلل التي تمت من الحدود الأردنية، ويلعبون أيضا دورا مهما في الحفاظ على أمن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يقتفون اثر كل شخص «مشبوه»، يتحرك في محيطها. التعاطي العنصري من قبل قيادة جيش الاحتلال تجاه قصاصي الأثر وجميعهم من البدو الذين يسكنون في منطقة الشمال وفي منطقة صحراء النقب الجنوب، دفع الكثير منهم إلى استغلال وجودهم على الحدود في نقل المخدرات وتجارة الرقيق الأبيض، التي تشمل بعض عمليات تهريب الفتيات الروسيات من مصر إلى إسرائيل واللاتي يجلبن للعمل في الدعارة. ولعب قصاصو الأثر دورا كبيرا في انتعاش تجارة المخدرات في الأراضي الفلسطينية، إذ أنهم كانوا على علاقات وثيقة بتجار المخدرات في قطاع غزة، ويقومون بنقل المخدرات من جانبي الحدود. واعتقل جيش الاحتلال العام الماضي، عقيدا عربيا في الجيش الإسرائيلي بتهمة تقديم معلومات لـ«حزب الله»، إذ ادعت النيابة العامة الإسرائيلية أن هذا العقيد كان مرتبطا بتجارة المخدرات. ويتعامل جيش الاحتلال مع قصاصي الأثر من البدو الذين يخدمون في صفوفه، كما يتعامل مع نظرائهم الدروز والشركس، فكل هؤلاء: يهود في الواجبات، عرب في الحقوق.

الموساد: أنظمة الاستبداد تساعدنا على تجنيد العملاء العرب

يرى قادة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية أن هناك علاقة وثيقة بين هيمنة الأنظمة الديكتاتورية على العالم العربي وبين استعداد المواطنين العرب على السقوط في حبائل المخابرات الإسرائيلية وقبول عدد كبير منهم للعمل لصالح هذه المخابرات. ويقول رافي ايتان الذي شغل منصب قائد وحدة تجنيد العملاء في جهاز الموساد المعروفة بـ "قيساريا" في حديث مع التلفزيون الإسرائيلي أن وجود أنظمة حكم شمولية في العالم العربي سهل على الموساد تجنيد العملاء من العرب. ويفسر إيتان ذلك بالقول أن وجود أنظمة حكم قمعية تقتل الشعور بالانتهاء لدى المواطن العربي، وهذا يوفر البيئة المناسبة لتجنيد العملاء من أوساط العرب. ومن بين أسباب أخرى يشدد إيتان على مساهمة أنظمة الطغيان في العالم العربي على إيجاد بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية تدفع الكثير من العرب للموافقة على أن عيون لإسرائيل في قلب العالم العربي.

الفزع من الديموقراطية

وقد تبين أن أكثر ما يرعب إسرائيل هو أن يترك الخيار للعرب في اختيار من يرونه مناسباً لإدارة شؤون الحكم لديهم. وأنه كان لأمر بالغ الدلالة ما كشف عنه التلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية بتاريخ 10-10-2005 حول تفاصيل اجتماع عقده رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون وعدد مقلص من وزرائه مع كبار قادة الجيش وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية حول تصور العلاقات المستقبلية مع العالم العربي. فقد كان من اللافت أنه ساد هناك إجماع بين شارون وقادة أجهزته الأمنية على أن مصلحة " إسرائيل " تتمثل في الإبقاء على أنظمة الحكم الشمولية في العالم العربي. ليس هذا فحسب، بل أن المجتمعين توصلوا إلى استنتاج مفاده أن التحول الديمقراطي في العالم العربي وبالذات في الدول التي تحيط بالكيان الصهيوني يفاقم المخاطر الاستراتيجية على وجود الدولة العبرية نفسها. المجتمعون الذين استمعوا إلى تصورات قدمها عدد

كبير من المستشرقين الصهاينة وعدد من كبار قادة أفرع المخابرات الذين تعاطوا مع الشؤون العربية خلصوا إلى نتيجة مفادها أن التحول الديمقراطي في العالم العربي سيفضي بالضرورة إلى وصول نخب سيكون من المستحيل على الدولة العبرية التوصل معها لتسويات سياسية وفق بوصلة المصالح الإسرائيلية. ولم يكن هناك ثمة خلاف على أن وصول الإسلاميين للحكم يعني فيما يعني أن الصراع بين العرب و"إسرائيل" لن يحل إلا عن طريق الحسم العسكري، الأمر الذي يعني أن على الدولة العبرية ألا تعيد سيفها إلى غمده أبداً، كما يقول المؤرخ الصهيوني بنتسيون نتنياهو والد رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو.

الديموقراطية تعني التشبث بالحقوق

وينضم ما توصل إليه صناع القرار في الدولة العبرية من سياسيين وعسكريين من استنتاجات قاطعة، إلى فيض من الأحكام التي توصل إليها عدد من كبار الباحثين الصهاينة حول خطورة تحول العالم العربي نحو الدمقرطة. البرفسور يحزكيل درور الذي يوصف بأنه "أبو الفكر الاستراتيجي والسياسي" يقول في صحيفة الصفوة "هارتس" بتاريخ 4/ 3/ 2005 "أنا مع الديمقراطية، ولكن هيا نتخيل ديمقراطية في مصر أو في الأردن، فهل هذا سيعزز سلامهما مع إسرائيل؟ بالطبع لا. النخب الحاكمة تفهم الحاجة للسلام، ولكن الجمهور في الشارع، الجماهير في الأسواق، بالتأكيد لا. استطلاعات الرأي العام في مصر تظهر بوضوح بان الجمهور لا يؤيد السلام مع إسرائيل". ويضيف درور انه على مدى تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي فقد كان للجماهير العربية دوما توجهات "لاسامية" أكثر من الحكام العرب الذين كانوا في حاجة لليهود. ويخلص درور إلى القول أن التحول الديمقراطي في العالم العربي يعني اندفاع العرب نحو للتشبث بحقوقهم.

التعلق بإسرائيل

ويصل بن كاسبيت المعلق الصهيوني البارز في صحيفة "معاريف 8/ 2/ 2005" إلى نفس الاستنتاج حيث يقول أن إسرائيل لا يمكنها أن تعيش في ظل تحول العالم العربي نحو الديموقراطية، حيث أن الرأي العام العربي معادي للسلام معها، في حين تعي الديكتاتوريات العربية أهمية علاقاتها بإسرائيل.وفي "مزايا" الأنظمة الديكتاتورية التي يشدد عليها كبار الباحثين الصهاينة هو حقيقة ارتكاز هذه الأنظمة على موقف الإدارة الأمريكية كمصدر لشرعية بقائها، في حين أن الأنظمة الديموقراطية تستند إلى شرعية نتائج الانتخابات النزيهة التي يمليها الشعب،كما يرى المستشرق جاي باخور الباحث البارز في مركز "هرتسليا متعدد الاتجاهات" في صحيفة "يديعوت احرنوت" بتاريخ 18/ 1/ 2004. وينوه باخور إلى أن حقيقة حرص الأنظمة العربية الشمولية على موائمة سياستها مع السياسة الأمريكية طمعاً في البقاء، جعلها ترى في مغازلة إسرائيل والتودد لها بمثابة "جواز السفر" لقلب صناع القرار في واشنطن. ويجزم باخور أن مبادرة أنظمة الحكم العربية للتطبيع مع إسرائيل تأتي فقط لعدم استناد هذه الأنظمة إلى شرعية الانتخابات، حيث أن كل ما يهم هذه الأنظمة هو بقاؤها، وليس مصالح شعوبها. ومن المفارقة أن باخور يصل لاستنتاج مثير حيث يوصي صناع القرار في الدولة العبرية بتجاهل مبادرات التطبيع التي تبديها الأنظمة العربية.

البقاء كأولوية

ويشير الجنرال المتقاعد داني روتشيلد الذي شغل في السابق منصب رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" إلى حقيقة استفادة إسرائيل دوماً من حقيقة حصر الأنظمة الشمولية في العالم العربي اهتمامها فقط بالحفاظ على استقرارها، وعدم ارتباطها بمصالح شعوبها الوطنية والقومية. وأضاف في حديث مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية بتاريخ 23/ 7/ 2005 "الحكومات التي يتم فرزها ديمقراطياً تكون ملتزمة بالعمل على تحقيق المصالح الاستراتيجية لدولها، لذا فإن هناك

مصلحة إسرائيلية واضحة وجلية في بقاء أنظمة الحكم العربية الحالية". ويضرب روتشيلد مثالا على ذلك بالتطورات الدرامتيكية على سياسة معمر القذافي، وانقلابه على شعاراته القديمة بعد أن تملكه الفزع من مصير كمصير صدام حسين، ومسارعته للإعلان عن التخلص من الأسلحة الكيماوية، وخروجه عن طوره من أجل استرضاء أمريكا.من ناحيته يرى الكاتب والمعلق السياسي الشهير الوف بن أنه ليس من مصلحة إسرائيل تحول العالم نحو الديموقراطية وذلك لأن إسرائيل في هذه الحالة ستفقد خصوصيتها كـ "واحة" للديمقراطية في منطقة تحكمها الديكتاتوريات، وبذلك تفقد تل أبيب الحق في الزعم بأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تربطها قواسم مشتركة مع حضارة الغرب. ويعتبر الإسرائيليون أن الديكتاتوريات في العالم العربي أفرزت مع مرور الوقت قادة ضعاف، وبوجود هؤلاء القادة تصبح إسرائيل هي التي تمنح السلام لهم، لا أن تصنعه معهم، كما يقول بنيامين نتنياهو (هارتس 18/ 4/ 2005).ويؤكد عكيفا الدار أن إسرائيل وجدت فرصتها الذهبية في ممارسة الضغوط على القادة العرب الضعاف، حيث أن هؤلاء ابدوا دوماً قدراً كبيرة للاستجابة للضغوط التي مارستها عليهم تل الأقصى. ولا يساور الدار شك في أن إسرائيل ستفقد هذه القدرة في حال تم استبدال الأنظمة الشمولية في العالم العربية بأنظمة ديمقراطية.

أنه إزاء هذا الموقف الصهيوني الواضح والجلي من قضية دمقرطة العالم العربي فإنه يبدو حجم مساهمة الديكتاتوريات العربية في تحقيق مصالح الدولة العبرية بشكل مباشر وغير مباشر، وأنه يتوجب التخلص من هذه الأنظمة والانتقال للأنظمة الديموقراطية ولو من أجل تحسين ظروف العالم العربي في المواجهة مع " إسرائيل."

هل سيواصل " الموساد " عمليات التصفية؟

في أول ظهور إعلامي له بعيد تواتر الشبهات حول مسؤولية جهازه عن تصفية القيادي في الذراع العسكري لحركة حماس محمود المبحوح في دبي، بدا رئيس الموساد

مئير دجان مزهواً بينما كان أحد الصحافيين الإسرائيليين يذكره بمقال في أحد الصحف المصرية يصفه بأنه "سوبرمان إسرائيل". فرغم تعمد إسرائيل الرسمية عدم تبني أو نفي المسؤولية عن عملية الاغتيال إلا أن كلاً من النخب السياسية والإعلامية في تل أبيب خرجت عن طورها في كيل المديح والثناء على الموساد ومن يقف على رأسه، بوصفه الجهاز الذي "أعاد لإسرائيل تاج العزة"، كما قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيلي يشاي. لكن ما أن مر بعض الوقت حتى استحال الثناء إلى نقد لاذع، والإكبار الذي حظي به دجان إلى تشكيك في قدراته، بعد أن تبين أن "الإنجاز" المتمثل في التخلص من المبحوح قد تحول إلى عبء وضرر بمقاييس تكتيكية وإستراتيجية. فكلاً من المستوى السياسي والأمني اللذين أصدرا التعليمات بتصفية المبحوح أرادا أن تكون العملية – وفق قاموس الموساد – "نظيفة" لا تترك أثراً يقود إلى إسرائيل. فقد أدرك صانع القرار الإسرائيلي حجم الأخطار الناجمة عن ربط الموساد بعملية تصفية تتم على أرض إحدى الدول العربية "المعتدلة"، علاوة على إدراك الإسرائيليين أن الدول الأوروبية التي استخدم أعضاء الخلايا التي شاركت في التصفية جوازات سفرها ستتعرض لحرج شديد، سيما أن الحديث يدور عن عملية تتم على أرض دولة ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية بهذه الدول. من هنا حاول الموساد عدم ترك أثر عبر استخدام عدد كبير من عناصر وحدة "كيدون"، فرقة الموت التابعة والمتخصصة في تنفيذ عمليات التصفية، فلم يحدث في تاريخ عمليات التصفية التي نفذتها الأجهزة الاستخبارية أن شارك هذا العدد الكبير في عملية تصفية شخص واحد، فضلاً عن استخدام عمليات تمويه معقدة، وتوظيف تقنيات متقدمة في تنفيذ عملية التصفية ذاتها.

افتراضات خاطئة

ومع كل ذلك فقد وقع الموساد ضحية عدد من الافتراضات الخاطئة، تمثلت في عدم إحاطته بحجم وتطور التقنيات الأمنية المستخدمة في إمارة دبي. فعلى ما يبدو نجح عملاء الموساد في معالجة كاميرات التصوير في الممر الذي كانت تتواجد فيه الغرفة التي

نزل فيها المبحوح، لكنهم لم يعوا أن كاميرات التصوير تنتشر في معظم أرجاء المدينة وبالتالي تم توثيق تحركات العملاء منذ وصولهم المدينة وحتى مغادرتهم لها. والأهم من كل ذلك أن مخططي عملية التصفية لم يأخذوا بعين الاعتبار كفاءة وجدارة محققي شرطة دبي الذين تمكنوا ليس فقط من جمع خيوط الجريمة، بل ورسم صورة شاملة ومنطقية ومقنعة دفعت الأجهزة الأمنية الأوروبية للتعامل معها باحترام. وقد عبر الكثير من المعلقين الإسرائيليين عن تقديرهم وإعجابهم الشديد بشرطة دبي، لدرجة أن أكثر من صحيفة إسرائيلية تمنت لو كانت قدرات دجان بنفس قدرات قائد شرطة دبي ضاحي خلفان.

ضربة متعددة الأوجه

جاء الكشف عن دور الموساد في العملية واستخدامه جوازات سفر أوروبية في تنفيذها في وقت بالغ الصعوبة لإسرائيل. فقد كان آخر ما تتمناه تل أبيب أن يطفو على الأجندة العالمية غير الجدل حول البرنامج النووي الإيراني، سيما وأن إسرائيل كانت في غمرة جهودها لإقناع العالم بضرورة فرض عقوبات مؤثرة على إيران لإجبارها على وقف برنامجها النووي. فلم يجد وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بد سوى المثول أمام وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي الذين طالبوا إسرائيل بتقديم تفسيرات حول ما جرى، دون أن يحصلوا على مثل هذه التفسيرات. وقد أدى الضغط الذي مارسته وسائل الإعلام والرأي العام في أوروبا – ولو بشكل مؤقت – إلى توتير العلاقات مع تل أبيب، فإلى جانب تهديد بعض الدول بوقف تعاونها الاستخباري مع إسرائيل، فقد أوعزت معظم الدول التي استخدم المشاركون في عملية التصفية جوازات سفرها إلى سفرائها في تل الأقصى بمقاطعة الاحتفالات التي تنظمها الحكومة والكنيست، وهذا ما كان بالفعل. ومثل الكشف عن أساليب عمل الموساد بهذا الوضوح مساً بهيبة الموساد ومكانته ليس فقط في العالم، بل في إسرائيل نفسها، حيث زخرت الصحف الإسرائيلية بالرسوم الكاريكوتارية الساخرة من الموساد ومن يقف

على رأسه. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية قد فوضت دجان المسؤولية عن قيادة جهود إسرائيل لإحباط المشروع النووي الإيراني، وألزمت بقية الأجهزة الاستخبارية بالتعاون معه، فإن الكثيرين في إسرائيل باتوا يتساءلون عن أهلية دجان للقيام بهذه المهمة. وتساءل أحد المعلقين الإسرائيلي قائلاً "إن كان دجان غير قادر على التخلص من المبحوح بالشكل المطلوب فكيف يمكن الرهان عليه في مواجهة تهديد أخطر بكثير يتمثل في البرنامج النووي الإيراني". وتكتسب دلالات هذه التعليقات أهمية سيما عندما يخرج المزيد من الجنرالات المتقاعدين الإسرائيليين الذين يؤكدون أن إسرائيل غير قادرة على إحباط المشروع النووي الإيراني، كما ورد على لسان رئيس هيئة الأركان وقائد سلاح الجو الأسبق دان حالوتس.ومما لا شك فيه أن استباحة الموساد سيادة دولة عربية "معتدلة" مثلت ضربة لما يعرف بـ "محور الاعتدال العربي"، سيما وأن التصفية تزامنت مع حضور وزير البنى التحتية الإسرائيلي المتطرف عوزي لانداو مؤتمر للطاقة في "أبو ظبي". فقد مثلت عملية التصفية دليلاً آخر على نفاق بعض الأنظمة العربية التي تناصب حركات المقاومة العداء وتتهمها بتهديد أمنها القومي، في الوقت الذي تلوذ هذه الأنظمة بالصمت الفاضح حيال استباحة سيادة دولة عربية من قبل الموساد.

انعدام الردع

على الرغم من مظاهر التورط الواضحة في عملية تصفية المبحوح، فإن الموساد سيواصل تنفيذ عمليات التصفية، ففشل دول الممانعة وحركات المقاومة في إرساء ميزان ردع يقنع إسرائيل بعدم مواصلة عمليات الاغتيال يمثل إغراءً لها بمواصلة ذلك. فباستثناء تصفية الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي انتقاماً لاغتيال أبو علي مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية السابق، لم تنجح دول الممانعة أو حركات المقاومة في الرد على عمليات الاغتيال التي تنفذها إسرائيل ضد القيادات العربية والفلسطينية بعمليات في وزن العمليات التي تنفذها إسرائيل، بحيث يتم لسع وعي صناع القرار في تل أبيب،

وزجرهم عن مواصلة عمليات الاغتيال. وفي حال لم يتم قهر الإرادة الإسرائيلية ويتم تحطيم الدافعية لمواصلة مثل هذا النوع من العمليات العدائية، فإنه لا يوجد سبب يقنع إسرائيل بوقف استخدام هذا الأسلوب، فكما يقول رئيس الكنيست الأسبق أبراهام بورغ فإن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة والقوة فقط.

تآمر عربي رسمي

إن غياب ردة فعل عربية حقيقية وجادة على ما جرى في دبي وغيرها من المدن العربية لهو أحد مصادر تشجيع الموساد على مواصلة هذا السلوك. فلو كان كانت هناك ثمة وقفة عربية رسمية جادة لكان بالإمكان تخيير الدول الأوروبية التي استخدم الموساد جوازات سفرها بين اتخاذها خطوات عقابية رادعة ضد إسرائيل وبين عدم اعتراف الدول العربية بهذه الجوازات. فمن المؤكد أن الدول الأوروبية التي تعنيها مصالحها ومصالح رعاياها في الدول العربية ستسارع لمعاقبة إسرائيل بشكل صارم ورادع. لكن لا يوجد عربي يمكن أن يصل سقف توقعاته إلى هذا الحد في ظل كيل المسؤولين الإسرائيليين المديح لعدد من الدول العربية لأن أجهزتها الأمنية والاستخبارية تحافظ على درجة كبيرة من التعاون مع الموساد تحديداً.ألم تكشف إحدى محاولات التصفية التي نفذها الموساد في السابق أن بعض العواصم العربية سمحت بوجود مكتب رسمي للموساد. للأسف الشديد أن الكثير من الأنظمة العربية ترى في إسرائيل والموساد حليفاً في حربها ضد المقاومة والحركات الإسلامية، وبالتالي تشارك هذه الأنظمة في الحرب على المقاومة والمقاومين عن طيب خاطر. ما الذي يدفع نشطاء المقاومة لدخول العواصم العربية متخفين دون حماية؟ أليس هو واقع العداء الذي يواجهونه في هذه العواصم؟ ماذا كان سيحدث لو كشف المقاومون عن هوياتهم عندما يزورون العواصم العربية ؟ لا مجال للخيال للرد على هذا السؤال، ففي هذه الأثناء هناك عدد من نشطاء المقاومة الفلسطينية وتحديداً من حركة حماس يتعرضون للتعذيب الشديد في سجون إحدى الدول العربية، ألم يلق أحد هؤلاء حتفه مؤخراً من شدة التعذيب في سجون نفس الدولة؟.

المعضلة التكنولوجية

مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي في دبي أسهم في الكشف عن خلايا الموساد وتعريتها وإن كان بعد تنفيذ الجريمة، لكن لا يمكن لمس أثر هذا التقدم في بعض العواصم والمدن العربية التي تمثل أهدافاً للموساد، وتحديداً في الدول التي تنتمي إلى محور "الممانعة". مما لا شك فيه أن الموساد لن يقدم على تنفيذ مثل هذه العمليات في مدينة مثل دبي أو مدن في مستواها التقني، لكن للأسف لقد نجح الموساد في تنفيذ عمليات تصفية في بعض العواصم العربية بوسائل وطرق أكثر بدائية من تلك التي نفذها في دبي دون أن تنجح الأجهزة الأمنية في هذه الدولة في الكشف عن خيوط هذه العمليات، عوضاً عن إحباطها.

تواطؤ أوروبي

على الرغم من ردة الفعل الأوروبية الغاضبة على استخدام منفذي التصفية جوازات سفر أوروبية فإنه من غير المتوقع أن تتحرك أوروبا بشكل جدي ضد إسرائيل في ظل الموقف العربي الرسمي. وأغلب الظن أن الحكومات الأوروبية ستطوي هذه الصفحة لصالح التعاون الكبير مع إسرائيل وأجهزتها الأمنية. فقد سبق الكشف في الماضي عن استخدام عملاء الموساد لجوازات سفر أوروبية في أنشطتهم المختلفة دون أن يؤثر ذلك على إصرار الموساد على استخدام نفس الأسلوب في تحركاته عملائه، وهذا يشي بهشاشة جدية التحرك الأوروبي.

وهناك حديث عن أن الموساد قد توصل منذ زمن بعيد لصفقة مع الأجهزة الاستخبارية البريطانية يقوم الموساد بموجبها بالتجسس على الجاليات الإسلامية في بريطانيا لصالح الاستخبارات البريطانية، مقابل تقديم الحكومة البريطانية تسهيلات للموساد للعمل على الأراضي البريطانية.

خلاصة

إن قمع الإرادة الإسرائيلية في مواصلة تنفيذ عمليات التصفية يتطلب أولاً وقبل كل شيء سلوكاً مغايراً من دول الممانعة وحركات المقاومة، فمن ناحية هي مطالبة بسد كل الثغرات التي يتسلل منها الموساد الحصول على المعلومات الاستخبارية الدقيقة حول المرشحين للتصفية، علاوة على أن هناك ضرورة لردع إسرائيل وإقناعها أنه لا يمكن إلا أن تخسر بإتباع هذه الأساليب. أن حركات المقاومة تحسن صنعاً عندما تتخلى عن ثقافة الحنجرة التي تعبر عنها التهديدات التي في كثير من الأحيان لا تسندها الأفعال والتي تفقد خطاب المقاومة صدقيته. في نفس الوقت فإنه على دول "محور الاعتدال" أن تدرك أن تحالفها مع الولايات المتحدة وميلها للتطبيع مع إسرائيل لا يعني السماح للموساد باستباحة سيادتها وضرب أمنها لأن هذا سيمس بهيبة هذه الدول ويطعن في صدقية أنظمتها السياسية أمام شعوبها، من هنا فإنه من مصلحة هذه الأنظمة الوقوف بكل حزم ضد السلوك الإسرائيلي.

دلالات تأثير "الشاباك" الطاغي في إسرائيل

نادراً ما تبدي وسائل الإعلام الإسرائيلية اهتماماً يوازي الاهتمام الذي قابلت به تعيين الرئيس الجديد لجهاز المخابرات الداخلية "الشاباك" يوفال ديسكين. النفوذ الواسع والتأثير الهائل الذي يحظى به "الشاباك" على دائرة صنع القرار في الدولة العبرية جعل التغييرات في رأس الهرم فيه تكتسب أهمية خاصة لما لها من دلالات وتداعيات تعكس التوجهات الحقيقية لقيادة الدولة العبرية. ونحن هنا بصدد مناقشة مظاهر النفوذ الواسع لجهاز "الشاباك" على دائرة صنع القرار في الدولة العبرية، ورصد الأسباب التي تكمن خلف هذا تأثير، وتداعياته على توجيه مسار الأمور في إسرائيل.
إلى جانب دلالات اختيار ديسكين الذي يوصف بأنه "مهندس عمليات الاغتيال" ضد قادة وعناصر حركات المقاومة، تحديداً ليكون على رأس هذا الجهاز، وأثر ذلك

على مستقبل الصراع مع الشعب الفلسطيني. تملك الدولة العبرية ثلاثة أجهزة استخبارية:

(أ) شعبة الاستخبارات العسكرية المعروفة بـ "أمان"، والتي تتبع هيئة أركان الجيش، وتعتبر أكبر الأجهزة الاستخبارية وأكثرها كلفة لموازنة الدولة .وحسب القانون فإن جهاز "أمان" مسؤول بشكل أساسي عن تزويد الحكومة بالتقييمات الاستراتيجية إلى على أساسها تتم صياغة السياسات العامة للدولة، بالذات على صعيد الصراع مع الأطراف العربية. تعتمد "أمان" على التقنيات المتقدمة إلى جانب المصادر البشرية في الحصول على معلوماتها الاستخبارية التي توظفها في صياغة تقييماتها الاستراتيجية.

(ب) جهاز الموساد: هو جهاز الاستخبارات للعمليات الخارجية، وله العديد من المهام، أهمها التجسس على الدول العربية. ويعتبر ثاني الأجهزة الاستخبارية من حيث الحجم والكلفة المالية.

(ج) جهاز "الشاباك": يعتبر اصغر الأجهزة الاستخبارية ويتكون من بضع الاف من العناصر، ويتخصص في محاربة حركات المقاومة الفلسطينية والسعي لإحباط عملياتها ضد إسرائيل. كلاً من "الموساد" و "الشاباك" يتبعان مباشرة مكتب رئيس الوزراء، وهو صاحب صلاحية تعيين رئيس كل جهاز منهما. لكن على الرغم من أن "الشاباك"، هو أصغر الأجهزة الاستخبارية، إلا أنه يعتبر أكثر الأجهزة الأمنية حضوراً وتأثيراً على عملية صنع القرار السياسي والعسكري في الدولة، ولا يمكن مقارنة تأثيره الطاغي بتأثير أي جهاز أمني آخر في الدولة العبرية. لا يختلف اثنان على أن الذي رفع أسهم جهاز "الشاباك" مقابل الجيش والأجهزة الاستخبارية الأخرى هو اندلاع انتفاضة الأقصى، وإدراك الكثير من الإسرائيليين أن هذه الانتفاضة باتت تمثل خطراً وجودياً على الدولة العبرية "الشاباك" تولى منذ اندلاع الانتفاضة مهمة إحباط عمليات المقاومة، وجمع المعلومات الاستخبارية التي تم توظيفها في شن

عمليات التصفية والاعتقال بحق قادة ونشطاء حركة المقاومة. كان هناك إجماع يندر تحقيقه بين المستوى السياسي، ومنافسي "الشاباك" من بين الأجهزة الأمنية، فضلاً عن وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن ما حققه "الشاباك" من انجازات في مجال إحباط عمليات المقاومة فاق كل التصورات. قدرة "الشاباك" على التغلغل في المجتمع الفلسطيني التي راكمها عن طريق التجنيد الكثيف للعملاء والجواسيس ساعد على توفير المعلومات الاستخبارية التي قادت إلى إحباط عمليات المقاومة عن طريق اعتقال خلاياها وتفكيكها والزج بعناصرها في غياهب السجون، أو تصفيتهم. انخفاض عمليات المقاومة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وانطلاقاً منها خلال العام الماضي والعام الجاري بشكل حاد، لم يكن ليتسنى بدون المعلومات الدقيقة التي وفرها " الشاباك ". لا يفوت رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون ووزراؤه أي مناسبة دون الإشادة بالجهود التي يبذلها " الشاباك " لمنع عمليات المقاومة وإحباطها قبل أن تأخذ طريقها إلى مراكز المدن الإسرائيلية. من ناحيتهم يجمع المعلقون العسكريون في الدولة العبرية على أن " الشاباك " هو أكثر الأجهزة الاستخبارية في العالم قدرة على إحباط ما يسمونه بـ "عمليات الإرهاب". "الانجازات" التي حققها "الشاباك" جعلت منه الذراع الاستخباري الأكثر تأثيراً على دائرة صنع القرار .الحكومة لا يمكنها أن تتخذ قراراً يتعلق بالنزاع مع الشعب الفلسطيني دون الحصول على موافقة قيادة "الشاباك". كل وسائل الإعلام الإسرائيلية تجمع على أن الحكومة تضرب بعرض الحائط توصيات بقية الأجهزة الأمنية الأخرى إذا كانت تتعارض مع التوصيات التي يقدمها "الشاباك". فقد دلت التسريبات من المداولات الأمنية السرية التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية منذ انطلاق انتفاضة الأقصى بشكل لا يقبل التأويل على أن "الشاباك" هو الذي رسم سياسات القمع التي مارستها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وهو الذي كان ينجح دائما في رفع سقف هذا القمع مستغلاً "انجازاته" لتبرير مطالبته الحكومة بتبني توصياته. احتكار "الشاباك" للمعلومات الاستخبارية المتعلقة بالفلسطينيين مس بقدرة أعضاء الحكومة وبقية الأجهزة الأمنية على تقديم تصورات مغايرة. هذا

الاحتكار ساعد "الشاباك" على تضخيم المعلومات من أجل تكثيف عمليات الاغتيال والقمع بشكل عام. لكن نفوذ "الشاباك" لم يتوقف عند حد رفع سقف القمع ضد الفلسطينيين، بل أيضاً تعداه إلى التمتع بحق "الفيتو" ضد أي خطوة سياسية تقدم عليها الحكومة تجاه الفلسطينيين. "الشاباك" نجح دائما في إقناع الحكومة بالتعامل ببخل شديد في كل ما يتعلق بـ "بوادر حسن النية" تجاه السلطة ونحو رئيسها الجديد محمود عباس. على الرغم من أن الأجهزة الأمنية الأخرى كان لها رأياً آخر، إلا أن "الشاباك" نجح في رفض تقديم مثل هذه البوادر على اعتبار أنها تضعف قدرة الدولة على إحباط العمليات. النفوذ الواسع الذي يحظى به "الشاباك" جعل ناحوم برنيع كبير معلقي صحيفة "يديعوت احرنوت" الإسرائيلية يعتبر رئيس "الشاباك" هو "الحاكم" الحقيقي للدولة. الذي يجعل تأثير "الشاباك" خطيراً بشكل خاص، هو حقيقة أن قادته وكبار الضباط فيه هم من الذين يتبنون المواقف اليمينية المتطرفة. والذي يدل على هذه التوجهات هو حقيقة توجه هؤلاء القادة بعد تسرحهم من الخدمة للانضمام لحركات اليمين. فوزير الأمن الداخلي العنصري الأسبق جدعون عيزرا، كان نائباً لرئيس جهاز "الشاباك"، وانضم لليكود فور تسرحه منه، وحذا حذوه ايهو ياتوم الذي كان يشغل قسم العمليات في الجهاز، وشغل مقعد في الكنيست عن حزب الليكود. وهناك من كبار قادة الجهاز من انضم لحزب "المفدال" الديني القومي الذي يعتبر الذراع السياسي للمستوطنين. وتؤكد وسائل الإعلام الإسرائيلية أن معظم قادة الأقسام في الجهاز حاليا هم من ذوي التوجهات اليمينية، وعلى رأسهم رئيس الجهاز الحالي افي ديختر. التوجهات اليمينية المتطرفة تؤثر كثيراً على التقييمات والتوصيات التي يقدمها الجهاز للحكومة، مع العلم أنه يفترض أن هذه التقييمات تقدم على أساس مهني بدون التأثر بالموقف الأيدلوجي لهذا القائد أو ذاك.قرار شارون مؤخرا باختيار يوفال ديسكين ليكون رئيسا جديداً لـ "الشاباك" له دلالات خاصة. فديسكين الذي تولى في الفترة بين العامين 2001 و2003 منصب نائب رئيس "الشاباك" يعتبر "مهندس" عمليات التصفية التي قامت بها الدولة العبرية ضد قادة وكوادر حركات المقاومة. ديسكين أخذ

على عاتقه تنسيق عمليات التصفية، وهو الذين حول المعلومات الاستخبارية المتوفرة لديه عن المقاومين الفلسطينيين إلى قذائف وصواريخ تغتالهم أثناء استقلالهم سياراتهم أو وجودهم في مكاتبهم ومنازلهم. وقد نجح في إقناع المستوى السياسي برفع مستوى عمليات الاغتيالات لتطال في البداية القيادات السياسية لحركات المقاومة، وبعد ذلك طالت القيادات والمرجعيات الروحية. الكثير من المراقبين يرون أن اختيار ديسكين تحديداً ليكون على رأس الجهاز الأمني الأكثر أهمية عكست في حينه حقيقة توجهات شارون تجاه الفلسطينيين. فشارون الذي يريد أن يجمد مشروع التسوية بعد تنفيذ خطة "فك الارتباط" إلى أجل غير مسمى، يرى أن هناك الكثير من الأسباب التي ستدفع الفلسطينيين آجلاً أم عاجلاً إلى استئناف عمليات المقاومة وعلى نطاق واسع، ولذا فهو يرى أنه من الأهمية بمكان التحوط لهذا السيناريو عن طريق إعداد خطط أمنية جاهزة يمكن سحبها من الدرج وقت الحاجة وتطبيقها. من هنا كان تنصيب ديسكين - الذي خبر شارون "قدراته الخاصة" - على رأس هذا الجهاز. يمكن القول بشكل جلي أن النفوذ الطاغي الذي يحظى به "الشاباك" على دائرة صنع القرار في الدولة العبرية يدلل من ناحية، على الاشكاليات التي تعاني منها الديموقراطية الإسرائيلية، ومن ناحية ثانية يؤكد أن الأساس الذي على أساسه يتم اصطفاء الأجهزة والقادة في إسرائيل هو القدرة على إلحاق الأذى بالشعب الفلسطيني والمس بمعنوياته.

إسرائيل: « مقاتلو الهايتك » لمواجهة المقاومة

في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخه، شرع جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية "الشاباك" في حملة دعائية لتجنيد خبراء في مجال التقنيات المتقدمة من الذين يعملون في القطاع المدني للعمل في صفوفه. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة باللغة العبرية أن جهاز "الشاباك" سيقوم بنشر إعلانات في الصحف وعلى مواقع الإنترنت، كما سيقوم بإرسال مئات الرسائل إلى خريجي كليات التقنيات المتقدمة، والضباط الذين

تسرحوا من الجيش بعد خدمتهم في الأقسام التكنولوجية العاملة في إطاره، عارضاً عليهم العمل في الجهاز في ظل ظروف عمل "مريحة ومربحة جداً". وحسب ما جاء في الرسالة التي وقع عليها رئيس الجهاز يوفال ديسكين بنفسه فإن ظروف العمل ستكون مغرية، بحيث يحصل الذين سيقبلون بالعمل لدى الجهاز على أجور تنافسية مقارنة مع الأجور التي قد يحصلون عليها في المؤسسات المدنية. وجاء في الرسالة الشخصية التي وجهها ديسكين للخبراء الهايتك " إننا نقترح عليكم هنا الانضمام إلى مهمة مصيرية لإنقاذ حياة الناس. وأنتم ستنشغلون بصورة مباشرة في إفشال العمليات الانتحارية. وستكون ظروف العمل بالنسبة للمناسبين من بينكم لهذه الوظيفة جيدة للغاية وأفضل مما يمكن إيجاده في سوق العمل الخاصة، ليس في إسرائيل فقط، بل في جميع أنحاء العالم". ويذكر أن جهاز " الشاباك " هو الجهاز الاستخباري الذي يتولى مهمة إحباط العمليات التي تقوم بها حركات المقاومة الفلسطينية. وبسبب دوره هذا يعتبر هذا الجهاز أكثر الأجهزة الاستخبارية والأمنية تأثيراً على دوائر صنع القرار في الدولة العبرية. ومثله مثل جهاز "الموساد" يخضع الإشراف على "الشاباك" لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بشكل مباشر. ونقلت الإذاعة العبرية عن مصدر كبير في "الشاباك" قوله أن قيام الجهاز بهذه الحملة الإعلانية الواسعة لتجنيد خبراء في مجال التقنية المتقدمة يأتي لزيادة فاعلية الجهاز في إحباط عمليات المقاومة الفلسطينية. وحسب المصدر، فإن الخبراء الذين سيتم استيعابهم في الجهاز سيكونون مطالبين بتطوير برامج يمكن توظفيها في عمليات التحقيق مع عناصر المقاومة الذين سيلقى القبض عليهم والذين يتهمهم "الشاباك" بالمشاركة في عمليات ضد أهداف الاحتلال، بحيث سيكون لهم تدور تكميلي لعمليات التحقيق التي يقوم بها ضباط التحقيق في "الشاباك"، والذين يجرون عمليات التحقيق باللغة العربية. وحسب المصدر فإن هؤلاء الخبراء سيكون لهم دور كبير في إحباط العمليات الاستشهادية التي تنوي حركات المقاومة تنفيذها، حيث سيساهم هؤلاء الخبراء في عمليات التصنت على نشطاء المقاومة ومعرفة تحركاتهم. ونقلت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية عن خبراء إسرائيليين في مجال التقنية المتقدمة

قولهم أنه سيكون بإمكان " الشاباك " الاستعانة بقدرات خبراء "الهاي تيك" في مجال "المطاردة الإلكترونية" خلف عناصر المقاومة، وذلك عن طريق محاولة اختراق عناوين البريد الإلكتروني التابعة لقادة حركات المقاومة وعناصرها، وبالتالي معرفة الرسائل التي يتم نقلها من القادة للعناصر، الأمر الذي يساعد على إحباط عمليات المقاومة قبل القيام بها. ويحرص جهاز "الشاباك" عندما يقوم بمداهمة منازل قادة وعناصر حركات المقاومة على مصادرة أجهزة الحاسوب الخاصة بهم، وكذلك يتم مصادرة أجهزة الحاسوب التابعة للمؤسسات الخيرية والتعليمية والاجتماعية التي يدعي "الشاباك" أنها على علاقة بحركات المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى أن خبراء التقنيات المتقدمة سيساهمون في تحسين قدرة الجهاز على التواصل مع الفلسطينيين الذين يعملون معه كمخبرين. وتؤكد مصادر "الشاباك" أن الحديث يدور عن "عملية تجنيد خاصة لعدد مقلص ونوعي جدا من خبراء التقنية المتقدمة، مشددة على أن هؤلاء الخبراء لن يتم تشغيلهم في مجال الإدارة داخل الجهاز، بل سيكون لهم دور في العمليات التنفيذية في الحرب الدائرة لإحباط العمليات الاستشهادية. من ناحيتها ذكرت صحيفة "يديعوت احرنوت" أن جهاز "الشاباك" يطلق على خبراء التقنية المتقدمة الذين سيتم استيعابهم في صفوفه بـ "مقاتلو الهايتك".
ونوهت الصحيفة إلى أن جهاز "الشاباك" استعان بخدمات خبير الهاي تيك الإسرائيلي المعروف يوسي فردي، حيث سيساعد فردي "الشاباك" في توجيه الرسائل إلى خبراء الهايتك الأكثر مناسبة للعمل في صفوفه. ونوهت الصحيفة إلى أن "الشاباك" سيعقد اختبارات خاصة لاختيار الأشخاص الأكثر مناسبة للعمل في هذا المجال. وكان جهاز المخابرات الإسرائيلية للعمليات الخارجية "الموساد" قد نشر قبل عامين إعلان في الصحف يدعو فيه ذوي الاختصاص في مجال التقنية المتقدمة للانضمام إلى صفوفه.
ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية في حينه عن مصادر في " الموساد " أن هذا الجهاز أقدم على هذه الخطوة بعد تدني مستوى العاملين فيه وبسبب مظاهر الفشل التي باتت تميز عمله. ويجمع المراقبون العسكريون في إسرائيل على أن ما أقدم عليه جهاز

"الشاباك" تحديداً يمثل نقطة تحول فارقة في تاريخ "الجهاز"، الذي يوصف بأنه "ذراع الدولة العبرية لمواجهة المقاومة الفلسطينية. ويذكر أن جهاز "الشاباك" هو الذي يقوم بإعداد قوائم قادة وعناصر حركات المقاومة المرشحين للاغتيال والاعتقال من قبل الجيش الإسرائيلي. كنواب في الكنيست.

« رام » لمواجهة « الجهاد الإلكتروني »

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً في ملحقها الأسبوعي الذي صدر بتاريخ 18-11-2008 النقاب عن أن جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية "الشاباك" شكل مؤخراً وحدة خاصة تعنى بحماية مواقع الإنترنت الإسرائيلية، سيما مواقع الوزارات والمؤسسات الحكومية التي يطلق عليها شبكة "تهيلا". وذكرت الصحيفة أن "الشاباك" أطلق على الوحدة الجديدة اسم "رام"، وأن قرار تشكيلها جاء بعدما تبين أن قراصنة ينتمون لتنظيم "القاعدة" و"حزب الله" وإيران يقومون يومياً بإرسال 19 ألف رسالة محملة بالفيروسات للمواقع الحكومية الإسرائيلية والتي تقدم خدمات لصالح مئات الآلاف من الإسرائيليين. وتحت عنوان "إرهاب دوت كوم"، قالت الصحيفة أن مهمة "رام" تتمثل في حماية المواقع الإسرائيلية وحماية المعلومات التي تدخل إليها والتي تخرج منها، مؤكدة أن القراصنة المسلمين باتوا قريبين من أي وقت مضى من ضرب عصب شبكة المواقع الحكومية الإسرائيلية على الشبكة.

مراقبة المواقع « الجهادية »

وأكدت الصحيفة أن المهمة الأخرى المنوطة بـ "رام" هو مراقبة المواقع الإسلامية التي تصفها بـ "الجهادية"، والتي جعلت على رأس اهتماماتها ضرب الشبكة الحكومية. وتنقل الصحيفة عن خبراء "رام" قولهم أن المواقع "الجهادية" هي "مجموعة قوية

يشرف عليها أشخاص مدربون بشكل كبير، مزودون بدافعية نفسية ودينية لضرب أهداف يهودية وإسرائيلية". ونقلت الصحيفة عن مصدر في "الشاباك" قوله أن قطاعات واسعة من الشباب العربي والمسلم باتوا يؤمنون بها اسماه بـ "الجهاد الإلكتروني"، والذي يعني إلحاق أكبر الأذى والضرب الأهداف الإسرائيلية واليهودية، منوهاً إلى أن هذه المجموعات ألحقت خسائر كبيرة بإسرائيل تصل إلى ملايين الدولارات، بالإضافة إلى ما أصاب الكثير من الإسرائيليين من هلع جراء تخويفهم من المسلمين.

«القاعدة» تطلع بالدور الأساسي

ويزعم "الشاباك" أن تنظيم "القاعدة" يطلع بالدور الأساس في "الجهاد الإلكتروني"، حيث تشن مجموعات تابعة للتنظيم هجمات غير نهائية على المواقع الرسمية الإسرائيلية، وخصوصا المجموعة التي تطلق على نفسها "The big hackers"، والتي اخترقت موقع حزب الليكود واخترقته في سبتمبر أيلول الماضي. ويدعي "الشاباك" أن عدداً من عناصر هذه المجموعة هم من فلسطينيي 48. ونوه "الشاباك" أن الشخص الذي يقف على رأس هذه المجموعة يعرف نفسه باسم .cold Z3ro وتزعم «رام» أنها اكتشفت أن المجموعة تدرب أعضاء جددا ويحدّدون أهدافهم المستقبلية، وتنسب «رام» لهذه المجموعة سلسلة طويلة من الهجمات ضد مواقع إسرائيلية."

تعقب «جهاديي» النت

وزعمت الصحيفة أنه بفعل الجهود التي بذلتها وحدة "رام" فقد تم اعتقال فتى يبلغ من العمر 17 من فلسطينيي 48 يقطن في قرية "كفر قرع"، في منطقة المثلث بتهمة الانتهاء لتلك المجموعة والمشاركة في الهجمات على مواقع إسرائيلية. وأكدت الصحيفة أن الشعار الذي ترفعه هذه المجموعة هو: "أنتم تقتلون الفلسطينيين ونحن سنقتل خادمكم SERVER". وأكدت رام أن هذه المجموعة نجحت في شل حوالي 750 موقعا إسرائيليا منها الكثير من المواقع المهمة مثل موقع بنك "أوتسار هحيال"، ومشفى

رامبام وحزب كاديما إضافة إلى أجزاء مواقع لبنوك إسرائيل التي تسببت في خسائر مادية جسيمة. وأشارت الصحيفة إلى أنه في أواخر ابريل من العام الجاري شن القراصنة المسلمون هجوماً على موقع بنك إسرائيل المركزي حيث تم بعث رسالة جاء فيها "كمسلم ضد الاحتلال، أؤيد بشكل مطلق مقاومة الفلسطينيين المسلحة، والعراقيين واللبنانيين ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. إنني جاد فيما يتعلق بالتحرير بكل الوسائل المتاحة. هذا هو السبيل الوحيد أمام المضطهدين الذي به يمكنهم تحرير أنفسهم". فالإسرائيليون والأمريكيون اعتمدوا العنف" ولا يوجد أي التزام لضحاياهم أن يعتمدوا أساليب ليست عنيفة".

هكذا تدير المخابرات إسرائيل ؟

طفا في الآونة الأخيرة على السطح الحديث عن مدى التأثير الذي تحظى به المؤسسة الأمنية على عملية صنع القرار في الكيان الصهيوني، لدرجة أن هناك من المفكرين الإسرائيليين من اعتبر أن إسرائيل في الحقيقة هي دولة يملكها جيش وليس العكس. وقد ترسخت هذه القناعة في أعقاب حرب لبنان الثانية عندما تبين أن قيادة المؤسسة الأمنية وليس المستوى السياسي المنتخب هي التي فرضت تصورها للحرب وأهدافها. البر فسورة دفنا جولان المحاضرة في كلية الحقوق في الجامعة العبرية تسلط الضوء هنا تحديداً على دور المخابرات في عملية صنع القرار، وتؤكد أن هذا الجهاز هو الذي احتكر السيطرة على عملية صنع القرار في كل ما يتعلق بالعلاقة مع العرب. وفي مقال نشرته في صحيفة "هآرتس" شددت جولان على أن المخابرات الإسرائيلية تعلب دوراً أساسياً في الحيلولة دون التوصل لتسوية سياسية للصراع مع العرب، وهذه ترجمة المقال:

دفنا جولان هارتس

ترجمة صالح النعامي

مرة أخرى نحتفل بعيد الحرية (عيد العرش) بينما الجندي جلعاد شليت الذي تأسره حركة حماس لازال في الأسر، في هذا العيد تحديداً يتم التركيز على أهمية الخروج من عتمة الظلام لنور يمتد شعاعه بعيداً، لكننا تركنا الاتصالات التي تجرى من أجل ضمان الإفراج عن شليت لتتواصل في الظلام. لقد عودونا أن مصيرنا مرتبط بما يقرره ويراه رجال المخابرات، الذين يديرون الاتصالات بسرية وتكتم، لقد توقفنا عن السؤال عما تم عمله من أجل تأمين الإفراج عن أسرانا.

لماذا لا نتفاوض مع جيراننا، حماس وحزب الله وفتح ورؤساء بقية الدول العربية حول تحرير الأسرى وتوقف إطلاق صواريخ القسام على مستوطناتنا، وعلى المصالحة؟

نحن في إسرائيل نتباهى بالديمقراطية وحرية التفكير، لكننا في الواقع نرزح تحت القيود التي يفرضها علينا رجال المخابرات، فهم الذين يديرون واقعنا، على الرغم من أنهم يعملون في ظلال من السرية وتحت كنف الظلام. ونحن ليس لدينا تصور عن مستقبلنا، لكن في المقابل يطلب منا ألا نوجه المزيد من الأسئلة.

منذ العام 1967، اعتقلت إسرائيل حوالي 700 ألف فلسطيني، وهو ما يشكل خمس عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب تقرير الأمم المتحدة الأخير، وإسرائيل لازالت تعتقل أكثر من أحد عشر ألفاً من الفلسطينيين، من بينهم 118 سيدة، و376 طفلاً بخلاف ما ينص عليه القانون الدولي، حيث أنه يتم اعتقالهم خارج الأراضي المحتلة. ومرة أخرى المخابرات تقرر أي معتقل فلسطيني يحق لذويه زيارته، ومن يحظر عليه ذلك.

لو كان لدى دوائر صنع القرار في إسرائيل حسن نية لأمرت بالإفراج عن 800 معتقل إداري فلسطيني، يرزحون في السجون بدون محاكمات، فقط لمجرد أن المخابرات عندنا قررت ذلك. يجب إطلاق سراح هؤلاء الشباب لأنه لم يتم توجيه لوائح اتهام

ضدهم، وهم لا يعرفون لماذا هم معتقلون، وبالتالي يتوجب إطلاق سراحهم، ويجب إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين كمرحلة أولى من مراحل المصالحة مع الفلسطينيين والعرب، كما حدث في الكثير من دول العالم.

المصالحة والتسويات السياسية للصراعات في العالم لا تتم في الظلام وتحت تأثير رجال المخابرات، بل في العلن، ويجب تمكين الضحايا بالإدلاء بشهاداتهم، ويجب الاعتراف بالتسبب للآخرين بالأذى، إلى جانب الاعتراف بحقوقهم. في اللجان التي شكلت لتنظيم عملية المصالحة في جنوب أفريقيا، أدلى 22 ألف بشهاداتهم، وقد تم بث هذه الشهادات في قنوات التلفزة ومحطات الإذاعة وشاهدها وسمعها الملايين. تشكيل هذه اللجان أعطى فرصة للضحايا للحديث عن معاناتهم، لقد مكنت جنوب إفريقيا الناس في جميع أرجاء العالم من التعرف على حجم القمع الذي مارسه نظام التفرقة العنصرية، ومنحت المجتمع هناك الفرصة لمواجهة آلام الماضي من أجل بناء مستقبل أكثر عدلاً.

في إسرائيل يفضلون إجراء مفاوضات سرية ولا يستمعون لقصة المعاناة الفلسطينية. نحن نتحدث عن عودتنا إلى أرض الأجداد، لكن ماذا بشأن الفلسطينيين الذين عاشوا على هذه البلاد، والذين ملكوا هذه الأرض ؟ لماذا لا نريد أن نسمع عن تاريخهم في هذه البلاد، لماذا لا نريد أن نسمع عن قيامنا بتشريد مئات الآلاف منهم قبل وأثناء حرب العام 1948، وتدمير بيوتهم ونهب ممتلكاتهم، لماذا لا نسمع عن حلمهم بالعودة إلى بيوتهم في يافا والرملة واللد؟ لماذا لا نريد أن نسمع عن حياتهم تحت الاحتلال، لقد أغلقنا جامعاتهم لسنين بقرار من الحاكم العسكري الإسرائيلي. لماذا لا نسمع عن أولئك الأطفال الذين يكبرون في بيوت صغيرة ويقضون وقت طويل تحت نظام حظر التجوال، لماذا لا نسمع عن الحواجز العسكرية والجدران، لماذا لا نسمع عن الفلسطينيين الذين يتم ضربهم وإهانتهم واعتقالهم وإجبارهم على الحياة بدون حقوق؟.

لقد حان الوقت للحديث مع الفلسطينيين عن الطريقة التي من الممكن بها أن

نعيش بها سوياً. هل حقاً لا يوجد هناك من يمكن الحديث معه؟ لماذا نحن لسنا مستعدين أن نتفاوض مع الجمع وحول كل شيء، حول الماضي والحاضر والمستقبل؟

هل يعقل أن يظل جلعاد شليت في الأسر ويتواصل إطلاق صواريخ القسام فقط لأنه لا يوجد هناك من يمكن الحديث معه؟ أم لأننا لا نريد أن نسمع ما يود القادة الفلسطينيون قوله ؟ علينا أن نتحدث بصوت مرتفع مع الجميع، حول كل شيء، يجب أن نتوصل معهم لإتفاق يضمن العيش بجوار وبسلام، بدون خطوط حمراء وخضراء وبدون شروط مسبقة. فقط من أجل العيش هنا سوياً يهود وعرب في تصالح.

رابط المقال: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/981192.html

التعليق على الأخبار.....تكتيك إسرائيلي لتشويه المقاومة

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة أن وحدة الحرب النفسية في الجيش الإسرائيلي بإتباع تكتيك جديد يستهدف التشكيك في المقاومة وقيادتها، تتمثل في التعليق على الأخبار والمواد الصحفية الموجودة على المواقع العربية الإلكترونية، لزعزعة الثقة في المقاومة وبث روح الانهزامية لدى القراء الفلسطينيين والعرب. وأكدت المصادر أن هناك دلائل قوية على أن عناصر الوحدة الذين يتقنون اللغة العربية يقومون بإرسال تعليقات على الأخبار والتقارير والمقالات التي تزخر بها مواقف الصحف والمجالات والمواقع الإخبارية العربية على شبكة الإنترنت، بأسماء عربية مستعارة حيث يقومون بتأييد المقالات التي تهاجم المقاومة وقوى الممانعة في العالم العربي، وتهاجم أصحاب المقالات المساندة للمقاومة.

تشويه المقاومة

أقرت الإذاعة العبرية باللغة العبرية الليلة الماضية أن الجيش الإسرائيلي يقوم بتشغيل وحدة للحرب النفسية منذ فترة طويلة، دون تحديد موعد البدء بتشغيلها. وأشارت

الإذاعة إلى أن الوحدة تتبع شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش المعروفة بـ "أمان"، حيث تركز جهدها بشكل خاص على محاولة التأثير على معنويات الفلسطينيين والعرب إلى جانب محاولة دق أسافين بين المقاومة وأبناء الشعب الفلسطيني. وأضافت الإذاعة أن الوحدة الجديدة مكونة من رجال استخبارات وعلماء نفس ومستشرقين على دراية بسمات الشخصية العربية، وتعمل بناءاً على توصيات ونتائج دراسات أجريت حول النفسية والذهنية العربية، آخذة بين الاعتبار نتائج الأبحاث في المجال النفسي. وأكدت الإذاعة أن الوحدة شرعت في العمل بالتعاون مع أجهزة الجيش الإسرائيلي وتحديداً جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، بالإضافة إلى وزارة الخارجية. وأكدت أن عناصر الوحدة يقومون بصياغة بيانات موقعة باسم الجيش الإسرائيلي موجهة للفلسطينيين وتدعي فيها أن عمليات المقاومة التي تنفذها المقاومة الفلسطينية تمس بمصالحهم وتزيد معاناتهم. وتقوم مروحيات سلاح الجيش الإسرائيلي بإلقاء هذه المناشير فوق التجمعات السكانية الفلسطينية. وبالفعل فقد لاحظ الفلسطينيون في قطاع غزة عدة مرات قيام مروحيات الجيش الإسرائيلي بإلقاء مناشير موقعة باسم الجيش وقصيرة، تحذر الفلسطينيين من مغبة التعاون مع رجال المقاومة.

يسيطرون على الأثير الفلسطيني

وأكدت الإذاعة أن وحدة الحرب النفسية تقوم بين الفينة والأخرى بالسيطرة على ترددات بعض المحطات الإذاعية الفلسطينية المحلية، وتستخدمها في تلاوة بيانات خاصة باسم الجيش، حيث تركز على نفس الرسالة، وهي بؤس الرهان على المقاومة الفلسطينية في تحقيق مكتسبات للشعب الفلسطيني إلى جانب تحذير الفلسطينيين من مغبة التعاون مع رجال المقاومة. وبالفعل فقد قام عناصر هذه الوحدة بالسيطرة لبعض الوقت على تردد محطة "صوت الأقصى"، التابعة لحركة حماس، ومحطة "صوت الشعب"، التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومحطة "صوت القدس"، التابعة لحركة الجهاد الإسلامي.

حبائل استخبارية

وأكدت الإذاعة الإسرائيلية قيام عناصر هذه الوحدة بالاتصال بعدد كبير من الفلسطينيين، وتحديداً الذين يقطنون مناطق التماس القريبة من الخط الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل حيث يحذرونهم من مغبة التعاون مع رجال المقاومة، والإبلاغ عن تحركاتهم. وفي كثير من الأحيان يقوم عناصر هذه الوحدة بترك أرقام هواتف لدى الأشخاص الذين يتصلون بهم، بعد أن يعدوهم بتلقي مكافآت في حال تعاونوا مع الجيش الإسرائيلي. وأكدت مصادر فلسطينية قيام عناصر هذه الوحدة بالفعل بالاتصال بشبان يقطنون في المناطق الحدودية حيث قاموا بتقديم هذه العروض. وتعتبر هذه الوسيلة من وسائل الإسقاط في حبائل المخابرات الإسرائيلية في سعيها لتجنيد عملاء من بين الفلسطينيين.

تشويه قادة المقاومة

لكن ما لم تشر إليه الإذاعة هو ما بات معروفاً لدى الكثيرين في الساحة الفلسطينية من دور لهذه الوحدة في محاولات تشويه سمعة قادة المقاومة الفلسطينية بالتعاون مع وسائل الإعلام الإسرائيلية. فقبل عام وعندما أعلن الأسرى الفلسطينيون إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم، قام عناصر الوحدة بتثبيت كاميرات تصوير في زنزانة مروان البرغوثي القيادي البارز في حركة فتح، والذي يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة في السجون الإسرائيلية، وذلك أثناء خروجه من الزنازنة. وبعد ذلك تم تصويره وهو يتناول طعامه في الزنزانة، حيث تم التقاط شريط فيديو للبرغوثي قبل شروع المعتقلين في الإضراب، وقام عناصر الوحدة بتسريب الشريط للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي التي قامت ببثه، للتدليل على أن ابرز قادة المعتقلين لا يلتزم بالإضراب.

الفصل الرابع

تقديس الإرهاب

النكبة ..... الشهادات التي لم تسمعوها

أشفقت على زوجها محمد الذي كان قد عاد في نفس الليلة من سفر للسعودية على ظهر جمل في رحلة تجارية امتدت أربعين يوماً، عندما استيقظت صباح ذلك اليوم الذي كان في مطلع يونيو من العام 1948، ووجدت أن ابنتهما "ثريا" التي تبلغ من العمر عامين، تعبث بشعر أبيها الطويل، بينما كان يغط في نوم عميق. خشيت "فريجة أبو سليسل" أن توقظ ثريا والدها الذي كان يبلغ من العمر 23 عاماً، فحملتها إلى بهو المنزل الطيني، تداعبها بينما كانت أشعة الشمس تتسلل عبر النوافذ الخشبية إلى أرجاء المنزل. بعد أن أنهت فريجة التي كانت تبلغ في ذلك الوقت 19 عاماً ترتيب المنزل، قررت مفاجأة محمد بجلب بضع قطوف العنب من كرم العائلة الذي يقع على مسافة 200 متر من المنزل الذي يقع في قرية "الشويحي"، للغرب من مدينة "بئر السبع"، جنوب فلسطين التي كانت تقطنها أساساً بضع عشرات من العائلات البدوية التي استقرت في المنطقة منذ مئات السنين.

سارت فريجة التي كانت تتبعها ثريا صوب كرم العنب وسط مناظر الطبيعة الخلابة التي زادها روعة الهدوء الذي كان يخيم على تلك المنطقة، والذي لم يكسره إلا شقشقة العصافير، لكنها ما أن أصبحت على بعد بضع أمتار من بوابة الكرم، حتى أطلقت

صرخة مدوية، إذ وجدت والد زوجها إبراهيم (55 عاماً)، وشقيقه الأكبر سلام (28 عاماً)، مدرجين بدمائهما، اقتربت بعض الشيء فوجدت أن كلاً منهما قد أصيب بعدة أعيرة نارية في منطقتي الرأس والصدر، رجعت فريجة للخلف وحملت ثريا وهي تهرول صارخة لإخبار زوجها وبقية أفراد العائلة بما رأته، لكنها بينما كانت تقترب من منازل القرية، حتى شاهدت رجالها ونساءها وأطفالها يفرون هائمين على وجوههم باتجاه الغرب. وبينما كانت تتقدم في ذهول أقترب منها أخوها مسلم، وهو يحمل ابنته البكر "فضية"، وابلغها أن أفراد عصابات "الهاغناة" الذراع العسكري للحركة الصهيونية يقومون بإطلاق النار على كل من يشاهدونه في المنطقة، وأن عليها مغادرة المنطقة غرباً صوب قطاع غزة الذي كان تحت الحكم المصري في ذلك الوقت. اتجهت فريجة نحو منزلها، وأخذت توقظ زوجها بسرعة، وأخبرته بما حدث، بشكل هستيري حاول محمد التوجه نحو كرم العنب لمعاينة جثتي والده وشقيقه، لكن فريجة حالت بينه وذلك، واقنعته أنه سيحكم على نفسه وعليها وعلى ثريا بالموت أن تلكأ في مغادرة المنطقة صوب غزة التي تبعد مسافة 40 كلم. هذه التفاصيل روتها لكاتب هذه السطور فريجة التي تبلغ حالياً من العمر 79 عاماً، والتي تقطن في منزل ولدها البكر عوني في معسكر "المغازي للاجئين وسط قطاع غزة. فريجة التي تم اقتلاع عينها اليسار بسبب التهاب مزمن عانت منه، لها ثلاثة أولاد وبنتان، و30 حفيداً، بينما ثريا التي تبلغ من العمر حاليا 62 عاماً تعيش بالقرب منها، بعد أن عاشت 30 عاماً مع زوجها في الكويت، قبل ان تتجه للعراق في أعقاب حرب الخليج الأولى، ولتضطر للعودة إلى غزة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. رغم اعتلال صحتها،إلا أن ذاكرة فريجة لازالت قوية، وهي تذكر أنه قبل اليوم الذي قام فيه عناصر "الهاغناة" بتهجير الأهالي من قريتها كان حديث الناس في القرية عن المحصول الوفير وغير المسبوق للموسم الزراعي في القرية.

إلقاء العجائز في الآبار

رمضان عوض الله (74 عاماً) ، الذي يقطن حالياً منطقة "بركة الوز"، في المنطقة

الوسطى من قطاع غزة، كان عمره 14 عاماً عندما قامت العصابات الصهيونية بتهجير أبناء قريته "كوكبا"، الواقعة على بعد 20 كلم شمال قطاع غزة، في يونيو من العام 1948. لازال عوض الله يذكر مشاهد الدماء التي سالت في قريته عندما أقتحم عناصر عصابات "الهاجناة" وقال رمضان لكاتب هذه السطور: "كنت أنظر من نافذة المنزل عندما قام عناصر الهاجناة بحمل عجوز يدعى محمود أبو سمرة يبلغ من العمر 85 عاماً، وقذفوا به حياً في بئر المياه الرئيسي في القرية، وبعد ذلك قذف جثته بالحجارة". ويشير إلى أن الأهالي في القرية الذين كانوا يشاهدون مثله ما كان يجري قرروا الرحيل بمجرد أن يغادر الصهاينة القرية.

وأضاف أن الصهاينة تدرجوا في عملياتهم الإرهابية التي كانت تهدف إلى اقتلاع الأهالي في القرية من قريتهم، مشيراً إلى أن عناصر "الهاغناة" قاموا في البداية بحرق كروم العنب والزيتون وبساتين البرتقال، بالإضافة إلى قتل الماشية والأبقار التي يملكها المزارعون، والذين كانوا لا يملكون أي سلاح للدفاع عن أنفسهم، وعندما وجدوا أن هذه الوسائل لم تفلح في دفع الناس للرحيل عن منازلهم، أصبحوا يغيرون ليلاً على الناس ويقومون بقتلهم. ويؤكد رمضان أن جميع الأهالي غادروا القرية واتجهوا نحو قطاع غزة دون أن يأخذوا حتى ملابسهم، مشيراً إلى أن عناصر "الهاجناة" كانوا يصطادون الفارين ويقتلونهم. "كان لدينا أمل أن تعيدنا الأمم المتحدة، أو تعيدنا الجيوش العربية بعد انتصارها في الحرب، لم نعلم أننا كنا نتعرض لمؤامرة كبيرة على هذا النحو". صمت رمضان فترة، فإذا بالدموع تتدفق لتبلل لحيته البيضاء، ثم قال أبياتاً من الشعر الشعبي تدلل على تعلقه بأرضه التي أقتلع منها، مؤكداً أنه يؤكد لأحفاده العشرين أن عليهم ألا ينسوا "كوكبا" أبداً.

تهشيم الرؤوس بالبلطات

ولا تختلف شهادة عبد الحي عوض (75 عاماً)، عن شهادة رمضان. فعندما تم اقتلاعه من قريته "حمامة"، التي تبعد 25 كلم إلى الشمال عن قطاع غزة، كان عبد الحي

يبلغ من العمر 15 عاماً، ويقول أن أول حدث عاينه وشكل دليلاً على عزم الصهاينة على طرد أهالي قريته، كان في أواخر شهر مايو من العام 1948. ويضيف أنه كان وأبوه وشقيقه الأكبر عبد الرحمن يقومان بفلاحة أرضهم التي تقع في التخوم الشرقية للقرية عندما فوجئوا بإطلاق نار كثيف من ناحية الشمال، فانبطحوا، وزحفوا مغادرين المكان بأعجوبة، منوهاً إلى أنه بعد أن عاد للمكان بعد مغادرة العصابات الصهيونية وجد أن ثلاثة من جيرانه من الفلاحين قد قتلوا بعد أن أطلقت عليهم النار من مسافة صفر بينما كانوا يتناولون طعام الغداء في كوخهم. وأبلغ عبد الحي كاتب هذه السطور قائلاً "أبشع ما شاهدته عيناي كان في مطلع شهر يونيو، فقد رأيت بأم عيني مجموعة من عناصر الهاجناة يقومون بضرب ثلاثة من الفلاحين على رؤوسهم بالبلطات حتى هشموها". وأضاف أنه عندما امتنع الأهالي عن الذهاب إلى مزارعهم وبساتينهم وظلوا في بيوتهم، قامت طائرات الهاجناة بقصف منازل القرية الأمر الذي ادى إلى مقتل عشرين شخص وتدمير عشرة منازل.و يوضح أن الأهالي بعد هذه الحادثة فروا على وجوههم جنوباً باتجاه قطاع غزة. ويشير إلى أن مختار القرية ويدعى ابو مصطفى، وبعد أن غادر القرية تذكر أنه نسي مبلغاً من المال فرجع للقرية لأخذه، وبعد أن عثر عليه وكان في طريقه للحاق ببقية الأهالي اقتحم الصهاينة القرية، فرفع العجوز السبعيني الراية البيضاء ظناً منه أن هذا سينجيه، فقام عناصر "الهاغناه" بإطلاق النار عليه وقتله. استقر عوض بعد تشريده من قريته في مخيم اللاجئين يقع للغرب من مدينة خانيونس، جنوب القطاع، وعلى الرغم من عمره الكبير، فإنه يعيش وزوجته وحدهما في المنزل، فجميع أولاده الخمسة يعيشون في دول العربية وأوروبا.

الحرب النفسية

حسين نعيمات (80 عاماً)، الذي تم تشريده من قريته "قطيس" البدوية،إلى تقع على بعد 40 كلم للشرق من قطاع غزة، يروي أن الصهاينة اتبعوا أسلوب أخر غير عمليات القتل في تشريد الناس. وقال لكاتب هذه السطور "لقد أدركوا حجم تعلق

البدو بدوابهم وخصوصاً الخيل، فكانوا يقومون بنهب الدواب والخيول، ويهددون الناس بأنهم في حال لم يغادروا المكان، فأنهم سينهبون كل ما لديهم من دواب، فغادر الناس المكان بسرعة". ويضيف أن الذي ساعد على سرعة فرار الناس من قريته هو الحرب النفسية التي مارستها العصابات الصهيونية، حيث أنهم تعمدوا تسريب معلومات حول المجازر التي كانت ترتكبها في القرى في مختلف أرجاء فلسطين، الأمر الذي جعل الناس مستعدين نفسياً للفرار.

وهناك من فروا وهم أطفال ولازالوا يذكرون شيئاً من ذكريات التشرد، مثل عماد حسن (67 عاماً)، الذي كان يبلغ من العمر سبعة أعوام عندما تم تشريده مع بقية الأهالي من قريته "الجية"، إلى تقع على مسافة 30 كلم للشمال الشرقي من قطاع غزة. وأضاف " لازلت أذكر اليوم الذي تم تشريدنا من القرية، ففي رحلة الفرار طرحتني أمي أرضاً فجأة في أحد حقول القمح، وجلست بجانبي عندما سمعت صوت سيارة، ظناً منها أنه عربة لعصابات الهاجناة ".

ما لم يدركه في ذلك الوقت هؤلاء البائسين، وكشف النقاب عنه الكثير من المؤرخين الجدد في إسرائيل، حقيقة أن عمليات التشريد المنظمة كانت عبارة عن تطبيق لخطة " دالت "(دالت الحرف الهجائي الرابع في اللغة العبرية)، التي أمرت بتنفيذها الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في مطلع العام 1948، وأشرف على تنفيذها يغآل يادين، الذي كان في ذلك الوقت قائد شعبة العمليات في "الهاغناة"، والذي تولى بعد ذلك منصبي رئيس هيئة أركان الجيش ونائب رئيس الوزراء في أول حكومة شكلها مناحيم بيغن في العام 1977. ويؤكد المؤرخ ميخائيل بارزوهر الذي كتب السيرة الذاتية لدفيد بن غوريون الذين كان رئيساً الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية وأصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل أن بن غوريون قد أصدر تعليماته لقيادة "الهاغناة" بإتباع "كل السبل" من أجل اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم.

هل شذ بن اليعازر عن القاعدة عندما قتل أسرى الحرب المصريين؟

لا جديد في فيلم "روح شكيد"، الوثائقي الذي بثته القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي مؤخراً، والذي أثبت قيام وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي الحالي بنيامين بن اليعازر، وأحد قادة حزب العمل، بإصدار أوامر لجنوده، كقائد للواء "شكيد"، أحد ألوية المشاة المختارة في جيش الاحتلال، في نهاية حرب العام 67، بقتل 250 من أسرى الحرب المصريين بعد استسلامهم. فمن المستهجن أن يؤدي هذا الفيلم تحديداً إلى إثارة ردود الفعل في الشارع العربي، وتحديداً في مصر، ليس لأن دماء أسرى الحرب المصريين هؤلاء رخيصة – لا سمح الله – بل لأن قادة جيش الاحتلال مردوا على قتل أسرى الحرب العرب والفلسطينيين في الحروب التي خاضتها دولة الاحتلال ضد الأمة العربية، وهذه هي تحديداً القاعدة التي تحكم السلوك الإجرامي الصهيوني أثناء الحروب. فحسب الوثائق البريطانية الرسمية، والتي أكدها العديد من المؤرخين الجدد الصهاينة، أنه خلال حرب العام 1948 قام كل من إسحاق رابين الذي كان يتولى قيادة أحد ألوية الجيش الإسرائيلي ويغآل ألون الذي كان يتولى قيادة المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال بإصدار تعليماتها بقتل المئات من الجنود المصريين والعراقيين وغيرهم من المتطوعين العرب بعد استسلامهم. وفي كتابه " طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني"، يشير المحقق الفلسطيني الدكتور نور الدين مصالحة إلى أن وزير الحرب الصهيوني الأسبق موشيه ديان، عندما كان قائداً لكتيبة 89 في الجيش الإسرائيلي سمح لجنوده في يومي 29-30 تشرين أول من العام 1948، باجتياح قرية الدوايمة الواقعة إلى الجنوب من مدينة الخليل أقصى جنوب الضفة الغربية، وقتل جميع رجالها، في حين اغتصبت بعض النساء، وبعد ذلك تمت إزالة القرية عن الوجود. ومع ذلك فإن هؤلاء الثلاثة تبوءوا فيها بعد أرفع المناصب في الدولة العبرية وتعامل معهم العالم، بل ووقع معهم بعض العرب معاهدات سلام وتم استقبالهم بالورود في بعض العواصم العربية. أن القتلة الصهاينة لم يستهدفوا أسرى الحرب من الجنود فقط، بل

استهدفوا المدنيين المسالمين. ففي مجزرة دير ياسين التي أمـر بتنفيذها مناحيم بيغن في 9-4-1948، قامت العصابات الصهيونية بقتل المئات من الأهالي المسالمين في القرية، في حين تم اغتصاب طالبات المدارس، كما تؤكد ذلك لجنة التحقيق التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني التي حققت في ذلك. وذكرت صحيفة "هآرتس" في تحقيق نشرته بتاريخ 7-4-1989، وقام به المؤرخ بن فيرد بالحرف الواحد "بعد انسحاب الجنود من القرية شوهدت عشرات الجثث بلا رؤوس، وعثر على كثير من النساء داخل بيوتهن وأجسادهن مخرمة بطلقات نارية، وقد انبعثت من الجثث غير المدفونة راحة كريهة". ويذكر مناحيم بيغن في كتابه "التمرد" أنه قام بإرسال رسالة شكر إلى القادة والجنود الذين شاركوا في تنفيذ المجزرة في دير ياسين، واصفاً هذا الفعل الجبان ضد العزل من المدنيين القرويين الفلسطينيين بـ "الانتصار الرائع". وفي حرب العام 1956، يذكر المؤرخ العسكري الإسرائيلي اهارون بروم أن قائد سلاح المظليين في جيش الاحتلال في ذلك الوقت، الجنرال ارئيل شارون أمر بقتل المئات من الجنود المصريين بعد استسلامهم. وقام التلفزيون الإسرائيلي أوائل الثمانينيات بعرض أفلام وثائقية ومقابلات صحافية مع جنرالات وجنود في جيش الاحتلال خدموا في حرب العام 1956، حيث أكدوا فيها أن إعدام أسرى الحرب كان أمراً مألوفاً بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية. وفي حرب العام 1967 لا يحتاج المرء إلى شهادات الإسرائيليين والأفلام الوثائقية التي ينتجونها، فيكفي التوجه للفلسطينيين في قطاع غزة الذين شاهدوا بأم أعينهم كيف كان الجنود يطلقون الرصاص على رؤوس الناس في شوارع المدن والمخيمات بدون أي مسوغ، فقد من أجل أن يدب الرعب والفزع في نفس الجمهور الفلسطيني.

الدم معيار للترقيات والاصطفاء:

أن ما يدلل على العلاقة العضوية بين الكيان الصهيوني وجرائم الإبادة والقتل، هو ما كشف عنه الصحافي الإسرائيلي البارز بن كاسبيت حول الأسباب الذي حدت

برئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شارون إلى تعيين الجنرال مئير دجان في منصب رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية للمهام الخارجية "الموساد". فقد أكد بن كاسبيت، المعلق السياسي لصحيفة "معاريف"، ثاني أوسع الصحف العبرية انتشاراً في إسرائيل بتاريخ 21-1-2007 أن شارون رد على بعض معاونيه الذين انتقدوا قيامه بتعيين دجان في هذا المنصب، قائلاً: "دجان يجيد أفضل الطرق لفصل رأس العربي عن جسده". وذكر كاسبيت أن دجان كان قائد وحدة "ريمونيم"، التابعة للواء المظليين في الجيش الإسرائيلي في مطلع السبعينات والتي كانت تتمركز في قطاع غزة، في حين كان يشغل شارون منصب قائد المنطقة الجنوبية، وكان مسؤولاً عن دجان وقواته. وأكد بن كاسبيت الشهادات التي أدلى بها الكثير من الفلسطينيين الذين عايشوا تلك الفترة، حيث أكد أن عناصر وحدة "ريمونيم" كانوا يضعون جثث الفلسطينيين في حاويات النفايات بعد قتلهم.ويكفي هنا أن نشير هنا إلى ما حدث مع ايهود ياتوم، الذي كان في العام 1984 قائداً لشعبة العمليات في جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلية "الشاباك"، وكان مسؤولاً عن عملية لإطلاق سراح رهائن إسرائيليين اختطفهم مقاومان فلسطينيان من عناصر "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وبعدما سيطر ياتوم وجنوده على المقاومين اثر استسلامهما، وبعدما التقطت الصحافة الإسرائيلية صوراً للمقاومين وهما يرفعان أيديهما للأعلى مستسلمين، اقتاد ياتوم الاثنين إلى احد بساتين البرتقال المجاورة وقام بتحطيم جمجمتيهما بحجر كبير. وقد اعترف ياتوم بذلك أمام الملأ، وعفت عنه الدولة، وبسبب هذه الجريمة البشعة حظي بشعبية كبيرة ساهمت في انتخابه كعضو كنيست عن حزب الليكود اليميني. ولا نريد هنا أن نعود هنا إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ايهود براك الذي كان يذكر الناخبين اليهود بأنه كان يطلق الرصاص على مؤخرة رؤوس المقاومين الفلسطينيين ولا يتركهم، إلا بعد أن يشاهد بياض عيونهم وهو يتطاير في الفضاء.

قصارى القول أن المرء لا يمكنه إلا أن يحيى الهبة الوطنية المباركة التي يقوم بها أحرار مصر الذين يطالبون بمحاكمة الإرهابي بن اليعازر، وهي الهبة التي دفعته إلى

تأجيل زيارته لمصر. لكن من المهم أن يتم تحويل هذه القضية إلى قضية وطنية وقومية من الطراز الأول، بحيث أن هناك مستند وثائقي يقر فيه جنود وضباط إسرائيليون بأن بن اليعازر أمرهم بقتل أسرى مصريين. أن أبسط مقتضيات الكرامة الوطنية تفرض على النظام الحاكم في مصر التحرك لمعالجة هذا الملف، وعدم استقبال هؤلاء السفاحين، على الأقل حياءً من دماء المظلومين الذين سالت دماؤهم بسبب سادية بن اليعازر وإجرامه. يتوجب فتح ملفات جميع القتلة من قادة دولة الاحتلال. لكن في نظرنا أن الاستحقاق الأهم الذي على مصر خاصة والدول العربية بشكل عام أن تقوم به، هو عدم المساهمة بتكريس المعايير المزدوجة التي تمليها إسرائيل وأمريكا، وأن تتوقف الأنظمة العربية عن المساهمة في محاصرة الحكومة الفلسطينية المنتخبة لأن حركة حماس تشارك فيها، على اعتبار أن حماس حركة إرهابية حسب العرف الإسرائيلي الأمريكي.
أن الذي يريد الانتصار لدماء الأسرى المصريين الذين ذبحوا غدراً على يد بن اليعازر، عليه أن يوجع دولة البغي بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني الذي يفرضه بن اليعازر ومن حوله من القتلة.

المستوطنات كمعاقل للإرهابيين اليهود

تدل المعطيات الإسرائيلية على أن عدداً كبيراً من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية أصبحت معقلاً لأعضاء التنظيمات اليهودية الإرهابية. وحسب هذه المعطيات، فإن العديد من المستوطنات أصبحت تدار من قبل قيادات هذه التنظيمات، والتي تقر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، سيما جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، بعجزها عن مواجهتها بسبب القيود التي يفرضها القانون الإسرائيلي على حرية حركة هذه الأجهزة في مواجهة هذه التنظيمات، ناهيك عن تمتعها بدعم كبير وغير محدود من قبل الأحزاب السياسية سواء الممثلة في الائتلاف الحاكم، أو في المعارضة. ويحيط بكل من نابلس، وسط الضفة الغربية، والخليل أقصى جنوب الضفة الغربية، المستوطنات التي تضم

أكبر تجمع للتنظيمات الإرهابية اليهودية. ففي منطقة الخليل تتواجد عدد من المستوطنات التي تمثل بؤر التنظيمات الإرهابية اليهودية. وعلى رأس هذه المستوطنة، مستوطنة "بت عاين"، والتي انطلقت منها عدد من أخطر خلايا الإرهاب اليهودي، والتي كان أخطرها الخليلة التي ألقت المخابرات الإسرائيلية القبض عليها قبل عامين والتي قامت بزرع عبوات ناسفة في العديد من المدارس الابتدائية الفلسطينية في منطقة القدس والخليل.إلى جانب ذلك تمثل مستوطنة "كريات أربع" والجيوب الإستيطانية في مدينة الخليل نفسها موطناً للتنظيمات اليهودية الإرهابية التي تنادي بالعنف ضد الفلسطينيين، وعلى رأسها تنظيم "كاخ" الإرهابي، الذي يتزعمه باروخ مارزيل، الذي يقطن الجيب اليهودي "ابراهام ابينو"،الواقع بالقرب من المسجد الإبراهيمي. وينشط في منطقة الخليل، تنظيم "الأمن على الطرق"، وهو تنظيم تفرع عن تنظيم "كاخ"، وتشكل بدعوى العمل على تأمين حركة المواصلات للمستوطنين الذين يقطنون منطقة جنوب الضفة الغربية. فإلى الجنوب من مدينة نابلس، تقع مستوطنة " تفوح "،والتي جميع سكانها هم من أتباع تنظيم "كهانا حاي" الإرهابي، الذي أسسه بنيامين كهانا، الذي قتل في عملية للمقاومة الفلسطينية في مطلع انتفاضة الأقصى، وهو نجل الحاخام مئير كهانا، مؤسس حركة "كاخ" الارهابية، الذي قتل على أيدي شاب مصري في الولايات المتحدة. ولا يحاول سكان المستوطنة إخفاء انتمائهم التنظيمي لهذه الجماعة الإرهابية، ليس هذا فحسب، بل أن التلفزيون الإسرائيلي بث تحقيقاً صحافياً حولهم، حيث تباهوا في التدليل على عدم تأثرهم بمتابعة الأجهزة الاستخبارية لهم. وقد بلغت درجة استخفاف هؤلاء بالأجهزة الاستخبارية والأمنية أن احد قادتهم تحدث أمام كاميرات التلفزيون لأتباعه حول الطرق الواجب اتباعها في الرد على اسئلة محققي المخابرات.والى الشمال من مدينة نابلس تقع مستوطنتا "يتسهار" و "هار برخا"، والتي تعتبر بدورها معقلاً لعناصر التنظيمات الإرهابية، وأحد قادة المستوطنين المتطرفين في مستوطنة "هار برخاه"، هو يهودا ليفنات شقيق وزيرة التعليم الإسرائيلية السابقة ليمور ليفنات. ويتعاون سكان المستوطنات الثلاثة في التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين

في نابلس والبلدات والقرى المجاورة لها. ويمنع هؤلاء المستوطنون الأهالي في القرى الفلسطينية المجاورة من جني محصول الزيتون في الكروم التي تزخر بها المنطقة. وفي مرات عديدة قام المستوطنون بسرقة المحصول بعد أن يقوم الأهالي بجنيه. إلى جانب ذلك، فإن المستوطنين يقومون بالاعتداء على الفلسطينيين أثناء قيامهم بفلاحة أراضيهم. وقد قتل عدد من الفلسطينيين في منطقة نابلس جراء إطلاق النار عليهم من قبل المستوطنين في المنطقة. ومن المعروف عن المستوطنين في هذه المنطقة بقيامهم بعمليات تحدي وعربدة، حيث يقومون بالتسلل إلى قلب مدينة نابلس، والصلاة حول قبر يوسف، رغم قرار قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال الذي يحظر دخولهم المنطقة.

عندما يختار الفلسطينيون أساليب تعذيبهم !!

كان يهم مسرعا في سيره، فقد كان يوم الثلاثاء هو اليوم الذي من المفترض أن يكون يوم عمله الأول في محل دباغة الجلود في المنطقة الصناعية من الخليل، كان مصرا على للوصول إلى مكان العمل، قبل وصول رب العمل. ولم يتوقع علي الطرايرة، 27 عاما، من بلدة بني نعيم الواقعة إلى الشرق من مدينة الخليل، أن يجد نفسه بعد ساعة في المستشفى بعد أن كسرت أطرافه. في المفترق الذي يقع على الشارع بين بني نعيم ومنطقة الفحص التي تضم المنطقة الصناعية، فوجئ الطرايرة بوجود سيارة جيب لجنود حرس الحدود الإسرائيلي، وما أن شاهده الجنود حتى تعالت صيحاتهم وصراخهم وطلبوا منه أن يتقدم نحوهم بسرعة. ويقول الطرايرة انه علم حينها أنهم يبيتون له نية سيئة، لكن لم يخطر بباله أن يفعلوا به ما فعلوا به لاحقا. ويضيف «ما أن وقفت أمامهم حتى احضروا دلوا بلاستيكيا وفيه مجموعة من الأوراق، وقال لي احدهم: في كل ورقة من هذه الأوراق هناك أسلوب تعذيب مختلف، فهناك تكسير أصابع القدم وهناك إطلاق الرصاص على القدم وهناك الضرب أثناء الرقص

ومفاجآت أخرى، فهيا اختر ورقة لنر ماذا سيكون ذوقك». ويتابع الطرايرة «مددت يدي وأنا اشعر أن الدنيا قد أصبحت في حجم ثقب الإبرة، وما هي لحظات حتى تناول الجندي مني الورقة، وعرضها على رفاقه، فاذا بهم يتصايحون بشكل هستيري، وقام احدهم بعرض الورقة علي وكان قد كتب على الورقة: تكسير اليدين والرجلين. ولم يضيع الجنود دقيقة من الوقت لينهالوا عليه بالضرب المبرح وبأعقاب البنادق حتى سقط أرضا. ويستطرد الطرايرة قائلا: «بعد وجبة الضرب المتواصل والمبرح امسك اثنان من الجنود بأحد ذراعي وقام ثالث بالضرب عليها بقضيب حديدي كبير، عندها فقط شعرت أنهم جادون في تحطيم عظامي. وانتقلوا بعد تكسير الذراع الأولى إلى الذراع الأخرى. وبعد الانتهاء من هذه المهمة راحوا يوجهون الضرب وبشكل جنوني إلى كل أنحاء الجسم». غاب الطرايرة عن الوعي ولم يعد يدري بعدها ما حدث له، ولم يستيقظ ألا وهو في المستشفى، بعد أن نقلته عائلة فلسطينية مرت في المكان الذي غادره الجنود وتركوه فيه ليلاقي حتفه. وما يزال الطرايرة بعد مرور أسبوع من التنكيل البشع الذي تعرض له، غارقا في بحر من الجبس لا يرى منه إلا رأسه، تحيط به زوجته وإخوانه وأمه التي تواصل الدعاء على «المجرمين الظالمين». لكن نظام القرعة في التعذيب لم يستخدمه جنود الاحتلال ضد الطرايرة فقط، إذ أن هناك عشرات الشهادات لشباب فلسطيني، تؤكد هذه الطريقة التي يتبعها جنود الاحتلال لاسيما حرس الحدود مع الفلسطينيين خاصة في منطقة الخليل. إبراهيم دوشن ورشاد التتشة ويوسف الخلة، أدلوا بشهادات مماثلة عما تعرضوا له من تنكيل عبر أسلوب التعذيب بـ«القرعة». وغير هؤلاء من الفلسطينيين في منطقة الخليل وجنوب الضفة الغربية بشكل عام يؤكدون وجود عمليات تنكيل أفظع بكثير يتحدث عنها أهالي القرى والخرب النائية في أقصى الجنوب الشرقي من المنطقة. وينقل عن احد القرويين أن الجنود عرضوا عليه أن يختار إحدى الأوراق، فإذا قرعته تقضي بقطع العضو الذكري، وبالفعل كما يقول اجبره الجنود على التعري، لكن مرور مجموعة من الصحافيين الأجانب في المكان حال دون قيام الجنود بما كانوا ينوون القيام به، وأطلقوا سراحه.

وفي منطقة رام الله ووسط الضفة الغربية هناك أساليب تنكيل وإهانة أخرى. فمثلا يقول زهير حداد من بلدة دير دبوان، انه كان عائدا من مدرسته في سيارة أجرة، عندما استوقفها حاجز «طيار» للاحتلال على مشارف القرية، فطلب احد أفراد الدورية الإسرائيلية من حداد أن يترجل من السيارة، وطلبوا منه أن يرقص، فرفض فانهالوا عليه بالضرب المبرح، لكنه بعد أن اخذ منه الألم مأخذه وجد نفسه يرقص، بينما كان الجنود يصورونه بكاميرا فيديو. ولا يتورع الجنود عن تعذيب الفلسطينيين أمام أطفالهم. وكما يقول احد الأهالي في منطقة رام الله انه كان متجها لزيارة قريبة له في قرية عين يبرود، فاستوقف الجنود سيارته وانهالوا عليه بالضرب أمام ابنه، 10 أعوام، الذي كان برفقته. ويؤكد هذا الرجل أن طفله تأزم نفسيا وهو يرفض منذئذ مغادرة قريته بأي حال من الأحوال. وتؤكد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الكثير من الشهادات حول الفظائع التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة على أيدي جنود جيش الاحتلال. ويقول فهمي شاهين المسؤول في جمعية القانون ومقرها القدس، أن منظمته بصدد توثيق هذه الشكاوى ونشرها.

جنرال إسرائيلي: ندع مستوطنينا يقتلون الفلسطينيين

"هنا تتم عملية تضليل رهيبة، نحن كجيش نساعد على ما يقوم به المستوطنون اليهود من جرائم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل". هذه الكلمات صدرت عن الجنرال يوفال بزاك رئيس قسم "تطوير نظريات القتالية" في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في مقابلة نشرتها النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت احرنوت" الإسرائيلية مساء أمس. وأكد بزاك الذي سبق له أن تولى منصب قائد قوات جيش الاحتلال في شمال الضفة الغربية أن قيام الجيش الإسرائيلي بغض الطرف عن ممارسات المستوطنين على مدى عشرات السنين من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة جعلهم يظنون أنهم فوق القانون، مؤكداً أن القانون السائد في الضفة الغربية هو قانون الغاب. وأعتبر بزاك أن

الذي ولد هذا الانطباع لدى المستوطنين هو طبيعة العلاقة غير الطبيعية السائدة بينهم وبين الجيش، مشدداً على أن الجيش لا يتعامل مع المستوطنين كجهة مسؤولة عن فرض القانون، بل أن العلاقة بين الجانبين تقوم على "صداقة حميمة". وأضاف أنه وبسبب هذه "الصداقة" لم يقم الجيش الإسرائيلي بدوره في إحباط الاعتداءات التي ينظمها المستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ حيث عكف الجيش الإسرائيلي على التستر على هذه الجرائم والتهاون مع مرتكبيها. وقال أن الجيش الإسرائيلي يتستر على التنظيمات الإرهابية اليهودية التي تنشط في المستوطنات وترتكب الجرائم ضد المواطنين الفلسطينيين، مشدداً على أن الجيش والمخابرات الإسرائيلية لا يقومان بأي تحرك من أجل تفكيك التنظيمات الإرهابية اليهودية. واستهجن بزاك أن يطالب الجيش الإسرائيلي بإزالة البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون في أرجاء الضفة الغربية بدون علم الحكومة، مشدداً على أن الجيش نفسه هو الذي غض الطرف عن بناء هذه البؤر، وبالتالي لا يمكن أن يتوقع منه أن يقوم بإزالتها.

وأكد بزاك أن مصدر قوة المستوطنين تكمن في حجم وقوة الغطاء السياسي الذي يتمتعون به من خلال تمثيلهم الكبير في الكنيست. وأضاف أن الكثير من الأحزاب جعلت من تبني قضايا المستوطنين أولوية لها في العمل السياسي لها، الأمر الذي منح المستوطنين الثقة بأنه يمكنهم عمل أي شيء دون أن يدفعوا ثمناً عليه. واعتبر أن الأحزاب السياسية تقوم بـ "تدليل" المستوطنين على نطاق واسع، محذراً من تداعيات ذلك على مستقبل إسرائيل.

وانتقد بزاك بشدة تساهل الجهاز القضائي الإسرائيلي مع الجرائم التي يرتكبها المستوطنون مؤكداً أن الجهاز القضائي الإسرائيلي يكيل بمكيالين في كل ما يتعلق بالجنح التي يرتكبها المستوطنون والفلسطينيون. واستهجن بزاك أن تحكم المحاكم الإسرائيلية بالسجن بغرامة مالية بسيطة على المستوطنين الذين يدانون قتل فلسطينيين في الوقت الذي تصدر أحكام بالسجن طويلة على فلسطينيين لقيامهم بإلقاء حجارة.

الجيش غير الأخلاقي !!

رغم محاولات قيادة الجيش الإسرائيلي التقليل من شأن دلالات قيام أحد الجنود الإسرائيليين قبل أربعة أيام بإطلاق النار على شاب فلسطيني وهو مقيد الرجلين واليدين بعد اعتقاله في قرية نعلين الواقعة غرب رام الله، واعتبارها أنها مجرد سلوك فردي شاذ، فإن الكثير من المفكرين والكتاب الإسرائيليين باتوا يؤكدون أن المشكلة تكمن في الطبيعة غير الأخلاقية للجيش والمجتمع الإسرائيلي. احد هؤلاء هو المفكر مايكل مانكين الذي كتب مقالاً في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، اعتبر فيه أن الاحتلال هو مصدر كل الممارسات غير الأخلاقية ضد الفلسطينيين، وهذه ترجمة المقال:

يديعوت احرنوت: مايكل منكين

ترجمة صالح النعامي

بعد عرض الفيلم الذي يظهر فيه احد جنود الجيش الإسرائيلي وهو يقوم بإطلاق النار على شاب فلسطيني مقيد القدمين والرجلين في قرية "نعلين"، غرب رام الله، تبين أن الذي أصدر التعليمات لإطلاق النار على الشاب الفلسطيني هو قائد الكتيبة التي يخدم فيها هذا الجندي والذي يعمل تحت إمرته المئات من الجنود. لأول وهلة بدا أن هذا القائد الكبير هو العشبة الضارة والشاذة والثمرة المتنة، لكن سرعان ما تبين أن قائد الفرقة التي تعمل فيها هذه الكتيبة كان على علم بما حدث ولم يحرك ساكناً. لكن هل يمكن اعتبار قائد الفرقة وهو ضابط برتبة جنرال أيضاً عشبة ضارة، أم أن الأمر يدل على أن الجيش الإسرائيلي كمؤسسة يتبنى قيم تسمح بمثل هذا السلوك الإجرامي، وكم من الأعشاب الضارة يجب أن نكتشفها حتى نعلم أن الحقل كله فاسد؟. أن يتحدث بعض كبار القادة في الجيش حول ما جرى ووصفهم ما جرى بأنه فضيحة لا يدلل فقط على أنهم أيضاً مجرد أعشاب ضارة، بل أن ما حدث ينسف مزاعم المؤسسة الرسمية الإسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي هو "الجيش الأكثر أخلاقية في العالم". وأسخف ما في الأمر هو ما صدر عن مكتب الناطق بلسان الجيش الذي زعم بأن ما حدث يتناقض

مع المنظومة القيمية للجيش الإسرائيلي. عليهم أن يدركوا أن قيم أي مجتمع لا يتم التدليل عليها بواسطة مطويات ومناشير تعدد مركبات منظومة القيم والأساس الأخلاقي من ناحية نظرية، بل عبر ترجمة هذه المنظومة على شكل سلوك عملي. وكلما تبين أن الأوامر التي تصدر للمس بحقوق الإنسان الفلسطيني تصدر عن القيادات العليا، وكسياسة عامة يتضح بشكل جلي أن الحديث عن أخلاقيات الجيش الإسرائيلي حديث منفصل عن الواقع، فعلى من يضحك الناطق باسم الجيش علينا أم على نفسه؟. وماذا بالنسبة لنا نحن الذين نعيش في المجتمع الإسرائيلي، متى سننتفض ضد هذا الواقع ؟. متى سنتحرك من أجل علاج المشكلة الأخلاقية التي يعاني منها جيشنا؟. لا أدرى ماذا سيكون رد الجمهور الإسرائيلي على دعوتي هذه، لكنني في نفس الوقت أدرك أنه يتوجب توفير عدة شروط من أجل إثارة جدل جدي حول أخلاقيات المجتمع الإسرائيلي:

أولاً: يجب علينا أن نبحث عن مصادر معلومات أخرى عما يجري في الأراضي الفلسطينية وألا نعتمد على ما يقوله الناطق بلسان الجيش، فمكتب الناطق هو مجرد مكتب لإدارة العلاقات العامة، لأن الناطق يزعم أنه يفحص الشكاوى حول السلوك الإجرامي للجيش لكنه في نفس الوقت لا يعترف بالحقائق كما هي.

ثانياً: يجب علينا أن نتجاهل التصريحات الصادرة عن قادة كبار في الجيش ماداموا لا يتحدثون بأنفسهم ويفضلون الإشارة إليهم كمجهولين، يجب علينا مقاطعتهم.

ثالثاً: قادة الجيش يتجاهلون الإجراءات القمعية التي يرتكبها الضباط والجنود الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، ولا يتوجهون لمعالجة هذا السلوك إلا أن تتحدث وسائل الإعلام عن هذه الإجراءات. علينا كمجتمع أن نقيم مؤسسة مدنية تعنى بالكشف عما يجري في الأراضي الفلسطينية على أيدي جنودنا.

رابعاً: الضباط دائماً يتنصلون من المسؤولية عن الممارسات التي يرتكبها جنودهم ضد الفلسطينيين بالقول أن أوامرهم لم تفهم بشكل جيد من قبل الجنود، ولذا يتوجب تحميل كبار الضباط المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها الجنود ضد الفلسطينيين.

وأخيراً علينا أن ندرك انه سيكون دائماً هناك جنود يقتفون أثر هذا الجندي الذي قام بإطلاق النار على الشاب الفلسطيني المقيد الرجلين واليدين، فالمشكلة تكمن في أن هذا السلوك ناجم عن الاحتلال، فمن يريد أن يحتل شعباً آخر، عليه أن يدرك تداعيات ذلك، والسلوك الذي أقدم عليه الجندي هو سلوك يعكس الوجه الحقيقي للجيش الإسرائيلي ولا يمكن حصره في جندي لوحده.

رابط المقال:

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3571292,00.html

هكذا يتسترون على الإرهاب اليهودي

على الرغم أن أكثر ما اقترنت به المستوطنات التي تقيمها إسرائيل على الأرض الفلسطينية المغتصبة كان وما يزال أعمال العربدة التي يقوم بها المستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، وتحديداً في أرجاء الضفة الغربية، لكن ما قام به المستوطنون مؤخراً من عمليات عربدة كانت غير مسبوقة في مستواها وضخامتها واتساعها، حيث أنهم شرعوا في استفزاز المشاعر الدينية للفلسطينيين عبر الإساءة للنبي صلى الله عليه وسلم والدين الإسلامي وكتابة الشعارات العنصرية على المساجد والاعتداء على الفلسطينيين وتدمير سياراتهم وحرق مزارعهم، وذلك رداً على قرار المحكمة الإسرائيلية العليا إخلاء بيت فلسطيني سيطر عليه المستوطنون. الصحف الإسرائيلية أبدت اهتماماً بهذه الأعمال وأجمعت على الطابع الإرهابي لسلوك المستوطنين.

المفكر عوزي بنزيمان انتقد في مقال نشر في صحيفة "هارتس" أولئك الذين يدعون أن الذي يقوم بعمليات العربدة هم جماعات هامشية من المستوطنين، مؤكداً الحقائق تؤكد أن من يقوم بهذه الأعمال هو تيار متنامي من المستوطنين تقف ورائهم العديد من أهم المرجعيات الدينية في إسرائيل. وفي مقال بعنوان "في ضوء الإرهاب اليهودي"، قال بنزيمان "حان الوقت للكف عن التعريفات المشوشة وتسمية الطفل

باسمه. لم يعد يدور الحديث عن "مجموعات هامشية"، و"متطرفين خرجوا عن السيطرة" وغيرها من التصنيفات التي ترمي إلى إخفاء الواقع الخطير. فعربدة المستوطنين تهدف إلى تهديد الفلسطينيين وبواسطة ارتكاب العنف ضدهم، في ظل ضعضعة النظام العام في إسرائيل. وحسب كل معيار رسمي في العالم فان هذا إرهاب يزرع الخوف ويشوش السير السليم للدولة"، على حد تعبيره. وأضاف مستهجناً تعاون الجيش مع المستوطنين، وقال "من الصعب التصديق، كيف أغريت السياسة والمجتمع في إسرائيل بهذه السهولة، وكيف تم غض الطرف عن الإرهاب اليهودي المتعاظم.... فبحجة الحفاظ على وحدة الشعب والتحذير من حدوث "الشرخ في الشعب" أصبحت عمليات العربدة والشغب نمط وعادة يومية. المستوطنون يشتمون، يبصقون، يضربون، يزرعون الدمار والخراب، أما الجيش فيغض النظر في أفضل الأحوال ويتعاون في أسوئها"، على حد تعبيره. وأضاف قائلاً "لقد وصلت إسرائيل إلى نقطة اللا عودة والتي ستقرر من يسيطر في الدولة: حكومة انتخبت بوسائل ديمقراطية وجهاز فرض القانون أم الإرهاب اليهودي".

أما عوفر شيلح المعلق في صحيفة "معاريف" فقد اعتبر أن أرباب الحكم في تل الأقصى هم المسؤولون عن تشجيع المستوطنين على عمليات الإرهاب والعربدة. وأضاف قائلاً "طريق مستقيم واضح ومعروف للجميع يفضي إلى حالة الفوضى والشغب الجماعي التي حدثت هذا الأسبوع في الخليل.هذا الطريق عبده كل وزراء الحكومة خلال الأربعين عاما الأخيرة، كل وزراء الدفاع وكل رؤساء هيئة الأركان كان مشاركين في تشجيع المستوطنين على عمليات العربدة. كل شخص ذو منطق أبدى ذرة من الاهتمام في هذه المسألة لم يكن بمقدوره إلا أن يتفاجأ من سلوك صناع القرار. لقد امتزج الاستهزاء العميق بسلطة القانون والنظام، وغض الطرف والعجز اللذان يميزان الدولة الإسرائيلية"، على حد تعبيره. ونوه شيلح إلى أن رؤساء الحكومات السابقين عملوا في السر عكس ما كانوا يصرحونه في العلن. وأشار إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين الذي كان يطالب بتطبيق القانون على المستوطنين، أمر سراً بتحويل ملايين الدولارات من ميزانية وزارة المالية للمستوطنات، في حين غض

سلفه بنيامين نتنياهو الطرف عن تشييد 42 بؤرة استيطانية غير قانونية اقيمت في الضفة الغربية في عهده، بدون إذن الحكومة، في حين أن ايهود باراك كرئيس وزراء في حينه والذي ادعى أنه قدم اقتراحات للفلسطينيين بتفكيك المستوطنات، واصل تحويل الميزانيات الضخمة للمستوطنات، في حين أن ارئيل شارون الذي تحدث بإسهال عن ضرورة وقف عربدة المستوطنين، غض الطرف عن قيام المستوطنين ببناء 50 بؤرة استيطانية في عهده.

الصحافيان افي سيخاروف وعاموس هارئيل ينتقدان تؤخر الجيش الإسرائيلي في العمل ضد الإرهابيين اليهود، لكنهما يؤكدان أن الجيش لم يعد يحمل الفلسطينيين المسؤولية عن اندلاع العنف. وفي مقال نشراه في صحيفة "هارتس" حذرا من خطورة المس بمشاعر الفلسطينيين الدينية قائلين "قد يفضي استمرار أعمال العنف ولاسيما تدنيس المقابر والمساجد إلى أن يستأنف الفلسطينيون تنفيذ العمليات ضدنا. سيحدث هذا خصوصا بعد أن نجح الجيش الإسرائيلي في تخفيض مستوى الإرهاب الفلسطيني وتحديداً في الخليل إلى أدنى مستوى طوال سنين وهو انجاز مكن حتى من نشر أجهزة امن السلطة في القسم الفلسطيني من المدينة". في الانتفاضة الأولى اعتاد الإعلام الإسرائيلي مهاجمة الأباء الفلسطينيين الذين زعم أنهم أرسلوا أبناءهم لرمي الحجارة. من المثير أن نسأل أين آباء ومربو الأولاد اليهود الذين يشاغبون في الخليل. إلا ينطبق قانون التربية الإلزامية على الضفة الغربية؟ لا يظهر في هذه الأيام في الخليل أي مسؤول يهودي ناضج ".

وحتى إسرائيل هارئيل الذي شغل في الماضي منصب رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة بات يحذر من خطورة أعمال المستوطنين. ففي مقال نشره في صحيفة "هارتس" حذر هارئيل من أن مثل هذه الأعمال ستقصر من وجود المستوطنين في الضفة الغربية، وقال "من الصعب التصديق أن هؤلاء الشبان جاءوا من كافة أنحاء البلاد من أجل منع إخلاء بيت، ذلك لان كل حجر يرشقه

المستوطنون على جندي إسرائيلي أو على فلسطيني وكل شتيمة بحق شرطي وكل يد ترفع على صحفي، وكل اعتداء على ممتلكات العرب ستدفع للمطالبة بإجلاء المستوطنين القاطنين الدائمين أيضا". وضاف في مقال بعنوان "انقلب السحر على الساحر"، قائلاً "هؤلاء المنفلتون تسببوا أيضا بإضعاف شرعية الاستيطان اليهودي في الخليل في كريات أربع وبدرجة معينة أيضا كل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وفي نفس الوقت سيظهر هناك من يربط الأمور بالسياسة عشية الانتخابات". وحمل هارئيل قيادة المستوطنين والحاخامات المسؤولية عن عمليات العربدة لأنهم هم الذين يقومون بإيواء الإرهابيين اليهود. وقال "الزعران المعربدون والذين يلحقون الأذى بالناس وممتلكاتهم ليسوا ذرعا واقيا للاستيطان كما يدعون هم والمدافعون عنهم. العكس هو الصحيح: هم يؤدون إلى إثارة رائحة نتنة للاستيطان ويضعفون مكانته ومناعته لذلك هناك أشخاص يخشون من أن يكون في صفوفهم أشخاص استفزازيون وعدوانيون"، على حد تعبيره.

يطعمون قوائمهم الانتخابية بـ "نجوم القمع"

خاضت الأحزاب الإسرائيلية الكبرى عشية الانتخابات الأخيرة سباقاً محموماً لإقناع أكبر عدد من الجنرالات المتقاعدين للانضمام إلى صفوفها لتطعيم قوائمها الانتخابية. وأبدت الأحزاب اهتمام نظير باستقطاب "نجوم القمع" من الجنرالات الذين كان لهم دور كبير في قتل الفلسطينيين والعرب،في محاولة لإقناع أكبر عدد من الإسرائيليين بالتصويت لصالحها، وتحديداً مرشحين من خريجي المؤسسة العسكرية. وكان حزب الليكود المعارض هو أكثر الأحزاب تحمساً لضم الجنرالات المتقاعدين لصفوفه للتدليل على "جودة " مرشحيه وأهليتهم للقيادة.

وبذل رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو جهود كبيرة حالياً لإقناع الجنرال موشيه بوغي يعلون رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق لضمه لحزب الليكود، وإدراجه

في موقع مضمون على قائمة مرشحي الحزب للانتخابات. وانضم يعلون لليكود وأصبح بالفعل وزيراً في الحكومة التي يرأسها نتنياهو. ويذكر آن يعلون كان قائد وحدة "سييرت متكال "، أكثر وحدات الجيش الإسرائيلي نخبوية وهي المسؤولة عن تصفية مئات القيادات الفلسطينية. وبرز أسم يعلون عندما كشف النقاب عن قيامه بقيادة عملية اغتيال أبو جهاد الرجل الثاني في حركة فتح في العام 1986، كما كان يعلون قائد قوات جيش الاحتلال في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى وكان مشهوراً بإصدار التعليمات الصارمة لقتل أكبر عدد من الفلسطينيين. وإلى جانب سجله في مجال القمع، فإن يعلون أطلق بعد تسرحه من الجيش عدد من التصريحات بالغة التطرف مثل وصف فلسطينيي 48 بأنهم بمثابة "السرطان في جسد الدولة"، وتأكيده على أن المفاوضات وصفة لإضعاف إسرائيل.

قنص ·النجوم·

وقد سجل نتنياهو نجاحات لافتة في مجال استقطاب "نجوم القمع" أكثر من غيره من قادة الأحزاب، حيث نجح باستقطاب الجنرال يوسي بيليد الذي تولى في السابق منصب قائد المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال أثناء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وأشرف شخصياً على عمليات الاغتيال التي طالت المئات من كوادر حركة أمل والحركات الفلسطينية بعيد العام 1982. وكانت مفاجأة نتنياهو على هذا الصعيد هو إعلان الجنرال عوزي ديان، ابن شقيق وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق موشيه ديان الانضمام لحزب الليكود. فقد كان من المعروف أن ديان يتبنى مواقف سياسية تتقاطع مع قوى اليسار والوسط الإسرائيلي. وشغل عوزي ديان مثل يعلون موقع قائد "سييرت متكال"، وأشرف على تنفيذ الكثير من عمليات الاغتيال والتصفية. وكان ديان عندما يريد الإشارة إلى العمليات السرية التي نفذها في قلب العالم العربي كان يقول "لطالما تجولت في البلدان العربية بدون جواز سفر". وقد وصف نجاح نتنياهو في استقطاب ديان بأنه "ضربة معلم"، على اعتبار أن ايهود براك زعيم حزب العمل بذل جهود كبيرة من أجل استقطابه لصالحه.

من ناحيتها نجح حزب كاديما في استقطاب الجنرال "إسحاق ليفني" الذي تولى في السابق منصب قائد شعبة تطوير الأسلحة في الجيش. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت " أن زعيمة الحزب تسيفي ليفني تسعى في سرية تامة حالياً لضم عدد من الجنرالات المتقاعدين لقائمة "كاديما". أما حزب العمل فيسعى إلى ضم عدد من الجنرالات، من بينهم الجنرال يعكوف بيري رئيس جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك" الأسبق، الذي يرأس حالياً مجلس إدارة أحد البنوك الكبيرة.

تشجيع الإرهاب بغمزة عين !!

بعد أن صمتت المؤسسات القضائية الإسرائيلية عن سيل الفتاوى التي أصدرها الحاخامات اليهود والتي أباحت قتل المدنيين العرب والفتك بهم وبممتلكاتهم، جاء دور الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام في إسرائيل لتشجع عناصر اليمين المتطرف على تطبيق هذه الفتاوى. وقد حدث هذا قبل أسبوعين عندما لم تحرك الشرطة الإسرائيلية ساكناً لمنع عناصر اليمين المتطرف من اقتحام قرية "جبل المكبر" لتدمير منزل عائلة منفذ عملية القدس الشهيد علاء أبو دهيم، عملاً بفتوى أحد الحاخامات. قلة من الكتاب الإسرائيليين اعتبروا أن المؤسستين الأمنية والإعلامية تشارك في الجرائم التي ينفذها الإرهابيون اليهود. كوبي نيف، الكاتب الإسرائيلي الشهير كتب مقالاً حول الشراكة بين اليمين المتطرف وكل من الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الإسرائيلية في تنفيذ العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين، وهذا نص المقال:

كوبي نيف......معاريف

ترجمة صالح النعامي

لو افترضنا جدلاً أن المئات من الشبان من فلسطينيي 48 استبد بهم الغضب بعد حادثة إطلاق النار قبل عامين في حافلة الركاب بمدينة "شفا عمرو" الواقعة في الجليل،

ولم يدعوا فقط إلى هدم بيت الجندي نتان زاده الذي نفذ المجزرة التي قتل فيها خمسة من الفلسطينيين وجرح عدد آخر بعد الحادث، بل خرجوا إلى مدينة "ريشون ليتسيون" حيث تقطن عائلة الجندي، لمحاولة هدم البيت بأيديهم - فماذا كان سيحدث عندئذ؟

أولا، مع ظهور المناشير التي تدعو الفلسطينيين إلى هدم بيت عائلة الجندي، سيشرع كل من جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية " الشاباك والشرطة في موجة اعتقال بين "المتطرفين المسلمين"، في الوقت الذي ستقوم فيه الصحف الإسرائيلية بدون استثناء بنشر مقالات تعترض على "أخذ القانون بالأيدي" على يد عرب إسرائيل.

وثانيا، إذا لم تنجح الاعتقالات في منع الشباب الفلسطيني من التوجه إلى مدينة "ريشون ليتسيون"، فان شرطة إسرائيل ستفعل كل شيء لمنع وصولهم إلى المدينة، حيث ستحظر على العرب ركوب الحافلات، وتقيم الحواجز، وستوقف كل سيارة يبدو على سائقها الملامح العربية. في الوقت الذي ستؤجج فيه وسائل الإعلام الإسرائيلية نار التحريض على المواطنين العرب الذين يتحدون قوانين الدولة.

ولو افترضنا أن "المشاغبين العرب"، كما تسميهم وسائل إعلامنا، نجحوا في الوصول إلى ريشون لتسيون، وحاولوا رمي الحجارة على البيوت والسيارات هنالك، فان قوات الشرطة لن تلجأ إلى استعمال العصي والغاز المسيل للدموع ورصاص المطاط، بل ستطلق النار الحية على "المشاغبين. وستنتهي أعمال الشغب على الأرجح بقتل سبعة أشخاص وعشرات الجرحى، إلى جانب اعتقال المشاركين في المظاهرات بشكل جماعي، حيث سيحاكمون سريعا، ويسجنون لفترات طويلة.

في الأسبوع الماضي حدث نفس الشيء بالضبط، لكن من قام بهذا العمل فعلاً هم الشبان اليهود، إلا نتائج تصرفهم كانت مغايرة مع نتائج السلوك الإفتراضي للشبان العرب. فقد وزع "متطرفون يهود فعلاً " منشورات تدعو إلى اقتحام بلدة جبل المكبر التي ينتمي إليها علاء أبو ادهيم وهدم بيت عائلته ولم يقم جهاز الشاباك والشرطة بأي ردة فعل على ذلك، ولم يتم اعتقال أي شخص واحد، ولم تتأثر وسائل

الإعلام الإسرائيلي بسلوك الأجهزة الأمنية المستهجن. وفي اليوم الذي حدده المشاغبون اليهود لتنفيذ مخططهم لهدم منزل أبو ادهيم، لم تحرك "أذرع الأمن" ساكناً للحيلولة دون خروج الشبان اليهود لتنفيذ مخططهم.

في نهاية الأمر، وعندما كان المئات من المشاغبين اليهود منخرطين في أعمال الشغب لم يمنع الشاباك والشرطة هؤلاء الرعاع من صب جام غضبهم على البيوت والسيارات كما يحلو لهم. ولأنه أصبح من الأمور البديهية، ألا يستعمل رجال الشرطة أيضا أية وسائل لتفريق المشاغبين اليهود، لا عصيا ولا غازا مسيلا للدموع بل قفزوا عليهم هنا وهناك بأيدي فارغة. وفي النهاية اعتقل سبعة من المشاغبين، لكنهم إذا حوكموا أصلا فإنهم سيبرؤون أو يحظون بعقوبات سخيفة.

كان يمكن غض الطرف عن سلوك "اذرع الأمن" ووسائل الإعلام، واتهامها بالغباء المعتاد. بيد أن صورة واحدة نشرتها "يديعوت احرونوت" (أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً) غداة أعمال الشغب على صفحتها الرئيسة تبين أن الأمر غير ذلك. ففي هذه الصورة الضخمة يظهر سبعة من المشاغبين ينقضون والحجارة في أيديهم على سيارة فلسطينية تقف على جانب الشارع، بيد أن الأمر البارز في الصورة هو أننا لا نرى فيها وجه أي واحد من المشاغبين، حيث قامت الصحيفة بإخفاء وجوه المشاغبين. هذا أن دل على شيء، فإنما يدل على أن الصحيفة تتعاون مع المشاغبين اليهود، ليس بشكل علني، بل بغمزة عين كبيرة، عبر إخفاء وجوه نشطاء اليمين المتطرف، وبذلك تحميهم من عمل انتقام قد يقدم عليه الفلسطينيون.

إذن لا يمكن أن نعزو الظروف المريحة التي يعمل فيها نشطاء اليمين المتطرف إلى غباء الشرطة أو السذاجة الإعلامية، بل إلى تعاون الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الإسرائيلية مع "المشاغبين اليهود"، بواسطة غمزات التشجيع. ويعلم كل هاوٍ للتاريخ إلى أين يفضي هذا التعاون الغمزي.

رابط المقال: http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/713/305.html

اللقطاء في خدمة الإرهاب

آخر ما تفتق عنه ذهن قطعان المستوطنين في حربهم ضد الفلسطينيين هو توظيف اللقطاء في هذه الحرب. فقد ذكرت صحيفة "هارتس" الإسرائيلية أن التحقيقات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية مؤخراً تؤكد أن المستوطنين الذين يسهمون بنحو خاص في الاعتداء على الفلسطينيين في أرجاء الضفة الغربية هم من اللقطاء الذين تم استيعابهم من قبل مجلس المستوطنات اليهودية للاستقرار تحديداً في المستوطنات المواجهة للتجمعات السكانية الفلسطينية. وقد كشف النقاب عن توجه خطير جداً لدى قيادات المستوطنين الذين يستوعبون هذه العينات من الشباب، ويقومون بتثقيفهم ثقافة غاية في العنصرية والتطرف. ونوهت الصحيفة إلى أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يتم فيها الكشف فيها عن الجرائم التي يرتكبها هؤلاء اللقطاء ضد الفلسطينيين، ففي تموز من العام 1998، عندما قام ثلاثة من اللقطاء بقتل المواطن الفلسطيني عبد المجيد تركي من مدينة الخليل، حيث تناوب الثلاثة على ضربه بآلات حادة لمجرد أنه كان أول فلسطيني يصادفهم بالقرب من مستوطنة "بيت حجاي"، القريبة من المدينة. وتشير الصحيفة إلى أن الغريب العجيب كان ما قاله شاؤول أكرا مدير المؤسسة التي كان يؤوي إليها هؤلاء الثلاثة، إذ قال في دفاعه عما ارتكبوه من جريمة "إنهم لم يريدوا قتله، وكل ما في الأمر أنهم كانوا يتدربون على القتل من ضربة واحدة، وهذا ما حدث". وإن كان هذا التبرير يثير الاستفزاز ويبعث في النفس قدراً هائلاً من الحنق والغضب، فإن المفاجأة أن أياً من هؤلاء الشباب الأحداث لم يمكث في السجن أكثر من شهرين فقط.

نتاج مواخير الدعارة

ويستشف من تقرير بثته القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي أن هذا هو نمط التربية والتنشئة السائد في المستوطنات، الذي لم يخطر على بال حتى عتاة الفاشية والنازية. ويبدو بشكل واضح أنه في الحرب القذرة التي يخوضونها ضد الفلسطينيين، فإن قادة المستوطنين مستعدون لتجنيد الذين جاءوا للدنيا بفضل مواخير الدعارة

المنتشرة في أرجاء إسرائيل، بعد أن لفظهم مجتمع المدن الكبرى. فهؤلاء اللقطاء عاشوا الإحباطات النفسية وذاقوا ويلات العيش في ملاجئ تل أبيب وحيفا وبئر السبع، وبالتالي فهم يكتنزون حقداً على كل ما هو إنساني في هذه الدنيا. ويتضح من التقرير أن هذه الحقيقة وعاها قادة المستوطنين، فكان الحرص على جلب هذه الحثالات ليكونوا في الصف الأول في مواجهة أبناء الشعب الفلسطيني العزل وليمارسوا السادية والشذوذ.

قصائد تمجد قاتل المصلين

لكن الشذوذ لا يقف عند هذا الحد، فهذا النمط من التربية يستقي أفكاره من نمط القيم المختل الذي يحتكم إليه الصهاينة والذي جعل معايير الإصطفاء لدى هؤلاء معوجة تعكس البهيمية في أسوأ صورها. وذكرت صحيفة "معاريف" أن طلاب جامعة "بار إيلان"، ثاني أكبر الجامعات في إسرائيل لم يجدوا إلا منير لبيد لانتخابه ليكون على رأس مجلس إتحاد الطلاب. واللافت للنظر أن إحدى "الإنجازات " التي شفعت للبيد المستوطن من "كريات أربع"، لدى الطلاب هو نظمه ديوان من الشعر خصصه بالكامل لتمجيد جاره باروخ جولدشتاين الذي نفذ مجزرة المسجد الإبراهيمي عام 1994، والتي راح ضحيتها 29 فلسطيني وجرح عشرات آخرين، حيث أطلق جولدشتاين النار على المصلين وهم راكعين في صلاة الفجر. وجاء ديوان لبيد هذا باسم "جولدشتاين الرجل". ولا مجال هنا للحديث عن "القرف" الذي شمله ديوان لبيد الذي حرص فيه على "أنسنة" غولدشتاين وتعظيم فعله الشنيع.

تحريض برعاية نتنياهو

واتضح مؤخراً الدور الذي يقوم به رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في رعاية وسائل الإعلام التابعة للمستوطنين التي تحرض على الفلسطينيين. ونوهت صحيفة "يديعوت أحرنوت" إلى أن نتنياهو زار مؤخراً مقر راديو "عروتس شيفع"، أحد أبواق المستوطنين الرئيسية النافذة والمؤثرة في بلورة الرأي العام الصهيوني تجاه

الفلسطينيين والعرب. من يجيد اللغة العبرية بإمكانه أن يستمع إلى البرامج التي يبثها هذا الراديو حتى يدرك الأسباب التي تدفع المجتمع الإسرائيلي نحو هذا الميل غير المسبوق نحو التطرف. وأضافت الصحيفة أن هناك عدة برامج مخصصة لأحدث الفتاوى التي يصدرها مرجعيات الإفتاء من الحاخامات، وخلال هذه البرامج يتم التشديد على الفتاوى التي تضفي شرعية على استهداف الفلسطينيين وذبحهم. فمثلاً على سبيل المثال لا تنقطع هذه الفتاوى عن بحث تداعيات الفتوى التي أصدرها الحاخام مردخاي إلياهو الذي يعتبر زعيم التيار الديني الصهيوني، وأهم مرجعيات الإفتاء في هذا التيار، وهي الفتوى التي يطلق عليها "فتوى عمليق". وهي الفتوى التي تبيح تطبيق قتل شيوخ الفلسطينيين ونسائهم وأطفالهم وحتى بهائمهم.

وأكدت الصحيفة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يحرص بين الفينة والأخرى على زيارة مقر هذا الراديو ولا يتردد في الاستجابة لإجراء مقابلات معه على أثيره. ويحرص في ختام كل لقاء على الإشادة بهذا الراديو على الرغم من أنه يعمل بشكل غير قانوني. وفي إحدى المرات وعد نتنياهو بالسماح بتطوير الخدمات التي يقدمها هذا الراديو.

المضحك المبكي أن خطة "خارطة الطريق" تلزم السلطة الفلسطينية بوقف "التحريض" ضد الفلسطينيين في مناطق نفوذها. ويتبارى قادة الجيش والأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على الشهادة بأن السلطة قطعت شوطاً كبيراً في الوفاء بهذا الاستحقاق، حيث أنها قامت بإقالة جميع أئمة وخطباء المساجد الذين يتعرضون لإسرائيل، ولم تتردد في اعتقالهم وتعذيبهم وحلق لحاهم. في نفس الوقت حظرت السلطة على كل الخطباء التعرض من قريب ولا من بعيد لإسرائيل، ناهيك عن منعها القيام بأي أنشطة داخل المساجد. وتولت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة فياض تعيين الخطباء والأئمة وفق معايير خاصة. ولم يعد سراً أن أحد قادة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة تباهى في أحد لقاءات التنسيق الأمني مع قادة الجيش الإسرائيلي أن عناصر الأمن التابعين له – وبخلاف الإسرائيليين – لا يترددون في اقتحام المساجد.

«كيهودي وكإسرائيلي أقول: يجب مقاطعة إسرائيل»

أودي ألوني
ترجمة صالح النعامي

ساد غضب شديد في جميع الأوساط الإسرائيلية عندما أعلن عدد من أساتذة الجامعات الإسرائيليين انضمامهم لحركة "BDS" العالمية التي تدعو لفرض عقوبات على إسرائيل وتعمل على إقناع الشركات العالمية بالتوقف عن الاستثمار في إسرائيل. البرفسور أودي ألوني، أحد هؤلاء المحاضرين كتب مقالاً في النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت أحرنوت"على شبكة الإنترنت" يشرح فيه الأسباب التي دعته للانضمام لهذه الحركة، وهذه ترجمة المقال:

تتسع أنشطة الحركة المنادية لفرض مقاطعة على إسرائيل (BDS) والداعية لوقف الاستثمارات فيها بشكل لافت للنظر. ولم تعد العضوية في هذه الحركات تقتصر على نشطاء اليسار الأوروبي المتطرف بل بات ينضم إليها نشطاء سياسيون من وسط الخارطة الحزبية، بالإضافة إلى انضمام أعداد من يهود الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يعتبرون بشكل عام من أوثق المخلصين لإسرائيل. ومن الواضح أن تعاظم هذه الأنشطة يأتي بشكل خاص مع حلول الذكرى الأولى للهجوم الإسرائيلي على القطاع، وعلى خلفية تقرير "غولدستون"، وبسبب سياسة الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل. هذه السياسة التي لا تجد تعبيرها فقط في القرارات التي اتخذتها المحكمة العليا الإسرائيلية التي أضفت شرعية على طرد الفلسطينيين من بيوتهم في القدس، وتحديداً في حي "الشيخ جراح" بدعوى أن هذه البيوت تعود لليهود، في حين لا تصدر نفس المحكمة قراراً بإعادة الفلسطينيين الذين طردوا في العام 1948 إلى البيوت التي طردوا منها. هذه المحكمة التي تمنع عناصر الشرطة الفلسطينية من تصفية الإرهابي يعكوف تايتل (قامت بقتل اثنين من الفلسطينيين بدوافع دينية متطرفة)، في حين تسمح المحكمة لعناصر الأمن الإسرائيلي بتصفية ثلاثة من عناصر حركة فتح في أعقاب مقتل حاخام يهودي، دون أن يقدم هؤلاء العناصر للمحاكمة، مع العلم أن إسرائيل أدعت

أنها تأكدت من مشاركتهم في قتل الحاخام فقط بعد أن قامت بتصفيتهم، مع العلم أن الفلسطينيين يؤكدون أن اثنين من القتلى ليس لهم علاقة مطلقاً بما حدث. هذه الأمثلة تؤكد انعدام المساواة المتطرف في هذه البلاد، وتبرز الأسباب التي شجعت على ظهور الحركات العالمية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في أرجاء العالم، حتى لا يندفع أحد في إسرائيل صارخاً " كل العالم ضدنا. هذه الأسباب دفعت الكثير من اليهود في أرجاء العالم للشروع في تأييد مجموعة (BDS)، التي تدعو لفرض مقاطعة على إسرائيل. هذا هو الفرق بين المقاومة العنيفة والمقاومة غير العنيفة التي تمثل وسيلة مركزية بالنسبة لأولئك الذين يحاولون منع العنف ضد إسرائيل عبر تغيير سلوكها المتغطرس ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكمها.

أحد رؤساء قسم الفلسفة في إحدى الجامعات الأمريكية يقول "في بعض الأحيان تكون ظروف يصبح استخدام العنف فيها أمر ملح، لكن في نفس الوقت لا يمكن تبرير العنف". هذا الحكم يمثل اتهاماً يحلق فوق رؤوس حركات المقاومة المختلفة التي تستهدف التخلص من الاحتلال. عندما يقوم الأطفال في قرية "بلعين" الفلسطينية التي تقوم إسرائيل بمصادرة أراضيها الزراعية من أجل إقامة جدار الفصل بإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال الذين يقومون بتأمين عمليات المصادرة، فإن كبار القوم في هذه القرية يقولون لأطفالهم "إلقاء الحجارة على الجنود أمر مبرر تماماً، لكننا قررنا سلوك طريق غير عنيف في احتجاجاتنا على الجدار". ومن منطلق تأييدنا للنضال غير العنيف في بلعين وبعد مواصلة إسرائيل سلوكها العدواني القائم على استخدام القوى قررنا نحن النشطاء الإسرائيليين في BDS الانضمام لهذه المنظمة، وصغنا وجهة النظر التي تبرر ذلك. تقوم الدولة باستخدام القوة في قمع مقاومة غير عنيفة لكنها فاعلة تقوم بها أقلية تعيش بدون حقوق، مع العلم أن المقاومة العنيفة ضد قوات الاحتلال التي تستخدم القوة من أجل تكريس الاحتلال مبررة تماماً. وعلى الرغم من أن المقاومة العنيفة ليست دائماً ملحة، وأحياناً لا تخدم الهدف، وفي بعض الأحيان أضرارها تفوق منافعها، لكنها تبقى دائماً مبررة. وفي المقابل فإن المقاومة غير العنيفة دائماً تكون مبررة ودائماً تكون ملحة، لكن ما بالغ الأسف ليست دائماً متاحة. من هنا من الواجب علينا

المساعدة في إيجاد ظروف تسمح بممارسة المقاومة غير العنيفة، حتى لا تصبح المقاومة العنيفة ضد الاحتلال مبررة. ومن أجل توفير مثل هذه الظروف علينا أن نجند ضغط خارجي على الدولة. وهذا الأمر ملح خاصة لأن مواطني إسرائيل فشلوا فشلاً ذريعاً في الدفاع عن الأقليات التي تعيش في الدولة وتم التعامل معهم كمواطنين دون حقوق أو كشعب محتل تحت سيطرة غير قانونية. وقد تبين أن عمل BDS يمثل الصورة الأفضل لممارسة الضغط على إسرائيل لأنها تبادر إلى الدعوة إلى توقف الاستثمار في إسرائيل. هذه المنظمة ليست منظمة سلبية كما يحاولون تصويرها، بل هي منظمة تسعى لمنع العنف ولإنقاذ حياة البشر. هذه منظمة تقوم على الأخوة والشراكة والتوجه لنفس الهدف، وهي تمثل بديلاً عن المقاومة العنيفة ضد قوات عسكرية تمارس القمع، وهي تسعى لتحقيق المساواة ومنح الفلسطينيين حقوقهم. وفي حال تجند المزيد من الإسرائيليين لهذا المنظمة فإنه لن يكون هناك ضرورة لممارسة الضغوط من الخارج. أن المبادئ الثلاث الأساسية لـ BDS هي: وقف الاحتلال بشكل فوري وشامل، مساواة كاملة لكل الفلسطينيين الذين يقطنون إسرائيل، واعتراف مبدأي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. أن أي لوبي يميني أو مسيحي صهيوني وأي محام من مدرسة "دراوشبيتس لن ينجح في وقف عجلة الحركة الجماهيرية العالمية التي تخطط لوضع حد لهذا الصراع وجلب السلام بناء على مبادئ القانون الدولي لصالح كل من الشعبين.

رابط المقال: 00.html.L-3828045.7340.http://www.ynet.co.il/articles/0

الفصل الخامس

تطرف، عنصرية، عسكرة

لماذا يتطرف الإسرائيليون

«دراسة»

ذهلت السيدة عندما اندفع طفلها مذعوراً باكياً إلى داخل المنزل، وجارها ضخم الجثة يطارده. ولما لم تسارع الأم الواقعة تحت هول الصدمة لنجدته، اندفع طفلها نحو الحمام، فما كان من الجار إلا أن اقتحم الحمام في أثره حتى أمسك به، وأخرجه، وأمام ناظري أمه قام بضربه بشكل مبرح وبعد ذلك قام بعضه. وقع هذا الحادث قبل سبع سنوات، في مستوطنة "نوكديم"، الواقعة في محيط مدينة "بيت لحم". لم يكن هذا الجار المتوحش سوى مفاجأة الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة افيغدور ليبرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، اليميني المتطرف الذي سجل مفاجأة كبيرة عندما فاز بخمسة عشر مقعداً، ليحل في المرتبة الثالثة بعد حزبي "كاديما "، و "الليكود"، ويتفوق على حزب العمل بزعامة إيهود براك، وهو الحزب الذي بنى الدولة وقادها على مدى عقود من الزمن. في هذه الانتخابات حقق اليمين فوزاً واضحاً إذ أن مجموع ما حصلت عليه الأحزاب اليمينية بشقيها الديني والعلماني هو 65 مقعد في الكنيست، وهذا ما يعني أن أي حكومة ستشكلها ستحظى بأغلبية مستقرة. وفي المقابل فإن أحزاب ما يعرف بـ "يسار الوسط" و"اليسار" ممثلة في حزبي كاديما والعمل وحركة "ميريتس" قد حصلت مجتمعة على 44 مقعد فقط. وقبل الاستفاضة في رصد وتحليل الأسباب التي أدت إلى

هذه النتائج، فإنه يتوجب التنويه إلى نقطة بالغة الأهمية، وهي أن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى يسار ويمين هو تصنيف مضلل. فعلى صعيد السياسات الاجتماعية الاقتصادية، نجد أن أحزاب اليسار الإسرائيلي وبخلاف كل الأحزاب اليسارية في العالم تدافع عن اقتصاديات السوق والخصخصة. وإن كان الانتماء لليسار يعني تبني موقف معتدلة من الصراع مع العرب، نجد أن تحالف أحزاب يسار الوطني ممثلة في "كاديما " والعمل هو الذي أدار الحرب الإجرامية على قطاع غزة، وهي الحرب التي لم تجرؤ أي حكومة في إسرائيل على شنها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا انهار اليسار الإسرائيلي على هذا النحو غير المسبوق، ولماذا تعاظمت قوة اليمين ؟، هل الصراع مع العرب وتداعياته هو العامل الرئيسي المؤثر على تعاظم اليمين وتهاوي اليسار في إسرائيل؟. نحن هنا سنحاول رصد الأسباب التي أرست موازين القوى في الحلبة الحزبية الإسرائيلية على هذا النحو.

التغيرات الديموغرافية والإثنية

الباحث والمؤرخ الإسرائيلي شلومو بن عامي الذي شغل منصبي وزير الخارجية والأمن الداخلي سابقاً يرى أن أهم الأسباب التي قادت إلى تعاظم اليمين الإسرائيلي وتراجع اليسار هو التغيرات الديموغرافية والإثنية التي طرأت داخل إسرائيل، وليس بتأثير الصراع العربي الإسرائيلي. ويشير بن عامي إلى أنه خلال العقود الثلاثة الماضية أسفرت التغيرات الديموغرافية عن تبلور ثلاث قطاعات سكانية رئيسية داخل إسرائيل، وهي: المهاجرون الروس الجدد، والشرقيون، والمتدينون، منوهاً إلى أن هذه التجمعات أصبحت تضم حوالي 80٪ من المستوطنين اليهود في إسرائيل. ويضيف بن عامي أن قوى اليسار لم تنجح في اختراق هذه التجمعات، التي خضعت منذ البداية إلى تأثير نخب مثقفة ذات توجهات يمينية صرفة. حسب بن عامي فإن المهاجرين الروس لوحدهم يشكلون 20٪ من إجمالي عدد المستوطنين في إسرائيل، ولا يوجد لليسار تأثير يذكر على هذا التجمع السكاني الكبير.

من ناحيتها أشارت النسخة العبرية لموقع صحيفة "هارتس" على شبكة الإنترنت إلى أن نتائج الانتخابات دلت على أن المهاجرين الروس قد منحوا حزب ليبرمان 10 مقاعد من أصل 15 مقعداً حصل عليها في الانتخابات، وهذا يعني الدور الحاسم للروس في تعزيز قوة اليمين المتطرف.

البروفسور سامي ساموحا، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة حيفا يتفق مع بن عامي ويضيف أن هناك عاملين دفعا المهاجرين الروس الجدد لتبني التوجهات اليمينية المتطرفة، وهما:

أولاً: الرغبة في التميز عن المهاجرين المخضرمين، منوهاً إلى أنه يكاد يكون أمراً مسلماً أن يندفع المهاجرون الجدد لتبنى المواقف اليمينية المتطرفة، واتخاذ مواقف عنصرية من العرب للتدليل على اخلاصهم لـ "الوطن الجديد"، على اعتبار أن المواقف العدائية من العرب ينظر إليها كدليل على "الوطنية"، مشيراً إلى أن الذي يدلل على الرغبة في التمايز هو حرص الهاجرين الجدد على التطوع للخدمة في الوحدات المختارة والخاصة في الجيش الإسرائيلي عندما يحين موعد خدمتهم العسكرية الإلزامية. ويضيف ساموحا: "تبني المواقف المتطرفة هي ماركة الوطنية المسجلة في إسرائيل بالنسبة للمهاجرين الجدد.

ثانياً: التعرض لتأثير النخب المتطرفة، ففي الوقت الذي أهمل اليسار الاهتمام بالمهاجرين الجدد، فإن اليمين حرص على احتضان النخب المثقفة لديهم، ومساعدتها على بناء منابر إعلامية خاصة بها. فمثلاً الأغلبية الساحقة من هيئات تحرير الصحف الروسية الصادرة في إسرائيل وقنوات التلفزة ومحطات الإذاعة باللغة الروسية، وكذلك الصحافيون والمعلقون العاملون في وسائل الإعلام هذه يتبنون المواقف اليمينية المتطرفة. وإذا عرفنا أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين الروس الجدد لا يتحدثون العبرية رغم أنه مضى على الكثير منهم حوالي عقدين من الزمن، ويعتمدون على وسائل الإعلام باللغة الروسية استقاء المعلومات، فإن هذا يعني أنه سيظلون

عرضة لعمليات غسيل المخ باللغة الروسية، الأمر الذي يعزز فقط الميول اليمينية المتطرفة لدى هذه الشريحة الكبيرة.

وفيما يتعلق بالشرقيين، فإن البروفسور يهودا شنهاف وهو رئيس جمعية "قوس قزح شرقي"، التي تدافع عن حقوق اليهود الشرقيين في إسرائيل يرى أن معظم الشرقيين يرون أن الأحزاب اليمينية هي الكفيلة بالدفاع عن حقوقهم ومصالحهم و"إنصافهم من الغبن الطائفي" الذي يعانون منه منذ الإعلان عن الدولة، منوهاً إلى أن الإستلاب لهذه القناعة دفع اليهود الشرقيين لمنح ولائهم بشكل أساسي إما لحزب الليكود، أو حركة "شاس" الأرثوذكسية ذات التوجهات المتطرفة التي رفعت راية رفع الغبن ومواجهة التمييز ضد الشرقيين.

وفيما يتعلق بالمتدينين، فإن المرء لا يحتاج أن يستفيض في شرح أسباب اندفاعهم نحو التوجهات المتطرفة، لخضوع المتدينين بشقيهم الصهيوني والأرثوذكسي لتأثير مرجعيات دينية متطرفة.

رواج نظرية «انعدام الشريك»

من ناحيته يرى المفكر والكاتب الإسرائيلي عكيفا إلدار أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الرأي العام الإسرائيلي للانجراف نحو التطرف هو اعتقاده أنه لم يعد هناك شريك فلسطيني أو عربي في أي تسوية مستقبلية للصراع. وفي تحليل لنتائج الانتخابات الإسرائيلية يشير الدار إلى مفارقة هامة تتمثل في حقيقة أن ايهود براك زعيم حزب العمل، والذي يصف نفسه بـ "زعيم معسكر السلام"، هو المسؤول عن رواج نظرية "انعدام الشريك". ويضيف الدار أنه في مطلع العام 2001، بعد انهيار مؤتمر "كامب ديفيد"، الذي جمع براك وكان وقتها يشغل منصب رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، واندلاع انتفاضة الأقصى، خرج براك للجمهور الإسرائيلي وأطلق عبارته الشهيرة: "أقر واعترف أنه لا يوجد شريك فلسطيني في التسوية، لقد عرضنا على عرفات القمر، لكنه اختار أن يرد علينا بالإرهاب". وسائل

الإعلام الإسرائيلية التي كانت تشرف عليها النخب ذات التوجهات اليسارية تلقفت أقوال براك وتبنتها وروجت لها، فتسربت لوعي الجمهور الإسرائيلي كحقائق مسلم بها. ويشير إلدار إلى أنه على الرغم من أن الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن حل الصراع يتطلب تسوية سياسية ما على الرغم من عدم استعداده لدفع الثمن المطلوب لإنجاحها، فإنه بات لا يؤمن أصلاً بوجود شريك. لكن الكاتب والباحث اريه شافيت وإن كان يتفق مع الدار حول حقيقة تلقف الجمهور الإسرائيلي لفكرة "اللاشريك"، فإنه يرى في المقابل أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يؤيد حتى مجرد وجود عملية سياسية، فلسان حاله يقول "ما الجدوى من مفاوضات مادام ليس هناك شريك". ويستخلص شفيت من ذلك أن المزيد من القطاعات الجماهيرية في إسرائيل قد حولت ولاءها لليمين وأحزابه، مشيراً إلى أن هذا كرس قوة اليمين مع مرور الزمن، متوقعاً أن تزداد قوة اليمين. تسفي هارئيل المعلق في صحيفة هارتس يرى أن تشرب نظرية "انعدام الشريك" أدى إلى تحمس الجمهور الإسرائيلي للإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين.

الحرب على غزة

من المفارقة ذات الدلالة أنه على الرغم من أن الحرب الإجرامية التي شنتها إسرائيل على غزة أشرفت عليها حكومة تدار من قبل يسار الوسط واليسار، وعلى الرغم من الشعور بالرضا العارم الذي اجتاح المجتمع الإسرائيلي في أعقاب الحرب، فإن هذه الحرب تحديداً قد أدت إلى ارتفاع أسهم اليمين الإسرائيلي. الباحث زئيف سيجل يقول أنه يمكن تفهم هذا التوجه الذي يبدو لأول وهلة غير منطقي، لأنه كان من المفترض أن تؤدي الحرب إلى ارتفاع أسهم حزبي كاديما والعمل الذان أدارا الحرب، منوهاً إلى أن هذا لم يحدث لأن الحرب فتحت شهية المجتمع الإسرائيلي الذي تحطمت كرامته في حرب لبنان الثانية لخيار القوة، وهو يرى أن الإسرائيليين يعتقدون أن قادة اليمين يمكنهم أن يتصرفوا في الحرب القادمة بشكل أكثر وحشية وقوة وحسماً من

اليسار ويسار الوسط. ويؤكد تسفي بارئيل أن الذي يدلل على ذلك أكثر من أي شيء آخر، هو حقيقة أن حزب "إسرائيل بيتنا" الفاشي بقيادة ليبرمان حصل على أكثر الأصوات في كل المدن والمستوطنات التي تعرضت للقصف من قبل حركات المقاومة الفلسطينية. ويقول عوزي بنزيمان رئيس تحرير مجلة "العين السابعة"، التي تعنى بشؤون الإعلام في إسرائيل أن اليسار ضعف ليس بسبب أدائه وإنما بسبب تعمق وترسخ الميول المتشددة في الرأي العام الإسرائيلي. نتائج الانسحاب من لبنان والحرب على غزة تعتبر في نظر الجمهور برهان أكيد عن عداء العرب الدائم لإسرائيل ودليلاً على فشل نهج المصالحة. أما شلومو غازيت، الجنرال المتقاعد، والباحث المعروف فيرى أن انتهاء حرب غزة بدون خسائر كبيرة للجانب الإسرائيلي ساهمت في تكريس قناعة الجمهور الإسرائيلي بأهمية عوائد الحرب، وهو ما فاقم التوجه نحو اليمين.

تآكل الفروق الأيدلوجية

الباحث ميرون بنفنستي يرى أن أحد أهم العوامل التي دفعت نحو انهيار اليسار هو حقيقة أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يلمس وجود فروق أيدلوجية ذات مغزى بين أحزاب اليسار واليمين. ويضيف بنفنستي أنه عندما يجلس حزب العمل إلى جانب حزب الليكود في حكومة شارون الأولى والثانية، ويجلس حزب العمل إلى جانب حزب "إسرائيل بيتنا" في حكومة أولمرت، فإن الجمهور الإسرائيلي يعي أنه لا يوجد في الحقيقة ثمة فروق بين أحزاب اليسار واليمين في إسرائيل. ويشير بنفنستي إلى أنه من ناحية ايدلوجية، فإن اليسار واليمين يجمعان على قداسة أسطورة الاستيطان ويرفعان البيت والبؤرة الاستيطانية والشجرة المغروسة إلى درجة قيمة عليا. وأشار إلى أن اليسار الإسرائيلي يواصل طرح شعارات فارغة دون أن يدلل ولو بفعل واحد أن لديه طرح آخر مغاير لما يطرحه اليمين، وحتى عندما يطرح اليسار حل الدولتين، فإن هذا الحل غير ممكن، حسب حكم الجمهور الإسرائيلي. ويضيف "من المريح طبعا مواصلة الكفاح التقليدي ذلك لأنه لا يوجد ابسط من اجترار شعارات رنانة معروفة. وعندما

يتعلق الأمر بشعارات قديمة لا يوجد أكثر من شعار "تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين" تضليلاً لأنه يراهن على طرح حل متكافيء لتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين القومية"، على حد تعبيره. ونوه بنفنستي إلى أن اليسار هو "الذي تحمس لفكرة إقامة جدار الفصل العنصري في قلب الضفة الغربية الذي حاصر الأرض الفلسطينية، وجعل منها مناطق معزولة غير قادرة على الوصول للعالم الخارجي من خلف الجدران الفاصلة ومن دون قدرة على تطوير بنية تحتية مادية معتمدة اعتماداً كليا على إحسان الخارج وصدقاته. في هذه الظروف يصبح شعار الدولة الوطنية الفلسطينية مهزلة تعبر عن النفاق والتصنع"، على حد تعبيره.

من ناحيته يقول وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شلومو بن عامي إن الذي زاد الأمور تعقيداً ومس بالثقة باليسار وتحديداً حزب العمل، هو حقيقة تحول هذا الحزب إلى لعب دور مقاول للأعمال القذرة من خلال تولي قادة الحزب منصب وزير الحرب في الحكومات التي يرأسها الليكود أو كاديما. ويضيف بن عامي أن الجمهور الإسرائيلي لديه القدرة على التمييز بين الأشياء، فعلى الرغم من أن قادة حزب العمل يقومون بالعمل القذر، فإن الذي حصل على ثمار هذا العمل هو الحزب الذي يرأس الحكومة.

نفاق اليسار

ويجزم الكاتب والمفكر جدعون ليفي أن نفاق اليسار وتردد قادته أدى إلى تهاوي ثقة الجمهور الإسرائيلي به. ويشير ليفي إلى مثال واضح وصارخ يدلل على ذلك، وهي يولي تامير القيادية في حزب العمل والتي تشغل حالياً منصب وزيرة التربية والتعليم في حكومة أولمرت، والتي كانت رئيسة حركة "السلام الآن" وكانت تناضل ضد المستوطنات ومن أجل التسوية السلمية. ويتساءل قائلاً "هل كان يخطر ببال احد من قادة حركة السلام الآن، بأن رفيقته تامير ستصبح وزيرة في الحكومة التي تفرض حصاراً وحشيا على غزة منذ عامين؟ وهل كان ليخطر ببال أي من الآباء المؤسسين لهذه الحركة بأن رفيقتهم الهامة والبارزة ستصبح بعد حين وزيرة بارزة في الحكومة التي تنفذ

سياسة الاغتيالات على غرار القتل بدم بارد الذي أقدم عليه مقاتلو حرس الحدود في بيت لحم بأمر من وزير الدفاع"، على حد تعبيره.

ويضيف ليفي أن اليسار الإسرائيلي مات في عام 2000، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى و"جثته الهامدة تدحرجت على رؤوس الإشهاد منذ ذلك الحين إلى أن صدرت بالأمس شهادة الوفاة وفقا للمراسيم"، على حد تعبيره. وأكد ليفي أن زعيم حزب العمل ايهود براك هو الذي اعدم اليسار في عام 2000، وهو الذي دفنه في عام 2009، عندما اقنع الرأي العام الإسرائيلي أنه لا يوجد شريك فلسطيني في عملية التسوية. واعتبر ليفي أن اليسار يحمل اسم معسكر السلام " زوراً وبهتاناً "، مشيراً إلى أن هذا المعسكر ممثل في حزبي العمل وكاديما هما الذان قادا حربين في عامين. وجزم ليفي أن قيم اليسار تتنافى مع الصهيونية. وقال "من يريد يسارا ذو أهمية عليه أن ينفي الصهيونية ويخرجها من داخله، لن يكون هنا يسار عريض إذا لم يقم التيار المركزي بإعادة تعريف الصهيونية. لا يمكن أن يكون الواحد يساريا وفي نفس الوقت صهيونيا".

ويسخر عكيفا إلدار من نفاق اليسار، منوهاً إلى أن كل من يكرر شعارات اليسار يصبح لديه الحصانة الأخلاقية لارتكاب الجرائم ضد الفلسطينين. وأضاف "لقد حول قادة اليسار السلام إلى علامة تجارية مظفرة، والإسرائيليون اكتشفوا بأنه لا توجد مادة تطهر الضمير أفضل من أنشودة للسلام. عندما أعلن عن نفسي "مؤيدا للسلام" يكون أسهل جدا عليّ التعايش مع الاحتلال. وعندما أشارك في مظاهرات السلام يكون أسهل جدا عليّ أن اخدم في الحواجز العسكرية التي تحول حياة الفلسطينيين إلى جحيم".

ويضيف الدار "الجمهور الإسرائيلي جمهور ذكي وفطن وهو يلحظ معالم نفاق اليسار، فيبتعد عنه لتأييد اليمين بسبب وضوحه وصراحته".

المواقف العنصرية من فلسطينيي 48

دلت نتائج الانتخابات الإسرائيلية على أن أحزاب اليمين واليمين المتطرف قد حظيت بأغلبية الأصوات في جميع المدن الإسرائيلية المختلطة التي يقطن فيها فلسطينيو 48 والمستوطنون اليهود. فقد حصل حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة الفاشي ليبرمان على أكثر الأصوات في مدن اللد والرملة، ويافا والناصرة العليا وعكا. كما حصلت أحزاب اليمين على أغلبية الأصوات في مدن حيفا ويافا وبئر السبع. وقال أمنون أبراموفيتش كبير المعلقين في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية أن المفارقة تكمن في حقيقة حصول حزب "إسرائيل بيتنا " الذي يمثل اليمين المتطرف على الترتيب الأول من حيث عدد الأصوات في هذه المدن التي تعتبر من المدن الكبرى والهامة في إسرائيل، مشيراً إلى أنه في حال حافظ الحزب على هذه الوتيرة في الانتخابات المقبلة، فإنه قد يصبح الحزب الأكبر في إسرائيل. وفي تحليل قدمه أشار أبراموفيتش إلى أن تصويت اليهود في هذه المدن لصالح ليبرمان يدلل على تعاظم المواقف العنصرية تجاه فلسطينيي 48، على اعتبار أن ليبرمان قد وعد اليهود بتخليصهم من فلسطينيي 48 عبر تجريد فلسطينيي 48 من حقوق المواطنة، وعلى رأسها الحقوق السياسية والحق في الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي. القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي بثت تحقيقاً حول تفسير المستوطنين الذين يقطنون المدن المختلطة لتصويتهم على هذا النحو لصالح اليمين المتطرف. ولعل الذي لفت نظر معد التحقيق هو التحول الذي طرأ على توجهات رئيس بلدية اللد مكسيم ليفي وهو شخصية سياسية كانت معروفة باعتدالها السياسي، إلا أنه عشية الانتخابات التشريعية أنضم إلى حزب " إسرائيل بيتنا "، وتجند مع جميع أفراد عائلته لصالح الحزب، حيث أصبح نجله الأكبر يرأس فرع الحزب في المدينة. أما راحيل بنت ليفي فقد قالت في التحقيق أنها صوتت لصالح ليبرمان لأنها لا تريد أياً من العرب في المدينة. وأضافت "يجب أن ينتهي كل شيء، يجب أن تتجند كل القوى الصهيونية من أجل سن قانون يسمح بطرد العرب من المدينة، لا أريد رؤية أي عربي هنا، رؤيتهم تثير حنقي وغضبي". ونفس الموقف عبر عنه الكثيرون من المستوطنين

الذين أجريت معهم مقابلات خلال التحقيق. يغآل مستوطن يبلغ من العمر 68 عاماً هاجر من العراق ويقطن مدينة الرملة قال "يتوجب استغلال كل فرصة من أجل طرد العرب، وجودهم أمر لا يطاق، هم أعداؤنا، بدلاً من أن نسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات يتوجب أن نقذف بهم خلف الحدود ".

السياسات الاقتصادية والاجتماعية

من ناحيته قال البرفسور دان غوفتاين أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية أن سياسة الخصخصة التي اتبعت في إسرائيل ألحقت اكبر الضرر باليسار لأنها أوجدت مشاكل اقتصادية كبيرة، ساهمت بصعود نجم اليمين. وفي مقال تحليلي في صحيفة "هارتس"، قال غوفتاين "كلما تم تطبيق سياسة خصخصة، والتوقف عن تقديم مخصصات الرفاة الاجتماعي للجماهير يزداد شعور لدى الناس بعدم الأمن الاقتصادي والاجتماعي، الذي يزداد بعقب الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يدفعهم لليمين". وأكد أن أفضل وصفة لتنامي اليمين هو الجمع بين أزمة اقتصادية والشعور بعدم الأمن لأنه يولد شوقاً لوجود زعيم قوي يحل محل الديموقراطية. وأكد أنه بدلاً من أن يواجه اليسار سياسة الخصخصة تواطأ في فرضها وغض الطرف عن مساونها فقط من أجل أن يضمن مقاعد لقادته حول طاولة الحكومة.

وتتفق الباحثة بمبي شيلغ مع هذا الطرح قائلة أن قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي تشعر بان اليسار الإسرائيلي ليس معنيا حقا بالمجتمع الإسرائيلي الواسع، ولا يطرح تقليص الفقر والفوارق الثقافية وغيرها على رأس جدول أعماله. وتضيف " لهذا السبب لن ينجح أي حزب يساري اذا لم يعرض جدول أعمال مختلف وواسع مما عرض حتى اليوم. فاليسار لن يصل إلى قلوب جموع جماهير إسرائيل الجوعى، لأن هذا الجمهور لا يرى أن في اليسار قيادة لديها إحساس بالرسالة والالتزام ". أما سيفر بلوتسكير، المعلق الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرنوت" فيقول أنه في الوقت الذي تتعزز فيه قوى اليسار في جميع أرجاء العالم، فإن اليسار الإسرائيلي ينهار وتتعاظم

قوة اليمين بشكل غير مسبوق. وعزا بلوتسكير انهيار اليسار الصهيوني إلى "القيادة الفاشلة" لإيهود براك لتجاهله التركيز على القضايا الاقتصادية والإنكباب بدلاً من ذلك على القضايا الأمنية، مؤكداً أن هذا المنحى اضعف اليسار.وأضاف "لقد هبط حزب العمل إلى رتبة حزب هامشي، والسبب هو القيادة المختلة لزعيم الحزب باراك والجماعة المحيطة به، لقد أخفى باراك ورفاقه الرسائل الاقتصادية والاجتماعية لحزبهم إخفاءً تاماً. ونجحوا في التهرب من عرض خطة شاملة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تهدد إسرائيل، وهذا كان خطأً كارثي، فبدلاً من أن يقول براك لعشرات آلاف من الإسرائيليين الذين يخافون من أن يفقدوا أماكن عملهم في القريب العاجل أنه لن ننضم إلى أي حكومة لا تضع محاربة البطالة في رأس جدول إعمالها، فإنه أخذ يوزع التعهدات بالعمل حتى يعود إلى منصب وزير الدفاع في الحكومة القادمة".

العرب وحكومة اليمين

هناك ما يبرر انزعاج أنظمة الحكم في دول ما يسمى بـ "محور الاعتدال" من نتائج الانتخابات الإسرائيلية ليس لأن صعود اليمين الصهيوني سيضر بالقضية الفلسطينية أو حتى المصالح القومية للدول التي تحكمها تلك الأنظمة، بل لأن صعود اليمين سيعري هذه الأنظمة، ويحد من قدرتها على تبرير مواقفها المتخاذلة. ففي وجود اليمين الإسرائيلي لن يكون بوسع بعض الأنظمة العربية الزعم أن حركة حماس تهدد الأمن القومي لدولها، وذلك لتبرير محاصرة الشعب الفلسطيني والتآمر عليه والتواطؤ مع إسرائيل في ضربه كما حدث في الحرب الأخيرة على غزة. فعلى سبيل المثال ليس بوسع هذه الأنظمة تبرير موقفها من حماس في الوقت الذي يتولى فيه أفيغدور ليبرمان زعيم حزب " إسرائيل بيتنا " منصباً هاماً في الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وهو الذي يطالب بقصف السد العالي من أجل إغراق شعب مصر، وهو الذي انتقد سفر المسؤولين الإسرائيليين للقاهرة للقاء الرئيس المصري حسني مبارك، قائلاً "فليذهب مبارك للجحيم". وليبرمان هو الذي يدعو إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في صحراء

سيناء، فضلاً عن دعوته لتدمير القصر الرئاسي في دمشق. لن يكون من المريح لأنظمة الاعتدال أن يكرر ليبرمان دعوته لفرض السيادة اليهودية على المسجد الأقصى ومنع المسلمين من الصلاة فيه، ونزع الشرعية عن وجود فلسطينيي 48 فوق أرضهم، ناهيك عن مطالبته بإلقاء قنبلة ذرية على قطاع غزة من أجل القضاء على الوجود الفلسطيني مرة وللأبد.

في ظل وجود حكومة اليمين لن يكون بوسع "محور الاعتدال" بمواصلة التبشير بثمار "المسيرة السلمية"، فإن كانت حكومات الوسط واليسار في إسرائيل قد حولت المفاوضات العبثية إلى هدف بحد ذاته وهو ما راق لأنظمة "الاعتدال"، التي ظلت تواظب على تحميل حماس المسؤولية عن إفشال جهود التسوية، فإن الأخبار السيئة لـ "المعتدلين" العرب تتمثل في أن حكومة اليمين لن تقبل مواصلة مجرد المفاوضات رغم عبثيتها. نتنياهو في أحسن الأحوال سيعود لمعزوفة "السلام الاقتصادي"، أي العمل على تحسين ظروف حياة الفلسطينيين مقابل تنازلهم عن حقوقهم الوطنية، ومقابل كل ذلك، فإن حكومة اليمين ستطالب العرب بالتعاون معها في القضاء على حكم حماس، وضرب المشروع النووي الإيراني.

في ظل حكومة اليمين لن يكون بوسع النخب في العالمين العربي والإسلامي سواءً الحاكمة أو المثقفة تسويغ مشاركتها في مؤتمرات والتطبيع والتقارب بين الأديان التي تجمع المسؤولين الصهاينة بالمسئولين العرب والمسلمين. فالكثير من قادة أحزاب اليمين الديني التي ستشارك في الحكومة القادمة يؤمنون بحكم "علقيم " التوراتي، والذي ينص على أنه يجوز قتل الفلسطينيين سواء كانوا شيوخاً أو أطفالاً أو نساءً وحتى الدواب. وعندما يسيطر الخطاب الصهيوني في نسخته الأكثر عنصرية وتخلفاً لن يكون من السهولة بمكان على الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس نفث أكاذيبه وتمرير أحابيله وتضليله.

سيحرج عرب "الاعتدال" ولن يتمكنوا من تسويغ تطبيعهم للعلاقات مع

إسرائيل في ظل وجود حكومية يمينية، لسبب بسيط أن الساسة اليمينيين في إسرائيل لا يولون اهتماماً نحو التطبيع مع العرب. ففي العام 2004 رفض ليبرمان وكان وزيراً للبنى التحتية دعوة من قطر لحضور أحد المؤتمرات التي عقدت هناك، قائلاً إن إسرائيل ليست في حاجة لعقد مثل هذه المؤتمرات.

صعود اليمين للحكم سيكون مصدر حرج أيضاً للإدارة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وسيفضح المعايير المزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين التي تحكم السياسات الأوروبية والأمريكية في كل ما يتعلق بالعلاقة مع العرب وإسرائيل. لقد لعب الغرب دوراً هاماً ومحورياً في فرض الحصار على الشعب الفلسطيني ومنع عنه الطعام والدواء وحرم أطفاله من الحليب فقط من أجل دفع الشعب الفلسطيني للتمرد على حركة حماس، لكن هذا الغرب أعلن بشكل واضح وجلي أنه سيواصل التعاون مع الحكومة اليمينية الجديدة في إسرائيل. على الرغم من هذا الموقف إلا أنه سيكون من الصعب أيضاً على الغرب تسويغ نفاقه، وسيكون عليه اتخاذ موقف أكثر أخلاقية عندما يعبر قادة الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن مواقفهم العنصرية الواضحة والجلية، والتي تهون إلى جانبها مواقف النازية والفاشية.

عسكرة التعليم في إسرائيل وعنصريته

دراسة

أنطلق قادة الحركة الصهيونية ومؤسسو دولة إسرائيل من قناعة مفادها أن هذه الدولة تعيش في أزمة وجود كيانية سترافقها للأبد، على اعتبار أنها تعيش في قلب محيط عربي لا يمكن أن يسلم بوجودها، ويقبل شرعيتها.

لذا فقد كان الاستنتاج الذي توصل إليه قادة الحركة الصهيونية هو أن الصراع بين العرب ودولة إسرائيل هو صراع وجود وليس صراع على حدود أو أرض أو موارد

طبيعية؛ من هنا كانت الإستراتيجية التي اعتمدها الصهاينة من أجل تحقيق الحسم في هذا الصراع هو القوة، والقوة فقط القائمة على المنعة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى سيادة الطابع العسكري للمجتمع الإسرائيلي برمته، لدرجة دفعت رئيس وزراء إسرائيل الأول دفيد بن غوريون للقول أن "إسرائيل عبارة عن مجتمع للمحاربين".

ويعبر وصف بن غورويون هذا بشكل أمين وصادق عن مظاهر تأثير العسكرة على المجتمع الإسرائيلي. فهذا المجتمع الذي يقدس القوة، لا يحترم إلا القيم التي تعكسها، من هنا فإن المجتمع الإسرائيلي يمر بعملية عسكرة متواصلة، فالساسة هم جنرالات متقاعدون، ومدراء المؤسسات الاقتصادية هم من خريجي الجيش، والصحف ووسائل الإعلام تبحث عن معلقين من كبار الضباط المتقاعدين.

وضمن هذه العملية المتواصلة، فقد تمت عسكرة التعليم ايضا في الدولة العبرية. وكما تقول الباحثة والكاتبة الصحافية الإسرائيلية إرنا كازين "فإن من يطلع على مناهج التعليم في المدارس الإسرائيلية في جميع المراحل لا بد أن يلفت انتباهه التوجه العام القائم على التنشئة التربوية على روح العسكرة والتطوع للجيش وإعداد الطفل حتى يكبر ليصبح مقاتلاً، لتكريس الروح الاسبارطية".

ولقد سادت هذه الروح منذ قيام إسرائيل في العام 1948، وقد تغلغلت في جميع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية ضمن محاولة لخلق "الإسرائيلي الجديد"، الإسرائيلي اليهودي الذي خرج منتصراً ضد سبعة جيوش عربية وأقام دولة "بعد ألف عام"، كما يحلو لواضعي فلسفة التعليم الإسرائيلي أن يكرسوا ذلك في أذهان الأطفال والشبيبة، والى غير ذلك من المزاعم الأسطورية.

ولا خلاف بين الباحثين في الدولة العبرية على أن هذه الروح تعززت بعد حرب العام 67، والانتصار الساحق الذي حققته إسرائيل في هذه الحرب على كل من مصر وسوريا والأردن.

وقد تجسدت عملية عسكرة التعليم في الدولة العبرية في مظاهر ثلاث أساسية:

أولاً: زرع مفاهيم العسكرة والقوة في نفوس الطلاب.

ثانياً: تكليف العسكر بإدارة مؤسسات التعليم وممارسة مهنة التعليم بأنفسهم.

ثالثاً: ظهور المدارس الدينية العسكرية: والتي تعتبر أخطر مظاهر عسكرة التعليم الإسرائيلي، لأن الطلاب هناك تتم تربيتهم على العسكرة وعلى التطرف الديني في صوره الأكثر سوداوية.

زرع قيم العسكرة

التربية على العسكرة في إسرائيل تتم بوسائل مختلفة ومتعددة، ويحاول جهاز التعليم في إسرائيل صبغ وعي الطفل الإسرائيلي بالعسكرة ومفاهيمها منذ نعومة أظافره.

ففي رياض الأطفال تقوم إدارات هذه الروضات بتنظيم رحلات للأطفال لقواعد الجيش الإسرائيلي، وتحرص هذه الإدارات على أخذ صور تذكارية لكل طفل وهو يقف فوق دبابات الجيش، وبعد ذلك يتم توزيع رايات ألوية الجيش على الأطفال لكي يقوموا بتثبيتها على رياض الأطفال؛ في الوقت الذي لا يتم فيه لفت نظر هؤلاء الأطفال إلى قيم الديموقراطية والمساواة التي تدعي الدولة العبرية أنها قيم "مقدسة" لديها.

وتقوم إدارات المدارس الثانوية بتنظيم رحلات لطلابها إلى مواقع الجيش، حيث يشاهد الطلاب مناورات وتدريبات بالنار الحية، في حين يتم تنظيم رحلات إلى مواقع المعارك بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية.

وتعمل إدارات المدارس على حث الطلاب على إرسال هدايا للجنود، سيما الجنود من المهاجرين الجدد الذين وفدوا على الدولة بدون ذويهم في الوقت الذي لا تبذل إدارات المدارس أي جهد في إقناع الطلاب بإرسال مثل هذه الهدايا للفقراء والمعوزين والمرضى وغيرهم.

في نفس الوقت يقوم الطلاب بإرسال رسائل إلى الجنود لشكرهم على "الجهود التي يبذلونها لحماية أمن الدولة والشعب".

ومن ضمن مناهج التعليم يتم تدريس تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية، إلى جانب دراسة السير الذاتية لكبار القادة العسكريين الذين حققوا "انجازات" خلال هذه الحروب، حيث يطلب من الطلاب عادة كتابة مواضيع إنشاء حول هؤلاء القادة.

وأحد الأمثلة التي تجسد عسكرة التعليم في إسرائيل بشكل واضح، وهو كتاب الرياضيات للصف الخامس الابتدائي الذي ألفه مردخاي فاشستوم، حيث أن المسائل الحسابية التي تتكون منها التدريبات التي يطلب من الطلاب الإجابة عليها تدور حول الجيش وألويته. فمثلاً يرد في الكتاب السؤال التالي: من بين 6340 جندياً مدرباً، طلب من 2070 الانضمام إلى وحدة المظليات، و1745 إلى سلاح المشاة، كم بقي من الجنود؟.

وضمن الأنهجة اللامنهجية التي تكرس العسكرة قيام مؤسسات التعليم بتنظيم رحلات للطلاب للمعارض الفنية التي تخلد ذكرى الجنود الذين قتلوا في حروب إسرائيل، سيما متحف "ياد لبنيم".

وتقول الباحثة في مجال التربية الدكتورة فيرد شمرون "بهذه الطريقة يتم تجنيد الفن من أجل التغطية على بشاعة الحرب". وتضيف شومرون أنه في خارج أسوار المدرسة يشاهد الطلاب الإعلانات التجارية التي تقدس الجيش. فمثلاً شركة "تنوفا" للألبان تقوم بلصق ملصقات دعائية حول الجبن، تقول فيه (50٪ للمظليين، 50٪ للواء جولاني، 100 للعائلة).

في نفس الوقت، وضمن برامج الإذاعة المدرسية، يقوم الطلاب باستضافة جنرلات وكبار الضباط في الجيش والمخابرات وإجراء مقابلات معهم، ويترك لبقية الطلاب توجيه أسئلة لهم.

إلى جانب كل ذلك تقوم ألوية الجيش والوحدات المختارة بلصق لوحات دعائية

لها في المدارس الثانوية لحث الطلاب في المرحلة الثانوية على التطوع في صفوفها بعد تجندهم الإجباري للجيش، لأنه على الرغم من أن الخدمة العسكرية في الجيش إجبارية في الدولة العبرية، إلا أنه يترك للجنود عادة الانضمام للوحدات التي يرغبون بالانضمام إليها.

إلى جانب ذلك، فإن المدارس تتعاون مع قسم القوى البشرية في هيئة أركان الجيش في تنظيم دورات تجنيد للطلاب خلال المرحلة الثانوية، وذلك لإعداد الطلاب لمرحلة الجيش.

وتشير الباحثة في مجال التربية الدكتورة ريلي مزالي إلى أن الضباط والجنود يدخلون إلى غرف التدريس ويتحدثون للطلاب عن الفظائع التي يرتكبها الجيش دون أن يثير ذلك أي تحفظ لدى أولياء أمور هؤلاء الطلاب.

سيطرة العسكريين على إدارة المؤسسات التعليمية

أحد أبرز مظاهر عسكرة التعليم في إسرائيل هو تولي كبار ضباط الجيش في الاحتياط مناصب إدارية هامة في جهاز التعليم وإدارة المؤسسات التعليمية.

فوزارة التعليم في إسرائيل تقوم بتمويل مشروع يطلق عليه "تسافتا"، ويهدف هذا المشروع إلى تأهيل الضباط المتقاعدين من الجيش والمخابرات للانخراط في سلك التعليم.

وقام المشروع بتخريج 300 ضابط، حيث تم دمجهم في المؤسسات التعليمية. بعض هؤلاء الضباط درس لعام واحد ونال رخصة لممارسة التدريس، ومنهم من عين فوراً في وظائف إدارة في المدارس، ومن الضباط من عينوا في وظائف تربوية.

ومن الضباط من تولوا وظائف مرموقة في جهاز التعليم بدون أي إعداد تربوي، مثل رون خلودائي الرئيس الحالي لبلدية تل أبيب، والذي سبق له أن كان مديراً لمدرسة " جناسيا هرتسليا "، ودرور الوني. ومن الضباط الذين تولوا مناصب في جهاز التعليم

ومارسوا التعليم ضباط كان لهم سجل إجرامي واضح ضد أبناء الشعب الفلسطيني، مثل العقيد ايلان باتمان الذي كان حاكماً عسكرياً لكل من رام الله وجنين.

اللافت للنظر، والمثير للاستهجان هو أن القائمين على جهاز التعليم في إسرائيل يعلنون أنهم لا يستعينون بخدمات الضباط في التدريس لأغراض تربوية وتعليمية، بل لتكريس قيم العسكرة لدى الطلاب.

فها هو موطي ساجي، مدير مشروع برنامج إعداد الضباط في جهاز التعليم الإسرائيلي يقول مدافعاً عن الاستعانة بالضباط في التدريس قائلاً "لدينا في الجهاز التعليم لا يبحثون عن معلمين مهنيين، بل عن قياديين، فضباط الجيش المتقاعدون يتمتعون بميزات خاصة وقدرات ضخمة".

ويتحدث عن مزايا الضباط كمدرسين "هؤلاء الضباط في عيونهم بريق وإحساس بأداء الرسالة". ويضيف "يقف أمام الطلاب رجل برتبة عقيد، بشخصيته القوية، فيحقق نجاحاً كبيراً، عندها يقف الطلاب لينشدوا النشيد الوطني، وهكذا يتبين أنه ينقل إليهم العديد من القيم ولديه ما يسوقه لهم، أنه قادم من مدرسة لا مثيل لها: الجيش، أنه ليس كالمدرسات من خريجات كليات إعداد المدرسين".

وتفسر الدكتورة سيغال بن بورات، أستاذة التربية في جامعة حيفا، ميل جهاز التعليم للاستعانة بخريجي الجيش، بقولها "أن تكون مواطناً جيداً في إسرائيل، يعني أن تخدم في الجيش وتندمج في سوق العمل". وتضيف أن مصطلح المواطنة الجيدة يخلو تماماً من المضامين الديموقراطية والإنسانية. وتستذكر أن جهاز التعليم في الدول الديموقراطية يجب أن ينمي مواطنين وليس جنوداً ولا عمال.

مناهج لتكريس العنصرية

الذي يفاقم تأثير العسكرة في نظام التعليم في إسرائيل هو حقيقة أن مناهج التعليم الإسرائيلية تكرس منهجاً يدعو لمواصلة حالة الصراع.

فحسب بحث أعده الباحث الإسرائيلي ايلي بوديا المحاضر في جامعة حيفا فإن كتب التدريس الإسرائيلية حالت دون تحقيق السلام مع العرب.

وحسب البحث فإن كتب التعليم في إسرائيل ساهمت طيلة نصف القرن الماضي إشعال جذوة الصراع الفلسطيني العربي، وكرست حالة الحرب، وحالت دون التوصل للسلام بين العرب واليهود. ووصف بوديا مناهج التدريس اليهودية بـ "المنحرفة"، منوهاً إلى أن هذه المناهج تتميز بطغيان الصورة النمطية والأفكار المقولبة حيال العرب، وزرع كراهيتهم في نفوس التلاميذ الإسرائيليين إلى حد الاستنتاج بأن ما جرى داخل جدران المدارس الإسرائيلية قد اثر إلى مدى بعيد في قرار الحرب والسلام لدى قادة الدولة العبرية.

وأشار البحث الذي جاء تحت اسم "الصراع" الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية العبرية، والصادر عن مؤسسة مدار لدراسة الشؤون الإسرائيلية في رام الله، إلى أن الكتب المدرسية الإسرائيلية رعت نوعاً من الصراع الصامت بين الطرفين وحافظت عليه، وقادت بطريق غير مباشر إلى إثارة الصراع المسلح.

وأكد بوديا، إن جهاز التعليم الإسرائيلي قد اختار النهج القومي الذي يخضع الماضي لاحتياجات الراهن والمستقبل على حساب الحقيقة والموضوعية في كتابة التاريخ بهدف خلق ذاكرة جماعية متميزة، منوهاً إلى أن ثلاثة أرباع الكتب التي تستخدم في المدارس الإسرائيلية ليست مجازة ما يعني انكشاف التلاميذ إلى مواد أكثر خطورة.

وأكد الباحث أن كتب التاريخ الإسرائيلية التي إخضاعها للبحث انشغلت بتعميق القيم الصهيونية ورعاية الأساطير والتمجيد بأبطالها ضمن صهر المهاجرين في بوتقة وذاكرة جماعية واحدة.

ولفت إلى أن تلك الكتب وصفت الصراع بطريقة تبسيطية أحادية الأبعاد ومشبعة بعدم الدقة إلى حد التشويه.

وأوضح الكاتب أن هذه الكتب سعت لشيطنة العرب وتجريدهم من إنسانيتهم، ما أدى إلى ترسيخ صورة نمطية لدى الإسرائيليين الذين ظهروا دائماً بصورة الغربيين المتحضرين صانعي السلام مقابل صورة العرب "الخونة العدوانيين المتخلفين والمجرمين والخاطفين القذرين والمبادرين دوماً نحو التدمير". وحول تناول هذه الكتب لأول مواجهة مع المسلمين التي حدثت في المدينة المنورة، فان هذه الكتب تصف القبائل اليهودية في تلك الفترة بأنها "شريفة ومحترمة وشجاعة، بينما وصف العرب بأنهم ماكرون وخونة وبأنهم هزموا اليهود بالخدعة والمؤامرة".

ونوه الكاتب إلى أن تعابير مثل متوحش ومحتال ومخادع ولص وسارق وإرهابي، كانت كثيراً ما تستخدم في وصف العربي بينما ما يرتكب ضد اليهود يسمى عداوات ومذابح ومجازر بغية خلق صلة بين العرب وبين اللاسامية المتأصلة في تجارب التاريخ اليهودي في أوروبا، مشيراً إلى أن العرب يوصفون بأنهم النسخة الحديثة من العماليق، ألد أعداء الإسرائيليين في التوراة.

ويؤكد الكاتب أن كتب التدريس عززت عملية ابتعاد اليهود عن العرب، وهذا بدوره زاد من مستوى أسطرة الصراع وعزز الميل إلى تجريد العرب من إنسانيتهم. ونوه الكاتب إلى أن التحامل الإسرائيلي ضد العرب كان إسقاطاً للموقف اليهودي تجاه الغريب في الشتات.

ويقتبس الباحث قول الباحث اليهودي سيغريد ليحمان، الذي قال: "نحن كيهود نميل إلى رؤية العربي كغير اليهودي كأحد الأغيار، نحن كأوروبيين نراه آسيوي خصماً لتطلعاتنا القومية وكاشتراكيين نحن نراه كممثل لأشد أنماط الرجعية سواداً.".

وأشار بوديا، إلى أن ردة فعل غريبة جاءت في إسرائيل على زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات، حيث حرص كبار المسؤولين في الدولة على الدعوة إلى تعميق القيم الصهيونية على حساب ثقافة السلام.

واقتبس من كلام الوزير التعليم الأسبق زبولون هامر قوله: "هناك زعماء عرب

يظنون أنهم أن لم يكونوا قادرين على القضاء علينا في ميدان المعركة، فإنهم سينجحون في فعل ذلك عن طريق عملية "السلام".

ويؤكد الباحث أن كتب التدريس الإسرائيلية تحاول أن تكرس قناعة مفادها أن السلام مع العرب "يهدد إسرائيل المهزوزة ويستلزم تحصين الناشئة بتقوية الوعي الصهيوني". ويؤكد البحث انه عندما حاول وزير التعليم السابق إسحاق نافون أحداث تقارب بين التلاميذ العرب واليهود داخل إسرائيل، لم يشارك في هذه الأنشطة إلا 2٪ من المربين اليهود، منوهاً للموقف الصارم للمؤسسة الدينية اليهودية الرافض لعقد مثل هذه اللقاءات، بحيث أن ذلك يثبت أن الذاكرة الجماعية لليهود كضحايا لمخططات الاضطهاد والإبادة جعلتهم "سجناء ماضيهم الخاص."

ويؤكد الباحث أن الإسرائيليين كانوا يعرفون عن الإسكندينافيين أكثر مما يعرفونه عن جيرانهم العرب، وهو ما ساهم في تعقيد الصراع كما ساعد في خلق أرضية بررت استخدام القوة ضد العرب.

ونوه إلى أن 4.1٪ فقط من الوقت المحدد للتاريخ في المدرسة الإسرائيلية قد خصص للتاريخ العربي، لافتاً إلى موافقته على رأي باحثين أجانب بأن اليهود نقلوا صورة الأغيار من الشتات إلى إسرائيل وسلطوها على العرب بشكل خاطئ.

من ناحيته يقول الكتاب والناقد أنطوان شلحت، الذي كتب مقدمة للبحث أن السنوات التي تلت العام 2000 قد شهدت صعوداً يمينياً متطرفاً إلى رأس هرم جهاز التعليم في الكيان، بعد تسلم ليمور لفنات من حزب الليكود حقيبة التعليم.

واقتبس شلحت الباحث سامي شالوم، الذي رأى بفترة وزيرة التعليم السابقة ليمور لفنات الأكثر خطورة بالنسبة للتعليم الإسرائيلي، باعتبارها "قاب قوسين أو أدنى من الفاشية التامة". ونوه إلى أن ليفنات قد أخرجت كل ما ليس مستمداً من الرواية الصهيونية التاريخية، والتي تعتبر أن فلسطين كانت خالية من السكان عدا قلائل هربوا عام 1948.

المدارس الدينية العسكرية «يشيفوت هسدير»

ينقسم المتدينون في إسرائيل إلى تيارين أساسيين:

1- التيار الديني الأرثوذكسي: وهو التيار الذي توصلت مرجعياته الروحية مع مؤسس الدولة دفيد بن غوريون إلى اتفاق يقضي بإعفاء المتسبين إليه من طلاب المعاهد والمدارس الدينية من الخدمة العسكرية، والتفرغ لدراسة الدين، مع العلم أن أتباع هذا التيار يشكلون حوالي 18٪ من اليهود في إسرائيل.

2- التيار الديني الصهيوني: وهو التيار الذي اعتبر نفسه منذ البداية جزءاً لا يتجزأ من الدولة، واعتبرت مرجعياته الروحية الخدمة العسكرية ليس مجرد واجب تقتضيه المواطنة، بل فريضة دينية يتوجب القيام بها على أكمل وجه.

ويشكل أتباع هذا التيار فقط من 7-10٪ من عدد اليهود، وذراعهم السياسي حزب "المفدال" الديني، وينتمي معظم المستوطنين إلى هذه الشريحة.

حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي ظلت نسبة المتدينين الصهاينة في الهيئات القيادية في الجيش حتى أقل من النسبة التي يمثلونها من حيث تعداد السكان.

فحتى ذلك الوقت ظل القادمون من القرى التعاونية "الكيبوتسات" - التي تمثل قلاع العلمانية الإسرائيلية - ينفردون بتبوؤ المواقع القيادية في الجيش، لدرجة أن الانتماء لـ "الكيبوتس" كان رديفاً للانتساب للوحدات المختارة في الجيش، مع أنه بمثل هذا الانتساب تفتح الطريق أمام هؤلاء الضباط والجنود لتبوء المواقع القيادية في الجيش والدولة مستقبلاً. لكن منذ ذلك الوقت حدث تغير درامتيكي متلاحق ولافت للنظر.

فقد قلت نسبة خريجي "الكيبوتسات" الذين يلتحقون بالوحدات المختارة بسبب تحلل الكثير من هؤلاء من الإيمان بـ "واجب التضحية من أجل الدولة". في المقابل حدثت عملية عكسية تماماً، حيث كانت توجيهات المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني لأتباعها بأن عليهم يتوجهوا تحديداً للانخراط في الوحدات المختارة

والسريات النخبوية في الجيش، من أجل قيادة الجيش وبالتالي التحكم في المشروع الصهيوني.

الذي سهل على الصهاينة المتدينين تحقيق هدفهم هو وجود ما يعرف بالعبرية ب "يشيفوت ههسدير"، وهي مدارس دينية عسكرية - يمولها الجيش - والتي ينضم إليها حصراً أتباع التيار الديني الصهيوني بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية.

فأواخر السبعينات توصلت المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني إلى اتفاق مع هيئة أركان الجيش الإسرائيلي تم الاتفاق بموجبه على أن تتولى المدارس الدينية التابعة لهذا التيار مهمة إعداد الشباب الذين ينتمون لتيار الصهيونية الدينية لمرحلة الجيش.

بحيث يتولى الحاخامات الذين يشرفون على هذه المدارس محاولة زيادة الدفاعية لدى هؤلاء الشباب للتطوع للخدمة في الوحدات المقاتلة والمختارة في الجيش وذلك عبر زرع قيم التضحية من أجل الوطن وغيرها من القيم في نفوس هؤلاء الطلاب، إلى جانب إعدادهم بشكل مهني لمرحلة الجيش؛ بحيث يتم إعداد هؤلاء الطلاب عسكرياً عن طريق ضباط يقوم الجيش بإرسالهم إلى هذه المدارس ليتولوا تدريب الطلاب على استخدام السلاح، وبعض التدريبات العسكرية داخل إطار المدرسة.

ويتولى الجيش دفع مستحقات التعليم في هذه المدارس، إلى جانب دفع رواتب الحاخامات الذين يتولون التدريس فيها، لكن الجيش في نفس الوقت لا يتدخل في منهاج التعليم غير العسكرية، حيث يحظى الحاخام الذي يدير المدرسة بحرية عمل كاملة. فنظام التعليم فيها مستقل تماماً وتتحكم فيه المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني دون أي قدر من الرقابة على مضامين مناهج التعليم فيه

إلى جانب مظاهر العسكرة الصارخة التي تقوم عليها هذه المدارس، فإن الطلاب فيها يتلقون تعليماً دينياً بالغ التطرف ويقوم على العنصرية وكراهية الآخر بشكل فج. ويكفي أن نعرف أن معظم هذه المدارس تقع إما في المستوطنات، أو في القدس المحتلة

ويشرف عليها مدراء هم من أكثر الحاخامات تطرفاً. والى جانب العسكرية، فإن هذه المدارس تربي طلابها بصراحة على رفض القيم الديموقراطية

يقضي هؤلاء ثمانية عشر شهراً في هذه المدارس، يمارسون خلالها تعليمهم الديني وفي نفس الوقت يؤدون الخدمة العسكرية، مع العلم أنه بعد تخرجهم منها يقضون ثلاثين شهراً إضافية في الخدمة العسكرية.

يبلغ عدد هذه المدارس اثنين وأربعين مدرسة، والشعار الذي ترفعه هذه المدارس أن "الخدمة العسكرية والروح القتالية هي مهمة جماعية يفرضها الدين بهدف قيادة المشروع الصهيوني".

من هنا كان كل طالب في هذه المدارس لا ينظر خلال تأديته الخدمة العسكرية أنه يؤدي خدمة إجبارية تنتهي بعد ثلاث سنوات، بل أنها بوابة واسعة لممارسة التأثير على مستقبل الدولة وعلى عملية صنع القرار فيها.

مدرسون ومرجعيات للإفتاء

اللافت للنظر أن معظم المدراء والمعلمين في المدارس الدينية العسكرية هم من الحاخامات، وبعضهم يعتبر مراجع هامة للإفتاء، وفتاوى هؤلاء يتم تدريسها في هذه المدارس للطلاب ويتم التعامل معها بقدسية الكتب المقدسة.

ويكفي هنا نطلع على بعض الفتاوى التي يدرسها هؤلاء الطلاب حتى نتعرف على نوعية التعبئة والتثقيف التي يتلقاها هؤلاء الطلاب.

تكريس ثقافة الكراهية والإجرام

ففي هذه المدارس يتم تدريس عدد كبير من الفتاوى التي تعمل على تكريس ثقافة الكراهية وتدفع الشباب اليهودي إلى تبني مواقف عنصرية ظلامية من العرب والمسلمين.

وأكثر من ذلك، تمهد الطريق أمام ارتكاب المجازر ضد الفلسطينيين.

ولعل أخطر الفتاوى التي يتعلمها ويتلقنها طلاب المدارس الدينية العسكرية هي الفتاوى التي يصدرها الحاخام مردخاي الياهو، الحاخام الأكبر السابق للدولة العبرية، وأهم مرجعية دينية للصهاينة المتدينين الذين تتبع لهم "يشيفوت ههسدير حصراً".

وتتحول فتاوى هذا الحاخام إلى مادة دراسية وعلمية يتنافس المدرسون من الحاخامات على تدريسها. فقد أصدر هذا الحاخام فتوى تدعو لإبادة الفلسطينيين بشكل كامل. مردخاي قال في فتوى تم تعميمها على جميع المدارس الدينية العسكرية، ونشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، وحظيت باهتمام خاص من قبل وسائل الإعلام الدينية وتم تضمينها المئات من المطبوعات التي توزع داخل الكنس اليهودية في الدولة العبرية أنه يتوجب قتل جميع الفلسطينيين حتى أولئك الذين لا يشاركون في القتال ضد الاحتلال.

لم يكتف الحاخام البارز بذلك، بل اعتبر أن هذه ليست مجرد فتوى، بل "فريضة من الرب يتوجب على اليهود تنفيذها".

بعد ذلك بأسبوع قام الحاخام اليعازر ملميد مدير المدرسة الدينية العسكرية في مستوطنة "تفوح"، الذي أصدر فتوى تبيح لطلاب مدرسته بسرقة محاصيل المزارعين الفلسطينيين، على اعتبار أنهم جزءاً من "الأغيار الذين يجوز لليهود استباحة ممتلكاتهم".

بالفعل فقد تم تطبيق فتوى الحاخام وقام تلامذته بنهب المحاصيل الزراعية للفلسطينيين في شمال الضفة.

دوف ليئور الحاخام الأكبر لمستوطنة "كريات أربع"، شمال شرق مدينة الخليل، ورئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، والذي يدير في نفس الوقت مدرسة دينية عسكرية أصدر فتوى تبيح للمستوطنين تسميم مواشي ودواب وآبار المياه التي يملكها المزارعون الفلسطينيون في البلدات والقرى المجاورة للمستوطنة

وأيضاً هنا لم يتردد المستوطنون والطلاب في تنفيذ الفتوى، فلا يكاد مر يوم في الفترة التي تلت إصدار الفتوى، دون أن يستيقظ سكان هذه البلدات والقرى، إلا ويجدوا الكثير من دوابهم قد نفق بفعل السموم التي يرشها المستوطنون على المراعي التي تقصدها ماشية الفلسطينيين.

وما يهم هنا أن هذه الفتاوى يتم تدريسها لطلاب المدارس الدينية العسكرية في جميع أرجاء الدولة العبرية.

هذه الخلفية تفسر العديد من فتاوى الحاخامات، التي تدرس في "يشيفوت ههسدير"، التي تستهين بحياة العرب وتتعامل معهم بازدراء شديد.

فمثلاً يتعلم طلاب المدارس الدينية فتوى الحاخام دوف لينور التي حظر فيها تبرع اليهود بأعضائهم للاغيار، لكنه أباح لهم عند الضرورة تلقي تبرعات مماثلة من أولئك الاغيار.

وأمام احتجاج رابطة تبرع الأعضاء في إسرائيل غير الحاخام فتواه قليلا، بحيث أباح لليهودي أن يتبرع بعضو لشخص يحتاج في حالة الضرورة وقال أن اليهود إذا ما امتنعوا عن التبرع للاغيار، فإن هؤلاء الأخيرين لن يعطوهم شيئا بالتالي، وهذا قد يسهم في الأضرار باليهودي الذي قد يحتاج إلى الحصول على عضو بديل ينقذ به حياته، ومن ثم فإنه اعتبر أن السماح بتبرع اليهودي لأي واحد من الاغيار، هو في حقيقة الأمر احتياط هدفه تحقيق مصلحة اليهودي في أي فترة لاحقة، غدا أو بعد غد.

ومن المواد العنصرية التي تدرس في هذه المدارس التفوهات العنصرية الصادرة عن الزعيم الروحي لحزب "شاس" عودفاديا يوسف الذي قال "عندما يأتي المسيح المنقذ، فإنه سيرسل كل العرب إلى جهنم".

وأضاف "لماذا لا يفعل اريل شارون ما يجب فعله؟ انه يخاف من شعوب العالم، لكن المسيح المنقذ حين يأتي فإنه لن يخشى أحدا، وسيرسل كل هؤلاء العرب إلى جهنم".

ويصف يوسيف العرب بـ "الثعابين" ويدعو إلى عدم الوثوق بهم على الإطلاق.

ويقبل طلاب هذه المدارس على الاطلاع على كتب دينية ذات طابع عنصري مقيت، مثل الكتاب الذي أصدره الحاخام إسحاق غينزبرج بعنوان «باروخ البطل» جاء تخليدا لاسم باروخ جولد شتاين، الذي نفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في العام 1994.

ويعتبر هذا الحاخام أن جولدشتاين قد قام بعمل "جليل ومجيد". وهكذا فإن جميع طلاب المدارس الدينية يتربون على أن جولد شتاين هو في مرتبة القديسين، وجعلوا من قبره مزاراً يتبركون به.

وفي المدارس الدينية يتم التهجم على الإسلام ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم. فهاهو الحاخام إيلي الباز، الذي يحاضر في العديد من المدارس الدينية، والذي يعتبر من أبرز الحاخامات الشرقيين، لا يفوت فرصة دون التهجم على دين الإسلام والتعرض لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم بالذم.

ليس هذا فحسب، بل أن هذا الحاخام المجرم يصر على التندر أمام مستمعيه بترديد النكات التي تمس بالمسلمين والفلسطينيين ويستخدم عبارات نابية في مهاجمة المسلمين

. أما الحاخام الياهو ريسكين، والذي يدير المدرسة الدينية العسكرية في مستوطنة "افرات" القريبة من بيت لحم ويعتبر احد كبار حاخامات المستوطنين فيسخر من الدعوات لإجراء حوار بين حاخامات اليهود والقائمين على المؤسسة الدينية الرسمية في العالم العربي.

ويرى ريسكين أن لغة الحوار الوحيدة بين المسلمين واليهود هو "الرصاص"، معتبراً أنه بدون إقناع العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص أنه لا يمكن فرض تسوية على "إسرائيل" بالقوة، فإنه لا طائل من مثل هذه الحوارات.

من ناحية نظرية بحتة، ولكون دولة إسرائيل دولة علمانية، فإنه لا يوجد مكانة قانونية للفتاوى التي يصدرها كبار الحاخامات في الشؤون السياسية والعسكرية، باستثناء الشؤون الدينية التي تنظم شؤون الفتوى بخصوصها مؤسسة الحاخامية الكبرى، والتي تمثل أكبر هيئة دينية في الدولة. لكن من ناحية عملية، فإن الثقافة السائدة في الدولة العبرية تجعل لهذه الفتاوى، سيما الصادرة عن مرجعيات الإفتاء الكبيرة في الدولة أهمية قصوى وتأثير بالغ ليس فقط على قطاعات واسعة من اليهود، وعلى رأسهم طلاب المدارس الدينية، بل على دوائر صنع القرار في الدولة العبرية. صحيح أن المتدينين سواء الذين يتبعون التيار الديني الصهيوني أو التيار الديني الأرثوذكسي يشكلون حوالي 28٪ من مجمل المستوطنين في الدولة، إلا أن أكثر من 50٪ من سكان هذه الدولة يعرفون أنفسهم كمحافظين، وهؤلاء يولون أهمية كبيرة لما يصدر عن المرجعيات الدينية في أرجاء الدولة.

لكن مكمن الخطورة في تأثير هذه الفتاوى العنصرية التحريضية يكمن - كما أسلفنا - في تأثيره على المتدينين، وعلى وجه الخصوص طلاب المدارس الدينية العسكرية الذين ينطلقون بشكل كبير لتولي المناصب العليا في الجيش والأجهزة الاستخبارية.

فحسب دراسة أعدها قسم العلوم الاجتماعية في جامعة "بار ايلان " التي يسيطر عليها المتدينون، تبين أن أكثر من 99٪ من طلاب المدارس الدينية العسكرية، و90٪ من المتدينين بشكل عام يعتقدون أنه في حال تعارضت قوانين الدولة وتعليمات الحكومة مع فحوى الفتاوى الصادرة عن الحاخامات، فإن عليهم أن يتجاهلوا قوانين الدولة وتعليمات الحكومة والعمل وفق ما تنص عليه فتاوى الحاخامات.

ولا خلاف بين علماء الاجتماع السياسي في الدولة العبرية وكذلك الجنرالات المتقاعدين على أنه لن يكون ذلك اليوم بعيداً الذي تنتقل فيه قيادة الجيش بأكملها إلى أتباع التيار الديني الصهيوني.

تكريس النزعات الانفصالية

لكن وجود هذه المدارس أشعل الأضواء الحمراء لدى الكثير من النخب في الدولة العبرية التي باتت ترى في هذه المدارس تهديداً للنظام الديمقراطي الإسرائيلي ونقطة انطلاق لتشجيع النزعات الانفصالية عن الدولة.

ففي النظم الديموقراطية ينحصر دور المستوى العسكري فقط في تنفيذ السياسات التي تقررها الحكومات التي تفرزها الانتخابات. ويعد عدم التزام العسكر بتعليمات الحكومة تقويضاً عملياً لتلك الديموقراطية. هنا يكمن الخطر في تبوؤ المتدينين للمواقع القيادية في الجيش، الذي تضمنه لهم "يشيفوت ههسدير".

فالقائد والجندي المتدين في الجيش الإسرائيلي قد تمت تربيته على أنه عندما يفرض عليه الاختيار بين تنفيذ الأوامر العسكرية الصادرة عن قيادته وحكومته المنتخبة، وتعليمات مرجعياته الروحية، فإنه لا يتردد في تلبية تعليمات المرجعيات الدينية.

ولعل المثال الأكثر وضوحاً على ذلك هو ما قاله الجنرال يسرائيل فايس كبير حاخامات الجيش الذي قال مؤخراً أنه يفضل خلع بزته العسكرية على تنفيذ أي أمر يصدر عن قيادة الجيش ويتعارض مع تعليمات الحاخام ابراهام شابيرا، ثاني أهم مرجعية روحية للتيار الديني الصهيوني.

المفارقة أن مدراء "يشيفوت ههسدير" من الحاخامات الذين يحرصون على تذكير طلابهم الذين يعدونهم لقيادة الجيش والدولة أنه لا مصدر أكثر قدسية من تعليمات التوراة والكتب المقدسة اليهودية، وأن أي تعليمات تصدرها قيادة الدولة يجب أن تفقد شرعيتها في حال تعارضت مع تعاليم الدين التي تحتكر المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني الحق في تفسيرها.

فمثلاً جميع المرجعيات الروحية للصهيونية الدينية دعت أتباعها من القادة والجنود إلى رفض تعليمات قيادة الجيش بالمشاركة في تنفيذ خطة "فك الارتباط".

ولعل الذي يعكس صدقية المخاوف من تأثير وجود هذه المدارس الكبير هو حقيقة أن معظم الذين شاركوا في الاحتجاجات ضد عمليات إخلاء المستوطنات هم من طلاب وخريجي المدارس الدينية العسكرية. ليس هذا، بل أن حاخاماً بحجم ابراهام شابيرا دعا إتباعه من طلاب المدارس الدينية العسكرية للانشقاق عن الجيش في حال تمت تنفيذ خطة "فك الارتباط".

بعض حاخامات الصهيونية الدينية من الذين يديرون بعض المدارس الدينية العسكرية دعوا طلابهم وأتباعهم إلى إطلاق النار على أفراد الأمن الإسرائيلي الذين يشاركون في اخلاء المستوطنات، كما أفتى الحاخام حاييم دروكمان الذي هو نفسه مديراً لإحدى "يشيفوت ههسدير" في منطقة الخليل.

وحسب استطلاع لآراء الضباط والجنود المتدينين أشرف عليه مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات ونشر العام الماضي، تبين أن أكثر من 95٪ من الجنود والضباط المتدينين يرون أنهم سينفذون تعليمات الحكومة المنتخبة وقيادتهم في الجيش، فقط في حال توافقت مع الفتاوى التي يصدرها كبار الحاخامات والمرجعيات الدينية. وكما يقول الجنرال شلومو غزيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً فإنه "لا يختلف اثنان في إسرائيل على أن الجندي المتدين الذي يتخرج من المدارس الدينية العسكرية يرى في الحاخام الذي يدرسه أو يدير المدرسة التي يتعلم فيها هو قائده الأعلى وليس قائده العسكري".

من هنا فقد كان تحذير رئيس "الموساد" الأسبق الجنرال داني ياتوم واضحاً وقاطعاً، فإمكانية أن يحدث انقلاب عسكري على الحكومات المنتخبة في إسرائيل أصبحت أمراً وارداً بسبب التثقيف التي تمنحه المدارس الدينية العسكرية لطلابها الذين يتجهون بقوة تبوء المواقع القيادية في الجيش.

وإن كان مثل هذا السيناريو ظل ينظر إليه في إسرائيل حتى وقت قريب على أنه محض خيال، فإن المخاوف على استقرار النظام السياسي بسبب اندفاع المتدينين

الصهاينة نحو المواقع القيادية في الجيش أصبحت حديث الساعة في الدولة العبرية. فإلى جانب ياتوم فإن هناك عدداً كبيراً من الجنرالات المتقاعدين والساسة، فضلاً عن الباحثين والصحافيين من يرى في تغلغل طلاب المدارس الدينية العسكرية من إتباع التيار الديني الصهيوني الواسع في الجيش أكبر خطر يهدد النظام "الديمقراطي" في الدولة العبرية، لدرجة أن هناك من دعا إلى التوقف عن استيعاب المتدينين الصهاينة في الوحدات القتالية، وسد الطريق أمام تبوؤهم المراكز القيادية في الجيش.

ويضيف ياتوم "قبل عامين كنت أعتقد أن هذا السيناريو وهم وخيال، لكنه أصبح واقعيًا في ضوء الأحداث الأخيرة التي نشهد فيها مظاهر العصيان في الجيش، والتشكيك في شرعية الحكومة والبرلمان" من قبل حاخامات الصهيونية الدينية، وتحديداً الذين يديرون المدارس العسكرية الدينية.

ويرى المفكر الصهيوني بامبي شيلغ أن الغرور أعمى أتباع التيار الديني الصهيوني من خريجي وطلاب المدارس العسكرية الدينية بحيث لم يعودوا يستسيغون أن يتم حسم القرارات المصيرية للدولة خارج عباءة رجال الدين.

ويصل شيلغ إلى القول أن هذا الغرور قد أدى إلى ظهور النزعات الانفصالية لهذا التيار عن الدولة ومؤسساتها.

ويصل الكاتب يارون لندن إلى نفس النتيجة محذراً من تفاقم النزعات الانفصالية لدى التيار الصهيوني الديني. اللافت للنظر، أنه وعلى الرغم من تحذير النخب العلمانية من خطورة المدارس الدينية العسكرية، والحاخامات الذين يديرونها على النظام الديمقراطي في الدولة، إلا أن مؤسسات حفظ القانون والنظام في الدولة العبرية لم تحاول ولو مرة واحدة التعرض لهؤلاء الحاخاما أو مساءلتهم عن هذا التحريض العنصري الذي لا يوازيه تحريض.

ليس هذا فحسب، بل أن الحاخامات المتورطين في هذا التحريض يحظون بثقل متزايد في السياسة الإسرائيلية، ويتنافس صناع القرار السياسي في الدولة العبرية على استرضائهم والتقرب منهم، والتزلف إليهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا هذا الصمت إزاء هذه الفتاوى القاتلة، ولماذا الكيل بمكيالين؟.

الذي يثير المرارة أن أحداً في العالم العربي لم يحاول الاهتمام بما يصدر عن المرجعيات الدينية الكبرى في الدولة العبرية من فتاوى ويحاول اطلاع الرأي العام والعربي والعالمي على هذا التثقيف على الحقد الأعمى في المدارس الدينية العسكرية التي تمثل نبع الآسن من الكراهية.

خلاصة

لا شك أن المعطيات السابقة يجب أن تشعل الأضواء الحمراء لدى دوائر صنع القرار في العالم العربي، أن كان هناك ثمة من يلقي بالاً لما يحدث في إسرائيل. فعسكرة التعليم في إسرائيل وتبوؤ المتدينين المراكز القيادية في الجيش سيؤثر مستقبلاً بشكل كبير على طابع العلاقات بين إسرائيل مع العالم العربي. فالجيش الذي سيكون تحت قيادة المتدينين هو غير الجيش الحالي، على الرغم من أن معظم القادة الحاليين ذوي نزعات عنصرية متطرفة. الجيش الإسرائيلي تحت قيادة المتدينين سيدفع الحكومة إلى سياسات أكثر تصادماً مع العالم العربي، فضلاً عن أنه سيتجاهل مظاهر الغزل التي تبديها أنظمة الحكم العربية تجاه الدولة العبرية، وذلك بفعل تأثرهم الشديد بالأفكار الخلاصوية التي توغل في نفيها للآخر العربي وازدرائه.

السمات الفاشية للنظام التربوي الإسرائيلي !!

بمجرد انتخاب تسيفي ليفني لتكون الزعيمة الجديدة لحزب "كاديما" الإسرائيلي الحاكم، ورئيسة الوزراء الإسرائيلية المقبلة، سارعت وسائل الإعلام العربية إلى نشر ترجمات لتقارير في الصحف العبرية والأجنبية حول سيرة ليفني الشخصية، والتركيز بشكل خاص على فترة خدمتها كضابطة في جهاز "الموساد"، ودورها في تنفيذ العديد من التصفيات التي طالت قيادات فلسطينية في أوروبا. ودائما ما نولي نحن العرب أهمية كبيرة للخلفية الشخصية والمهنية والعسكرية للقيادات الإسرائيلية ونحاول أن نبني تصوراتنا إزاء مستقبل تعاطي هؤلاء الزعماء مع قضايا الصراع من خلال تتبع السيرة الذاتية لها. لا شك أن السلوك المستقبلي لقادة إسرائيل يتأثر بماضيهم، لكننا نتجاهل دور النظام التربوي الذي يعد أكبر مصدر من مصادر التأثير ليس فقط على هؤلاء الزعماء، بل على المجتمع الصهيوني بأسره، والذي كان له بالغ الأثر في دفع هذا المجتمع بأسره نحو التطرف والغلو الأيدلوجي وتشرب الأفكار العنصرية نحو العرب. فحسب الأبحاث التي صدرت في إسرائيل ذاتها يتبين بشكل واضح أن كتب التعليم التي تدرس في المدارس اليهودية لعبت دوراً أساسياً في تشدد النخب السياسية والمجتمع الصهيوني وحالت دون التوصل لتسوية سياسية للصراع. وعلى سبيل المثال تؤكد دراسة أعدها الباحث الصهيوني إيلي بوديا أن كتب التدريس الإسرائيلية أشعلت طيلة نصف القرن الماضي جذوة الصراع الفلسطيني العربي، وكرست حالة الحرب، وحالت دون التوصل للسلام بين العرب واليهود. ووصف بوديا مناهج التدريس اليهودية بـ "المنحرفة"، منوهاً إلى أن هذه المناهج تتميز بطغيان الصورة النمطية والأفكار المقولبة حيال العرب، وزرع كراهيتهم في نفوس التلاميذ الإسرائيليين. ويستنتج بوديا بأن ما جرى داخل جدران المدارس الإسرائيلية قد اثر إلى مدى بعيد في قرار الحرب والسلام لدى قادة الدولة العبرية. ولا خلاف بين الباحثين الصهاينة على أن جهاز التعليم الإسرائيلي قد اختار النهج القومي الذي يخضع الماضي لاحتياجات

الراهن والمستقبل على حساب الحقيقة والموضوعية في كتابة التاريخ بهدف خلق ذاكرة جماعية تحفل بالمواقف المسبقة عن العرب وتكرس التعاطي العنصري معهم. وتعنى كتب التدريس الصهيونية بتعميق القيم الصهيونية ورعاية الأساطير والتمجيد بأبطالها من أجل ضمان صهر المستوطنين الذين قدموا من بلدان مختلفة في بوتقة وذاكرة جماعية واحدة. وتؤكد الدراسات التي عنت بتأثير مناهج التدريس على طبيعة الأفكار التي يبلورها الصهاينة نحو العرب أن هذه المناهج سعت لشيطنة العرب وتجريدهم من إنسانيتهم، وساهمت في ترسيخ صورة نمطية لدى الصهاينة عن أنفسهم بحيث ظهروا دائماً بصورة الغربيين المتحضرين صانعي السلام، في حين عرضت مناهج التدريس العرب على أنهم "الخونة العدوانيون المتخلفون والمجرمون والخاطفون القذرون والمبادرون دوماً نحو التدمير". وتشير دراسة للباحث باروخ كريملنغ إلى أن كتب التدريس تحفل بالإشارات إلى أوضاع القبائل اليهودية في الجزيرة العربية قبيل البعثة المحمدية وبعدها، حيث يتم وصف هذه القبائل بأنها "شريفة ومحترمة وشجاعة، بينما وصف العرب بأنهم ماكرون وخونة وبأنهم هزموا اليهود بالخدعة والمؤامرة". ويؤكد الباحث بوديا أن العربي يظهر في كتب التدريس الإسرائيلية "كمتوحش ومحتال ومخادع ولص وسارق وإرهابي"، مؤكداً أن الذين صمموا المناهج الإسرائيلية حرصوا على تجريد العرب من إنسانيتهم. ويقول الباحث اليهودي سيغريد ليحمان "نحن كيهود نميل إلى رؤية العربي كغير اليهودي كأحد الاغيار، نحن كأوروبيين نراه آسيوي خصماً لتطلعاتنا القومية وكاشتراكيين نحن نراه كممثل لأشد أنماط الرجعية سواداً". واللافت هنا الإشارة إلى أن القائمين على النظام التربوي الصهيوني حرصوا على إعطاء تفسيرات شاذة وعنصرية حتى لمبادرات بعض الأنظمة العربية "السلمية". فوزير التعليم الصهيوني الأسبق زبولون هامر علق في حينه على الزيارة التي قام بها الرئيس المصري السابق أنور السادات لإسرائيل حيث قال "هناك زعماء عرب يظنون أنهم إن لم يكونوا قادرين على القضاء علينا في ميدان المعركة، فإنهم سينجحون في فعل ذلك عن طريق عملية "السلام". وتؤكد دراسة حديثة صادرة عن جامعة حيفا أن كتب

التدريس الإسرائيلية تحاول تكريس قناعة مفادها أن السلام مع العرب "يهدد إسرائيل المهزوزة ويستلزم تحصين الناشئة بتقوية الوعي الصهيوني". وتشير الدراسة إلى انه عندما حاول وزير التعليم الصهيوني الأسبق إسحاق نافون إحداث تقارب بين التلاميذ العرب واليهود داخل إسرائيل، لم يشارك في هذه الأنشطة إلا 2٪ من المربين اليهود. وأشارت الدراسة للموقف الصارم للمؤسسة الدينية اليهودية الرافض لعقد مثل هذه اللقاءات. وينوه الباحث الصهيوني سام سموحا أن مناهج التدريس الإسرائيلية باتت تغرس قيمة الفاشية لدى الشبيبة اليهودية حيث تم إخراج كل ما يتعارض مع الرواية الصهيونية من كتب التدريس وذلك من أجل المساهمة في تكريس هذه الرواية في عقول وقلوب النشيء الصهيوني.

قصارى القول لا يمكن بناء تصورات مستقبلية لسلوك قادة الصهاينة ونخبهم السياسية بمعزل عن التعرف على سمات النظام التعليمي ومناهج التدريس التي تربى عليها هؤلاء القادة وتلك النخب. وواضح تماماً مما سبق أن النظام التربوي الصهيوني قد غرس بذور الحقد والكراهية والفاشية عميقاً عميقاً في ذاكرة الصهاينة حكاماً ومحكومين بشكل لا يجوز معه لعاقل توقع إمكانية حل الصراع القائم بالطرق السياسية.

بحث إسرائيلي: مناهجنا التعليمية تحول تحقيق السلام مع العرب

دلت معطيات بحث أنجز في إسرائيل حديثاً على أن كتب التعليم الإسرائيلية حالت دون تحقيق السلام مع العرب. وحسب البحث الذي أعده الباحث الإسرائيلي ايلي بوديا المحاضر في جامعة حيفا فإن كتب التدريس الإسرائيلية أشعلت طيلة نصف القرن الماضي جذوة الصراع الفلسطيني العربي، وكرست حالة الحرب، وحالت دون التوصل للسلام بين العرب واليهود. ووصف بوديا مناهج التدريس اليهودية بـ "المنحرفة"، منوهاً إلى أن هذه المناهج تتميز بطغيان الصورة النمطية والأفكار المقولبة حيال العرب، وزرع كراهيتهم في نفوس التلاميذ الإسرائيليين إلى حد الاستنتاج بأن ما

جرى داخل جدران المدارس الإسرائيلية قد اثر إلى مدى بعيد في قرار الحرب والسلام لدى قادة الدولة العبرية. وأشار البحث الذي جاء تحت اسم "الصراع" الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية العبرية"، والصادر عن مؤسسة مدار لدراسة الشؤون الإسرائيلية في رام الله، إلى أن الكتب المدرسية الإسرائيلية رعت نوعاً من الصراع الصامت بين الطرفين وحافظت عليه، وقادت بطريق غير مباشر إلى أثارة الصراع المسلح. وأكد بوديا، إن جهاز التعليم الإسرائيلي قد اختار النهج القومي الذي يخضع الماضي لاحتياجات الراهن والمستقبل على حساب الحقيقة والموضوعية في كتابة التاريخ بهدف خلق ذاكرة جماعية متميزة، منوهاً إلى أن ثلاثة أرباع الكتب التي تستخدم في المدارس الإسرائيلية ليست مجازة ما يعني انكشاف التلاميذ إلى مواد أكثر خطورة. واكدد الباحث أن كتب التاريخ الإسرائيلية التي أخضعها للبحث انشغلت بتعميق القيم الصهيونية ورعاية الأساطير والتمجيد بأبطالها ضمن صهر المهاجرين في بوتقة وذاكرة جماعية واحدة

ولفت إلى أن تلك الكتب وصفت الصراع بطريقة تبسيطية أحادية الأبعاد ومشبعة بعدم الدقة إلى حد التشويه. وأوضح الكاتب أن هذه الكتب سعت لشيطنة العرب وتجريدهم من إنسانيتهم، ما أدى إلى ترسيخ صورة نمطية لدى الإسرائيليين الذين ظهروا دائماً بصورة الغربيين المتحضرين صانعي السلام مقابل صورة العرب "الخونة العدوانيين المتخلفين والمجرمين والخاطفين القذرين والمبادرين دوماً نحو التدمير". وحول تناول هذه الكتب لأول مواجهة مع المسلمين التي حدثت في المدينة المنورة، فان هذه الكتب تصف القبائل اليهودية في تلك الفترة بأنها "شريفة ومحترمة وشجاعة، بينما وصف العرب بأنهم ماكرون وخونة وبأنهم هزموا اليهود بالخدعة والمؤامرة".ونوه الكاتب إلى أن تعابير مثل متوحش ومحتال ومخادع ولص وسارق وإرهابي، كانت كثيراً ما تستخدم في وصف العربي بينما ما يرتكب ضد اليهود يسمى عداوات ومذابح ومجازر بغية خلق صلة بين العرب وبين اللاسامية المتأصلة في تجارب التاريخ اليهودي في أوروبا، مشيراً إلى أن العرب يوصفون بأنهم النسخة الحديثة من العماليق، ألد أعداء الإسرائيليين في

التوراة. ويؤكد الكاتب أن كتب التدريس عززت عملية ابتعاد اليهود عن العرب، وهذا بدوره زاد من مستوى أسطرة الصراع وعزز الميل إلى تجريد العرب من إنسانيتهم".. ونوه الكاتب إلى أن التحامل الإسرائيلي ضد العرب كان إسقاطاً للموقف اليهودي تجاه الغريب في الشتات. ويقتبس الباحث قول الباحث اليهودي سيغريد ليحمان، الذي قال: "نحن كيهود نميل إلى رؤية العربي كغير اليهودي كأحد الاغيار، نحن كأوروبيين نراه آسيوي خصماً لتطلعاتنا القومية وكاشتراكيين نحن نراه كممثل لاشد إنماط الرجعية سواداً".. وأشار بوديا، إلى أن ردة فعل غريبة جاءت في إسرائيل على زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات، حيث حرص كبار المسؤولين في الدولة على الدعوة إلى تعميق القيم الصهيونية على حساب ثقافة السلام. واقتبس من كلام الوزير التعليم السابق زبولون هامر قوله: "هناك زعماء عرب يظنون أنهم لم يكونوا قادرين على القضاء علينا في ميدان المعركة، فإنهم سينجحون في فعل ذلك عن طريق عملية "السلام". ويؤكد الباحث أن كتب التدريس الإسرائيلية تحاول أن تكرس قناعة مفادها أن السلام مع العرب "يهدد إسرائيل المهزوزة ويستلزم تحصين الناشئة بتقوية الوعي الصهيوني".. ويؤكد البحث انه عندما حاول وزير التعليم الأسبق إسحاق نافون احداث تقارب بين التلاميذ العرب واليهود داخل إسرائيل، لم يشارك في هذه الأنشطة إلا 2٪ من المربين اليهود، منوهاً للموقف الصارم للمؤسسة الدينية اليهودية الرافض لعقد مثل هذه اللقاءات، بحيث آن ذلك يثبت أن الذاكرة الجماعية لليهود كضحايا لمخططات الاضطهاد والإبادة جعلتهم "سجناء ماضيهم الخاص".. ويؤكد الباحث أن الإسرائيليين كانوا يعرفون عن الاسكندينافيين أكثر مما يعرفونه عن جيرانهم العرب، وهو ما ساهم في تعقيد الصراع كما ساعد في خلق أرضية بررت استخدام القوة ضد العرب.ونوه إلى أن 4.1٪ فقط من الوقت المحدد للتاريخ في المدرسة الإسرائيلية قد خصص للتاريخ العربي، لافتاً إلى موافقته على رأي باحثين أجانب بأن اليهود نقلوا صورة الأغيار من الشتات إلى إسرائيل وسلطوها على العرب بشكل خاطئ. من ناحيته يقول الكتاب والناقد أنطوان شلحت، الذي كتب مقدمة

للبحث أن السنوات التي تلت العام 2000 قد شهدت صعوداً يمينياً متطرفاً إلى رأس هرم جهاز التعليم في الكيان، بعد تسلم ليمور لفنات من حزب الليكود حقيبة التعليم. واقتبس شلحت الباحث سامي شالوم، الذي رأى بفترة وزيرة التعليم الأسبق ليمور لفنات الأكثر خطورة بالنسبة للتعليم الإسرائيلي، باعتبارها "قاب قوسين أو أدنى من الفاشية التامة". ونوه إلى أن ليفنات قد أخرجت كل ما ليس مستمداً من الرواية الصهيونية التاريخية، والتي تعتبر أن فلسطين كانت خالية من السكان عدا قلائل هربوا عام 1948.

إسرائيل........مجرمون في المحكمة العليا

كثيرة هي الدلائل على سيطرة المتطرفين على مرافق الكيان الصهيوني، لكن أحداً لم يخطر بباله أن يجد غلاة المستوطنين موطأ قدم في المحكمة العليا التي تعتبر "حارسة القانون"، لكن هذا ما حدث بالفعل. فمؤخراً رشحت اللجنة المكلفة بإختيار القضاة ثلاثة قضاة من المستوطنين ليكونوا أعضاء في المحكمة. المفكر الإسرائيلي جدعون ليفي كتب مقالاً في صحيفة "هارتس" هاجم فيه هذه الخطوة على اعتبار أن هذا يدلل على أن إسرائيل أبعد ما تكون دولة تحافظ على القانون، وهذه ترجمة المقال:

جدعو ليفي هارتس

ترجمة صالح النعامي

هل يسرنا أن نرى رجال العالم السفلي في المحكمة العليا؟ أو قاض محكمة عليا يتضامن مع مجرمين؟ مثل هذا الخطر أصبح الآن أقرب من أي وقت مضى، فهناك احتمال كبير أن ينضم المجرمون لطاقم القضاة في المحكمة العليا، فثلاثة من المرشحين لعضوية هذه المؤسسة التي تعتبر حارسة القانون في الدولة هم من المستوطنين، وهم: القاضي نوعم سولبيرج من مستوطنة "ألون شفوت"، والذي سيساعده القضائي

أرئيل أرليخ، وهو من مستوطنة "عوفرا"، التي أقيمت على أراضي فلسطينية تمت مصادرتها، والقاضي يشيعياهو شنلير من مستوطنة "كرنيه شمرون"، والقاضي دوب بريمر من مستوطنة "معاليه أدوميم".

هؤلاء القضاة يقطنون في مستوطنات أقيمت على أراضي تمت السيطرة عليها إما بالاحتيال أو بالقوة، وعلى أراضي لا تعود لهم، وإقامة هذه المستوطنات يمثل خرقاً للقانون الدولي. هؤلاء القضاة قرروا الإقامة في هذه المستوطنات لدوافع أيدلوجية عبر تجاوز القوانين والعنف، كما أكد ذلك تقرير "ساسون"، وهو تقرير رسمي صادر عن لجنة حكومية، أمرت بتشكيلها وزارة القضاء، وتم تبنيه من قبل الحكومة بأسرها. من هنا ليس من الصعب كيف سيحكم هؤلاء القضاة في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان ومصادرة أراضي الفلسطينيين ولدى التحقيق في مخالفات خطيرة يرتكبها الجيش ضد الفلسطينيين، أو لدى البت في ممارسات العنف التي يرتكبها زملاؤهم المستوطنون. منذ إقامة الدولة وحتى الآن لم يكن هناك أي مستوطن في المحكمة العليا، وهذا ليس صدفة، لكن الآن تمت تسوية الطريق أمام دخول هؤلاء هذه المؤسسة. يمكن للمرء أن يشتاق لوزير القضاء السابق دانييل فريدمان الذي أعلن عن ثورة في مجال التشريع، فخليفته يعكوف نئمان (متدين) يقود ثورة أكثر خطورة على سلطة القانون. اللافت أن الكثيرين انتقدوا فريدمان الذي إكتفى بالكلام فقط، في حين أن أحداً لم يتفوه بكلمة واحدة ضد نئمان الذي يعمل بصمت لهدم القانون.

لقد أصبحت المحكمة العليا مجرد نقطة استيطانية أخرى غير قانونية، والمستوطنون سيواصلون الهيمنة على مؤسسات الدولة، وفي كيان يحترم القانون مثل هذه الأمور لا يمكن أن تحدث. أننا لا ننتقد وجود هؤلاء في المحكمة العليا لمجرد أنهم متدينون، بل لأنه لا يمكن لهؤلاء أن يحافظوا على القانون في الوقت الذين بنوا فيه منازلهم بشكل غير قانوني، فيكفي أنهم مستوطنون لكي يتم استبعادهم من الانضمام لهذه المحكمة بشكل تلقائي. لا يمكن التمييز بين ما يقوم به يعكفوف ألبيرون (أحد قادة عصابات

العالم السفلي في إسرائيل) وبين ما يقوم به المستوطنون الذين يسيطرون على أراضي لا تعود لهم في الضفة الغربية، لكن في الوقت الذي لا يمكن أن يخطر ببال أحد أن يصبح ألبيرون مرشحاً لأن يكون قاضياً في المحكمة العليا، فإن كلاً من سولبيرج وشلنير وبريمر يبدون مرشحين طبيعيين، هذا يبدو طبيعياً فقط في دولة يوجد فيها جهازي قضاء. هؤلاء ليسوا مرشحين لقدراتهم الكبيرة في مجال القضاء، فأي منهم لم يعرف كقاض بارز، هم سيصبحون قضاة في المحكمة العليا فقط لأنهم يمثلون المشروع الاستيطاني. فعندما يمثل المعارضة في لجنة اختيار القضاة النائب المتطرف أوري أرئيل الذي يقطن مستوطنة "كفار أدوميم"، والنائب دفيد روتم من حزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف، والذي يقطن مستوطنة "أفرات" كممثل للائتلاف الحاكم، فهؤلاء هم القضاة الذين سيختارون للمحكمة العليا، ولولا وجود كل من أرئيل وروتم لما تم اختيار هؤلاء القضاة للمحكمة العليا. المشكلة تكمن في الأغلبية الصامتة التي تسمح بذلك، فبعد أن قبلت هذه الأغلبية بوجود منظومتين قضائيتين، واحدة في إسرائيل تعمل لحفظ القانون، وأخرى منظومة قمعية قاسية بدون أي رقابة قانونية، فإنه ليس من المستغرب أن يصبح تعيين هؤلاء القضاة أمراً طبيعياً.

لو كانت رئيسة المحكمة العليا دوريت بينيش جريئة لقامت وقالت أنه لا مكان في هذه المحكمة لأولئك الذين يتجاوزون القانون، مع أن المحكمة العليا لا ينقصها الكثير من مظاهر القصور والتناقضات الخطيرة. لقد قصرت المحكمة في أداء مهامها، حيث تجاهلت المحكمة وجود الاحتلال، ورفضت البت في قضايا كثيرة، فلم تبحث المحكمة في الالتماسات التي قدمت ضد عمليات التعذيب التي يقوم بها جهاز المخابرات الداخلية " الشاباك " ضد المعتقلين الفلسطينيين، وكذلك عمليات الاغتيال التي تمارس ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تتخذ المحكمة موقفاً مبدأياً بشأن المستوطنات. وسيأتي اليوم الذي يعرف فيه القاصي والداني أن المحكمة العليا في إسرائيل كانت شريكاً كاملاً في ارتكاب جريمة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن الآن سيتغير تركيب المحكمة العليا، فبعد الآن لن يجلس في المحكمة فقط أولئك الذين أضفوا شرعية على المشروع الإستيطاني، بل أيضاً المستوطنون أنفسهم - فهل مثل هذه الدولة يمكن أن يطلق عليها " دولة القانون.

رابط المقال:

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1095476.html

تقرير إسرائيلي: تضاعف عنصرية اليهود ضد عرب 48

كشف منظمة حقوقية إسرائيلية بتاريخ 23 مارس 2009 عن أن الهجمات العنصرية من جانب المواطنين اليهود ضد العرب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تزايدت العام الماضي تسعة أمثال مقارنة بهجمات بعام 2007.

جاء ذلك في وقت احتجزت فيه الشرطة الإسرائيلية اليوم الاثنين لعدة ساعات الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية بالقدس الشرقية المحتلة أثناء مشاركته في مؤتمر صحفي ضمن فعاليات "القدس عاصمة للثقافة العربية لعام 2009".

وأظهر تقرير صادر عن منظمة "مساواة" الحقوقية الإسرائيلية، التي يديرها يهود وعرب، أنه تم تسجيل 70 هجوما من قبل يهود ضد عرب على خلفية عنصرية العام الماضي، في حين تم تسجيل 7 فقط خلال عام 2007.

وأوضح التقرير، الذي تم الإعلان عنه أول أمس بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنصرية، أن مدينة القدس شهدت أكبر عدد من الهجمات على العرب؛ حيث وقع فيها 32 هجوما، تليها مدينة عكا بـ22 هجوما، وبعدها تل أبيب بـ 13 هجوما، ثم مدينتا حيفا وكرمئيل.

ولفت التقرير إلى أن معظم الهجمات العنصرية وقعت في ملاعب كرة القدم أثناء المباريات التي تنظم بين الفرق الرياضية اليهودية والعربية. ويبلغ عدد عرب 48 نحو

1.3 مليون نسمة، أي ما نسبته 17.5٪ من إجمالي عدد سكان إسرائيل المقدر بحوالي 7.3 ملايين نسمة.

مجرمو حرب

جعفر فرح، مدير منظمة "مساواة"، وصف معطيات التقرير بأنها "بالغة القسوة"، موضحا أن التقرير اهتم فقط بحصر الاعتداءات التي نفذها مدنيون يهود ضد مدنيين عرب، دون تسجيل الاعتداءات التي ينفذها منتسبو الأجهزة الأمنية من اليهود ضد العرب على خلفية عنصرية.

وشدد فرح، في تصريح نقله موقع "واي نت" الإخباري باللغة العبرية، على أن "التحريض الأعمى الذي تقوم به النخبة السياسية اليهودية كان له دور بالغ في الدفع نحو هذا الواقع المؤلم".

وأكد أن هذه الهجمات العنصرية هي "نتاج انهيار المنظومة الأخلاقية في المجتمع الإسرائيلي.. هذا الانهيار أوجد مجرمي حرب بكل ما تعني هذه الكلمة".

احتجاز لعدة ساعات

بموازاة عنصرية بعض المواطنين اليهود، ألقت الشرطة الإسرائيلية القبض على الشيخ رائد صلاح أثناء حضوره مؤتمرا صحفيا نظمته الهيئة الشعبية المقدسية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية اليوم في ساحة بحي الشيخ جراح في المدينة المحتلة منذ يونيو 1967 في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

وقال الشيخ رائد: إن "القدس ليست فقط عاصمة الثقافة العربية.. إنها مدينة فلسطينية وعاصمة فلسطين رغم الاحتلال، ومهما طال الاحتلال"، ولم تدعه الشرطة الإسرائيلية يكمل حديثه؛ حيث اعتقلته مع ثمانية عرب آخرين، قبل أن تطلق سراحه بعد عدة ساعات.

وبدأ الفلسطينيون في مدن الضفة الغربية المحتلة أول أمس الاحتفال بالقدس

عاصمة للثقافة العربية، فيما تمنع إسرائيل كل نشاط رسمي عربي في القدس الشرقية، التي يتمسك بها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم المأمولة.

مسيرة يهودية

في سياق متصل، أعلنت بلدية أم الفحم، ذات الأغلبية العربية، أن إضرابا سيعم المدينة غدا الثلاثاء؛ احتجاجا على قرار الشرطة الإسرائيلية السماح لمئات من "الفاشيين اليهود" بتنظيم مسيرة في أم الفحم، يتقدمها النائب المتطرف في الكنيست (البرلمان) ميخائيل بن أريه.

وأعلنت البلدية وقيادة الحركة الإسلامية، التي تسيطر على معظم مقاعد المجلس البلدي، أنها ستتصدى لهذا النائب، وستمنعه من دخول المدينة بكل وسيلة، مطالبة عرب 48 بالمشاركة في الاحتجاجات على مسيرة اليمين المتطرف.

ودعت اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات، المعبرة عن عرب 48، إلى أوسع حشد جماهيري قيادي ومؤسساتي في أم الفحم، بداية من الساعة الثامنة من صباح الغد؛ بهدف التصدي للمسيرة التي تسعى إلى دخول أم الفحم تحت حماية الشرطة، وبغطاء من القضاء الإسرائيلي.

واتهمت اللجنة في بيان لها الشرطة بأنها "ليست طرفا محايدا أو طرفا يسعى إلى ضمان النظام، بل هي جهاز لقمع حق جماهيرنا بالتصدي للاعتداء المنظم عليها، وبدورنا نحذر الشرطة من أي اعتداء أو مس بجماهيرنا في أم الفحم كما في غيرها".

بالمقابل، ذكرت الإذاعة العبرية أن الشرطة اتفقت مع منظمي المسيرة على خط سير سري لمفاجئة العرب بحيث لا يتمكنون من التصدي للمسيرة.

من يدمر الأقصى يعذب بصحيفة !!!!

"لقد أمضيت وقت التحقيق وأنا ألوك العلكة واضعاً رجلاً على رجل، كنت أستمتع برؤية المحققين الذين كانوا يتذللون إلي لأرد على استفساراتهم البائسة "، هذه الكلمات صدرت عن المجرم ايتمار بن غفير، أحد قادة حركة "كاخ" اليهودية الإرهابية، بعد احتجازه قبل عامين في السجن لمدة أسبوع بعد اتهامه بإطلاق النار وقتل أحد الفلسطينيين في القدس. لقد كان هناك الكثير من الشهود والقرائن التي تثبت تورط بن غفير في الجريمة، لكن بما أن القانون الإسرائيلي يمنح المعتقل اليهودي حق الصمت أثناء التحقيق، فلم تفلح كل الأدلة والقرائن في مجرد دفع غفير للنطق بكلمة. هذه الأجواء في التحقيقات التي تجريها المخابرات الإسرائيلية مع نشطاء التنظيمات الإرهابية اليهودية الذين يقتلون الفلسطينيين ويخططون لتدمير مقدساتهم. ولهذه الأسباب فإن أكثر من 90٪ من الجرائم التي ينفذها الإرهابيون اليهود ضد الفلسطينيين لا يتم الكشف عن منفذيها بسبب العوائق التي يضعها القانون الإسرائيلي في مسائلة اليهود والتحقيق معهم، وبسبب التعاطف الذي يبديه كبار قادة الأجهزة الاستخبارية مع هذه التنظيمات. هذا في الوقت الذي تتحول فيه أقبية التحقيق في السجون الإسرائيلية إلى "سلخانات" حقيقية لأسرى المقاومة الفلسطينية الذين يتم تحقيق معهم من قبل محققي المخابرات الإسرائيلية وتحديداً جهاز "الشاباك". فقد استشهد المئات من الأسرى الفلسطينيين وأصيبوا بعاهات دائمة بسبب عمليات التعذيب التي مورست ضدهم على أيدي جلادي "الشاباك". اللافت للنظر أن قادة الأجهزة الاستخبارية يعتبرون التعاطف مع نشطاء التنظيمات الإرهابية اليهودية جزء من الشعور الشوفيني "الوطني"، فها هو المجرم آفي ديختر، الرئيس السابق لجهاز "الشاباك" يقول "لا يمكننا أثناء التحقيق أن نتعامل مع نوعم (اليهودي) بنفس الطريقة التي نتعامل بها مع نعيم (الفلسطيني)، هذا لا يمكن". وهاهو يوفال ديسكين الرئيس الحالي لجهاز "الشاباك" يقطع طول الضفة الغربية وعرضها ليلتقي مع نشطاء التنظيمات المتطرفة، بل ويحاول

التقرب منهم، كما حدث أثناء لقائه الأخير مع طلاب مدرسة "يشيفات همسدير" في مستوطنة "عاليه" في الضفة الغربية، التي يديرها أحد منظري التنظيمات الإرهابية. اللافت للنظر أن الأجهزة الأمنية الصهيونية توفر كل الظروف من أجل تسهيل استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية، وذلك عبر إبداء الحد الأدنى من التحرك لإحباط مخططات التنظيمات الإرهابية المتخصصة في التخطيط للمس بهذه المقدسات. فعلى سبيل المثال في منتصف العام 2002، أعلن جهاز "الشاباك" القبض على 25 من نشطاء التنظيمات الإرهابية اليهودية، وجميعهم من مستوطنات الضفة الغربية. وأعلنت مصادر في "الشاباك" حينها، أن هناك الكثير من الأدلة التي تؤكد أنهم قطعوا شوطاً كبيراً في التخطيط لتفجير المسجد الأقصى مع عشرات المساجد في أرجاء الضفة الغربية. لكن لم يمض أسبوعان حتى تم الإفراج عن جميع الإرهابيين، وعندما قام الصحافيون بالاستفسار من آخر إرهابي تم الإفراج عنه عن أجواء التحقيق معهم، قال هذا الإرهابي " لقد عذبونا كثيراً "!!!، وعندها بادره احد الصحافيين متسائلاً " وكيف عذبوكم ؟؟ !!"، فرد عليه هذا الإرهابي " لقد أرغمونا على مطالعة صحيفة هارتس اليسارية!!!!

تصريح للتنكيل بالفلسطينيين

منذ أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن التجميد المؤقت للاستيطان شن المستوطنون هجمات غير مسبوقة على الفلسطينيين في جميع أرجاء الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الحديث يدور عن تجميد متوهم، على اعتبار أن البناء عملياً يتواصل، إلا أن المستوطنين وجدوا أنه يحق لهم المس بالفلسطينيين وممتلكاتهم، وذلك تحت سمع ومرأى الحكومة الإسرائيلية. وزيرة التعليم الإسرائيلية الأسبق شلوميت ألوني كتبت مقالاً على النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت أحرنوت" أكدت فيه أن المستوطنين في الواقع ينفذون سياسة غير معلنة للحكومة الإسرائيلية، وهذه ترجمة المقال:

شلوميت ألوني

ترجمة صالح النعامي

رئيس الوزراء ووزير الدفاع أعلنوا أنهما جمدا أعمال البناء في المستوطنات لمدة عشرة أشهر، وهما يعيان جيداً أن هذا التجميد متوهم وليس حقيقي، بالإضافة إلى أنهما يخططان لإقامة مشاريع بناء كبيرة في المستوطنات. ويعلم المستوطنون ذلك أيضاً، ومع ذلك فهم غاضبون، لأنه يبدو لأول وهلة في بعض الأماكن أن قرار تجميد البناء يحترم، لكن عندما يغضبون يحق لهم أن يعبروا عن غضبهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، بعضهم يخرجون في جماعات للانتقام من الأغيار (الفلسطينيين)، وهم يطلقون على ذلك "جباية ثمن"، حيث يقومون بضرب الفلسطينيين وقتلهم وتدمير ممتلكاتهم وإحراقها، ومصادرة أراضيهم، وإهانتهم، أنهم يتصرفون وكأنه في أياديهم تصريح رسمي من السلطات للقيام بهذه الممارسات، حيث أن القانون والحكم في إسرائيل حول أطفال الفلسطينيين الذين يعيشون هناك على مر الأجيال إلى مشاع يحق للمستوطنين التشنيع بهم. لقد تحول مصطلح "جباية ثمن" إلى مصطلح كثير الاستخدام من قبل كبار موظفي الدولة، ولم يسبق أن تم معاقبة المستوطنين الذين يمارسون العربدة في عهد وزير الدفاع الحالي، أو على الأقل منح الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتداء تعويضات ومساعدة. أنهم يعيدون التجربة التي تعرض لها اليهود في الماضي عندما كانوا يتعرضون للاعتداء والتنكيل من قبل الشعوب الأخرى عندما تغضب، وهكذا تحول اليهود حالياً للطرف الذي يمارس التنكيل بالفلسطينيين لمجرد الشعور بالغضب. هذه الظاهرة تتكرر دائما وبدرجة كبيرة، وكل هذا فقط من أجل إرضاء المخلصين لفكرة أرض إسرائيل الكاملة، أي اليهود فقط. وحتى فيما يتعلق بإحراق المسجد الرئيس في قرية "ياسوف" الفلسطينية القريبة من نابلس وسط الضفة الغربية، الذي تم تبريره من قبل المستوطنين على أساس أنه جزء من "جباية الثمن"، كان يتوجب على وزير الدفاع وزملائه أن يردوا على هذا العمل. والمفارقة أننا اليهود نقيم الدنيا ولا نقعدها عندما تتعرض شواهد قبور اليهود للضرر، أو عندما يرسمون عليها صلبان معقوفة، أو عندما

يحاولون هدمها، عندنا كل ما هو متعلق بالدين، مقدس. حسب الإتهامات التي وجهتها الشرطة فإن الحاخام الذي يرأس المدرسة الدينية في مستوطنة "يتسهار" شارك في إحراق المسجد، لكن من يجرؤ على معاقبة هذا الشخص، ومن المؤكد أنه سيتم تبرئته من التهمة، هكذا كان دائماً كما يدل على ذلك تاريخ الإرهابيين اليهود الذين يتحركون بدافع الإخلاص لأرض إسرائيل الكاملة، الذين يكرهون الأخر. إنهم ينسون تعاليم "التناخ" التي تحث على حب الجار، وكما جاء في سفر الأحاديث "عامل اليتيم والأرملة والجار معاملة حسنة". على كل الأحوال في إسرائيل المتنورة التنكيل بالفلسطينيين، ومصادرة أرضهم وبيوتهم، وإحراقها واجتثاث أشجارهم، هو جزء غير معلن من سياسات الحكومة تجاه الفلسطينيين، ولذا ليس من قبيل الصدفة أنه حتى أولئك اليهود الذين أدينوا من قبل المحاكم بسبب ارتكابهم جرائم ضد الفلسطينيين تم إصدار عفو رئاسي عنهم، لأنه دائماً ينظر إليهم كوطنيين مخلصين.

رابط المقال:

http://www.ynet.co.il/articles/0.7340.L-3840282.00.html

يمسون بمكانة « العربية » كلغة رسمية

قدمت الوزيرة الإسرائيلية ليمور ليفنات مشروع قرار للكنيست لإلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في إسرائيل، في صورة من صور التعاطي العنصري مع الفلسطينيين داخل إسرائيل.

وسبق لليمور ليفنات، ومجموعة من أعضاء الكنيست أن قدمت اقتراحا على جدول أعمال الكنيست بسحب مكانة اللغة العربية كلغة رسمية أساسية.وبحسب اقتراح القانون فسوف يتم تحديد اللغة العبرية كـ "اللغة الرسمية الرئيسية الوحيدة في إسرائيل"، في حين يتم اعتبار اللغات العربية والانجليزية والروسية كلغات رسمية

ثانوية.ومن المقرر أن يقدم الاقتراح، بالإضافة إلى ليفنات، كل من رئيس كتلة حركة "شاس" الدينية يعكوف مرغي، ونائب رئيس الكنيست عتنيئيل شنلر من حزب كاديما الحاكم، ويولي ادلشطاين (الليكود). وفي مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية، قالت ليفنات "من غير الممكن ومن غير المعقول أن يكون لغة كهذه (اللغة العربية) أو لغة أخرى غيرها في البلاد لها مكانة مماثلة للغة العبرية." وأضافت ليفنات أنه "في هذه الأيام بالذات والتي تحاول فيها منظمات عربية (من فلسطينيي 48) تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، يجب المسارعة إلى ترتيب المكانة الخاصة للغة التوراة- اللغة العبرية- في القانون"، على حد تعبيرها.

صهيونية كولونيالية

قبل شهر تعرض البروفسور زئيف سترنشهال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس المحتلة إلى محاولة اغتيال نفذها نشطاء اليمين المتطرف الصهيوني بسبب انتقاداته اللاذعة لسلوك المستوطنين ضد الفلسطينيين وتواطؤ الكيان الصهيوني معهم. سترنشهال عاد وأغاظ كلاً من المستوطنين والنخب الحاكمة عندما أكد في مقال جديد نشره في صحيفة "هارتس" أن الحركة الصهيونية التي تقوم على الاستيطان هي حركة توسعية، لا يمكن أن تواصل الحياة بدون التمييز العنصري وإنكار الآخر، وهي بالتالي تفقد كل مسوغات وجودها الأخلاقية، وهذا نص المقال:

زنيف سترنشهال هارتس

ترجمة صالح النعامي

منذ ثلاثين سنة وأنا أرى في الاستيطان ظاهرة هدامة، تضع علامة استفهام كبيرة فوق مستقبل إسرائيل. صحيح أن الاستيطان هو ظاهرة أيديولوجية، سياسية واجتماعية، نجحت في خلق واقع جديد، ألا أن الصهيونية هي حركة كولنيالية توسعية.

كان هناك الكثير من التصنيفات للصهيونية: الصهيونية اقتصادية، إصلاحية، اشتراكية، أما الآن فيوجد لنا أيضا صهيونية كولنيالية، تستند إلى عدم المساواة على أساس عرقي وديني، وترى نفسها الامتداد الوحيد للتاريخ اليهودي.، والصهيونية الكولنيالية تقدس الوعد الإلهي، ولا تلقي بالاً للحقوق الطبيعية لبني البشر في الحرية، والاستقلال، وأكثر من ذلك فأنها ترى أن واجب الدولة اليهودية يتمثل فقط في توفير الظروف لعودة اليهود إلى أرض إسرائيل. وحسب هذا المفهوم فإن العارض تعود ليس فقط لليهود الأحياء، بل لكل الأجيال التي كانت الماضي وتلك التي لم تولد بعد. وهذا يشكل مصدر خطر كبير، لأنه وفق هذا الفهم، فإنه لا يحق لأبناء الجيل الحالي الموافقة على تقسيم الملكية على البلاد مع أبناء شعب آخر.

وبودي التأكيد هنا على أنه عندما أتحدث عن الاستيطان، فأني لا أقصد بالضرورة المستوطنين الذين توجهوا للاستيطان هناك لاعتبارات اقتصادية، بل أعني أولئك الذين حولوا الاستيطان إلى أيدلوجيا، وأن كان جميع المستوطنين في نهاية الأمر يخدمون نفس الأفكار، ويتطلعون إلى تحقيق ذات الأهداف.

ولما كانت هذه الأقلية الصغيرة مقتنعة بأنها تملك الحقيقة المطلقة فإنها ترى نفسها مخولة في أن تفرض رؤاها الخاصة على كل المجتمع. وبالتالي، يستخف رؤساؤها والناطقون بلسانها ليس فقط بالسياسيين المنبطحين، بل أنهم تستخفون بالمفاهيم الأساسية للديمقراطية نفسها، فهم يعرفون كيف يستغلون المؤسسات الديمقراطية، ولكنهم في ذات الوقت يتجاهلون حقوق الإنسان ولا يعترفون إلا بحقوق اليهود، وهم لا يتورعون عن مهاجمة كل ما له علاقة بالديمقراطية أن رأوا أنه يهدد مصالحهم. وهذا ما يحدث مع المحكمة العليا، التي يهاجمها المستوطنون ويحاولون نزع الشرعية عنها لأنها أصدرت قراراً يحظر عليهم السيطرة على الأراضي الخاصة.

رغم القوة التي اكتسبها المستوطن الإيديولوجي بفضل جبن السلطة، فإنه يدعي دوماً أن حقوقه مهضومة،و مع انه يسيطر على أراضي الفلسطينيين في الضفة

الغربية، إلا أنه يستطيب أن يتخذ لنفسه صورة الضحية الدائمة. ومع أنه على مدى قرابة أربعين سنة خلق المستوطن الإيديولوجي واقعاً بدون تفويض من معظم الإسرائيليين، وحوّل بطرق تآمرية الاحتلال الإسرائيلي إلى سيطرة مدنية تتعارض مع كل المعايير الأخلاقية القائمة في العالم الغربي، إلا انه لا يكف عن الإدعاء أن الفلسطينيين هم المعتدون. خذوا على سبيل المثال ما يحدث في الخليل، حيث نشأ وضع لا يمكن وصفه بأقل من خطيئة وجريمة حقيقيين. الابرتهايد بات هنا. ولكن ليس فقط في الخليل.

الأبارتهايد هو النظام المعمول به في كل مناطق الضفة الغربية، وهو يقوم على سلب الأراضي الفلسطينية الخاصة،وهو بلا شك شهادة على إفلاس الدولة في ضوء جسارة المستوطن وتصميمه على عدم التراجع أمام العوائق المؤسساتية أو القانونية. وهكذا يؤسس الاستيطان بالضرورة لخرق يومي للقانون وثقافة العنف.

وأخيرا، بودي أن أوضح مرة واحدة والى الأبد نقطة ما دون أي صلة بمحاولة اغتيالي.... وهي أنه إذا لم يعرف المجتمع الإسرائيلي كيف يجند الشجاعة اللازمة كي يضع حدا للاستيطان، فسيضع الاستيطان حدا لدولة اليهود وسيجعلها دولة ثنائية القومية.

رابط المقال:

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1029497.html

ومن يتصدى للعنصرية الإسرائيلية ؟

صالح النعامي

مرت خمسة أعوام على قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش تعيين مندوب عنه لمتابعة ما يسمى بمظاهر "اللاسامية" ومعاداة اليهود في أرجاء العالم على أسس عنصرية، ويوشك المندوب الجديد على تقديم تقريره السنوي الأول بهذا الشأن إلى بوش، لكي يتم اتخاذ الإجراءات العقابية ضد الدول التي تسمح بمظاهر "اللاسامية" المزعومة. في نفس الوقت، تواصل لجان الكونغرس الخاصة إثارة الجدل حول ما يزعم عن "سوء معاملة" يتعرض لها الأقباط في مصر، وتهديد الكونغرس المتواصل بخفض قيمة المساعدات الأمريكية لمصر في حال لم تتوقف السلطات المصرية عن هذه الممارسات المزعومة. لكن الأمريكيين الذين يبدون كل هذه الحساسية تجاه قضية اللاسامية ومواقف الشعوب الأخرى من اليهود، ويحاولون ابتزاز النظام في مصر عبر فتح موضوع الأقباط بين الحين والآخر، تغض الطرف عن السياسة العنصرية التي تتعاطى بها إسرائيل ليس مع الفلسطينيين الذين يقطنون الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أيضا فلسطينيي 48 الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية؛ في الوقت الذي وصل فيه التعاطي العنصري مع هؤلاء الفلسطينيين حدوداً غير مسبوقة. ولعل أخطر ما بات يميز التعاطي العنصري اليهودي مع فلسطينيي 48 يكمن بشكل خاص في الطفرة في القوانين العنصرية التي سنتها الكنيست للتضييق على هؤلاء الفلسطينيين. فعلى مدى عام وثلاثة أشهر من تولي حكومة إيهود أولمرت الحكم، سنت الكنيست بدعم من قوى اليسار ويسار الوسط المشاركة في الإئتلاف خمس قوانين عنصرية بالغة الخطورة. فقد أقرت الكنيست مؤخراً قانون يحظر على "الصندوق القومي" الإسرائيلي أن يبيع أو يؤجر أراضي تابعة له لغير اليهود. وقد قدمت هذا القانون حكومة أولمرت التي يشارك فيها حزب العمل وجاء هذا القانون لتجاوز قرار سابق للمحكمة الإسرائيلية العليا قضى بتمكين غير اليهود من شراء وتأجر أراضي تعود للصندوق القومي الذي يملك ملايين

الدونمات من الأراضي. وجاء هذا القانون بعد سلسلة من القوانين العنصرية الهادفة للتضييق على فلسطينيي 48، تمهيداً لإجبارهم على الرحيل عن أرضهم. فقد أقرت الكنيست قانون يمنح السلطات المحلية اليهودية الحق في منع العرب من العيش في مناطق نفوذها. وجاء هذا القانون بعد أن رفض المجلس المحلي في بلدة "ركيفت" اليهودية، السماح لزوجين من فلسطينيي 48 بالاستقرار في البلدة، بزعم أن "استيعاب عائلة عربية من شأنه أن يردع يهود آخرين من الوصول للسكن فيها". كما أقرت الكنيست قانون يسمح بمحاكمة كل نائب عربي في الكنيست يقوم بزيارة دولة في حالة عداء مع إسرائيل. وقد تقدم بمشروع هذا القانون عدد من نواب اليمين وكان يقصد منه ردع النواب العرب عن زيارة سوريا على وجه الخصوص ولبنان والالتقاء بممثلي حزب الله والفصائل الفلسطينية. وجاء سن هذا القانون بعد أن تمت المصادقة على قانون يسمح بتقديم كل نائب للمحاكمة في حال قام بمهاجمة إسرائيل وطابعها اليهودي أثناء تواجده في الخارج. ومن أجل تحطيم الروابط بين فلسطينيي 48 وإخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أقرت الكنيست قانون " المواطنة " الذي يحظر على فلسطينيي 48 العيش مع زوجاتهم أو أزواجهم في حال تزوجوا من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن القانون قد نزع الحقوق التي تمنح عادة لزوجات أو أطفال فلسطينيي 48 الذين سبق لهم التزوج من فلسطينيات من الضفة وغزة قبل إقرار القانون. ولم يفت الكنيست العنصري أن يسن قانوناً يهدف إلى تقليص الثقل الديموغرافي لفلسطينيي 48. حيث أقرت الكنيست قانون سمح بخفض مخصصات الضمان الاجتماعي للمنوحة للعائلات كثيرة الأولاد. وقد برر النواب الذين تقدموا بمشروع القانون تقديمه بالقول أنه جاء لدفع فلسطينيي 48 لتقليص أعداد مواليدهم. وسبق لوزير المالية الأسبق بنيامين نتنياهو الذي يتزعم حزب الليكود المعارض أن تباهى بأنه ساهم في خفض عدد المواليد لدى العرب لأنه أصر على خفض مساعدات الضمان الاجتماعي الممنوحة للأسر كثيرة الأولاد، مع العلم أن معظم فلسطينيي 48 هم عائلات كثيرة الأولاد. وجاء سن هذا القانون في الوقت الذي أعلنت فيه منظمة

"سيكوي" الإسرائيلية المتخصصة في تتبع ظروف معيشة فلسطيني 48 أن الحكومة الإسرائيلية تقوم بالتمييز بشكل سلبي ضد فلسطيني 48 في مجال هبات الضمان الاجتماعي. وحسب ما وردة في المعطيات التي قدمتها "سيكوي"، فإن الحكومة الإسرائيلية تنفق 379 شيكل (ثمانين دولار) بالمتوسط السنوي على المواطن اليهودي، مقابل 246 شيكل فقط (خمسين دولار) على المقيم العربي. كما أن التمييز العنصري ضد فلسطيني 48 انتقل للقضاء. ففي دراسة أكاديمية أجرتها كلية العلوم الاجتماعية بجامعة تل الأقصى، أثبتت الباحثة تبيت تورجمان، أن القضاء الإسرائيلي يفتقر للنزاهة في عدة حالات ويصدر أحكاما مبنية على التمييز ضد فلسطيني 48. وشملت الدراسة 1200 قضية جنائية في المحكمتين المركزيتين في الناصرة وحيفا. وتناولت القضايا التي تتشابه فيها التهم وتتشابه فيها حالات المتهمين (عرب ويهود)، وخرجت بالنتيجة أن هناك تمييزا واضحا ما بين المتهم العربي واليهودي والأحكام تكون مختلفة في حالة كون الضحية عربيا أو يهوديا.

بالطبع، فلأن ضحايا التمييز العنصري في هذه الحالة هم عرب فلسطينيون، فإن هذا لا يحرك ضمير بوش والكونغرس، وإسرائيل لا تنال لقاء ذلك إلا المزيد من الدعم والمساعدات المالية والعسكرية. في نفس الوقت، فإن هناك انتقائية أمريكية بغيضة في التعاطي مع حقوق الإنسان في العالم العربي. فمما لا شك فيه أن أوضاع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأقباط في مصر هي أفضل ألف مرة من أوضاع أعضاء جماعة الأخوان المسلمين الذين يتعرضون للاعتقال التعسفي وتصادر حريتهم ويمنعون من ممارسة حقوقهم السياسية، مع أنهم التنظيم الأكبر والأوسع في مصر، لكن لأنهم إسلاميون فلا بأس أن يقمعوا وتنتهك حرماتهم، وفق المعايير الأمريكية المقلوبة.

الفصل السادس

مأسسة الفساد

الفساد في إسرائيل وماكينزماته

« دراسة »

لا خلاف على أن النظام السياسي الصهيوني يعيش أسوأ لحظاته في ظل تراكم المؤشرات التي تدلل على تهاوي ثقة جمهور المستوطنين بهذا النظام بسبب المظاهر التي تعكس فساد السياسيين الصهاينة بشكل لا يمكن مقارنته مع أي فترة سابقة. فقد سلطت إدانة كل من وزير المالية الإسرائيلي السابق أبراهام هيرشزون ووزير الشؤون الاجتماعية الأسبق شلومو بن عيزري باختلاس المال العام، وخيانة الأمانة وسوء التصرف في الممتلكات الخاصة بالدولة، وصدور حكم بسجن كل منهم عدة سنوات في السجن،الأضواء مجدداً على فساد النظام السياسي في إسرائيل، لدرجة جعلت الكثير من مراكز الأبحاث في تل الأقصى تؤكد أن الفساد أصبح سمة متأصلة للنظام السياسي الإسرائيلي.

وحسب تقرير صدر عن سكرتارية الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) فإن 10٪من النواب إما يخضعون للتحقيق في الشرطة وإما أن النائب العام يعكف على تقديم لوائح اتهام ضدهم بسبب تورطهم في أعمال فساد[1]. مع العلم أنه في حال أضفت الكنيست

(1) هارتس 15/ 6/ 2009.



بعض المرونة عند تقديم طلبات رفع الحصانة عن أعضاء الكنيست، لكان عدد النواب الذين يقدمون للمحاكم أكبر بكثير. ولقد استشرى الفساد في دوائر الحكم الصهيونية لدرجة أنه أصبح أقوى من أن تزيحه التشريعات القانونية. وبات التورط في قضايا الفساد لا يشكل عائقا أمام الساسة للتقدم في المناصب. وهنا نشير إلى الفضيحة التي عرفت بالعبرية بـ "حيفرون بارعون" التي تفجرت أثناء حكم رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتياهو، في فترة حكمه الأولى (1996-1999)، حيث توصل نتنياهو إلى صفقة مع رئيس حركة "شاس" في حينه أرييه درعي، تؤيد شاس بموجبها اعادة انتشار جيش الاحتلال في مدينة الخليل، مقابل أن يعين نتنياهو المحامي روني بارعون في منصب المستشار القضائي للحكومة، مع العلم أن بارعون كان محامياً لدرعي الذي كان يواجه تهما كبيرة بالفساد، وكان درعي يأمل أن يؤدي تعيين محاميه بارعون في المنصب إلى إغلاق الملف ضده. ولولا كشف الصحافة لهذه الفضيحة لتمت الصفقة ولأغلق الملف ضد درعي. وعلى الرغم من تورط نتياهو في الفضيحة، إلا أنه واصل الحكم، أما رئيس لجنة الخارجية والأمن الحالي تساحي هنغبي الذي كان متورطاً في الكثير من قضايا الفساد عندما كان يشغل مناصب وزارية عدة فقد واصل تقدمه في المناصب السياسية دون أن تشكل ملفات الفساد ضده أي عائق، أما بارعون نفسه فقد تم أختير كنائب عن الليكود ومن المفارقة انه شغل منصب رئيس لجنة الكنيست التي تتولى البت في مصير النواب الذين يتهمون بالفساد، وبعد ذلك تولى منصب وزير المالية وهو رابع أهم منصب في إسرائيل.

وفي انتخابات 2001 فاز أرئيل شارون رغم العار الذي لاحقه بسبب دوره في حرب لبنان الأولى، وتوصيات لجنة كوهين والمحكمة العليا بأنه لم يتصرف باستقامة مع رئيس الوزراء مناحين بيغن، وقام بتضليله طوال مسار الحرب بشكل أضر بمصالح إسرائيل الإستراتيجية. وفي انتخابات 2003 حصد شارون نصراً ساحقاً رغم التحقيقات التي جرت ضده والتي ربطت اسمه بمخالفات تتعلق بسلامة ونقاء المعايير، عندما تراكمت الدلائل على أنه حصل بشكل متواصل على مساعدات مالية من رجال أعمال

مقابل منحهم تسهيلات للاستثمار في إسرائيل وخارجها. وفي انتخابات 2006 فاز ايهود أولمرت برئاسة الوزراء رغم العار الذي لحقه عندما اتهم بسلوك غير أخلاقي بسبب قيامه بمنح نشطاء حزبيين وظائف في مؤسسات الدولة من أجل ضمان تأييدهم له.

ويذكر الكاتب يونيل ماركوس على عجالة قائمة بالشخصيات الفاسدة في الهرم القيادي في الدولة، ويشير إلى الرئيس السابق موشيه كتساب المشبوه بالاغتصاب، ورئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت الذي يخضع للتحقيق في قضايا اختلاس، ووزير القضاء السابق حاييم رامون المدان بعمل مشين، وزير المالية السابق هيرزشون الذين أدين بقضايا الفساد بالفعل، معتبراً أن هذا الواقع حول إسرائيل عملياً إلى صقلية، وهي المدينة الإيطالية المشهورة بالفساد، والتي تخضع لقبضة المافيا[1].

ويؤكد ألوف بن الكاتب والمعلق الإسرائيلي أن النظام السياسي الإسرائيلي بات مستعداً ليس فقط لغض الطرف عن الساسة الفاسدين، بل تهيئة الظروف للارتقاء بهم ليتبوأوا المناصب الكبيرة. وفي مقال نشره في صحيفة "هارتس" يضرب بن مثالاً بما سيحدث لوزير الداخلية الأسبق آرييه درعي الذي أدين باختلاس المال العام قبل سبع سنوات وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات، وهو الآن يستعد ليحل محل وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان الذي من المتوقع أن يستقيل بسبب قضايا فساد مماثلة. ويشير بن إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أصر على تعيين ليبرمان في منصب وزير الخارجية الذي يعد ثاني أهم منصب في الحكومة على الرغم من تحذير المستشار القضائي للحكومة من أنه لا يجوز تعيين وزير تجرى ضده تحقيقات حول شبهة ارتكاب قضايا فساد خطيرة كما هو الحال بالنسبة لليبرمان[2]. وأضاف "إن مجرد فكرة عودته (درعي) للحكومة مع كل ما ارتكبه من جرائم وجنح، وبطريقة هزت الجهاز السياسي والقضائي تثير الحفيظة في النفوس،.وإن حدث هذا الأمر فعلاً، فإنه لا يوجد

(1) هارتس 23/ 2 / 2007.

(2) هارتس 1 / يوليو / 2008

شيء غير ممنوع في إسرائيل". وأكد بن أن السماح بعودة درعي للحكومة رغم فساده الكبير، سيشجع الفاسدين ويقلص من تأثير العقوبات التي تفرضها المحاكم على الساسة الفاسدين. وأضاف "المشكلة الأساسية التي تهدد هذه الدولة أنها لا تمتلك ثقافة سياسية وأن الجهاز السياسي تحول مع الوقت إلى جهاز بلا خجل أو وجل، لقد اجتزنا درباً طويلة منذ أن كان النشطاء الحزبيون ضالعين في أعمال فساد بذريعة أنهم يفعلون ما يفعلونه خدمة لمصالح الحزب".

أما بامبي شيلغ فقد اعتبر أنه ليس فقط السلطة التنفيذية قد نفث فيها الفساد، بل إن السلطة التشريعية والقضائية قد نخر فيهما الفساد نخراً جائراً. واعتبر شيلغ الكنيست (مجلس النواب)، الذي من المفترض أن يراقب أداء السلطة التنفيذية مؤسسة تثير الخجل والاكتئاب، في حين أن الجهاز القضائي والنيابة والشرطة قد استحكمت فيها المعايير غير الموضوعية، منوهاً إلى أن كبار موظفي النيابة العامة وقادة الشرطة يقومون بتسريب المعلومات حول كل قضية يتورد فيها أشخاص لا يروقون لهم، منوهاً إلى أن الجمهور الإسرائيلي بات لا يثق بالشرطة والنيابة العامة. وفي مقال نشرته صحيفة "معاريف" أوضح شيلغ أن النواب والأحزاب تفضل القادة الذين تحوم حولهم شبه الفساد. وأضاف "أزمة المجتمع الإسرائيلي تتمثل في أنه يحتاج إلى قيادة تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة وقادرة على شن الحرب أو الدخول في سياقات من المفاوضات، وفي نفس الوقت لا ينزعج الجمهور الإسرائيلي من إمكانية أن تضطر الدولة إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع أي من اعدائها بينما يقف على رأسها قائد عديم الإسناد الجماهيري"[1].

من ناحيته قال الكاتب والمعلق عوزي بنزيمان أنه على الرغم من أن الجمهور الصهيوني لا يثق بالساسة، إلا أنه في المقابل لا يتردد في مكافأة الفاسدين، وهذا يعتبر أحد العوامل التي تشجع الساسة في إسرائيل على الفساد، حيث أن الجمهور الإسرائيلي

---

(1) معاريف-15/ 7/ 2008

لا يبدي اكتراثاً إزاء سلوك الساسة المشين، معتبراً أن الجمهور الإسرائيلي يعتمد منظومة قيم أخلاقية غريبة. وفي مقال نشره في صحيفة "هارتس"، أعاد بنزيمان للأذهان حقيقة أن رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو قد اعترف عندما كان يتنافس على منصب رئيس الوزراء لأول مرة عام 1996 أن شخصاً ما قام بتصويره وهو يمارس الرذيلة مع صديقته على الرغم من أنه كان متزوجاً. وأضاف "الجمهور الإسرائيلي لا يعنيه أن يمارس قادته الفجور طالما أن سلوكهم لا يؤثر على رفاهيتهم". وقارن بنزيمان بين معايير الجمهور الإسرائيلي والأمريكي، قائلاً "عالم مفاهيم المواطن الأمريكي أقل تسامحاً في هذا الصدد بالنسبة لخيانات قادته المنتخبين لزوجاتهم، وإلا لما كان الخبر التلميحي بوجود علاقة غرام للمرشح الجمهوري جون ماكين ليهدده في طريقه للحصول على اختيار الحزب له كمرشح للرئاسة". وأردف قائلاً "الشيفرة الأخلاقية الإسرائيلية تفيد بأن الحياة العاطفية للسياسيين هي مسألة شخصية تخصهم طالما كانت لا تؤثر سلبياً على أدائهم لمنصبهم العام، في المقابل خلافاً للمعايير الذي يستخدمه الناخب الأمريكي يبدي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة تسامحاً مفرطاً مع نقاط ضعف أخرى لقادته رغم تأثيرها الصارخ على سلوكهم العام"[1]. من ناحيته يقول الكاتب والمفكر يعكوف أحيمير أن الفساد المتفشي اليوم في قيادة الدولة وأجهزتها كان موجودا في إسرائيل قبل ثلاثين عاما ولكن الفرق يكمن في الشعور بالحياء والخجل حيث أن الفاسدين اليوم قد فقدوا أي شعور بالحياء بينما كانت قيادات الماضي تنتحر لمجرد الشبهات[2]. ويضيف "الفرق بين الماضي والحاضر كبير بالفعل، وتحديداً في مجال الأخلاقيات الشخصية وتحمل المسؤولية أو ما يمكن اختصاره بكلمة واحدة: الحياء، ففي السابق كانت قيادة الدولة تتسم بالخجل والحياء، فقد كان وزير الإسكان الأسبق أبراهام عوفر وزير مقرب جدا من رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين، لكنه لم يتمكن من تحمل العار، فوضع حدا لحياته وانتحر عندما تبين أن ضده تهم فساد.

---

(1) هارتس -24/ 2/ 2008

(2) معاريف - مقال - 25/ 3/ 2007

تبذير أموال الدولة:

ولا تقتصر مظاهر الفساد على نهب المال العام، بل يتعداه إلى استغلال الساسة المصاريف التي تخصصها لهم الدولة من أجل بناء نمط حياة قائم على الترف والتبذير.

ويشير أبراهام تيروش الذي شغ في الماضي منصب سكرتير الحكومة في عهد رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن إلى ظاهرة تمتع الساسة بملذات الحياة على حساب خزينة الدولة. وأشار إلى حقيقة أن الدولة أنفقت مئات الآلاف من الدولارات على سفر نتنياهو وزوجه ونجلهما لبريطانيا، على الرغم من أن الزيارة كان خاصة، حيث تدل قائمة المصاريف التي كلفتها الزيارة التي استغرقت أسبوعا نوعاً من البذخ قل مثيله، معتبراً أن هذا "يمثل نمط حياة هو بالنسبة لمعظم الجمهور الذي خرج نتنياهو للحديث باسمه، هي شيء من الأفلام أو من نمط حياة أصحاب المليارات"[1].

وينوه رفيف دروكير الكاتب والمعلق المعروف إلى ظاهرة لم تكن مألوفة حسب العرف السياسي الإسرائيلي وهي أن يكسب الساسة أموالاً طائلة فقط بسبب كونهم كانوا يشغلون مناصب عليا، مثل رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو ووزير حربه إيهود براك الذين كسبا ملايين الدولارات عندما كانا لا يشغلان مناصب رسمية وذلك مقابل اعطائهم محاضرات في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويضيف دروكير" نشأ هنا رؤساء وزراء محبون للتمتع، يتصرفون كما لو كانوا أعلى من الشعب، ليس فقط في مناصبهم، بل وفي نمط حياتهم، فيما هو مسموح لهم برأيهم وفي سلوكهم بشكل عام، محيطهم الطبيعي هي المجموعة العليا التي تستأثر بالثراء الفاحش، وبناء على ذلك يأتي نمط حياتهم، نتنياهو ليس وحيدا. شارون، باراك وأولمرت لم يكونوا بعيدين عنه"[2].

---

(1) معاريف - مقال - 19/ 3/ 2008.

(2) القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي - 24-1-2009.

مؤسسات الدولة في قبضة العالم السفلي

ومن مظاهر الفساد التي تعصف بإسرائيل هو أن الساسة لم يتورعوا عن بناء علاقات مع قادة عصابات الإجرام المنظم بسبب مصالحهم. وتعكف وسائل الإعلام العبرية على تقديم المزيد من الأدلة على ظاهرة تأثير عصابات العالم السفلي على مؤسسات الحكم في دولة الكيان الصهيوني. ويكاد لا يختلف اثنان في هذا الكيان على أن عصابات الإجرام المنظم أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والحزبي في "إسرائيل". استشعار الخطر المتمثل في تأثير عصابات الإجرام على دوائر صنع القرار الصهيوني دفع الوزيرة الإسرائيلية ليمور ليفنات للتأكيد على أن عصابات الإجرام المنظم تملك تأثيراً كبيراً على حزب "الليكود" الحاكم. ولقد بات الشارع الصهيوني يعي عمق هيمنة الإجرام المنظم على الأحزاب "الإسرائيلية". فحسب دراسة أعدها الباحث الصهيوني البرفسور دافيد نحمياس من "مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات"، فإن أكثر من خمسين بالمائة من الإسرائيليين يعتقدون أن عصابات الإجرام المنظم قد تسللت بالفعل إلى داخل مراكز الحكم في الدولة العبرية. ويشير نحمياس إلى عشرات الأدلة التي تؤكد أن الإجرام المنظم أصبح جزءاً أساسياً ومؤثراً في الحياة السياسية في الدولة العبرية. فعلى سبيل المثال يشير نحمياس - إلى ما أشارت إليه الصحف العبرية مراراً - من أن كثيراً من الأشخاص المرتبطين مباشرة برؤساء الوزراء في إسرائيل في الآونة الأخيرة هم من الذين على علاقة بالإجرام المنظم. فمثلاً يعتبر المقاول ورجل الأعمال دفيد آبل والمعروف بفساده على علاقة مع معظم الطبقة السياسية والحزبية في إسرائيل، وهناك من يؤكد أنه تمكن في السابق من إيصال عدد من مقربيه إلى القائمة البرلمانية لليكود. ويعتبر أبل ضيفا مرغوباً فيه في أروقة جميع الأحزاب الصهيونية، وبالذات الأحزاب اليمينية والدينية،التي تتولى الحكم. ولقد كان آبل عادة ما يتدخل علناً في المشاورات التي تجريها الأحزاب لتشكيل الحكومات بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات العامة، حيث يتوجه له الحزب الذي ينوي تشكيل الحكومة لاستغلال علاقته برؤساء الأحزاب الأخرى لإقناعهم لإضفاء مرونة على الشروط التي يضعونها للموافقة على

المشاركة في الحكومة. فمثلاً معروف أن آبل على علاقة قوية بمؤسس وزعيم حركة "شاس" الحاخام عفوديا يوسيف، الذي يتشاور معه في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحركة. ومن الأمثلة على العلاقات بين الحكم والإجرام المنظم، هو تورط وزير الخارجية الحالي افيغدور ليبرمان (صاحب التهديد الشهير بتدمير المسجد الأقصى والسد العالي وقصر الرئيس السوري)، بعلاقات شراكة اقتصادية مع جادي ليرنير، أحد قادة عصابات الإجرام المنظم في الدولة العبرية والذي تطارده الحكومة الروسية أيضاً، لقيادته منظمات تقوم بعمليات تبييض الأموال. ليس هذا فحسب، بل أن اوري فاين، مدير فرع الليكود في مدينة "بات يام"، المتاخمة لتل الأقصى، هو من قادة عصابات الإجرام المنظم العاملة في مجال تبييض الأموال والتهريب وتجارة النساء. ومن المفارقة أن وزراء حزب الليكود ونوابه يزورونه في بيته لتجنيده لصالحهم في معاركهم الانتخابية. وقد كافأه وزراء الليكود بمنح شركة حراسة يملكها امتياز حراسة المعابر الحدودية للدولة. ولقد علق يوئيل ماركوس، أبرز معلقي صحيفة الصفوة "هارتس"، علق على نفوذ فاين هذا قائلاً "في إسرائيل اليوم يوجد سلطتان يحرسهما حراس شخصيون: رؤساء السلطة ورؤساء عصابات الجريمة المنظمة". ويضيف ماركوس أن عصابات الإجرام المنظم قد بذلت محاولات ناجحة، للسيطرة على مراكز القوى في الدولة، الأمر الذي أدى إلى انهيار منظومة فرض القانون. ويشير إلى أن أصحاب الملايين يتلقون الامتيازات، من الحكومة ووزرائها، و"العطاءات الحكومية تفصل على قياس مانحي الرشاوى، وتبذل جهود للتأثير على التعيينات في المناصب الحساسة، بما في ذلك القضاة"، على حد تعبير ماركوس. ويؤكد أيلي لانداو، الرئيس السابق لبلدية "هرتسليا" الصهيونية، والذي كان أحد أبرز أعضاء اللجنة المركزية لليكود انه في حال ظلت الأمور على ما هي عليه فإنه لا يستبعد اليوم الذي قد يصبح فيه ايفرجيل (زعيم اكبر عصابة إجرام منظم في الدولة) رئيسا للوزراء.

في نفس الوقت فقد تبين أن الدولة ومؤسساتها الأمنية قد فشلت في مواجهة المافيا الإسرائيلية، بحيث وجهت الصحف الإسرائيلية انتقادات لأجهزة الأمن والشرطة

والمؤسسات القضائية لفشلها في التصدي لعصابات الإجرام المنظم التي باتت تهدد نسيج المجتمع الإسرائيلي. فقد تحولت بعض المدن والأحياء الإسرائيلية إلى مراكز معروفة للمافيا الإسرائيلية تمارس فيها أنشطتها بكل حرية، دون تدخل يذكر من قبل الشرطة. واعتبر المفكر والكاتب الإسرائيلي رافي مان أن استفحال خطر المافيا جاء بسبب عدم اتخاذ مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية إجراءات رادعة لوضع حد لهذه الظاهرة. وفي مقال نشره على موقع صحيفة "معاريف" على شبكة الإنترنت وصل الأمر بمان إلى أن طالب بتشريع يسمح بالاعتقال الإداري ضد عناصر عصابات الإجرام المنظم[1]. ويدلل مان على فشل إسرائيل في محاربة المافيا بالقول "لقد تعهدت قيادة الشرطة بمحاربة عصابات الإجرام المنظم وأكدت أنها ستشن حرب لا هوادة فيها ضدها، وسريعاً، ولم تتورع الدولة عن تجنيد حتى المساعدات العسكرية الأمريكية في الحرب ضد المافيا. إلا أن المافيا الإسرائيلية لازالت تقتل وتجرح الأبرياء وتتغلغل في المجتمع بواسطة صفقات المخدرات وتجارة الدعارة والقمار وابتزاز رجال الإعمال وتحصيل أتاوات منهم، وهذا يدل بشكل لا يقبل التأويل على أن المافيا في إسرائيل مزدهرة". وأشارت صحيفة "معاريف" إلى المافيا نجحت في الدفع نحو انهيار أحد البنوك المركزية في الدولة وهو "البنك التجاري"، كما أدت أنشطتها إلى انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية الهامة.

وقال المفكر والباحث الإسرائيلي البارز دان كاسبي أن الساسة الإسرائيليين وتحديداً رؤساء الحكومات وكبار الوزراء "تمتعوا من عوائد علاقاتهم" مع رجال الإعمال، منوهاً إلى أن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت لم يكن الوحيد الذي تمتع كثيراً من علاقته برجال الأعمال، بل أنه ينتمي إلى قائمة طويلة من الساسة الذين أساءوا استخدام سلطاتهم ومنحوا رجال الإعمال تسهيلات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على عوائد مالية مباشرة وغير مباشرة. وفي مقال نشره في صحيفة "يديعوت

(1) http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/785/191.html

أحرنوت" نوه كاسبي إلى أن مشكلة أولمرت أنه " كان فظاً في علاقته مع رجل الأعمال تيلينسكي الذي شهد ضده، ولم يكن حذراً بما فيه الكفاية، بحيث أنه ترك الكثير من الآثار التي تدل على ممارساته غير الأخلاقية "، على حد تعبيره[1].

وقد اعتبر بن كاسبيت كبير المعلقين في صحيفة "معاريف" أن فضيحة أولمرت تمثل "نموذجاً صغيراً لثقافة دونية متعشة وإن كانت ذات طابع سري، تزدهر في الأروقة السياسية لإسرائيل في العقود الأخيرة". وفي مقال نشره في "معاريف" قال كاسبيت أن هناك "جيل كامل من الزعماء الذين فقدوا الاتجاه، سياسيين ارتبطوا بالمليونيرات والمليارديرات ورضعوا منهم مالاً"، على حد تعبيره. وأعاد كاسبيت للاذهان أن "كبير الفاسدين"، كان شارون الذي كان يصل نيويورك لحضور حفلات عشاء لرجال الأعمال اليهود الذين كان كل واحد منهم يتبرع بعشرة آلاف دولار مقابل مشاركته في الحفلة، حيث يتم وضع النقود في مظاريف تماماً كما كان يفعل أولمرت[2]. وشدد كاسبيت أن شارون كان "يترك جيوباً فارغة حيثما حل"، منوهاً إلى أن ما شفع له هو الهالة التي اكتسبها كجنرال "منتصر" وبسبب تنفيذه خطة "فك الارتباط". ونوه كاسبيت إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مشهور بتوظيفه لعلاقاته مع المليارديرات اليهود في الحصول على مزايا مالية كثيرة. وأشار كاسبيت إلى أن الملياردير اليهودي شلدون ادلسون يقوم بشكل دائم بتمويل سفرات نتنياهو وتوفير كل المال اللازم لملذاته وملذات زوجته " المبذرة " سارة. وأشار كاسبيت إلى ان الرئيس الإسرائيلي الأسبق عيزر اتهم بتلقي الأموال من الملياردير اليهودي الروسي سروسي وعدد آخر من رجال الأعمال حيث كان ينفق على سفرياته وعلى علاج ابنه. وأكد أن هناك الكثير من الشواهد التي تؤكد أن الرئيس الحالي شمعون بيريس تلقى الكثير من الأموال بشكل غير قانوني من رجال أعمال. وأوضح كاسبيت أن كل سياسي في إسرائيل بات

(1) يديعوت أحرنوت 25 / 5 / 2008

(2) معاريف 9 / 8 / 2008

يعي أن نجاحه يتوقف على عدد المليونيرات الذين يجندهم إلى جانبه. وضرب كاسبيت مثالاً لما يحدث مع وزير المواصلات السابق شاؤول موفاز عندما قرر التنافس على زعامة حزب كاديما الحاكم، حيث تعرف مؤخراً على مليونير يهودي من أصل إيراني مقيم في أمريكا، حيث وعده الأخير بكثير من الأموال. وأكد كاسبيت ان الذي جعل اولمرت يسقط على هذا النحو المدوي هو حقيقة خلو سجله من الانجازات سيما بعد فشله في حرب لبنان الثانية. وأضاف "جهاز المناعة لدى أولمرت انهار في الحرب. وبات هشا، بحيث أن أي فيروس مار يمكن أن يحطم حصونه، وهذا ما حدث".

بدعة صهيونية: مقاولو الأصوات

في الأحزاب الصهيونية بشكل عام وتحديداً حزب الليكود الحاكم بشكل خاص، تستشري ظاهرة أطلقت عليها الصحافة وعلماء الاجتماع السياسي في الدولة العبرية "ظاهرة مقاولو الأصوات"، حيث يتوجه الساسة، الطامحون لتبوء مقاعد في البرلمان، عشية كل انتخابات تمهيدية تجرى لاختيار قوائم الأحزاب البرلمانية إلى أشخاص معروفين بنفوذهم الواسع في أوساط أعضاء الحزب، لكي يقنعوهم بالتصويت لصالحهم، مقابل تعهد هؤلاء الساسة بتقديمهم وظائف وأموال لهؤلاء الأشخاص، الذين يطلق عليهم "مقاولو الأصوات". وقد حاز تساحي هنغبي رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست حالياً والذي شغل في الماضي مناصب وزارية كبيرة، وقبل أن يتحول إلى حزب "كاديما"، على أكبر نسبة من أصوات أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود في الانتخابات التي أجريت لاختيار قائمة الحزب البرلمانية في الانتخابات قبل الأخيرة، بعد أن استبق الانتخابات بتعيين ثمانين عضو من أعضاء اللجنة المركزية للحزب كمدراء عامين في وزارة شؤون البيئة، التي كان يتولاها قبل الانتخابات، وذلك للوفاء بتعهدات سابقة لمقاولي الأصوات، مع العلم أن وزارة البيئة هي وزارة صغيرة وذات صلاحيات ضيقة جدا، ولا يمكن أن تستوعب هذا العدد الكبير من المدراء العامين !!!!.

وأحد أبرز مقاولي الأصوات في حزب الليكود هو عوزي كوهين، نائب رئيس بلدية " رعنانا ". وكان وزراء ونواب في الليكود يخرجون عن طورهم في حال حضر كوهين، حيث يتنافسون على تلبية طلباته. ولعل من أهم الشواهد على تأثير هذا الرجل الذي لا يتجاوز الخمسين من العمر، هو ما جرى لدى قيام موظفي وزارة المالية الصهيونية أواخر عام 2004 بإعداد مشروع الموازنة، وكان أحد البنود التي تضمنتها الموازنة في أطار التقليصات في النفقات، بند ينص على التوقف عن منح مرتبات لنواب رؤساء البلديات ومجالس الحكم المحلي في الدولة، وكان من المتوقع أن يوفر تنفيذ هذا القرار مئات الملايين من الدولارات على حزانة الدولة، لكن لأنه كان من المتوقع أن يتضرر عوزي كوهين، فقد سارع وزير المالية في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو إلى إلغاء البند، بعد أن وبخ كبار موظفي وزارته، هذا مع أن كوهين يشغل مناصب عامة أخرى. من هنا فان ظاهرة "مقاولي الأصوات"، هي أحد الأسباب التي تشجع على استشراء الفساد في نظام الحكم في الدولة العبرية، مع أن إسرائيل تكاد تنفرد بهذه الظاهرة. وشراء المناصب والمواقع السايسية في النظام السياسي الإسرائيلي، ليس جديدا، فقد حذرت مراقبة الدولة السابقة القاضية مريام بن فورات في تقرير لها من أن السلطة في "إسرائيل" تشترى بالمال.

ومن الأهمية أن نشير هنا إلى أن الجمهور الصهيوني لا يبدي انزعاجاً إزاء مشاركة قادة العالم السفلي في السياسة. فعلى سبيل المثال فحسب نتائج استطلاع للرأي العام تبين أن الملياردير اليهودي الروسي اركادي غادياك المشهور بصفقاته المشبوهة ودوره في تبييض الأموال، فضلاً عن أن كثيراً من قضايا الفساد تلاحقه، إلى جانب عدم إتقانه اللغة العبرية، هو أحد خمسة أشخاص مرشحين ليكونوا رجل العام في إسرائيل، ومن الذين يرغب الإسرائيليون في رؤيتهم يلعبون دوراً في صنع القرار السياسي[1]. ويعلق المفكر أهود أشري على هذه النتائج قائلاً "إدخال غايدماك ضمن الخماسية الأولى

(1) هآرتس - 27/ 8/ 2007

لشخصية السنة في السياسة وإمكانية حصوله على مرتبة مرتفعة تشير إلى الوضع المضحك المُبكي الذي وصلت إليه السياسة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة". ويواصل اشري تعليقه على ذلك قائلاً "المصيبة هي أن الأمر ليس مضحكا بتاتاً، وليس من الصحيح تجاهل السياق العام شعبيا وثقافيا الذي حصل في سياقه غايدماك على هذه المنزلة الكبيرة في نفوس الإسرائيليين، فهذه النتيجة تدلل على أن طريقة غايدماك المريبة والغريبة في النشاط والعمل تفعل فعلها، فالمرء ليس في حاجة إلى معرفة العبرية، ولا حاجة بك للانخراط في المجتمع الإسرائيلي، ولا حتى في جهازه السياسي، كل ما يتوجب عليك أن تفعله هو أن توفر الكثير من المال، بحيث يغطي ذلك الإعلام النهم للنشر والمفتقد للحدود، وإذا قمت بتوزيع بعض المال على الناس وامتطيت صهوة الموجة الشعبية المناهضة للحكومة، ستدخل ضمن قائمة الشخصيات الخمسة الأولى للسياسيين الإسرائيليين، إذا أعدنا التفكير بالأمر سنجد أن الأمر مضحك بالفعل، المشكلة هي أن النُكتة علينا نحن".

الفساد والنظام الديمقراطي

وقد رأى عدد من المفكرين والمعلقين الإسرائيليين أن قضايا الفساد التي تفجرت ضد كبار الساسة في الكيان الصهيوني قد كشفت مدى التأثير المدمر لعلاقة الساسة برجال الإعمال على الطابع الديموقراطية للحكم. واعتبر ناحوم برنيع كبير معلقي صحيفة "يديعوت احرنوت" أن تعاظم قضايا الفساد في المستوى السياسي تقلص هيبة النخب السياسية الحاكمة. ولم يستبعد برنيع أن يأتي اليوم الذي ترفض فيه قيادة الجيش تنفيذ تعليمات المستوى السياسي بسبب تعاظم قضايا الفساد التي يتورط فيها الساسة"[1]. أما البروفسور يحزكيل درور أحد أعضاء لجنة "فينوغراد" التي حققت في حرب لبنان الثانية فاعتبر أن قضايا الفساد لها تأثير مدمر على سلامة الحكم. وفي مقال نشره في "معاريف" تساءل درور "كيف يمكن للشخص الذي يحكم الدولة التي تواجه

---

(1) يديعوت أحرنوت 4/ 5/ 2008

المشاكل الأكبر في العالم أن يسمح لنفسه بالغرق في غرق التحقيق بشأن قضايا الفساد، هذا لا يعقل""[1].

مواقف مقابل الكراسي

وأحد مظاهر الفساد البارزة في إسرائيل هو استلاب الأحزاب الحكم واستعدادها السريع لتبني مواقف تتناقض مع برامجها السياسية وتعهداتها لجمهور ناخبيها عشية الانتخابات فقط من أجل الفوز بمقاعد حول طاولة الحكومة، كما حدث مع حزب العمل برئاسة ايهود براك. فقد تعهد براك خلال الحملة الانتخابية على الانضمام لحكومة "سلام "، لكنه لم يتردد في الانضمام لحكومة نتنياهو رغم أنها ضمت خليطاً من أكثر الأحزاب اليمينية تطرفاً، والتي في ظل وجودها في الحكم لا يمكن الحديث عن أي تقدم في عملية التسوية بحال من الأحوال. وقد أجمع المعلقون على أن حرص زعيم الحزب إيهود براك على الانضمام لهذه الحكومة جاء فقط من أجل الكراسي والتمتع بمزايا الحكم، بعد أن تخلى الحزب عن كل الشعارات التي أدعى تبشبه بها ردحاً من الزمن

وعن مشاركة حزب العمل في الحكومة، قال يوسي بيلين أحد قادة الحزب السابقين أن هذا الحزب يتمسك بالسلطة بأي ثمن، حتى في ظل وجود الفاشي أفغيدور ليبرمان في منصب وزير الخارجية في هذه الحكومة، وهو ثاني أهم منصب في مجلس الوزراء. وحول بقاء ساسة الحزب الذين عارضوا الانضمام لحكومة نتنياهو بداخله بحجة الحرص على وحدة الحزب، قال بيلين في مقال نشره في صحيفة "إسرائيل اليوم": "الأحاديث عن الحاجة للحفاظ على وحدة حزب العمل هي أحاديث مثيرة للشفقة. الوحدة من أجل ماذا؟ الوحدة في ظل عدم وجود إيديولوجية اجتماعية، بدون مفهوم سياسي، في ظل المطالبة بطرد العرب من الكنيست، أنها الوحدة

(1) معاريف 23 / 6 / 2008

من أجل الكراسي"، على حد تعبيره[1]. واعتبر بيلين أنه لا توجد أي قيمة يحملها حزب العمل معه عندما أنضم للحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة نتنياهو. ودعا بيلين للانشقاق عن الحزب قائلاً " هذه هي اللحظة المناسبة للانشقاق بين من لديهم مفهوم اجتماعي – ديمقراطي وإيمان بالسلام، وبين أولئك الذين يؤدون لذلك ضريبة كلامية وحسب. من ناحيته سخر المعلق والكاتب جادي طاؤوب بكل أولئك الذين يزعمون أن إنضمام حزب العمل لحكومة نتنياهو جاء من أجل كبح جماحها وضمان عدم اندفاعها نحو اليمين المتطرف. وفي مقال نشره في صحيفة "يديعوت أحرنوت" يدلل طاؤوب على صحة ما يقول من خلال الإشارة إلى موقف زعيم حزب العمل براك من الإستيطان، منوهاً إلى أنه كرئيس للوزراء حظى الإستيطان في عهده بازدهار هائل، وعندما كان وزيراً للحرب لم يقم بأي إجراء ضد المستوطنات التي أقامها المستوطنون بدون إذن الحكومة والجيش، معتبراً أن براك كان "الرمز اليميني" للحكومة الجديدة . وأضاف "الحكومة اليمينية الجديدة ستربح الكثير من باراك: فهو سيسمح بزخم بناء في مستوطنات الضفة والقدس، وفي نفس الوقت سيضفي عليها ستاراً مضللاً من الاعتدال السياسي، وهذا يمثل الانتحار البطيء للصهيونية الأفلة في داخل ثنائية القومية المتطرفة، وكلما أطالت المقاعد التي أعطاها لحكومة نتنياهو العمل عمرها هكذا سيصبح وضعنا أكثر مأساوية"، على حد تعبيره[2].

من ناحيته وصف الكاتب يونيل ماركوس قرار براك بالانضمام لحكومة نتنياهو بـ "المناورة المتنة"، معتبراً أن هذه الخطوة تؤكد نجاح نتنياهو وفشل براك الذريع كسياسي، وهو يمثل ذروة الفساد السياسي. وشدد ماركوس في مقال نشره في صحيفة "هارتس" على أن حرص نتنياهو على ضم براك يأتي من أجل تلميع صورة حكومته أمام الرأي العام، سيما وأن إسرائيل متهمة بارتكاب جرائم حرب في غزة. وأضاف

(1) إسرائيل اليوم 27 / 3 / 2009

(2) معاريف 24 / 3 / 2009

"نظر نتنياهو هنا وهناك ورأى أن باراك سهل المنال جدا، فهو مستعد للانضمام للحكومة حتى بثمن إحداث شرخ في حزبه فقط من أجل أن يعود مرة أخرى إلى وزارة الدفاع، فنتنياهو لم يكد يكن ليتوقع أن شخصاً سيساعده أفضل من براك، على أمل الا يكون بوسع احد أن يتهمه بأنه يقف على رأس حكومة يمينية متطرفة ضيقة "[1].

انعدام القدوة

ومن مظاهر الفساد التي تثير الإنتباه في إسرائيل هو أن قادة إسرائيل في الوقت الذي يرسلون به أبناء بقية المستوطنين للموت في الحروب فإنهم يرسلون أبناءهم للعيش في دول الغرب وذلك لتجنب الخدمة العسكرية في الجيش. وقد تعرض أولمرت لحملة انتقادات لاذعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية لأن ولديه وبنتيه لا يعيشون في إسرائيل ولا يؤدون الخدمة العسكرية، رغم العمليات التي يخضوها الجيش الإسرائيلي. الكثير من الكتاب والمعلقين اعتبر أن أولمرت كانت تنقصه الأهلية الأخلاقية لاتخاذ قرار الحرب التي من الممكن أن تسفر عن مقتل الكثير من الجنود، في الوقت الذي يتواجد فيه أولاده في الخارج لجمع المال. أيرز ايشل، مدير مدرسة "إعداد القادة" في تل الأقصى كتب مقالاً في النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت أحرنوت"، زعم فيه أن واحدة من الأسباب التي تمنع أولمرت من اتخاذ قرارات حاسمة بشأن المواجهة مع العرب هي شعوره أنه من ناحية أخلاقية لا يجوز له القيام بذلك في الوقت الذي يسأله الجمهور الإسرائيلي عن دور أولاده في الجهد الحربي. وأضاف "عندما يكون الحاكم إلى جانب الشعب في ساعات الشدة والضائقة التي تعصف بالدولة، فإن قدرة الحاكم على اتخاذ قرارات حاسمة وصعبة، وضمن ذلك إرسال خيرة أبناء وبنات شعبه لساحة المعركة وأن يطلب منهم التضحية بدمائهم، فقط قيادات من هذا النوع قادرة على القيام خطوات كبيرة تحول الأزمة إلى فرصة، وتحول اللحظات البائسة إلى لحظات نصر كبيرة"[2]. وواصل ايشل

(1) هارتس 1 / 4/ 2009.

(2) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3514721,00.htm

هجومه على أولمرت قائلاً "هناك رئيس وزراء يقوم بإرسال أبناء شعبه للدفاع عن دولتهم، في حين أن أولاده لا يعيشون في الدولة ولا يخدمون في قوات الاحتياط. لذلك من أين يستمد رئيس الوزراء القدرة الجرأة الأخلاقية على اتخاذ قرارات حاسمة وصعبة تتطلب أن يخاطر الكثير من الجنود بحياتهم. وحتى عندما يكون رئيس الوزراء شخصية وطنية وذو قدرات فائقة، وحتى عندما يدرك في قرارة نفسه أنه لا مناص من اتخاذ قرارات حاسمة، فإنه في الواقع يفقد واحدة من أهم مؤهلات القائد في ساعة الشدة، ألا وهي أن يكون هو قادر على دفع نفس الثمن الذي من الممكن أن يدفعه أولياء أمور يتطلب منهم إرسال أولادهم إلى ساحة المواجهة لتحقيق الحسم والنصر". وعندنا يتوجب على الزعيم الذي يطالب الآخرين بالتضحية، عليه أن يكون قدوة تحتذى بالنسبة لبقية الجمهور.

فساد القضاء

عادة ما يتباهى الكيان الصهيوني بجهازه القضائي زاعماً أن هذا الجهاز يمثل الدرع الواقع الديموقراطية في إسرائيل، لكن تبين مؤخراً أن الذي يتربع على عرش القضاء في إسرائيل مؤخراً هم بالذات المجرمون. فقد رشحت اللجنة المكلفة باختيار القضاة في إسرائيل ثلاثة قضاة من المستوطنين الذين يقطنون على أرض فلسطينية مصادرة في الضفة الغربية، ليكونوا أعضاء في المحكمة العليا التي تعتبر أهم مؤسسة قضائية في إسرائيل. ومن الأهمية بمكان أن نورد بعض ما قاله المفكر الإسرائيلي جدعون ليفي الذي كتب مقالاً في النسخة العبرية لموقع صحيفة "هارتس" على شبكة الإنترنت بين فيه مضامين الفساد في هذا الترشيح. وقال ليفي "هل يسرنا أن نرى رجال العالم السفلي في المحكمة العليا؟ أو قاض محكمة عليا يتضامن مع مجرمين؟ مثل هذا الخطر أصبح الآن أقرب من أي وقت مضى، فثلاثة من المرشحين لعضوية هذه المؤسسة التي تعتبر حارسة القانون في الدولة هم من المستوطنين". وأضاف "هؤلاء القضاة يقطنون في مستوطنات أقيمت على أراضي تمت السيطرة عليها إما بالاحتيال أو بالقوة، وعلى أراضي لا تعود لهم، وإقامة هذه المستوطنات يمثل خرقاً للقانون الدولي،

هؤلاء القضاة قرروا الإقامة في هذه المستوطنات لدوافع أيدلوجية عبر تجاوز القوانين وعن طريق العنف""[1].

لكن الحقيقة التي يتوجب عدم تجاوزها، والتي تدلل على الفرق بين ما يحدث في إسرائيل والعالم العربي، فعند الحديث عن مظاهر الفساد في الكيان الصهيوني وعلى الرغم من اتساعها، فإن علينا أن نذكر أنه في النهاية لا يوجد أحد فوق القانون، فمن تثبت عليه تهم الفساد يعاقب، وذلك بعكس ما يحدث في كثير من الأقطار العربية.

إسرائيل تعيد تجربة « سدوم »

إدانة كل من وزير المالية الإسرائيلي السابق أبراهام هيرشزون ووزير الشؤون الاجتماعية الأسبق موشيه بن عيزري باختلاس المال العام، وخيانة الأمانة وسوء التصرف في الممتلكات الخاصة بالدولة، وصدور حكم بسجن كل منهم عدة سنوات في السجن، سلط الأضواء مجدداً على فساد النظام السياسي في إسرائيل، لدرجة جعلت الكثير من مراكز الأبحاث في تل أبيب تؤكد أن الفساد أصبح سمة متأصلة للنظام السياسي الإسرائيلي. وقد أفردت الصحف الإسرائيلية الكثير من التعليقات لمظاهر الفساد. فقد أكد ألوف بن الكاتب والمعلق الإسرائيلي أن النظام السياسي بات مستعداً ليس فقط لغض الطرف عن الساسة الفاسدين، بل تهيئة الظروف للارتقاء بهم ليتبوءوا المناصب الكبيرة. وفي مقال نشره في صحيفة "هارتس" يضرب بن مثالاً بما سيحدث لوزير الداخلية الأسبق آرييه درعي الذي أدين باختلاس المال العام قبل سبع سنوات وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات، وهو الآن يستعد ليحل محل وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان الذي من المتوقع أن يستقيل بسبب قضايا فساد مماثلة. ويشير بن إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أصر على تعيين ليبرمان في منصب وزير الخارجية الذي

---

(1) http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1095476.html

يعد ثاني أهم منصب في الحكومة على الرغم من تحذير المستشار القضائي للحكومة من أنه لا يجوز تعيين وزير تجرى ضده تحقيقات حول شبهة ارتكاب قضايا فساد خطيرة كما هو الحال بالنسبة لليبرمان. وأضاف "إن مجرد فكرة عودته (درعي) للحكومة مع كل ما ارتكبه من جرائح وجنح، وبطريقة هزت الجهاز السياسي والقضائي تثير الحفيظة في النفوس،.وإن حدث هذا الأمر فعلاً، فإنه لا يوجد شيء غير ممنوع في إسرائيل". وأكد بن أن السماح بعودة درعي للحكومة رغم فساده الكبير، سيشجع الفاسدين ويقلص من تأثير العقوبات التي تفرضها المحاكم على الساسة الفاسدين. وأضاف "المشكلة الأساسية التي تهدد هذه الدولة أنها لا تمتلك ثقافة سياسية وان الجهاز السياسي تحول مع الوقت إلى جهاز بلا خجل أو وجل، لقد اجتزنا درباً طويلة منذ أن كان النشطاء الحزبيون ضالعين في أعمال فساد بذريعة أنهم يفعلون ما يفعلونه.

من أجل الحزب كما يزعمون

أما بامبي شيلغ فقد اعتبر أنه ليس السلطة التنفيذية قد نفث فيها الفساد، بل إن السلطة التشريعية والقضائية قد نخر فيها الفساد نخراً جائراً. واعتبر شيلغ الكنيست (مجلس النواب)، الذي من المفترض أن يراقب أداء السلطة التنفيذية مؤسسة تثير الخجل والاكتئاب، في حين أن الجهاز القضائي والنيابة والشرطة قد استحكمت فيها المعايير غير الموضوعية، منوهاً إلى أن كبار موظفي النيابة العامة وقادة الشرطة يقومون بتسريب المعلومات حول كل قضية يتورد فيها أشخاص لا يروقون لهم، منوهاً إلى أن الجمهور الإسرائيلي بات لا يثق بالشرطة والنيابة العامة. وفي مقال نشرته صحيفة "معاريف" أوضح شيلغ أن النواب والأحزاب تفضل القادة الذين تحوم حولهم شبه الفساد. وأضاف "أزمة المجتمع الإسرائيلي تتمثل في أنه يحتاج إلى قيادة تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة وقادرة على شن الحرب أو الدخول في سياقات من المفاوضات، وفي نفس الوقت لا ينزعج الجمهور الإسرائيلي من إمكانية أن تضطر الدولة إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع أي من أعدائها بينما يقف على رأسها قائد عديم الإسناد الجماهيري".

من ناحيته قال الكاتب والمعلق عوزي بنزيمان أن أحد العوامل التي تشجع الساسة في إسرائيل على الفساد هو حقيقة أن الجمهور الإسرائيلي لا يبدي اكتراثاً إزاء سلوكهم المشين، معتبراً أن الجمهور الإسرائيلي يعتمد منظومة قيم أخلاقية غريبة. وفي مقال نشره في صحيفة " هارتس "، أعاد بنزيمان للأذهان حقيقة أن رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو قد اعترف عندما كان يتنافس على منصب رئيس الوزراء لأول مرة عام 1996 أن شخصاً ما قام بتصويره وهو يمارس الرذيلة مع صديقته على الرغم من أنه كان متزوجاً. وأضاف "الجمهور الإسرائيلي لا يعنيه أن تتحول إسرائيل إلى مثل سدوم (البلدة التي عاش فيها لوط)، حيث يمارس قادته الفجور طالما أن سلوكهم لا يؤثر على رفاهيتهم". وقارن بنزيمان بين معايير الجمهور الإسرائيلي والأمريكي، قائلاً "عالم مفاهيم المواطن الأمريكي اقل تسامحاً في هذا الصدد بالنسبة لخيانات قادته المنتخبين لزوجاتهم، وإلا لما كان الخبر التلميحي بوجود علاقة غرام للمرشح الجمهوري جون ماكين ليهدده في طريقه للحصول على اختيار الحزب له كمرشح للرئاسة". وأردف قائلاً "الشيفرة الأخلاقية الإسرائيلية تفيد بحكمة بأن الحياة العاطفية للسياسيين هي مسألة شخصية تخصهم طالما كانت لا تؤثر سلبياً على أدائهم لمنصبهم العام. في المقابل خلافاً للمعايير الذي يستخدمه الناخب الأمريكي يبدي المواطن الإسرائيلي في السنوات الأخيرة تسامحاً مفرطاً مع نقاط ضعف أخرى لقادته رغم تأثيرها الصارخ على سلوكهم العام ".

هيبة الحكم في مهب الريح بسبب فساد النخبة

يرى عدد من المفكرين والمعلقين الإسرائيليين أن قضية الفساد المتفجرة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت كشفت مدى التأثير المدمر لعلاقة الساسة برجال الإعمال على الطابع الديمقراطي للحكم. وقال المفكر والباحث الإسرائيلي البارز دان كاسبي أن الساسة الإسرائيليين وتحديداً رؤساء الحكومات وكبار الوزراء

"تمتعوا من عوائد علاقاتهم" مع رجال الإعمال، منوهاً إلى أن أولمرت ينتمي إلى قائمة طويلة من الساسة الذين أساءوا استخدام سلطاتهم ومنحوا رجال الإعمال تسهيلات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على عوائد مالية مباشرة وغير مباشرة. وفي مقال نشره اليوم على موقع صحيفة "يديعوت أحرنوت" على شبكة الإنترنت نوه كاسبي إلى أن مشكلة أولمرت أنه "كان فظاً في علاقته مع رجل الأعمال تيلينسكي الذي شهد ضده، ولم يكن حذراً بما فيه الكفاية، بحيث أنه ترك الكثير من الآثار التي تدل على ممارساته غير الأخلاقية"، على حد تعبيره.

المظاريف كتقليد

من ناحيته اعتبر بن كاسبيت كبير المعلقين في صحيفة "معاريف" أن فضيحة أولمرت تمثل "نموذج صغير لثقافة دونية متعشة سرية، تزدهر في الأروقة السياسية لإسرائيل في العقود الأخيرة". وفي مقال نشره في عدد الصحيفة الصادر اليوم الخميس، قال كاسبيت أن هناك "جيل كامل من الزعماء الذين فقدوا الاتجاه، سياسيين ارتبطوا بالمليونيرات والمليارديرات ورضعوا منهم نقدا"، على حد تعبيره. وأعاد كاسبيت للاذهان أن "كبير الفاسدين"، كان شارون الذي كان يصل نيويورك لحضور حفلات عشاء لرجال الأعمال اليهود الذين كان كل واحد منهم يتبرع بعشرة آلاف دولار مقابل مشاركته في الحفلة، حيث يتم وضع النقود في مظاريف تماماً كما كان يفعل أولمرت. وشدد كاسبيت أن شارون كان "يترك جيوباً فارغة حيثما حل"، منوهاً إلى أن ما شفع له هو الهالة التي اكتسبها كجنرال "منتصر" وبسبب تنفيذه خطة "فك الارتباط". ونوه كاسبيت إلى أن رئيس الوزراء الأسبق وزعيم المعارضة اليمينية بنيامين نتنياهو مشهور بتوظيفه لعلاقاته مع المليارديرات اليهود في الحصول على مزايا مالية كثيرة. واشار كاسبيت إلى أن الملياردير اليهودي شلدون ادلسون يقوم بشكل دائم بتمويل سفرات نتنياهو وتوفير كل المال اللازم لملذاته وملذات زوجته "المبذرة" سارة. وأشار كاسبيت إلى أن الرئيس الإسرائيلي الأسبق عيزر اتهم بتلقي الأموال من الملياردير اليهودي

الروسي سروسي وعدد آخر من رجال الأعمال حيث كان ينفق على سفرياته وعلى علاج ابنه. وأكد أن هناك الكثير من الشواهد التي تؤكد أن الرئيس الحالي شمعون بيريس تلقى الكثير من الأموال بشكل غير قانوني من رجال أعمال. وأوضح كاسبيت أن كل سياسي في إسرائيل بات يعي أن نجاحه يتوقف على عدد المليونيرات الذين يجندهم إلى جانبه. وضرب كاسبيت مثالاً لما يحدث مع وزير المواصلات شاؤول موفاز الذي قرر التنافس على زعامة حزب كاديما الحاكم، حيث تعرف مؤخراً على مليونير يهودي من أصل إيراني مقيم في أمريكا، حيث وعده الأخير بكثير من الأموال. واكد كاسبيت ان الذي جعل أولمرت يسقط على هذا النحو المدوي هو حقيقة خلو سجله من الانجازات سيما بعد فشله في حرب لبنان الثانية. وأضاف "جهاز المناعة لدى اولمرت انهار في الحرب. وبات هشا، بحيث أن أي فيروس مار يمكن أن يحطم حصونه، وهذا ما حدث".

حروب المافيا في إسرائيل: الإرهاب بعينه

تدور حرب تصفيات حامية الوطيس بين تنظيمات وعوائل الإجرام في إسرائيل والتي باتت تهدد الأمن الداخلي الإسرائيلي. فقد حذر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إفي ديختر من تداعيات حرب التصفيات المستعرة بين منظمات الإجرام المنظم في إسرائيل والتي كان آخرها تصفية زعيم أحد منظمات المافيا يعكوف ألبيرون على يد عناصر منظمة منافسة.

يأتي ذلك فيما رأى محللون إسرائيليون أن انتشار الجرائم المنظمة في ظل ضعف الشرطة الإسرائيلية، وانتشار ثقافة الخروج على القانون هي "الإرهاب بعينه" الذي يهدد مواطني إسرائيل.

وفي تصريحات للإذاعة الإسرائيلية بتاريخ 20-11-2008 قال ديختر: إن الشرطة

تأخذ بجدية كبيرة التهديدات التي أطلقتها منظمة ألبيرون وعائلته والتي توعدت بالانتقام من منفذي عملية التصفية.

واعتبر ديختر أن منظمات الإجرام المنظم باتت تهدد استقرار المجتمع والحكم في إسرائيل من خلال تواصل عملياتها.

وكانت الشرطة الإسرائيلية أعربت الثلاثاء الماضي عن خشيتها من "أعمال انتقامية" تكون مؤشرا لاندلاع حرب عصابات إثر اغتيال ألبيرون الإثنين الماضي في تل الأقصى.

ويعتبر العديد من أسر المافيا مثل أسرة أبيرجيل وأبوطبول ومولنر وكودوشيم وأوهانا منافسة مباشرة لأسرة ألبيرون، وتم استدعاء بعض من أفراد هذه الأسر لاستجوابهم، على ما أفاد مسئول في الشرطة.

إنه الإرهاب

وفي الإطار ذاته، قال الكاتب نتان زهافي: إن ما تقوم به هذه المنظمات هو "إرهاب لا يقل خطورة عن الإرهاب الذي تقوم به المنظمات الفلسطينية"، على حد زعمه.

وفي مقال نشر بالموقع الإلكتروني لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية، قال زهافي: "عندما تنفجر العبوات الناسفة والسيارات المفخخة في الشوارع الرئيسية ومراكز المدن فإن هذا هو الإرهاب بعينه".

وأشار زهافي إلى أن السوق الإسرائيلية تزخر بجميع أنواع الأسلحة والمتفجرات من أنواع مختلفة، فضلا عن أن من بين العاملين في مجال الإجرام المنظمة هناك عدد كبير من الخبراء في مجال تركيب المتفجرات.

ضعف السلطات

الدكتور داني جيميشي أستاذ العلوم الاجتماعية والمتابع لمنظمات الإجرام بإسرائيل

بدوره اعتبر أن الذي يشجع على تعاظم الجريمة المنظمة هو ضعف سلطات حفظ القانون، واستشراء الشعور بأن هناك مجرمين يتم التعامل معهم بتهاون من قبل السلطات.

وأكد أن ضعف الجهات التي تفرض القانون والنظام مس بقدرة أنظمة الحكم على ردع منظمات الإجرام.

أما عن أسباب خطورة حادث تصفية ألبيرون فقال: "إنه أسفر عن إصابة أشخاص ليس لهم علاقة بالإجرام المنظم، فضلا عن أن مثل هذه العمليات تعمل على تدهور الشعور بالأمن الشخصي لسكان إسرائيل"، معتبرا أن تصفية ألبيرون صورة من صور المعركة بين منظمات الإجرام في إسرائيل.

وأوضح جشمي أن منظمات الإجرام تهتم بمجالات تقع في المنطقة الرمادية والتي لا يمكن للقضاء أن يبدي اعتراضات عليها، بجانب انشغالها بمجالات غير قانونية.

وعلى رأس هذه المجالات غير القانونية: الابتزاز عبر التهديد، واستخدام العنف، وفرض إتاوات على أصحاب المصالح الاقتصادية، والاتجار بالمخدرات، وممارسة القمار بشكل غير قانوني، والسيطرة على الأراضي التي توصف بأنها "أراضي دولة"، والاتجار بممتلكات مسروقة، وقطاع الدعارة، والاتجار بالبشر، وتبييض الأموال.

علاقات مع السلطة

جشمي أكد أيضا أن هناك علاقات واضحة بين قادة الإجرام المنظم وبين جهات في الحكم، لاسيما الشرطة، منوها إلى أن هذه المنظمات تقوم حاليا بتشكيل لوبيات للتأثير على السلطات الحاكمة.

وأشار إلى أن ثقة الجمهور الإسرائيلي بأجهزة حفظ القانون والنظام يكاد يكون معدوما، وهذا ما يضعف عمل الشرطة.

وشدد على أن تورط قادة الدولة وتحديدا رئيس الحكومة ووزراء كبارا في قضايا

الفساد يعمل على إضفاء شرعية على الأنشطة غير القانونية والجرائم في نظر قطاعات كبيرة من الجمهور.

واعتبر جشمي أن عدم تحرك الشرطة لكبح جماح المستوطنين الذين يقومون بأعمال العربدة في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين أعطى انطباعا أيضا أن هناك قطاعات يحق لها تجاوز القانون.

وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن العصابات المتنافسة تملك العديد من العاملين تحت إمرتها الذين يتم تدريبهم ضمن الوحدات الخاصة للجيش، وهم منظمون ومجهزون ومدربون بشكل جيد جدا.

فقر ونمو!!

المعطيات التي اشتمل عليها تقرير الفقر للعام المنصرم، والتي صدر مؤخراً عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حملت دلالات خطيرة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي. فحسب هذه المعطيات، فإن 25٪ من الإسرائيليين يعيشون تحت خط الفقر، والأكثر إثارة هو حقيقة أن 40٪ من الفقراء هم عمال الذين لا تكفي عوائدهم المالية لسد رمقهم. حكومة ايهود أولمرت شكلت لجنة لدراسة أسباب الفقر، أطلقت عليها "لجنة يتسحاكي". ولكن الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه اللجنة أثارت حفيظة العديد من المؤسسات الجماعية والاقتصادية لأنها حملت الفقراء المسؤولية عن أوضاعهم الاقتصادية. يهودا طلمون رئيس مكتب منظمات الاقتصاديين في إسرائيل، كتب مقالاً في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، هاجم فيه استنتاجات اللجنة،وهذه ترجمة المقال:

يهودا طلمون يديعوت أحرنوت

ترجمة صالح النعامي

نتائج تقرير لجنة "يتسحاكي"، التي تعزو تعاظم مستويات الفقر في إسرائيل إلى

الفقراء أنفسهم، تمثل مؤشر على الطريقة البائسة التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية مع مشكلة الفقر. في الوقت الذي تصل فيه معدلات النمو الاقتصادي السنوية إلى أكثر من 4.5٪، وفي الوقت الذي تقلصت البطالة بنسبة 7٪، وبلغ حجم الفائض في ميزانية الدولة أكثر من 14 مليار شيكل (4 مليار دولار)، فإنه لا يعقل أن يعيش أناس من الذين يعملون تحت خط الفقر. والذي يثير الاستهجان بشكل خاص هو حقيقة أنه بدلاً من تكريس الجهود لحل هذه المشكلة بشكل جذري، فإن الجدل بات ينصب حول المعايير التي يتوجب قياس مشكلة الفقر بها، في ظل البحث عن متهمين عن التسبب بالمشكلة في أوساط الفقراء أنفسهم، حيث أن تقرير لجنة "يتسحاكي" يدعي أن جزءاً من مشكلة الفقر يرجع إلى ارتفاع معدلات الطلاق في أوساط الفقراء، وبسبب اتخاذهم قرارات اقتصادية خاطئة على الصعيد الشخصي.

إن انشغالنا المرضي بتحديد معايير لقياس الفقر يدلل على أننا كمجتمع فقدنا الحساسية الاجتماعية، وأصبحنا نركز على شكل الأزمة وليس على جوهرها. من المثير للقلق حقيقة أنه ضمن جمهور الفقراء، هناك مجموعات سكانية، واحد على الأقل من أفراد الأسرة فيها يعمل، حيث أن التقرير يؤكد أن 40٪ من الفقراء في إسرائيل ينتمون إلى أسر تعمل.

أرباب الأسر العاملة الذين تنتشر في أوساطهم الفقر يملكون مشاريع صغيرة خاصة، وقد دل تقرير الفقر الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني أن نسبة الفقر في أوساط الذين يملكون مشاريع خاصة زادت في العام 2007 بنسبة 4.9٪ عما كانت عليه الأمور في العام 2006.

منذ سنوات كانت هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد أن مشكلة الفقر ازدادت بشكل كبير في أوساط أصحاب المشاريع الخاصة، مقارنة بالعمال الذين يعملون في القطاع العام، حيث أن 16.4٪ من أصحاب المشاريع الخاصة هم من الفقراء.

المعطيات تؤكد بشكل قاطع أن الانضمام لسوق العمل والنمو الاقتصادي لا

يكفيان لتقليص حدة مشكلة الفقر في المجتمع الإسرائيلي، ولا يغنيان عن وجود خطة اقتصادية شاملة لمعاجلة الفقر سواء في أوساط أصحاب المشاريع الصغيرة أو العاملين في القطاع العام.

هناك حاجة لوجود خطة لتشجيع المجموعات السكانية التي ينتشر في أوساطها الفقر بشكل أكبر من غيرها، سيما أتباع التيار الديني الأرثوذكسي والعرب، وذلك من خلال تشجيع الناس في هذه المجموعات على الانضمام لسوق العمل.

مما لا شك فيه أن معالجة الفقر يتطلب تخفيض قيمة الضرائب المفروضة على أصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة، كما أنه يتوجب تعديل قانون المناقصات، بحيث يتاح لأصحاب المبادرات الاقتصادية الصغيرة المشاركة فيها.

إن معطيات تقرير "يتسحاكي" بشأن الفقر تدلل بشكل لا يقبل التأويل على أن صناع القرار لدينا غير قادرين على رؤية المخاطر الكامنة في ذلك هذه المشكلة وغير معنيين بالاستماع للناس الذين يعانون، وبدلاً من تحريك المياه الراكدة، فأنهم ينشغلون في الجدل الهاذي حول المشكلة، دون أن يترافق ذلك بتحرك عملي لحل المشكلة.

أن تقرير لجنة "يتسحاكي" الذي يزعم أن الفقراء يقضون وقتهم وهم يسكرون ويلعبون القمار، قد أرجع المجتمع الإسرائيلي 20 عاماً للخلف. كيف يجرؤ معدو التقرير على القول أن بعض الفقراء في إسرائيل لا يشترون المواد الغذائية من أجل شراء الخمر، أو لاستخدام المال في لعب القمار والرهانات، ويتهمون أصحاب المشاريع الخاصة بالتهرب من دفع الضرائب

الطريق المثلى لمحاربة الفقر تتلخص في توجيه ميزانية الدولة لتنفيذ المشاريع التي تؤدي إلى تقليص مشكلة الفقر، إلى جانب إلغاء التقليصات في المساعدات المخصصة للفقراء والتي من الممكن أن تساهم في عدم دفع أوضاعهم نحو مزيد من التدهور، إلى جانب إعداد العمال بشكل مهني لكي يتم استيعابهم في الوظائف والأعمال التي تتطلب أعدداً مهنياً.

25٪ من الإسرائيليين يعيشون تحت خط الفقر، 40٪ من هؤلاء يعملون، وهذا يعني أن ميزانية الدولة يجب أن توفر حلول لمشكلة هؤلاء، فتعداد رؤوس الفقراء في إسرائيل يجب أن يتوقف.

رابط المقال:

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3510428,00.html

الفصل السابع

علامات الاحتضار

يتوقعون زوال إسرائيل

عشية احتفال إسرائيل بالذكرى الستين لإقامتها، زخر النتاج الفكري الإسرائيلي بالكثير من التنبؤات التشاؤمية إزاء مستقبل هذا الكيان، وأصبح المزيد من الساسة والمفكرين الصهاينة يعبرون بصراحة عن قناعتهم بأن هذه الكيان إلى زوال. ولأن هذا النتاج وتلك التنبؤات أصبحت ظاهرة، فقد أطلقت عليها الصحافة الإسرائيلية " رؤى آخر الزمان "، والتي تكتسب أهمية ليس فقط بسبب ما تشكله من نسف لمظاهر الثقة التي يحرص قادة إسرائيل على التعبير عنها في مناسبة وبدون مناسبة، بل لأن أصحاب هذه الرؤى هم إما من أولئك الذين كان لهم دور بارز في عملية صنع القرار، أو أنهم من المفكرين الذين ارتبطوا طويلاً بالمؤسسة الحاكمة، وليسوا مجرد نخب تعبر عن الهوامش الفكرية في المجتمع. وعلى الرغم من أن هؤلاء الساسة والمفكرين يصلون إلى ذات الاستنتاج، إلا أنهم يستندون إلى مسوغات شتى لدعم رؤاهم.

تهديدات خارجية وداخلية

البروفسور أمنون روبنشطاين، الذي شغل في الماضي منصبي وزير العدل والتعليم في حكومتي رابين وبراك، والذي تفرغ للكتابة حول مستقبل الدولة، بالإضافة إلى عمله كمحاضر للقانون في جامعة تل الأقصى، يرى أن إسرائيل لا يمكنها البقاء مطلقاً



بسبب نوعين من التهديد،خارجي يمثله فشل إسرائيل في ردع العرب عن مواصلة تهديدها والتربص بها، والتهديد الداخلي المتمثل في الفساد وتآكل ما يسميه "منظومة القيم الصهيونية" التي استند إليها الصهاينة في إقامة كيانهم. وفي مقابلة أجرته معه صحيفة "هآرتس"، والإذاعة العبرية بتاريخ 15-4-2008 يقول روبنشطاين أنه على الرغم من أن انتصارات إسرائيل في حروبها الكبيرة مع الدول العربية، إلا أن هذه الانتصارات فشلت في اجتثاث الرغبة العربية في محاربة إسرائيل. ويرى أن أكثر ما يجعل الأمور أكثر تعقيداً في وجه إسرائيل هو "أسلمة" الصراع، واتخاذه بعداً دينياً، الأمر الذي لا يزيد فقط رقعة العداء لإسرائيل، بل يجعله أكثر تصميماً. ويعتبر روبنشطاين أنه من الحمق الانطلاق من افتراض مفاده أن الأنظمة العربية الحالية ستبقى للأبد، مؤكداً أن إسرائيل قد تستيقظ في يوم ما وقد احيطت بأنظمة حكم ذات توجه إسلامي، لا ترفض وجود إسرائيل فحسب، بل تتجند من أجل ازالتها. ويسخر روبنشطاين من أولئك الذين يراهنون على التفوق الإسرائيلي في مجال التكنلوجيا الحربية، محذراً من أنه بإمكان العالم العربي تطوير مثل هذه التقنيات عندما تتوفر فيه الإرادة السياسية لذلك. في نفس الوقت، فإن روبنشطاين يرصد مظاهر تحلل منظومة "القيم الصهيونية"، مثل ميل الشباب الإسرائيلي لعدم التضحية من أجل الدولة والذي يعكسه تهاوي الدافعية في صفوفهم للتجند في صفوف الوحدات المقاتلة في الجيش، الأمر الذي جعل عبء العمل العسكري يقع في الواقع على كاهل نسبة قليلة من المجتمع. ويتفق ايرز ايشل مدير مدرسة "إعداد القادة" في تل أبيب مع روبنشطاين في هذه النقطة، ويضيف في مقال نشرته صحيفة "يديعوت احرنوت" بتاريخ 3-4-2008 أن أحد مصادر هدم منظومة القيم هذه تتمثل في حقيقة أن قادة الدولة لم يعودوا مثالاً يقتدى به الشباب الإسرائيلي. ويؤكد أنه في الوقت الذي يصرخ قادة الدولة مهددين بشن مزيد من الحروب، إلا أنهم يستثون أبناءهم من تحمل عبء هذه الحروب، مشيراً إلى حقيقة أن ابني رئيس الوزراء السابق ايهود أولمرت تهربا من الخدمة العسكرية بالسفر للخارج.

أيضا الجنرال شلومو غازيت الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية " أمان " يرى أن رفض إسرائيل للتجاوب مع الرغبة العربية لحل الصراع يحمل في طياته دمار إسرائيل. ويشن غازيت في مقال نشرته "معاريف" بتاريخ 9-4-2008 انتقاداً حاداً على المستشرق الأمريكي برنار لويس الذي دعا إسرائيل لعدم التفاوض مع العرب، معتبراً أن تخليد الوضع القائم هو الذي سيؤدي إلى تصفية إسرائيل. ولا يتردد غازيت بمطالبة قيادة الدولة بالموافقة حتى على هدنة طويلة المدى تتنازل مقابلها عن حدود العام 1967.

وجود بلا شرعية

ناحوم برنيع كبير المعلقين في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً، وهو الذي توقع فشل إسرائيل في حرب لبنان الثانية من أول يوم فيها، يقول أنه على رغم أن إسرائيل اليوم قوية من ناحية عسكرية وذات منعة اقتصادية، إلا أن الناس فيها يفقدون الثقة بمستقبلها وبقدرتها على البقاء. ويروى برنيع في مقال نشره بتاريخ 19-4-2008 حادثة طريفة حدثت مع الكاتب اليهودي الأمريكي غوردس، والتي تعكس انعدام الأمل ببقاء إسرائيل. ويقول أن غوردس ذهب إلى طبيب قبل ساعات من إقلاعه إلى لوس انجلوس، للحصول على وصفة دواء طلب أخذها قبل السفر بالجو، فسأله الطبيب: "بماذا تعملُ؟". فرد غوردس: أنا كاتب. فسأل الطبيب: ماذا تكتب ؟. قال: حول مستقبل إسرائيل. فضحك الطبيب، وقال: آه "أفهم الآن، أنت تكتب قصصاً قصيرة !!!. ويضيف برنيع "إجابة الطبيب العفوية تعكس المزاج العام في إسرائيل، وهو مزاج الشعور بنهاية الزمان، مع أنه لا يتحدث عنه أحد لكن الجميع يشعرون به. انه نوع من اليأس، لا ينبع من الحرب التي كانت أو من الحرب التي قد تأتي، بل من مصادر أعمق"، على حد تعبيره. ويعتبر برنيع أن مظاهر المنعة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها إسرائيل مضللة. ويشير إلى أنه على الرغم من أن إسرائيل ذات اقتصاد مستقر، وأسعار العقارات فيها تبلغ عنان

السماء، وجيشها قوي، وجامعاتها ذات نوعية عالية، ومع ذلك فهي تعجز عن توفير الأمن لليهود الذين يعيشون فيها،وهي لا تعطيهم الحياة الطبيعية. ويؤكد برنيع أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي مجرد وجودها مثار جدل. ويفسر برنيع لماذا يشعر الإسرائيليون بالغيرة من الفلسطينيين، حيث يقول " الحركة الوطنية الفلسطينية أصغر سناً من الصهيونية بكثير. وعلى رغم ذلك لا يشك أحد في العالم في حق الفلسطينيين في دولة، في حين أن حق اليهود في دولة مثار ريبة وشك، مع أن التشكيك في هذه الحق لا ينحصر في العرب والمسلمين ".

الصهيونية تقتل إسرائيل

وعشية الاحتفالات، عاد رئيس الكنيست الاسبق ابراهام بورغ، نجل يوسيف بورغ، أحد مؤسسي الدولة، والذي أسس حزب "المفدال" الديني، إلى ما جاء في كتابه الأخير "أن تنتصر على هتلر"، مؤكداً أن استلاب إسرائيل لخيار القوة كفيل بتدميرها. وشبه بورغ ي مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ 13-4-2008 إسرائيل بقلعة تختنق بدروعها وتحصيناتها. ويؤكد بورغ أن المجتمع الإسرائيلي يفترسه الذعر. ويضيف "أرى مجتمعي ينوي أمام ناظري. أردت أن يدرك التيار المركزي أنه عندما ندع الجيش ينتصر، فإنه غير قادر على أن يعي أن القوة ليست هي الحل. أن الحديث عن محو غزة يدل على أننا لم نستوعب الدرس". ويعتبر بورغ أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع "مذعور"، ويضيف "إننا معوقون نفسياً. إسرائيل تعاني صدمة نفسية مستديمة... صدمة النازية أفقدتنا توازننا. إننا نعيش بشعور أن كل العالم ينفر منا. التشدد يسيطر على هويتنا... إننا مجتمع يعيش على سيفه، وهذا الشعور ورثناه من ألمانيا، وكأن ما سلبوه منا خلال 12 عاماً يحتم أن يكون سيفنا كبيراً جداً... أليس جدار الفصل الذي نقيمه في الأراضي الفلسطينية خير دليل على انفصام الشخصية الذي نعانيه؟". وأضاف بورغ أن مظاهر الفاشية التي تميز إسرائيل خطر آخر يهدد مستقبل إسرائيل. ويضيف "إسرائيل دولة فاشية، بلطجية ومستقوية وقاسية وامبريالية وسطحية فاقدة لأصالة

الروح ومنطوية على نفسها... الدعوات المتالية إلى قتل الفلسطينين وهدم منازلهم وترحيلهم والقتل وشرعنة سياسة الترحيل من خلال مشاركة أصحاب هذه السياسة في الائتلاف الحكومي، دليل على انتشار الفاشية". ويشدد بورغ على أن أحد مصادر الخطر على الدولة هو حقيقة أنها غير ديمقراطية، ساخراً من ادعاء الحركة الصهيونية بأن إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، معتبراً أنه لا يمكن الجمع بين اليهودية والديمقراطية.

مظاهر انعدام الثقة

لا يكتفي المفكرون والكتاب الصهاينة في الحديث عن تنبؤاتهم الأخروية، بل يعددون المظاهر التي تدعم هذه التنبؤات. ابراهام تيروش سكرتير ثاني حكومة شكلها مناحيم بيغن يرى في مقال نشرته معاريف بتاريخ 28-2-2008 أن أوضح مظهر من مظاهر انهيار الفكرة الصهيونية هو قرار الوكالة اليهودية بالتوقف عن محاولة إقناع اليهود في إرجاء العالم بالهجرة إلى إسرائيل، معتبراً أن هذا يدلل على فشل الحركة الصهيونية في المحافظة على قوة الدفع الخاصة بأفكارها التي تعتبر الهجرة اليهودية على رأسها. ويؤكد أنه بالنسبة لليهود في أرجاء العالم، فأنهم باتوا يرون مخاطر العيش في إسرائيل أكبر من مخاطر القوى اللاسامية في الشتات. ويشير تيروش إلى مظاهر انفضاض اليهود عن إسرائيل، مستنداً إلى نتائج دراسة أجريت في أوساط اليهود الأمريكيين دللت على أن 70٪ منهم لم يزوروا إسرائيل ولا يعتزمون زيارتها؛ 50 في المائة من يهود الولايات المتحدة متزوجون زواجا مختلطا؛ 50 في المائة من الشباب اليهودي هناك لا يهمهم اذا كفت إسرائيل عن الوجود. وينوه تيروش إلى حقيقة تفوق الهجرة العكسية من الكيان على الهجرة عليه، الأمر الذي رفع عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج إلى 750 ألف.

ويقدم رئيس الكنيست السابق روفي ريفلين القيادي البارز في حزب الليكود مثالاً آخر على تغلغل اليأس في نفوس الإسرائيليين من مستقبل كيانهم، والذي يعبر عنه

سعي أعداد متزايدة من الإسرائيليين للحصول على جوازات سفر أوروبية لاستخدامها في الفرار من الدولة عند الحاجة. ويؤكد ريفلين في مقال نشرته صحيفة هارتس في عددها الصادر بتاريخ 14-4-2008 أن هذا السلوك لم يكن يصدر عن هؤلاء الإسرائيلية لولا الشعور المتأصل في نفوسهم بأن الدولة في طريقها للتفكك والزوال. ويحذر ريفلين من أن هذه الظاهرة تؤثر على مدى استعداد الإسرائيليين للتطوع للخدمة العسكرية والقتال والتضحية والمخاطرة من بالنفس من أجل سلامة الدولة، فضلاً عن أنها تؤثر سلباً على التضامن بين الإسرائيليين وبعضهم البعض. ويجزم ريفلين أن هذه الظاهرة ستؤدي إلى ظهور تباينات فكرية واجتماعية وسياسية بين الإسرائيليين بعد أن بلغت الدولة الستين من عمرها بين الإسرائيليين الذين لا يمكنهم الحصول على جوازات سفر أجنبية ولا يعرفون أن لهم ملاذاً آخر، وبين أولئك الذين يعتقدون أن لديهم خيارات أخرى، مؤكداً أن هذه الظاهرة ستكون القوة التي ستنتج مظهراً آخر من مظاهر الشرخ الاجتماعي والطائفي والسياسي.

وهناك من يرى أن عزوف اليهود عن الهجرة لإسرائيل يرجع لكفرهم بالأساطير التي تأسست عليها إسرائيل. وفي مقال نشره في صحيفة "هارتس" الإسرائيلية بتاريخ 22-3، قال يولي جولدشتاين من قادة الجالية اليهودية في كندا أن "الأساطير" التي كانت إسرائيل تحاول إقناع يهود العالم بها لم تعد تنطلي على احد سيما تصوير إسرائيل وكأنها "الحصن الأخير في مواجهة كل الذين يكنزون العداء لليهود"، على حد تعبيره. وأشار إلى حقيقة كون 85٪ من اليهود في مدينة "مونتريال" التي تضم أكبر تجمع يهودي في كندا قد هاجروا أصلاً من إسرائيل. وأضاف أن إسرائيل بذلت جهوداً كبيرة من أجل تهجير هؤلاء اليهود من الاتحاد السوفياتي سابقاً، لكنهم بعد أن عاشوا في إسرائيل قرروا تركها والتوجه لكندا، متسائلاً "هل هناك ثمة سبب للاعتقاد بأنهم سيفكرون الآن بالعودة إليها".

بعد 60 عاماً: إسرائيل تواجه معضلة الشرعية والهوية

احتفلت إسرائيل بالذكرى الحادي والستين للإعلان عنها، ومن ناحية نظرية يبدو للوهلة الأولى أن هناك أسباب وجيهة تدعو الصهاينة للاحتفاء بهذه الذكرى، فإسرائيل هي القوة الأبرز في المنطقة، وميزان القوة العسكرية يميل لجانبها بشكل جارف، مقارنة مع الدول العربية. في نفس الوقت، فإنه بعد 60 عاماً على إنشائها أصبحت إسرائيل قوة اقتصادية رائدة في مجال العديد من الصناعات، وعلى رأسها الصناعات المتقدمة، ووجد ذلك تعبيره في ارتفاع معدل الدخل السنوي للفرد فيها، إذ يزيد على 26 ألف دولار؛ كما أن تل الأقصى حققت انجازات سياسية كبيرة تتمثل في اتفاقيات التسوية مع دول عربية مهمة مثل مصر والأردن، واتفاق مبادئ مع منظمة التحرير، إلى جانب إقامة علاقات دبلوماسية في مستويات مختلفة مع العديد من الدول العربية والإسلامية. لكننا هنا نعدد الأسباب التي تدفعنا للحكم على أن هذه الإنجازات، رغم البريق الذي تعكسه الأرقام، هي في الحقيقة إنجازات وهمية، ومضللة:

أولاً: بعد 60 عاماً على وجودها، لم تزدد إسرائيل إلا بعداً عن تحقيق هدفها المتمثل بدفع المسلمين والعرب وتحديداً الفلسطينيين للتسليم بوجودها، والتعايش معها، والذي وجد تعبيره بشكل واضح في تعاظم المقاومة ضد وجودها. فإسرائيل التي تستعد للاحتفال بالذكرى الستين لإنشائها، لازالت في غمرة التخبط إزاء سبل مواجهة المقاومتين الفلسطينية والعربية، حتى بعد أن غادرت معظم الأنظمة العربية الرسمية ساحة المواجهة معها. ومن المفارقة أن إسرائيل بعد هذا العمر تجد نفسها مرغمة على زيادة موازنة الأمن، ومضاعفة العبء على قوات الاحتياط بفعل ما تعتبره تعاظم المخاطر على وجودها. فالعام 2008 بالنسبة لصناع القرار في تل أبيب يعتبر من الأعوام الأكثر خطورة في تاريخها، بسبب خطورة التهديدات التي يمكن أن تواجه إسرائيل خلاله. المثير للدهشة أنه قد تولد إحساس عارم في أوساط الرأي العام والنخب الإسرائيلية بأن هناك شكوك حول إمكانية بقاء إسرائيل. ولقد وجد هذا

تعبيره في العرائض التي يوقعها العديد من الجنرالات المتقاعدين ويوجهونها لقادة الدولة محذرين بأن إسرائيل لا تنتظر إلا الزوال في حال لم تصل إلى اتفاقات تسوية تنهي الصراع مع العرب بشكل نهائي.

ثانياً:بعد 60 عاماً على إنشائها فشلت إسرائيل في تحقيق الهدف المركزي الذي انطلقت الحركة الصهيونية من أجله وهو إقناع يهود العالم بالهجرة إليها على اعتبار أنها ملاذهم الآمن، والذي يعكس ذلك بشكل واضح هو القرار الذي اتخذته الوكالة اليهودية قبل شهرين بالتوقف عن محاولة إقناع يهود العالم بالهجرة لإسرائيل. في الوقت الذي تبين فيه بشكل لا يقبل الشك أن معدلات الهجرة العكسية من إسرائيل أكبر من معدلات الهجرة إليها. الأمر الذي يعني أن القوة العسكرية والمنعة الاقتصادية لم تقنع يهود العالم بالتوجه لإسرائيل ولم تفلح في منع بعض من وصلوا إليها بالاستقرار فيها، لدرجة أن هناك 700 ألف يهودي غادروا إسرائيل ويرفضون العودة إليها، ليس هذا فحسب، بل أن قسماً كبيراً منهم يقطع علاقته باليهودية.

ثالثاً: تراجع معدل الإيمان بالمشروع الصهيوني، ليس فقط في نفوس الإسرائيليين، بل تعدى الأمر إلى حد إعلان العديد من النخب كفرها بهذا المشروع، كما فعل رئيس الكنيست الأسبق ابراهام بورغ الذي اعتبر أن إسرائيل تسير على هدى النازية، وأنها تنتظر نفس المصير. ولعل الذي يعكس هذه الحالة هو ظهور تيار فكري جديد يطلق عليه "ما بعد الصهيونية"، الذي يرى أن خلاص اليهود يكمن في تخلصهم من الفكرة الصهيونية ذاتها، ولهذا التيار مفكريه والمدافعين عنه.

رابعاً: سقوط العديد من الأساطير التي أسست للمشروع الصهيوني ومنحت إسرائيل هوية مصطنعة، وتحديداً أسطورة أن اليهود يشكلون شعباً متجانساً، حيث أثبتت التجربة الإسرائيلية عكس ذلك. فستون عاماً من عمر هذه الدولة دللت بشكل لا يقبل التأويل على أن حالة الاستقطاب الكبيرة التي يعيشها اليهود في إسرائيل تنبع من حقيقة أن هذه التجمعات السكانية لا تشكل في الأساس شعباً. فإن كان الدين هو

القاسم المشترك الأبرز بين اليهود في إسرائيل، إلا أنه يلاحظ أن درجة العداء والخصومة تكون على أشدها تحديداً بين التيارات الدينية التي تتصارع فيما بينها. وأن كانت اللغة تعد من أبرز مقومات الهوية لأي أمة وشعب، فقد فشل أرباب المشروع الصهيوني في تمكين اللغة العبرية لتكون اللغة السائدة في هذا الكيان، فقطاعات سكانية يهودية بأكملها لا تتحدث العبرية، فمثلاً المهاجرين الروس الذين يعدون أكبر مجموعة إثنية لا يتكلمون إلا اللغة الروسية، ولهم شبكة تعليمهم التي تعلم باللغة الروسية وصحف ووسائل إعلام ناطقة بنفس اللغة.

في نفس الوقت فقد سقطت الأسطورة القائلة أن إسرائيل هي واحة من الديمقراطية في قلب صحراء من الديكتاتوريات. فقد بات واضحاً أن هذه ديمقراطية إثنية فقط، حيث يتعامل نظام الحكم في إسرائيل مع شرائح المجتمع بمعايير مختلفة بناءاً على جذورها العرقية. وخير دليل على ذلك المعاناة التي يواجهها يهود الفلاشا الذين تم تهجيرهم من إثيوبيا، حيث ترتفع في أوساطهم معدلات الانتحار لعدم تقبل المجتمع الإسرائيلي لاستيعابهم. كما أن أحداً لم يعد يقبل الأسطورة القائلة أن إسرائيل هي ضحية العدوان العربي عليها. فحسب استطلاع للرأي العام أجرته شبكة سي بي اس الأمريكية تبين أن معظم الناس في العالم يرون أن إسرائيل هي ثاني دولة لها تأثير سلبي على مجريات الأحداث في هذا الكون.

قصارى القول، إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي توجه أزمة شرعية على هذا النحو لأنها قامت على اغتصاب أرض شعب آخر، وهي في ذات الوقت تكابد أزمة هوية لأنه من المستحيل على الحركة الصهيونية اصطناع مضامين هوية ثقافية لشعب غير موجود. ومما لا شك فيه أن معضلتي الشرعية والهوية ستؤديان إلى تصفية المشروع الصهيوني.

إسرائيل ..... دولة يملكها جيش

لا يختلف اثنان على أن أحد أهم معالم الديمقراطية في أي نظام سياسي هو أن ينقاد الجيش والمؤسسة الأمنية في ذلك النظام للحكومات التي أفرزتها انتخابات، بحيث يكون الجيش هو منفذ السياسات التي ترسمها الحكومات. لكن عندما يتحول الجيش إلى مبلور السياسات ومنفذها في آن معا فلا يمكن وصف هذا النظام بـ "الديمقراطي". ونحن هنا بصدد اختبار "ديمقراطية" النظام السياسي في إسرائيل، وفق الاعتبار آنف الذكر.

وفق كثير من الشواهد فإنه يمكن القول أن المؤسسة الأمنية في الدولة العبرية لا تقرر فقط السياسات وتنفذها، بل إنها ترفض في كثير من الأحيان تطبيق التعليمات المباشرة الصادرة عن الحكومة بشكل فج، ناهيك عن احتكار التأثير على دوائر صنع القرار السياسي في الدولة، فضلا عن رفضها أن يكون لأي إطار مدني تأثير على المستوى السياسي الحاكم. إلى جانب ذلك فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تلعب دورا واضحا وجليا في الشؤون الداخلية للأحزاب السياسية، بما يتناسب مع تطلعات قادتها المستقبلية. ونحن هنا بصدد التدليل على ما تقدم.

رفض تنفيذ تعليمات الحكومة وفرض سياسات مستقلة

في أواخر العام 1998 طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه بنيامين نتنياهو من هيئة أركان الجيش تحضير خطة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، بعد أن تعاظمت الدعوات الجماهيرية للانسحاب من المنطقة، إثر الخسائر الفادحة التي كان يتكبدها الجيش. ويكشف الصحافي الإسرائيلي بن كاسبيت النقاب عن أن رئيس الأركان في ذلك الوقت شاؤول موفاز (وزير الدفاع الحالي)، رفض بإصرار تنفيذ تعليمات نتنياهو، وأصر على عدم تقديم أي مساعدة له في ذلك السياق.

وحذر نتنياهو خلفه باراك - كما كشف كاسبيت - من أن عليه أن يدفع الجيش

للانسحاب من جنوب لبنان بالقوة. باراك، وعلى الرغم من معارضة قادة الجيش، نجح في سحب قواته، لأنه سبق له أن ضمَّن حملته الانتخابية وعدا للجمهور بالانسحاب من هناك. لكن قادة الجيش لم يقفوا مكتوفي الايدي إثر ما اعتبروه "تجاوزا لوجودهم"، فردوا لباراك الصاع صاعين، فعندما حاول باراك التفرغ لدفع المفاوضات على المسار السوري، قام الجنرالات بتسريب وثيقة لقادة المعارضة الليكودية في حينه، أطلق عليها وثيقة "تشاوبر"، تدعي أن باراك يعد لتقديم تنازلات "قاتلة لإسرائيل" في هضبة الجولان. ويتهم يوسي بيلين الذي شغل منصب وزير القضاء في حكومة باراك صراحة قادة الجيش بتسريب الوثيقة من أجل إحراج باراك سياسيا.

لكن انتقام الجيش من باراك – الذي تجرأ على تجاوزهم– لم يعرف حدودا، فعشية توجهه لحضور مؤتمر "كامب ديفد"، الذي جمعه مع عرفات والرئيس كلينتون في أواخر العام 1999، للبحث عن حل لقضايا الحل الدائم مع السلطة رفض الجيش التعاون مجددا مع باراك، لدرجة أن هيئة أركان الجيش رفضت تزويد باراك بخرائط ليحملها معه إلى "كامب ديفد"، الأمر الذي دفع نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه أفرايم سنيه إلى أن يوجه رسالة تنطوي على مرارة كبيرة، حيث قال له بالحرف الواحد "العسكريون من رئيس هيئة الأركان وحتى أصغر ضابط لا ينفذون أوامرك وكل واحد منهم يفعل ما يحلو له". وعلى الرغم من كل هذا، فقد جبن باراك عن مواجهة قادة الجيش، إذ أن الانتخابات كانت قد اقتربت وخشي أن يؤدي أي خلاف علني من قادة الجيش إلى خسارته الانتخابات.

وفي عهد حكومة شارون الأولى، ظل قادة الجيش يرفضون تنفيذ تعمليات الحكومة، فقد تباهى رئيس الأركان موفاز بأنه أمر باعتقال أمين سر حركة "فتح" في الضفة الغربية مروان البرغوثي، على الرغم من معارضة الحكومة لذلك.

وحسب إقرار وزراء في حكومة شارون فقد لعب الجيش دورا بارزا في إجهاض الهدنة مع الفصائل الفلسطينية التي تبلورت بوساطة مصرية أواخر يونيو/ حزيران

2003. ويقر وزير البنى التحتية الإسرائيلي يوسي بيريتسكي أن وزراء في الحكومة كانوا يعلمون أن الجيش هو المسؤول عن انهيار الهدنة التي منحت إسرائيل 45 يوما من الهدوء، وهو الذي أحبط حكومة أبو مازن، لكنهم خشوا الاعتراض على سياسة الجيش.

اللافت للنظر أن إدراكا متزايدا لدى الساسة والنخب المثقفة في إسرائيل أن الكثير من الاعتبارات التي يقدمها الجيش تنطلق من ثقافة الكذب المستشرية في الأوساط القيادية للجيش والمخابرات، فها هو عكيفا الدار كبير معلقي صحيفة الصفوة "هارتس" يقول "إن قادة المخابرات عندنا يعرفون أنه ليس كل الفلسطينيين الذين تمت تصفيتهم دون محاكمة يستحقون لقب "قنبلة متكتكة". لقد اعتاد هؤلاء القادة على "تدوير الزوايا" والعيش مع الأكاذيب بسلام".

احتكار التأثير على دائرة صنع القرار السياسي

إن كانت المؤسسة الأمنية ترى أن من حقها رفض تنفيذ سياسات الحكومة بعد إقرارها فإن هذه المؤسسة في معظم الأحيان تنفرد بالتأثير على الحكومة قبل أن تعلن الأخيرة سياساتها العامة. ويمثل جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك" وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" أكثر الأجهزة الأمنية تأثيرا على دائرة صنع القرار السياسي.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد قانون ملزم لها بذلك، فقد جرت العادة على أن تقوم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالتشاور مع هذين الجهازين تحديدا قبل اتخاذ أي قرار ذي طابع إستراتيجي، وفي كثير من الأحيان لا تتجرأ الحكومات على تجاهل توصيات "الشاباك" و"أمان".

وحتى في إسرائيل نفسها هناك شعور بالذهول إزاء الدور الذي يعلبه هذان الجهازان في إملاء تقييماتهما على الحكومة، رغم أن هذه التقييمات في كثير من الأحيان ذات منطلقات أيديولوجية وليست مهنية، كما يؤكد عوزي بنزيمان، أحد كبار المعلقين

في الدولة العبرية. ويقول بنزيمان "الإيديولوجيا هي العامل الحاسم في تحديد توصيات ومواقف الأجهزة الامنية وليس الاحتراف المهني". ويعتبر بنزيمان أن الجنرلات "مجرد سياسيين في زي عسكري".

اللافت للنظر أنه حتى قادة الاستخبارات المتقاعدون يقرون أن التوصيات التي يحاول العسكر تسويقها كوجهات نظر مهنية هي في الأغلب "تخمينات"، كما يؤكد الجنرال شلومو غازيت، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية. أما إبراهام تيروش سكرتير الحكومة الإسرائيلية في عهد مناحيم بيغن، فيؤكد أن بيغن لو أنصت لقادة الجيش لما تم التوقيع على اتفاقية "كامب ديفد"، التي لا ينكر أحد مدى مساهمتها في تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل. ويرجع المعلق العسكري الجنرال زئيف شيف التاثير الواسع للاستخبارات على دائرة صنع القرار لضعف القيادة السياسية.

التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب

التطلعات الشخصية المستقبلية للجنرالات تجعلهم في كثير من الأحيان طرفا مباشرا وغير مباشر في المناكفات السياسية بين الأحزاب بعضها وبعض وفي داخل الحزب الواحد، فبعد أن أعلن شارون مؤخرا عن خطته لإخلاء مستوطنات قام رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أهارون زئيفي بتحريض نواب اليمين في الكنيست على شارون، بالقول إن تنفيذ مثل هذه الخطة "يمثل تشجيعا للإرهاب".

وبالفعل أصبحت تفوهات زئيفي هذه مادة دسمة يستخدمها نواب اليمين في تبرير مهاجمتهم لخطة شارون. ليس هذا فحسب، بل ثبت أن الجيش يتجسس على قادة المعارضة من أجل توفير مبررات لشارون لمهاجمتهم. وقد تجلى ذلك عندما زودت المخابرات قبل شهر شارون بمعلومات تؤكد أن رئيس المعارضة شمعون بيريز التقى سرا رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع، وقد استخدم شارون هذه المعلومة من أجل مهاجمة حزب العمل.

الكاتبة ياعيل باز ملميد تفسر هذا السلوك بتطلع قادة الجيش لكسب رضا جمهور اليمين، عبر طرح مواقف متطرفة تلقى استحسانا لديه، وهذا يساعدهم في الفوز بمواطئ قدم في هذه الأحزاب بعد تسرحهم من الجيش.

الترقيات و« الاصطفاء » وفق معايير « الشللية »

قادة الجيش الإسرائيلي وإزاء هذا القدر الهائل من التأثير سمحوا باستشراء معايير هي أقرب إلى معايير العالم السفلي منه إلى جيش منظم يخضع لرقابة أجهزة الدولة والتشريعية. قد يبدو هذا غريبا في ظل الانطباع السائد والمضلل حول هذا الجيش وثقافته. صحيفة "معاريف" في عددها الصادر بتاريخ (13-9-2002) نشرت أن قادة الجيش إبان حكم باراك غضبوا عندما اكتشفوا أن عميدا في الجيش يدعى شاؤول أرئيلي وافق على اقتراح باراك بتولي المسؤولية عن ملف الأمن في المفاوضات مع السلطة. وكما تؤكد الصحيفة فإن رئيس الأركان في ذلك الوقت شاؤول موفاز حاول إغراءه ووعده بترقيته إلى رتبة جنرال، فما كان منه إلا أن استقال وكتب رسالة شخصية لموفاز قال فيها "أنا لا أحترمكم، فأنتم في نظري مثابة خلل شديد وكارثة وطنية، أنا أرغب في التسرح".

عسكرة السياسة والمجتمع

تأثير العسكر لا ينتهي بمجرد خلعهم الزي العسكري، فقد دلت التجربة على أنه منذ تأسيس الدولة تبوأ مقاعد في الحكومة والبرلمان 40 جنرالا. في حين تبوأ أكثر من 100 ضابط كبير تتراوح رتبهم بين مقدم وعميد مقاعد في الحكومة والبرلمان. هذا ناهيك على أن معظم الشركات الحكومية والمؤسسات المرتبطة بها وبالوكالة اليهودية يقودها جنرالات متقاعدون. وأخيرا وصل كبار الضباط المتقاعدين إلى سلك التعليم، حيث أخذت وزارة التعليم تستخدم وزارة المعارف ضباطا تتراوح رتبهم بين مقدم وعميد كمدراء مدارس ومدرسين.

دعوات « لإنقاذ » إسرائيل من جيشها

الذي يرصد ما يشهد به الساسة والصحافيون وحتى بعض قادة الجيش والمخابرات المتقاعدين والحاليين، يفاجأ بحجم الدعوات إلى للتخلص من تأثير الجيش على تصميم سياسات الدولة. فالصحافي بن كاسبيت يقول "السلطة التنفيذية الحقيقية في إسرائيل لا تمثلها الحكومة المنتخبة، وإنما الجيش.. وحتى أفرايم هليفي، الرئيس السابق لجهاز الموساد فيحذر من دور الاستخبارات "الزائد" في تحديد السياسات. أما القائد الحالي لشعبة التخطيط في الجيش الجنرال إسحاق هارئيل، فقد أطلق صرخة غير مسبوقة عندما دعا إلى "توقف الجيش عن تصميم الدولة".. أما عوفر شيلح كبير معلقي "يديعوت أحرونوت" فيذهب بعيدا في دعوته لمواجهة تأثير الجيش، فيقول "ليس هناك أسوأ من اختيار الجيش لإدارة الأزمات العنيفة، هذا الأمر يشبه تعيين المصاب بهوس السرقة لإدارة شبكة متاجر أو تعيين مختلس لإدارة الصندوق المالي للسجن، لأن الأزمات العنيفة تعتبر جوهر قوة الجيش، والجيش كغيره من التنظيمات القوية يطمح إلى تضخيم قوته وموارده إلى أقصى حد".

تدني الهجرة لإسرائيل........ دلالات وتداعيات

تدل كل المؤشرات على أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين شهدت في السنين الماضية تراجعاً غير مسبوق، الأمر الذي جعل كثير من قادة الصهاينة ونخبهم المثقفة يتساءلون عن مصير كيانهم، ويبدون مستوى أقل من الثقة تجاه مستقبل إسرائيل. فحسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي سجلت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل خلال العام 2007 اقل مستوياتها منذ أكثر من 20 عاماً. وتشير المعطيات إلى أنه خلال العام المنصرم وصل إلى إسرائيل حوالي 18129 مهاجر يهودي، أي بانخفاض يصل إلى 6٪ مقارنة بعدد المهاجرين الذين وصلوا إسرائيل في العام 2006، وهذا العدد اقل من 10٪ من عدد المهاجرين الذين وصلوا إسرائيل في العام 1991، وهو العام الذي

شهد الذروة في عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل. في نفس الوقت يؤكد المكتب أن عدد اليهود الذين غادروا إسرائيل للإقامة في البلدان التي هاجروا منها، أو للبحث عن فرص عمل في دول أخرى يبلغ حوالي 20 ألف شخص، أي أن الهجرة العكسية لليهود من إسرائيل تتفوق على الهجرة إليها. ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أنه حسب المعطيات الحكومية الإسرائيلية فإن أكثر من 700 ألف إسرائيلي غادروا إسرائيل ويرفضون العودة إليها. ليس هذا فحسب، بل أنه تبين من نتائج بحث أجرى لصالح وزارة الاستيعاب الصهيونية أن 70٪ من أبناء الإسرائيليين في الخارج لا يبدون أي قدر من التعاطف مع إسرائيل، ويرفضون التواصل مع أبناء الجاليات اليهودية في المناطق التي يتواجدون فيها.

والذي يقلص هامش المناورة أمام صنع القرار في إسرائيل هو حقيقة أن هناك إحساس عام لدى القائمين على المؤسسات الصهيونية التي تعنى بتهجير اليهود إلى فلسطين بأن إسرائيل لم تعد مكان يغري اليهود بالهجرة، لدرجة أن الوكالة اليهودية، أهم وأكبر مؤسسة صهيونية تعنى بقضية الهجرة أصدرت تعليمات جديدة لممثلياتها في دول العالم تدعوهم للتوقف عن محاولة اقناع اليهود هناك بالهجرة لإسرائيل والإكتفاء بتعزيز ارتباط الجاليات اليهودية هناك بإسرائيل. وقال زنيف بيالسكي رئيس الوكالة اليهودية قوله أمام مؤتمر عقد مؤخراً لرؤساء بعثات الوكالة اليهودية في "كييف" عاصمة اوكرانيا، بالحرف الواحد "يجب التسليم بأنه أصبح من الصعوبة علينا العمل على إقناع اليهود بالهجرة إلى إسرائيل مقارنة مع أزمان ماضية، لذا علينا أن نستبدل هذا الجهد بالعمل على تعزيز العلاقات بين الجاليات اليهودية وبين إسرائيل".

في إسرائيل يربطون بشكل واضح بين تدني مستويات الهجرة وبين تردي الأوضاع الأمنية في إسرائيل جراء تواصل عمليات المقاومة والتي تؤثر سلباً على أوضاع المهاجرين الاقتصادية لدرجة جعلت الكثير من اليهود يصلون إلى قناعة مفادها أن البقاء في البلدان التي يتواجدون فيها أفضل من المغامرة بالهجرة إلى مكان غير آمن.

وقد ساهم تحسن الأوضاع الاقتصادية في روسيا والدول التي كانت تشكل الإتحاد السوفياتي، إلى إقناع أغلبية اليهود هناك بإسدال الستارة على فكرة الهجرة لإسرائيل.

الذي زاد الأمور تعقيداً أمام دوائر صنع القرار في الكيان الصهيوني هو حقيقة أن معظم المهاجرين الذين يصلون إلى إسرائيل في الآونة لا يساهمون في زيادة الثقل الديموغرافي لليهود، لأن المؤسسة الدينية الرسمية ترفض اعتبار هؤلاء وأطفالهم يهود. فمثلاً حسب معطيات وزارة الاستيعاب الصهيونية تبين أن 80٪ من أطفال المهاجرين الجدد في إسرائيل لا تعتبرهم المؤسسة الدينية الرسمية يهود، لأن أمهاتهم غير يهوديات، مع أنهم ولدوا لآباء يهود. وحسب هذه المعطيات فإن 320 ألف من المهاجرين الذين وصلوا خلال العقد الأخير هم من غير اليهود.

هذا الواقع البائس، أجبر رئيس الوزراء الصهيوني السابق ايهود أولمرت على إصدار خطة لتهويد هؤلاء المهاجرين وتحويلهم للديانة اليهودية، وتهدف الخطة إلى تهويد 300 ألف مهاجر غير يهودي في غضون خمس سنوات، وذلك من ضمان بقاء التفوق الديموغرافي لليهود على الفلسطينيين.

لكن خطة أولمرت هذه جوبهت بمشكلتين. فمن ناحية ترفض المؤسسة الدينية الرسمية التساهل في الشروط التي تضعها لقبول هؤلاء في الدين اليهودي، وتحديداً إلزامهم باستيعاب قدر كبير من التعاليم الدينية واختبارهم فيها، من خلال التحاقهم بالمدارس الدينية. ومن ناحية ثانية، فإن معظم المهاجرين من غير اليهود غير معنيين بالتحول للديانة اليهودية لأنهم غير مستعدين لإضاعة وقتهم في استيعاب تعاليم اليهودية، كما دل أكثر من استطلاع للرأي العام اجري في أوساطهم.

لقد ساهم تدني معدلات الهجرة وتعاظم معدلات الهجرة العكسية في تقليص الفجوة في الميزان الديموغرافي بين الفلسطينيين واليهود في أرض فلسطين، لدرجة أنه يستشف من المعطيات التي قدمها كل من مركز الإحصاء الفلسطيني ومكتب الإحصاء الإسرائيلي قبل أسبوعين أن الفلسطينيين سيتفوقون على اليهود في غضون عامين من الآن.

لا خلاف على مساهمة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين في نجاح المشروع الصهيوني الإحلالي في فلسطين. فالهجرة اليهودية ساهمت في توفير احتياطي من القوى البشرية المؤهلة والمميزة، التي ساهمت في استيطان الأرض الفلسطينية والعربية التي احتلت، والنهوض بمشاريع اقتصادية ضمنت تحقيق موارد هائلة للكيان الغاصب، في نفس الوقت زودت هذه الهجرة في الماكنة الحربية بالجنود لحسم المعارك مع العرب والتي ساهمت بدورها في زيادة الرقعة التي ينتشر عليها هذا الكيان.

إن انخفاض معدلات الهجرة يدلل على تصدع المشروع الصهيوني، وفي نفس الوقت يشي بالدور الذي لعبته وتلعبه المقاومة الفلسطينية في هز الأسس التي أقيم عليها هذا الكيان الغاصب، ويدلل بشكل واضح على أنه لولا هذه المقاومة لما زهد اليهود بالهجرة إلى فلسطين، كما أن المعطيات آنفة الذكر تدلل على هشاشة الرابط المزعوم بين اليهود وأرض فلسطين. ففي الوقت الذي يتشبث فيه الفلسطينيون بأرضهم رغم كل ما يواجهونه من قمع وسادية، فإن الصهاينة يفرون رغم أن معدل دخل الفرد في إسرائيل يزيد بثلاثين ضعف على معدل دخل الفلسطيني.

المفكرون الصهاينة يقرون بفشل استراتيجية « بوتقة الصهر »

لا خلاف بين الكثير من المفكرين الإسرائيليين بعد واحد وستين عاماً على إعلان كيانهم، على تهاوي عدد من الأساطير إلى استندت إليها الحركة الصهيونية في تبرير تأسيس مشروعها المتمثل بإقامة إسرائيل، وعلى رأس هذه الأساطير فكرة القومية والأمة اليهودية. فإنبعات الأمة يتطلب أن يحمل المتسبون لها مضامين هوية ثقافية وعرقية وتاريخية ولغوية واحدة، وهذا ما فشلت فيه الحركة الصهيونية رغم الحرص الكبير الذي أبداه مؤسسو الدولة الأوائل.

رئيس وزراء إسرائيل الأول دفيد بن غوريون أدرك منذ اللحظة الأولى وهو يعد

العدة للإعلان عن الدولة أن نجاح المشروع الصهيوني يتوقف على مدى القدرة على صهر الأعراق والثقافات التي حملها المهاجرون اليهود للدولة الجديدة لإنتاج هوية ثقافية وقومية واحدة، وقد أطلق بن غوريون على مشروعه هذا مشروع "بوتقة الصهر". المؤرخ الإسرائيلي مولي بيلغ يشير إلى أن الحركة الصهيونية أدركت منذ البداية أن مهمتها صعبة، فعمدت إلى "ابتكار" وسائل وأدوات عدة من أجل إيجاد اللحمة بين الطوائف الاثنية المتباينة في المجتمع الإسرائيلي، عن طريق اختراع الأساطير والطقوس لاحتفالية والأعياد مروراً بإحياء اللغة العبرية، وانتهاءً بشن الحروب على الأعداء في محاولة لطمس وتبهيت الفرقة والاختلاف داخل الفئات الاثنية، بهدف توحيدها في كيان واحد ذي هوية متميزة وشعور بالانتهاء لدى جميع أعضائه للمعايير والقيم التي تشكل أسس هذا الكيان

لكن بعد تجربة من ستة عقود، تبين أن هذا مشروع "بوتقة الصهر" قد فشل فشلاً ذريعاً، بسبب وقوع المجتمع الإسرائيلي فريسة للاستقطاب الإثني والصراع الثقافي، والشرخ الذي يؤججه الخلاف حول العلاقة بين الدين والدولة. فلم يعد المجتمع الإسرائيلي يعكس وجود هوية قومية واحدة، بل مجموعة من الهويات العرقية والثقافية المتصارعة، والتي لا تفتقد فقط التجانس، بل تأبى أن تقطع مسافة صوب بعضها البعض من أجل التوافق.

الاستقطاب بين الشرقيين والغربيين

من المفارقة أنه بعد مرور كل هذا الوقت على وجود هذا الكيان، إلا أن المكونين العرقيين البارزين في المجتمع الإسرائيلي وهما الشرقيون والغربيون يأبيان الاندماج. فحتى الآن لازالت هناك تجمعات استيطانية لا يقطنها في الأغلب إلا الشرقيون، مثل الأحياء الشعبية في المدن الكبرى، ومدن التطوير، وهي المدن التي أقيمت في أطراف الكيان للقيام بدور أمني واستيطاني. ويرى البروفسور يهودا شنهاف الباحث في معهد "فان لير" للدراسات الاجتماعية، والناشط في منظمة "القوس الشرقي"، وهي منظمة

تنشط في مجال الدفاع عن حقوق الشرقيين، أن الذي كرس الاستقطاب بين الشرقيين والغربيين هو الشعور بالمرارة التي تعتمل في نفوس الشرقيين لأن تجمعاتهم السكانية تعاني من الإهمال الحكومي الذي نجم عنه ارتفاع معدلات البطالة، وتقوقع نسبة عالية من الشرقيين تحت خط الفقر، إلى جانب انتشار الجريمة المنظمة. ويؤكد شنهاف أن التمييز ضد الشرقيين جاء لأن الحركة الصهيونية لم ترى منذ البداية في الشرقيين إلا مجرد أدوات لتحقيق أهدافها التوسعية. وأوضح أن قيادة الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وضعت معيارين أساسين للحكم على اندماج الشرقيين، وهما الانخراط في الخدمة العسكرية والمساهمة في الجهد الحربي ضد الدول العربية والشعب الفلسطيني، واستيطان الأراضي المحتلة. ويشير شنهاف إلى أنه من أجل دمج الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي، أرسلوا للخدمة في الجيش وللاستيطان في الأراضي التي احتلت من الفلسطينيين لإقامة المستوطنات، ذلك لأن الجندي والمستوطن هما أهم عنصرين في "الأمة" الجديدة التي حلمت الصهيونية أن تجسدها إسرائيل.الدكتور نزيه بريك أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا يرى أن الذي جعل الاستقطاب بين الشرقيين والغربيين أكثر حدة مع مرور الوقت هو تفاقم الشعور بالاضطهاد والمهانة والإحباط والغربة لدى الشرقيين لأن انضمامهم واستيعابهم داخل المجتمع الإسرائيلي ترافق مع إنكار واحتقار قيمهم الثقافية ولاجتماعية، مشيراً إلى أن مكانة اليهود الشرقيين المتدنية في السلم الاجتماعي تعكس استمرار التباين والتفرقة. ويؤكد أن فشل استراتيجية "بوتقة الصهر" جاء بسبب طابع الثقافة العبرية التي حرصت على تكريس المكانة المهيمنة لليهود الغربيين، وهو ما نتج عنه فشل الاندماج الإثني، وتحلل المضامين المصطنعة للهوية الإسرائيلية.

الباحثة ايتسير منير تؤكد أن الصراعات الإثنية التي تعتمل داخل المجتمع الإسرائيلي بين الشرقيين والغربيين تؤكد أن إسرائيل انتقلت من قطب النزعة الجماعية إلى قطب النزعة الفردية، أي مجتمع القبيلة الذي يعني التخلي عن الإطار العام الموحد وإحالة الولاء والالتزام إلى مجموعات الانتماء الطائفية والدينية. وتؤكد منير أن النخب

اليهودية الغربية لازالت تنظر للشرقيين على أنهم " مادة ليست أوروبية، أنها نوع من عرب الشرق الأوسط، وأنهم يمثلون ثقافة في الحضيض.

معازل الروس

يشكل المهاجرون اليهود الروس حوالي 20٪ من مجمل السكان في إسرائيل، وهم بالتالي يشكلون التجمع الإثني الأكبر في الدولة. لكن رغم ثقلهم الديموغرافي، إلا أن الروس وبخلاف اليهود الشرقيين، لم يحاولوا منذ البداية الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، واختاروا العيش في "غيتو" طوعي خاص بهم، لضمان تمتعهم بخصوصياتهم الثقافية.

ويحرص الروس على السكن في أحياء مستقلة منعزلة تماماً عن الأحياء التي تقطنها الإثنيات الأخرى. وتتمثل خصوصيتهم الثقافية في حقيقة أن لهم منظومة ثقافية خاصة تتمثل في شبكة مدارس ومسارح ودور سينما، ووسائل إعلام وصحف مستقلة تنطق باللغة الروسية. معظم المهاجرين الروس يتحدثون اللغة الروسية، ومعظمهم وعلى الرغم من مرور عقود على وجوده في إسرائيل يرفض تعلم اللغة العبرية والتحدث بها. وعندما يرفض اليهود الذين يتمون إلى التجمع الإثني الأكبر التحدث باللغة العبرية، فإن هذا يمثل ضربة أخرى للمزاعم بوجود أمة وقومية يهودية. ويقول البروفسور سامي ساموحا الباحث في علم الاجتماع السياسي بجامعة حيفا أن المهاجرين الروس أن فالمهاجرين الروس لم يسارعوا إلى "التأسرل" بالصبغة الجاهزة، وفضلوا البقاء في حالة من الحكم الذاتي بكل ما يتعلق بالتمسك بلغتهم وإقامة معالمهم الاجتماعية والساسية والثقافية. ويقول الباحث هشام نفاع أنه عملياً أدت هجرة اليهود الروس إلى نشوء مجتمع داخل مجتمع؛ فهناك حالة ثقافية روسية كاملة تتجلى بعملية داخلية ذات حدود ومعالم قوامها: حزب روسي، مسارح روسية، صحف روسية، وعناد روسي على استعامل الروسية بإصرار. ويؤكد دان أوريان أن جنوح المهاجرين الروس نحو التمايز عن جميع الفئات الإثنية ورفضهم الاندماج هو نتاج حالة الاستقطاب الإثني، التي هي

في الأساس نتاج رؤى مختلفة ومصالح متناقضة للمجموعات التي تخوض فيما بينها صراعاً مكشوفاً، أو مستتراً نتيجة لعلاقاتها الاجتماعية والطبقية.

تفاقم الشرخ بين المتدينين والعلمانيين

الصدع في المجتمع الإسرائيلي بسبب الخلاف العميق حول طابع العلاقة بين الدين والدولة لا يقل خطورة من الاستقطاب الإثني، حيث تحول الدين إلى عنصر آخر من العناصر التي تحبط استراتيجية الصهر، بدلاً من أن يلعب دور المادة اللاصقة التي تقرب التجمعات الإثنية المختلفة. ويلفت المفكر والكاتب عوزي بنزيمان الأنظار إلى أنه بعد ستين عاماً على إعلان الدولة، فإن الهوة بين المتدينين والعلمانيين لم تزدد إلا اتساعاً. ويعقد بنزيمان مقارنة ذات دلالة بين مظاهر الاختلاط بين المتدينين والعلمانيين في السنين الأولى من عمر إسرائيل والآن. وحسب بنزيمان، فإنه في سنوات الخمسين والستين كانت المتدينون يعيشون على نحو مختلط مع العلمانيين في المدن الكبرى – في القدس، تل الأقصى وحيفا، في حين أنهم الآن غير قادرين على السكن في حي واحد. ويضيف أن الاقتراب بين الجانبين يولد بشكل عام صراعات عنيفة، حيث أن النتيجة هي أن كلاً من المجموعتين تعيش في غيتو خاص بها وفي حالة اغتراب عن المجموعة الأخرى.

من يلاحظ مظاهر الصراع بين المجموعتين يعي سريعاً أن الحديث يدور عن صراع مرير غير قابل للحسم حول طابع الدولة.فالمتدينون يستغلون ثقلهم السياسي من أجل إملاء تصورهم لطابع العلاقة بين الدين والدولة عبر دفع الحكومة وجميع مؤسسات الدولة والمرافق الاقتصادية والهيئات الاجتماعية للاحتكام إلى حكم الشريعة اليهودية. حقيقة نجاح المتدينين في تحقيق انجازات في هذا الصراع أجج روح العداء ضدهم في نفوس العلمانيين، حيث يتهمونهم بأنهم يمارسون "الإكراه الديني" على الأغلبية العلمانية. وزير البنى التحتية الأسبق يوسي بيريتسكي قال أن ترك جماعات الضغط الدينية تفعل ما يحلو لها يدلل على أن "الإكراه الديني في إسرائيل يعربد". واستهجن بيريتسكي أن ينجح المتدينون الذين يشكلون أقل من ثلث السكان في دولة

تدعي أنها علمانية وليبرالية في فرض "التفسير الأكثر السوداوية لتعاليم الدين وإجبار العلمانيين وغير المؤمنين على التعايش معها". ويطالب بيريتسكي بعدم بالاستكانة والخنوع أمام المتدينيين وجماعات الضغط التابعة لهم.

وكانت النتيجة أن الجانبين باتوا يرفضون التصالح والوفاق. فصحيفة "يانيد نئمان" الناطقة بإسم حزب "ديغل هتوارة"، الديني الارثوذكسي قدمت اعتذاراً لجمهور قرائها لأنها نشرت إعلاناً يدعو للمصالحة بين المتدينين والعلمانيين. وجاء في بيان الاعتذار "نحن نعتذر من القراء بسبب الخلل الذي أفلت من أيدينا. اتخذت إجراءات وخطوات حتى لا تتكرر هذه المسألة مرة أخرى". في الصحف التي يصدرها المتدينون يوصف العلمانيون بـ "البهائم والحشرات".

المفكر الإسرائيلي العلماني بمبي شيلغ يرى أن الشرخ بين المتدينين والعلمانيين هو من "الكوارث الباهظة التي تصيب إسرائيل، محذراً من أن اليهوديات المتدينات يقمن بزيادة الولادات بشكل كبير من أجل أن يحل المتدينون بدل العلمانيين. ويرى البروفسور شلومو افنيري مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبق أن الصراع بين المتدينين والعلمانيين يمثل خطر على الأسطورة الصهيونية التي حاولت تقديم إسرائيل كدولة يهودية.

لكن التمييز والفرز الإثني يعمل حتى داخل التكتلات الدينية اليهودية. فهناك حالة عداء مستشرية بين الأحزاب والتجمعات الدينية الشرقية والغربية. وأحياناً، وفي إطار المناكفة تقوم المرجعيات الدينية لكل من الجانبين بإصدار فتاوى متناقضة.

إن كانت كل الشواهد تدلل على اتساع رقة الشرخ وحدة الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي بما يدلل على انهيار استراتيجية "بوتقة الصهر"، فإن الأمر الوحيد الذي يحفظ تماسك هذا المجتمع هو عنصر الخوف الذي لازالت القيادات الصهيونية تنجح في زرعه في نفوس اليهود، واستخدام هذه القيادات المقيت بما حدث وبما لم يحدث لليهود على أيدي النازية كدعوة لليهود لتناسي خلافاتهم وتبايناتهم.

إسرائيليون يستعدون للفرار!!

زخرت الصحف الإسرائيلية مؤخراً بالكثير من المقالات التي تحمل تنبؤات سوداوية إزاء مستقبل الدولة. وعلى الرغم من أن مظاهر القوة العسكرية والمنعة الاقتصادية التي تتمتع بها إسرائيل، إلا أن بعض كبار الساسة والمفكرين الإسرائيليين اخذوا يتحدثون عن نهاية التاريخ الإسرائيلي، وتوقعوا أن تكون إسرائيل في طريقها للتفكك والزوال. بعض المفكرين والساسة تحدثوا عن بعض المظاهر التي تعكس تجذر هذا الإحساس لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين، بحيث لم يعد الأمر مقتصر على النخب المثقفة. وأحد هذه المظاهر، هو سعي أعداد متزايدة من الإسرائيليين للحصول على جوازات سفر أوروبية. رؤفين ريفلين رئيس الكنيست الإسرائيلي السابق، والقياي البارز في حزب الليكود اليميني المعارض يرى أن حرص الإسرائيليين للحصول على هذه الجوازات يأتي بسبب تخوفهم من زوال الدولة في يوم من الأيام. ويحذر ريفلين من أن الميل المتزايد للحصول على جوازات سفر أجنبيه يؤسس لبروز مصدر آخر من مصادر الشرخ السياسي والإجتماعي والفكري بين الإسرائيليين، وهذا هو نص المقال:

رؤفين ريفلين هارتس

ترجمة صالح النعامي

المقال الذي نشره غابي وايمان بعنوان "حملة الحقائب الجدد" حول حرص الإسرائيليين الذين ينحدرون من أصول أوروبية للحصول على جواز سفر أوروبي، يؤكد أن الظاهرة قائمة، وتطرح العديد من التساؤلات حول مغزاها ودلالاتها، وعلى ما يبدو إن وايمان أخطأ في تشخيص أسباب هذه الظاهرة. فليس كما قال وايمان، فإن الذين يحصلون على جوازات سفر أوروبية لا يفعلون ذلك من أجل الحصول على المزايا الممنوحة للرعايا الأوروبيين، كما كانت عليه الأمور في عهد الدولة العثمانية، هذه المزايا تمنح فقط لقلة من الأشخاص الذين يمنحون مكانة "قنصل شرف". حتى الآن، لا يخطط الذين يحملون جوازات السفر الأجنبية للهجرة، أو إقامة علاقة بالأوطان

الجديدة، بل إن الكثيرين منهم يخفون حقيقة حصولهم على جوازات السفر عن أبناء عائلاتهم، سيما عندما يكونون من عائلات أشخاص نجوا من الكارثة النازية، وهم لا يستخدمونها أثناء أسفارهم، بل يحتفظون بها في الخزانة.

الذي يدفع هذا العدد الكبير من الإسرائيليين للحصول على جوازات السفر الأوروبية هو اعتقادهم أن دولتهم ستزول في يوم من الأيام وأنهم عندها سيحتاجونها للنجاة، من هنا، فإن هذه الظاهرة ليست مجرد صرعة رائجة وإنما تعكس تصرف ناجم عن تفكير جدي وعميق. قد يظن الإسرائيليون الذين يحصلون على الجوازات البولندية والألمانية أن الأسطولين البولندي والألماني سيتمركزان على شواطئ إسرائيل لإنقاذهم عندما يحين الأمر.الكثير من اليهود تأثروا من الحكايات التي تقول أن يهوداً كثيرين نجوا من براثن النازية أبان الحرب العالمية الثانية لأنهم كانوا يحملون تأشيرات دخول سويسرية ويابانية، أو أولئك اليهود الذين نجوا في قطارات كاستنر أو لأنهم كانوا في قائمة شندلر. وهنا يطرح السؤال: هل يمكن تفهم مخاوف الأشخاص الذين يعيشون في دولة تعتبر الكارثة النازية حكاية أساسية في مسيرتها وانبعاثها؟.

بغض النظر عما إذا كان جواز السفر الأجنبي سيكون مفيداً للحاصلين عليه وقت الحاجة، أو أنهم سيكتشفون أنه سيكون مجرد ورقة بلا معنى، فإن الظاهرة تدلل على ازدياد عدد المواطنين الذين يشككون في مستقبل الدولة اليهودية، وهم يعتقدون أن لديهم وثيقة قادرة على إنقاذهم بخلاف إخوانهم اليهود الذين سيكون لهم مصير مخالف، وبالتالي فإن الكوابيس التي يتعرض لها هؤلاء تدفعهم للتحرك بشكل عملي لضمان مستقبلهم.

إن هذه الظاهرة تؤثر على مدى استعداد الناس للتطوع للخدمة العسكرية والقتال والتضحية والمخاطرة من بالنفس من أجل سلامة الدولة. وتؤثر بلا شك على التضامن بين الإسرائيليين وبعضهم البعض في صورته الأساسية.

هذا بكل تأكيد سيؤثر سلباً على العلاقة بين الإسرائيليين الحاصلين على جوازات

السفر الأجنبية والذين يسعون للحصول عليها، وبين أولئك المنحدرين من أصول شرقية وأولئك الذين ولدوا في الدولة، والذين لا يستطيعون الحصول على مثل هذه الجوازات.

هل سيؤدي ذلك إلى ظهور تباينات فكرية واجتماعية وسياسية بين الإسرائيليين بعد أن بلغت الدولة الستين من عمرها بين الإسرائيليين الذين تستند ظهورهم للجدار ولا يعرفون أن لهم ملاذاً آخر، وبين أولئك الذين يعتقدون أن لديهم خيارات أخرى ؟.. هل سيكون هذا هو القوة المحركة للشرخ الإجتماعي والطائفي والسياسي القادم؟.

رابط المقال:

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/974595.html

الأغاني عندما تفضح زيف القومية الإسرائيلية

الذي يتجول في مدن "التطوير" التي تقع في أطراف الدولة العبرية، أو في الأحياء الشعبية في المدن الكبرى، وهي المناطق التي يقطنها عادة اليهود ذوي الأصول الشرقية، لا بد أن يسمع بسرعة أصوات الأغاني والموسيقى العربية المنبعثة من البيوت في هذه المناطق، فضلاً عن ملاحظته الأكشاك التي تبيع الأشرطة والأقراص المدمجة للأغاني العربية. الأسواق الشعبية في المدن الكبرى مثل القدس وتل أبيب وحيفا، التي يرتادها عادة اليهود ذوي الأصول الشرقية، يستخدم أصحاب المحلات التجارية والبسطات مكبرات صوت تصدح بالأغاني العربية، ليس فقط لأن هؤلاء يستمعون لهذه الأغاني، بل إن ذلك أصبح وسيلة للتنافس فيما بينهم لجذب الزبائن. أصحاب المحلات التجارية من اليهود ذوي الأصول العراقية يحرصون على سماع أغاني كبار قدامى المطربين العراقيين أمثال: ناظم الغزال وصالح الكويتي، وغيرهما، في حين أن اليهود المهاجرين من مصر يسمعون أغاني فريد الأطرش ومحمد عبد الوهاب، وأم كلثوم، وعبد الحليم حافظ. الاستماع للاغاني العربية ليس مقصوراً على كبار العمر الذين

لازالوا مشدودين لتراثهم الثقافي، بل إن هؤلاء يورثون هذا الميل الثقافي لأبنائهم الذين ولدوا وترعرعوا في إسرائيل نفسها، وهؤلاء يقبلون بشكل واضح على اقتناء أشرطة الغناء العربي، بل إنهم يرددونها. وحتى كبار قادة الدولة من ذوي الأصول الشرقية، يحرصون على الاستماع للغناء العربي، فقد عرضت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي جانباً من حفل زفاف ابنة وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق دفيد ليفي، وظهر الوزير وهو يراقص ابنته، ويوجه لها كلمات المطرب فريد الأطرش "جميل جمال، مالوش مثال". ومن بين قادة الدولة من ذوي الأصول الشرقية، من لا يتردد في الإقرار بتعلقه بالغناء الشرقي، مثل رئيس الدولة موشيه كتساف، وزير الدفاع الإسرائيلي المتطرف شاؤول موفاز، وكلاهما مهاجرين من إيران، ويؤكد الإثنان على إنهما يحرصان على الاستماع للغناء بالفارسية أكثر من الاستماع للغناء بالعبرية.

سرقة الألحان الشرقية

نظراً للإقبال على الغناء العربي، فقد انتشرت في إسرائيل ظاهرة المطربين الذين يحيون حفلات الزفاف والمناسبات الاجتماعية عبر أداء أغاني عربية. في نفس الوقت لجأ كبار المطربين الإسرائيليين إلى سرقة الكثير من ألحان الأغاني العربية، وركبوا عليها أغاني باللغة العبرية، وذلك من أجل إكساب هذه الأغاني شعبية في أوساط ذوي الأصول الشرقية، على وجه الخصوص. وعلى سبيل المثال لحن أغنية "اهافتي اهافتي"، (محبوبتي محبوتي)، التي يؤديها نجم الغناء العبري افي جولان، هي في الحقيقة لحن أغنية "مريم مريمتي"، التي يؤديها أحد المطربين اللبنانيين. وبعض المطربين من سافر إلى بعض الدول العربية في محاولة للعثور على ألحان لأغاني قديمة، تترك أثراً في نفوس اليهود الشرقيين، كما فعلت المطربة زهافا بن، التي سافرت لليمن من أجل الحصول على ألحان تتناسب مع أذواق المهاجرين من اليمن. أحد الأدلة على فشل نظرية "صهر" ثقافات اليهود، هو حقيقة أن العديد من الجمعيات اليهودية أصبحت تعنى ببعث الثقافة الشرقية في الدولة، فعلى سبيل المثال أقيمت فرقاً موسيقية تعنى بالتغني بالشعر

العربي الذي نظم أبان وجود اليهود في الأندلس، وهناك فرق تعنى بغناء الموشحات الأندلسية التي نظمها الشعراء العرب في تلك الحقبة. ويحرص رجال أعمال يهود على تمويل أنشطة هذه الجمعيات.

الروس «منقطعون عن الثقافة» الإسرائيلية

معروف أن المهاجرين الروس يشكلون أكبر قطاع إثني في الدولة العبرية، فهؤلاء وحدهم يشكلون سدس عدد السكان في الدولة. ومع هذا الثقل الديموغرافي الكبير، وعلى الرغم من أنه قد مضى أكثر من أربعة عشر عاماً على هجرة معظم اليهود الروس للدولة، إلا أن أغلبيتهم الساحقة لا تزال تتداول اللغة الروسية، ومعظم هؤلاء لا يجيدون اللغة العبرية، من هنا كان التنافر بين هؤلاء وبين "الثقافة الإسرائيلية"، حاداً وقاطعاً. والغناء لدى اليهود الروس هو بالتالي مثال آخر على فشل جهود الدولة لبلورة "الثقافة الإسرائيلية"، المستوعبة لثقافات الاثنيات التي ينتمي إليها اليهود في إسرائيل. فالمهاجرون الروس قد أقاموا الكثير من الإذاعات وقنوات الكوابل التلفزيونية التي تعنى ببث الأغاني باللغة الروسية. إلى جانب ذلك فقد حرص ممثلو الروس في الحكومة والبرلمان على إرغام وزارة الداخلية على السماح لمطربين روس على القدوم لإسرائيل من أجل إحياء حفلات غناء في مسارح ونواد ليلية روادها من الروس فقط. في نفس الوقت حرص ممثلو اليهود الروس على تشجيع ظهور مطربين ومطربات من أوساط اليهود الروس يغنون باللغة الروسية، أو باللغات التي يتحدث المهاجرين من الجمهوريات الأخرى التي كانت تشكل الإتحاد السوفايتي. وقد وصل الأمر إلى حد تنازل الدولة عن دمج الروس في الثقافة الإسرائيلية، حيث استطاعت القيادات السياسية لليهود الروس إقناع الدولة تخصيص ميزانيات كبيرة نسبيا لدعم المؤسسات التي تعنى بالغناء الروسي، على الرغم من أن ذلك يمثل ضربة لقادة الحركة الصهيونية الذين حلموا أن تكون العبرية والعبرية فقط هي حاضنة مركبات الثقافة في الدولة. كبار قادة الدولة والسياسيين وجدوا أنفسهم مرغمين على تملق المنتمين إلى التجمعات الإثنية

المختلفة من اجل كسب تأييدهم السياسي عبر تشجيع الغناء بلغات البلدان التي هاجر منها هؤلاء وآباؤهم. فرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شارون في الحملة الانتخابية عام 2003 على مشاركة أطفال روس أداء أغنية باللغة الروسية، وما يقوم به الساسة تجاه الروس، يقومون به تجاه المنتمين إلى الأقليات الإثنية الأخرى.

نهاية المشروع الصهيوني الثقافي

فشلت اللغة العبرية في احتضان مركبات الهوية الثقافية الإسرائيلية كما أمل مؤسسو الحركة الصهيونية والدولة العبرية. ومن المفارقات ذات الدلالة، إنه كلما أزداد عدد المهاجرين اليهود للدولة، كلما ازدادت الشروخ في الهوية الثقافية الإسرائيلية، وأصبحت اكثر عمقا. وحسب تقرير أعده البروفسور الياهو كاتس، والدكتور هيد سيلع، تبين أن جميع الخبراء في مجال الثقافة الذين تحدث اليهم الباحثان يؤكدون إن إسرائيل لا تملك سياسة ثقافية. وأوجد هذا الواقع ثلاث ثقافات تنشط في الدولة، ما يفرقها أكثر بكثير مما يوحدها، فهناك الثقافة العبرية الغربية بشقيها: العلماني، المتأثر بالثقافة الأوربية والأمريكية، والديني الإشكنازي. الثقافة الشرقية العبرية العربية، وهي ثقافة اليهود الذين هاجروا من الدول العربية والإسلامية، وهي أيضا منقسمة إلى دينية وعلمانية. والثقافة الروسية، وهي ليست عبرية ولا يهودية، بل ثقافة روسية صرفة، رموزها دستويفسكي وتولوتسي وبوشكين. وفي استطلاع نشر في حزيران من العام 2001 عن أكثر الكتاب قراءة لدى اليهود الروس، تبين أن هؤلاء الثلاثة لازالوا أبطال الثقافة بالنسبة لليهود الروس، حتى بالنسبة لأولادهم الذين ولدوا في إسرائيل. وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة، وهي أن مؤسسي الدولة العبرية كانوا يحرصون على الطابع الغربي للثقافة الإسرائيلية، فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأولي يفاخر قائلا: "أن إسرائيل هي امتداد الحضارة العلمانية الغربية وسط الشرق المتخلف"، من هنا سخرت الطاقات من أجل تغليب الطابع الغربي للثقافة الإسرائيلية، لكن هذا الطابع من الثقافة ظل نخبوياً إلى حد كبير، فالذين يستمعون للغناء العبري على النمط

الغربي، هم في الحقيقة من الطبقات الوسطى، التي تآكلت إلى حد كبير، فقط النخب اليهودية ذات الأصول الغربية هي التي لازالت تستمع إلى نجوم الغناء العبري على النمط الغربي، أمثال: ريتا،وايفي ليخشتاين، وكاسبي. لقد فشلت الثقافة الإسرائيلية في استيعاب الثقافات الاخرى وعجزت عن صهرها، ليكون ذلك دليلاً على نهاية المشروع الثقافي الصهيوني.

زيف «القومية اليهودية»

على مدى أكثر من خمسة عقود، عمل قادة الحركة الصهيونية وزعماء إسرائيل دوما وبكل ما اوتوا من قوة، على جعل الدولة العبرية بمثابة "البوتقة"، التي تنصهر فيها الثقافات الشتى التي انتمى إليها اليهود قبل هجرتهم لإسرائيل، ليكون نتاج عملية الانصهار هذه "الثقافة الإسرائيلية"، التي طمحوا أن تساهم في تشكيل شخصية اليهودي "الإسرائيلي". لكن الواقع يؤكد أن الدولة العبرية لم تفشل فقط في "صهر" الثقافات المتباينة للمهاجرين"، ودمجها لإنتاج "الثقافة الإسرائيلية"، بل إن القائمين على الشأن الثقافي في الدولة العبرية باتوا يدركون أن توحيد الهوية الثقافية بين اليهود كان أمراً مستحيلاً بسبب التباين الكبير بين الطوائف التي تشكل المجتمع الإسرائيلي. وإن كانت الثقافة لأي شعب أو أمة تتكون من اللغة والتراث والعادات والأدب والموسيقى، والفن، فإن اختبار واقع الغناء في الدولة العبرية على سبيل المثال، يشكل دليلاً قوياً على انعدام وجود ثقافة إسرائيلية موحدة، بل سيادة العديد من الثقافات الإثنية في الدولة. فبعد أكثر من خمسة عقود، ظل المهاجرون متعلقين بأنماط الغناء التي كانت سائدة في الثقافات التي حملوها معهم إلى الدولة العبرية، ولم تنجح بوتقة الصهر في " أسرلة " الغناء وجعله " إسرائيليا"، وظلت كل طائفة مخلصة للغناء بلغات الدول التي هاجرت منها.

اللافت للنظر أن الفئات التي تنأى عن الثقافة العبرية الإسرائيلية، هي في الغالب ذات توجهات يمينية ونزعة شوفينية، خصوصا الروس والشرقيين، وبالتالي لا يمكن

إتهام هذه الفئات بالتقصير في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية. لذا فإن عجز هذه الثقافة على استيعاب ثقافات معظم اليهود الذين هاجروا للدولة، إنها يدحض مزاعم الصهاينة بأن هناك "قومية يهودية"، وهي المزاعم التي على أساسها تدعي الحركة الصهيونية أن لها الحق في إقامة "وطن قومي لليهود". هذه الحقيقة استوعبها العديد من كبار الباحثين في الدولة العبرية. فإستاذ علم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيلمبرغ يعتبر أن تعدد الثقافات الإثنية – كما يعكس ذلك واقع الغناء في الدولة- لا يمثل تعددية ثقافية، بقدر ما يعني زيف ادعاء الحركة الصهيونية بوجود شيء اسمه "قومية يهودية".

دلالات سقوط " العبرية " في إسرائيل

تعتبر اللغة أحدى أهم حاضنة لمركبات الهوية الثقافية لأي أمة أو شعب، وعندما تفشل اللغة في القيام بهذه المهمة فإنها تفقد أهم مسوغات وجودها. وهناك الكثير من المؤشرات على أن اللغة العبرية التي تم أحياؤها أواخر القرن التاسع عشر لتكون إحدى أدوات البعث اليهودي في العصر الحديث قد فشلت في احتضان المركبات الثقافية للقطاعات العرقية التي يتشكل منها المجتمع الصهيوني في إسرائيل. فاليهود الروس على سبيل المثال يشكلون أكبر قطاع إثني في الدولة العبرية، وهم يمثلون 20٪ من مجموع المستوطنين اليهود، ومع أنهم يمثلون كل هذا الثقل الديموغرافي، وعلى الرغم من أنه قد مضى وقت طويل على وجودهم في إسرائيل، إلا أن أغلبيتهم الساحقة لا تزال تتداول اللغة الروسية، ومعظم هؤلاء لا يجيدون اللغة العبرية، ولا يبذلون جهداً يذكر لإتقانها، ليس هذا فحسب، بل إن مظاهر التنافر بين هؤلاء وبين "الثقافة الإسرائيلية"، حاداً وقاطعاً. وعلى مدى العقود الثلاث الماضية أقام الماهجرون الروس الكثير من الإذاعات وقنوات الكوابل التلفزيونية الناطقة باللغة الروسية فقط، إلى جانب حرص ممثلي الروس في الحكومة والبرلمان على إرغام وزارة الداخلية على السماح لمطربين روس على القدوم لإسرائيل من أجل إحياء حفلات غناء في مسارح ونواد ليلية روادها من

الروس فقط. في نفس الوقت حرص ممثلو اليهود الروس على تشجيع ظهور مطربين ومطربات من أوساط اليهود الروس يغنون باللغة الروسية، أو باللغات التي يتحدث المهاجرين من الجمهوريات الأخرى التي كانت تشكل الإتحاد السوفياتي. وقد وصل الأمر إلى حد تنازل الدولة عن دمج الروس في الثقافة الإسرائيلية، حيث استطاعت القيادات السياسية لليهود الروس إقناع الدولة تخصيص ميزانيات كبيرة نسبياً لدعم المؤسسات التي تعنى بالغناء الروسي، على الرغم من أن ذلك يمثل ضربة لقادة الحركة الصهيونية الذين حلموا أن تكون اللغة العبرية فقط هي حاضنة مركبات الثقافة في الدولة. ووجد كبار قادة الدولة والسياسيون أنفسهم مرغمين على تملق المتمين للتجمعات الإثنية المختلفة من أجل كسب تأييدهم السياسي عبر تشجيع الغناء بلغات البلدان التي هاجر منها هؤلاء. ولازال الكثيرون يذكرون حرص رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون في إحدى الحملات الانتخابية على مشاركة أطفال روس أداء أغنية باللغة الروسية، مع العلم أن ما يقوم به الساسة تجاه الروس، يقومون به تجاه المنتمين للأقليات الإثنية الأخرى.

ويجمع الخبراء في مجال الثقافة على أن إسرائيل لا تملك سياسة ثقافية، منوهين إلى هناك ثلاث ثقافات تنشط في الكيان الصهيوني، ما يفرقها أكثر بكثير مما يوحدها. فهناك الثقافة العبرية الغربية بشقيها: العلماني، المتأثر بالثقافة الأوربية والأمريكية، والديني الإشكنازي. وهناك الثقافة الشرقية العبرية العربية، وهي ثقافة اليهود الذين هاجروا من الدول العربية والإسلامية، وهي أيضا منقسمة إلى دينية وعلمانية. والثقافة الروسية، وهي ليست عبرية ولا يهودية، بل ثقافة روسية صرفة. وفي استطلاع نشر في إسرائيل حول أكثر الكتاب قراءة لدى اليهود الروس، تبين أن دستويفسكي وتولوتسي وبوشكين، هم أكثر الكتاب جذباً لهؤلاء اليهود رغم أنهم ليسوا يهوداً ولا يقيمون في إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسي الكيان الصهيوني كانوا يحرصون على الطابع الغربي للثقافة الإسرائيلية، فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غوريون يفاخر قائلا" أن إسرائيل هي امتداد الحضارة العلمانية الغربية وسط الشرق المتخلف".
وحرص صناع القرار في إسرائيل على تسخير الطاقات من أجل تغليب الطابع الغربي

للثقافة الإسرائيلية، لكن هذا الطابع من الثقافة ظل نخبوياً إلى حد كبير. وعلى مدى أكثر من ستة عقود عمل قادة الحركة الصهيونية وزعماء إسرائيل دوما وبكل ما اوتوا من قوة على جعل الدولة العبرية بمثابة "البوتقة"، التي تنصهر فيها الثقافات الشتى التي انتمى إليها اليهود قبل هجرتهم لإسرائيل، ليكون نتاج عملية الانصهار هذه "الثقافة الإسرائيلية"، التي طمحوا أن تساهم في بلورة شخصية اليهودي "الإسرائيلي". لكن الواقع يؤكد أن الكيان الصهيوني لم يفشل فقط في "صهر" الثقافات المتباينة للمهاجرين"، ودمجها لإنتاج "الثقافة الإسرائيلية"، بل إن القائمين على الشأن الثقافي في الدولة العبرية باتوا يدركون أن توحيد الهوية الثقافية بين اليهود كان أمراً مستحيلاً بسبب التباين الكبير بين القطاعات الإثنية التي تشكل المجتمع الإسرائيلي.

اللافت للنظر أن الفئات التي تنأى عن الثقافة العبرية الإسرائيلية، هي في الغالب ذات توجهات يمينية ونزعة شوفينية، خصوصا الروس والشرقيين، وبالتالي لا يمكن اتهام هذه الفئات بالتقصير في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية.

فعلى سبيل المثال يتزعم وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أحد أكثر الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً، ومع ذلك فإن ليبرمان لا يجيد اللغة العبرية بشكل تام. فعلى الرغم من أنه قد مضى على وجوده في إسرائيل أكثر من ثلاثة عقود إلا أن ليبرمان لا يتمكن من إضافة أل التعريف باللغة على العبرية على أي كلمة يقولها.

من هنا فإن عجز اللغة العبرية على استيعاب ثقافات معظم اليهود الذين هاجروا للكيان الصهيوني، إنما يدحض مزاعم الصهاينة بأن هناك "قومية يهودية"، وهي المزاعم التي على أساسها تدعي الحركة الصهيونية أن لها الحق في إقامة "وطن قومي لليهود". ولقد استوعب هذه الحقيقة العديد من كبار الباحثين في الدولة العبرية. فأستاذ علم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيلمبرغ يعتبر أن تعدد الثقافات الإثنية – كما يعكس ذلك واقع الغناء في الدولة- لا يمثل تعددية ثقافية، بقدر ما يعني زيف ادعاء الحركة الصهيونية بوجود شيء اسمه "قومية يهودية".

لا يجدون ماوى

رغم أن دولة إسرائيل تعتبر نفسها دولة رفاه اجتماعي، وتحاول إغراء اليهود من مختلف أرجاء العالم، سيما في المناطق التي تواجه مشاكل اقتصادية، للقدوم إليها و"الاستمتاع" بمخصصات الرفاه الاجتماعي من جهة والمساعدات التي تمنحها للمهاجرين لكي يحصلوا على شقق سكنية بشروط ميسرة من جهة أخرى، إلا أن الواقع الاجتماعي في إسرائيل ينسف هذه المزاعم رأساً على عقب. البروفسورة ساندي كادر أستاذة القانون في جامعة حيفا، والناشطة الاجتماعية ترى - في مقال نشرته في صحيفة هارتس - أن موت أكثر من عشرة أشخاص في إسرائيل جراء موجهة البرد التي ضربت المنطقة مؤخراً يمثل دليلاً آخر على زيف هذا الادعاء، مشيرة إلى أن مؤسسة الحكم في إسرائيل باتت تتنكر للفقراء والمعوزين فيها، وتخلت منذ فترة عن توفير السكن المناسب للطبقات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، وهذه ترجمة المقال:

الكساندرا كادر

ترجمة صالح النعامي

قبل عشرين سنة، عندما كنت أمكث في الولايات المتحدة، ولاحظت لأول مرة الظاهرة الاجتماعية الخطيرة المتمثلة في وجود أناس بدون مأوى. وبموازاة الانتقاد الذي كنت أوجهه للولايات المتحدة سواءً كدولة وكمجتمع يسمحان بوجود هذه الظاهرة، كنت أشعر بالفخر لأن هذه الظاهرة الخطيرة لا يمكن أن تحدث في إسرائيل. لكني كنت ساذجة.

موجة البرد الأخيرة كشفت النقاب وبصورة كارثية عن العلاقة بين الناس الذين فقدوا حياتهم بسبب هذا البرد، فهم إما مهاجرين جدد، أو طاعنين في السن أو أطفال، أو بدو عرب، وكانوا جميعاً ينقصهم وجود بيت، أو أن بيوتهم غير مؤهلة لمواجهة هذه الظروف. جميعهم دفعوا ثمن الظلم الذين انطوت عليه سياسة الإسكان التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية، وهي السياسة التي تقوم على التحلل من المسؤولية الاجتماعية،

والتي لا تؤمن بأن توفير السكن للمواطن هو حق من حقوق المواطنة الأساسية، التي يتوجب على الدولة الوفاء بها.

منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي لم تقم إسرائيل ببناء مشاريع إسكانية يستطيع أن يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود والطبقات الضعيفة، مع أنه حتى صناع القرار في الولايات المتحدة الرأسمالية يدركون أنهم مضطرون لتوفير سكن لطبقات معينة غير قادرة على الحصول على سكن خاص، حيث أن سوق السكن لا يوفر حلول لكل الطبقات، لكن عندنا الوضع على شفا الهاوية، كما أوضح وزير البناء والإسكان السابق مئير شطريت قبل عام ونصف، حيث قال أنه فوجئ من عدم قدرة وزارته على تنفيذ مشاريع الإسكان الجماهيرية التي توفر آلاف الشقق السكنية بشروط ميسرة للطبقات الضعيفة في المجتمع، مع العلم أن هذه الوزارة كانت تنفذ العديد من هذه المشاريع في الماضي.

حقيقة أن أكثر من عشرة أشخاص قد توفوا بسبب البرد الشديد قد قوبل بلامبالاة تامة من المجتمع، بحيث أن عدم تحرك الحكومة لعمل شيء أصبح مقبول من قبل المجتمع الذي أصبح يتعاطى مع القضية كما لو كانت أمراً طبيعياً ناجم إما عن الأحوال الجوية، أو حتى تحميل الأشخاص الذين لا يملكون منازل المسؤولية عن مصيرهم البائس.

سقوط هذا العدد من الموتى بسبب البرد يكشف الوجه الإجرامي لسياسة الإسكان الجديدة، لكن هؤلاء الموتى يمثلون الجانب الأكثر تطرفاً من الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.

فمئات الآلاف من الإسرائيليين يواجهون مشكلة سكن بهذا الشكل أو ذاك. صحيح أن معاناتهم لا تصل إلى حد الموت بسبب البرد، لذا لا يتم الاهتمام بمشاكلهم عبر صور في الصحف وقنوات التلفزة.

هؤلاء الأشخاص لا يدخلون تصنيف "سكان الشوارع"، الذين ينامون على أرصفة الشوارع، هؤلاء لا يوجد لديهم سكن مناسب، وليس لديهم القدرة على شراء

شقق مناسبة، حيث أن الدولة تساهم بقدر ضئيل من المال في توفير الشقق السكنية، ولذلك لا يوجد لهؤلاء تدفئة خلال الشتاء، هناك بعض الأسر التي تتكدس في شقة صغيرة واحدة في ظروف بالغة الصعوبة، وهؤلاء يقطنون في قرى لا تعترف بها الدولة (جميعهم من فلسطينيي 48)، وبالتالي لم يتم ربط هذه القرى بشبكات البنى التحتية من كهرباء وماء ومجاري، ومنهم من اكتفى بحلول سكن قاسية مثل السكن في مخازن أو ملاجئ.

كل هؤلاء يأتون من طبقات ضعيفة: طاعنين في السن، مهاجرين جدد، أطفال، بدو عرب، لاجئين، فضلاً عن أن الأسباب التي دفعتهم إلى هذا الوضع مختلفة، بعضهم من المجموعة التي باتت تتعاظم من ضحايا سياسة قروض الإسكان، وبعضهم أسر فقيرة وليس لها الحق في سكن جماهيري، أو أسر تنتظر في طابور طويل فرصة الحصول على شقق ضمن مشاريع الإسكان الجماهيري، مع العلم أن هناك 50 ألف أسرى في هذا الطابور.

في كل ما يتعلق بسياسات الإسكان هناك لإسرائيل ما يمكن أن تتعلمه من دول أوروبا ودول أخرى التي تقوم باستثمارات كبيرة في مجال الإسكان الجماهيري، حتى تحافظ على حقوق الإنسان وتضمن البقاء للطبقات الفقيرة، وتمنح فرصة لأولئك من غير القادرين على إقامة بيت في ظروف مناسبة.

رابط المقال:

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/951323.html

دولة بلا مستقبل

في الوقت الذي كانت إسرائيل تواصل احتفالاتها بالذكرى الستين لإنشائها واغتصاب أرض فلسطين، كان من المثير ملاحظة أن الصحف الإسرائيلية قد زخرت بالعديد من المقالات التأصيلية التي كتبها العديد من كبار المفكرين الصهاينة حول

تصورهم لمستقبل الدولة. وكان اللافت حقاً هو حقيقة أن معظم هذه المقالات إنبرت للرد على التساؤل الذي تفجر مؤخراً بقوة في الجدل الإسرائيلي الداخلي: هل إسرائيل مرشحة للبقاء، أم أنها إلى زوال؟، إلى جانب وضع تفاسير لطرح مثل هذا السؤال في الوقت الذي لا خلاف فيه على حقيقة التفوق العسكري والتقني والاقتصادي لإسرائيل على دول المنطقة. ونحن هنا بصدد التطرق لعدد من هذه المقالات:

أبراهام تيروش سكرتير ثاني حكومة شكلها مناحيم بيغن يرى أن الذي يدفع للاعتقاد أن الدولة تواجه أزمة وجود هي مظاهر انهيار الفكرة الصهيونية. وفي مقال نشره في صحيفة "معاريف" بعنوان "هل انهارت الفكرة"، اعتبر تيروش أن القرار الذي اتخذته الوكالة اليهودية بالتوقف عن محاولة إقناع اليهود في إرجاء العالم بالهجرة إلى إسرائيل هو من أوضح الشواهد على تهاوي الفكرة الصهيونية. ويضيف "الحركة الصهيونية فشلت في المحافظة على قوة الدفع الخاصة بأفكارها التي تعتبر الهجرة اليهودية على رأسها. فبالنسبة لليهود في أرجاء العالم، فأنهم باتوا يرون مخاطر العيش في إسرائيل أكبر من مخاطر القوى اللاسامية في الشتات". ويشير تيروش إلى مظاهر انفضاض اليهود عن إسرائيل، مستنداً إلى نتائج دراسة اجريت في أوساط اليهود الأمريكيين دللت على أن 70٪ منهم لم يزوروا إسرائيل ولا يعتزمون زيارتها؛ 50 في المائة من يهود الولايات المتحدة متزوجون زواجا مختلطا؛ 50 في المائة من الشباب اليهودي هناك لا يهمهم إذا كفت إسرائيل عن الوجود. وينوه تيروش إلى حقيقة تفوق الهجرة العكسية من الكيان على الهجرة عليه، الأمر الذي رفع عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج إلى 750 ألف.

أما البرفسور كارلو شترينغر فقد نشر مقالاً في هارتس بعنوان "لم يعد هذا ساحراً في الستين"، حاول فيه تفسير تغلغل مشاعر عدم الثقة بمستقبل الكيان الصهيوني، مؤكداً أن هذا الشعور يتصل بعقيدة "نفي الشتات" التي لا تزال مسيطرة على المستوطنين الصهاينة، مشدداً على أن هذا يدلل على بعض سمات الشخصية اليهودية مثل الخضوع،

والاستخذاء والوهن. ويضيف "يقوم هذا الشعور على افتراضين: الأول هو أن العالم كله ضدنا ولهذا يجب ألا نعتمد عليه أو نركن إلى مساعدته، والثاني، أن قوة إسرائيل العسكرية هي الضمان الوحيد لبقائها". ويدلل شترينغر على فشل الرهان على القوة العسكرية كضمانة بقاء للكيان قائلاً "لكن العقدين الأخيرين كانا يجب أن يعلمانا الحقيقة البسيطة وهي أن هذه القوة لها حدود. لقد تحطم شعار "دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر" تماما. وفيما يتصل بالفرض القائل أن العالم كله ضد لنا – نعم أصبح لإسرائيل اليوم القليل جدا من الأصدقاء. لكن ليست هذه حقيقة طبيعية بل نتاج السياسة الإسرائيلية العدوانية منذ 1967 ". ويصل إلى حد القول "أن المؤسسة السياسية وحدها ما زالت تردد فكرة تقول أن المشاعر الوطنية هي تلك التي تحافظ على وجود إسرائيل. العكس هو الصحيح: الانفتاح الكوني ضروري لتخليص إسرائيل من الطريق المسدود الذي علقت فيه "، على حد تعبيره. أما الكاتب عوفر شيلح، فقد كتب مقالاً في صحيفة معاريف بعنوان "لنكن طبيعيين"، تحدث فيه أيضاً عن أسباب تجذر الشعور بحتمية زوال الكيان، قائلاً " لماذا يتجذر في أنفسنا الشعور بقرب الزوال، مع أننا نحن مواطنو الدولة التي لجيشها تفوق نوعي على جميع جيوش الدول العربية،...ومع ذلك نحن لا نزال نعيش كطائفة خائفة، تجلس في زاوية الكهف المظلم وتحلم في الليالي بأعمال البطش الجماعية التي يخطط الآخرون القيام بها ضدها". ويضيف "لقد أصبح لدينا إدمان جماعي على إحساس الأمن، على الجنرالات ذوي النظرة المغلقة ممن يبثون تجربة أمنية، على التضحية عديمة الجدوى بكل هدف مدني من أجل الأمن، على القيم الزائفة للإنسان في الحرب".

الفصل الثامن

العرب بعيون إسرائيلية

إسرائيل في مواجهة الحركة الإسلامية في فلسطين 48: اتجاهات ومآلات

« دراسة »

منذ انطلاقها عام 1979 وحتى الآن، تأثرت مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من الحركة الإسلامية في فلسطين 48 بسلسلة من العوامل والمتغيرات التي أملت طابع التعامل الإسرائيلي مع الحركة. فمنذ انطلاقها وحتى عام 1996 غضت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل الطرف عن الحركة الإسلامية وأنشطتها، وسمحت لها ببناء مؤسساتها التعليمية والدينية والاجتماعية والإعلامية، وأتاحت لقادتها هامش مرونة كبير في التحرك والتفاعل مع الجماهير الفلسطينية، والتواصل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعزى السلوك الإسرائيلي المتساهل هذا إلى عدة عوامل، منها رغبة المؤسسة الإسرائيلية في إيجاد منافس أيدلوجي للحركات السياسية العلمانية ذات التوجهات القومية التي نشطت في ذلك الوقت في أوساط فلسطينيي 48، حيث وجدت السلطات الإسرائيلية في الحركة الإسلامية العنوان الصحيح لتحقيق معادلة التوازن بين القوى القومية والاشتراكية من جهة وبين القوى التي تقوم على الفكر الديني من جهة ثانية[1].

(1) نضال عيسى، الأحزاب السياسية داخل 1948: الاهتمامات والعوائق، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس، 2008، ص 62.

ويقول الباحث الإسرائيلي مئير توماس أن إسرائيل تعاملت الحركة الإسلامية في فلسطين 48 بنفس الأسلوب الذي تعاملت به مع جماعة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية و قطاع غزة، حيث غضت حكومة الليكود عام 1977 الطرف عن نشاط جماعة الإخوان المسلمين في الضفة و القطاع التي لم تتبن بعد الكفاح المسلح ضد الاحتلال، وذلك من أجل أن تكون منافساً قوياً للحركات الفلسطينية العلمانية التي كانت تمارس العمل المسلح، وقدمت لها أكبر خدمة على الإطلاق عندما سمحت لها ببناء الجامعة الإسلامية في غزة التي تنظر إسرائيل إليها حالياً كـ "معمل لانتاج الإرهابيين""[1].

ومن العوامل الهامة في إرساء هذا الطابع من التعامل مع الحركة الإسلامية هو حقيقة تزامن انطلاقها مع نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بالقضاء على تنظيم إسلامي مسلح نشط لفترة وجيزة في أوساط فلسطينيي48 وكان يطلق عليه "أسرة الجهاد"، وقد خطط هذا التنظيم ونفذ سلسلة من العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية.

ويرى الباحث الإسرائيلي البرفسور إيلي ريخس أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة تل أبيب أن نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في القضاء على "أسرة الجهاد" دفع قادة الحركة الإسلامية "الوليدة" إلى توخي أقصى درجات الحذر عندما شرعوا في ممارسة أنشطتهم الاجتماعية والدينية والثقافية، حيث خشي قادة الحركة أن يتم تفسير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية سلوكهم على نحو يبرر ضربهم[2]. ولعل الذي يدلل على الحذر الذي ميز عمل الحركة الإسلامية هو تجنب الحركة إبراز إنشغالها في العمل السياسي، فلم تول الحركة في هذه الفترة اهتماماً خاصاً بإحياء المناسبات الوطنية الكبيرة مثل النكبة ويوم الأرض، في حين حصرت نشاطها في العمل الاجتماعي والثقافي والدعوي[3].

---

(1) مئير توماس، صحوة المسلمين في إسرائيل، جفعات حبيبا، مركز الدراسات العربية، 1988، ص 30.

(2) إيلي ريخس، الحركة الإسلامية في إسرائيل، الإسلام الأصولي: تحدي الاستقرار الإقليمي ، تل أبيب، جامعة تل أبيب، معهد موشيه ديان لدراسات الشرق وإفريقيا، 1993، ص 43.

(3) المصدر السابق، ص44.

كما يعزى الهدوء في العلاقة بين إسرائيل والحركة الإسلامية إلى حقيقة أنه حتى العام 1996 لم تكن الحركة الإسلامية قد بلورت بشكل نهائي موقفها الأيدلوجي من إسرائيل بسبب وجود اختلافات أيدلوجية داخلها تتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، حيث حسمت هذه الخلافات بإنقسام الحركة إلى تيارين، التيار الكبير الذي يقوده الشيخ رائد صلاح الذي رفض المشاركة في الانتخابات التشريعية لكنه تحمس للمشاركة في الانتخابات المحلية، وقد أطلق على هذا التيار "الجناح الشمالي"، وتيار آخر بزعامة الشيخ عبد الله النمر درويش، الذي يطلق عليه "الجناح الجنوبي"، والذي دافع بقوة عن مبدأ المشاركة في الانتخابات التشريعية[1].

ومنذ العام 1996 بدأت مرحلة جديدة في تعامل إسرائيل مع الحركة الإسلامية، حيث أخذ صناع القرار في تل أبيب ينظرون للحركة الإسلامية كتهديد إستراتيجي. و حدثت عدة تطورات أدت إلى تحول في الطرح الأيدلوجي للحركة الإسلامية، بشكل دفعها لتبني خطاب سياسي يعتمد المواجهة مع السطات الحاكمة. وكان على رأس هذه التطورات فوز اليمين واليمين المتطرف في إنتخابات عام 1996، ومجاهرة الأحزاب التي شاركت في الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت بدعواتها بإتباع سياسة متشددة ضد فلسطينيي 48، حيث برزت الدعوات لتشريع التمييز ضد هؤلاء الفلسطينيين بحجة أنهم لا يشاركون في تحمل عبء الدفاع عن الدولة من خلال رفضهم التجند في الجيش الإسرائيلي.

وأسهم فوز اليمين بشكل كبير في إفساح المجال أمام المنظمات اليهودية المتطرفة لترفع صوتها للمطالبة بتدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل الثالث على أنقاضه، مما شكل تحدياً صعباً للحركة الإسلامية استدعى منها رداً يخرج عن نطاق ردودها السابقة، سيما وإن هذا يعد اختباراً لصدقية التوجهات الدينية للحركة في نظر أتباعها وخصومها، حيث أن الحديث يدور عن مخاطر تتهدد البقعة التي تحتل المكانة الثالثة من

---

(1) حنان كريستال وكفير إيلان، الكنيست السادس - انتخابات عام 1999 القصة الكاملة، القدس، كيتر، ص9.

حيث القدسية بالنسبة للمسلمين[1]. وإثر هذه التطورات عكفت الحركة الإسلامية على تنظيم حملة للدفاع عن الأقصى تحت شعار "الأقصى في خطر" التي تتوج كل عام بتنظيم مهرجان جماهير حاشد يحمل هذا الشعار، وهو ما جعل السلطات الإسرائيلية ترى في مثل هذا السلوك تحريض فج على المس بأمنها. وكان للحركة الإسلامية جهد مميز في ربط الأقصى بالهم الوطني لفلسطينيي 48، مع العلم أن الحركة لم تقتصر في هذا الجهد على الجانب الإعلامي فحسب بل أشرفت على برنامج عملي إعماري تعبوي إعلامي أدى إلى تأصيل علاقة فلسطينيي 48 بالمسجد الأقصى[2].

ومما لا شك فيه أن الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس المعارضة الإسرائيلية أرئيل شارون في أكتوبر 2000، والردود الشعبية الغاضبة عليها، واندلاع انتفاضة الأقصى في إثرها، بالإضافة للتطرف الكبير الذي طرأ على المجتمع الإسرائيلي ولد ردة فعل لدى الحركة الإسلامية للإصرار على مواقفها وتبنيها أجندات أهملتها في الماضي.

ويعتبر بروز التيار القومي ممثلاً بحزب التجمع الذي يقوده الدكتور عزمي بشارة عام 1996 سبباً رئيساً آخر أسهم في التحول الأيدلوجي وزيادة الفاعلية السياسة للحركة الإسلامية. فسرعان ما اكتشفت الحركة الإسلامية أن حزب بشارة القومي العلماني بات يستحوذ على تأييد قطاعات واسعة في أوساط فلسطينيي 48، سيما في أوساط الشباب، وذلك بسبب موقف بشارة الحاد من إسرائيل وسياساتها[3].

علاوة على ذلك، فإن الانشقاق الذي شهدته الحركة عام 1996 عندما أصر تيار فيها بقيادة الشيخ عبد الله النمر درويش على المشاركة في الإنتخابات الإسرائيلية، ترك لدى التيار المركزي للحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح رغبة جامحة في التمايز عن جناح

(1) مكيفا إلدار، عندما يغضب رائد، صحيفة هارتس 15-3-2002.

(2) نضال عيسى، مصدر سابق، ص13.

(3) نضال عيسى مصدر سابق، ص 70.

درويش[1]. والذي أغرى قيادة الحركة الإسلامية بالتمايز عن الخطاب الذي تبناه درويش هو كيل تل أبيب المديح لهذا الخطاب. فقد نظرت إسرائيل للتيار الذي يقوده درويش على أنه تيار برغماتي يشارك في الانتخابات الإسرائيلية، ويحافظ على تمثيل دائم في الكنيست منذ عام 1996 وحتى الآن، إلى جانب إعلانه التأييد غير المتحفظ للإتفاقيات التي توصلت إليها منظمة التحرير مع إسرائيل، وتنديده الواضح بالعمليات الاستشهادية التي تنفذها حركات المقاومة الفلسطينية داخل إسرائيل، وابتعاده عن تأييد الدعوات التي تصفها إسرائيل بـ "الإنعزالية" الصادرة عن بعض الحركات السياسية العلمانية التي تمثل قطاعات من فلسطيني 48[2]. ولا يتردد الشيخ درويش في طمأنة الإسرائيليين بكل صورة ممكنة، حيث أنه حرص على تعريف نفسه خلال مشاركته في أحد البرامج الحوارية التي تبثها قنوات التلفزة الإسرائيلية بأنه "عربي إسرائيلي فلسطيني"، ثم عدل عن هذا التعريف ليعرف نفسه بأنه "مسلم فلسطيني إسرائيلي"[3]. ولا يألوا كبار المسؤولين الإسرائيليين جهداً في التدليل على رضاهم عن الخط الذي يتبناه درويش وجناحه، حيث قام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس وعدد كبير من كبار المسؤولين بزيارته في بيته، فضلاً عن أنه تتم استضافته بشكل دوري في ديوان الرئيس للمشاركة في حفلات الاستقبال التي ينظمها الرئيس لكبار زواره.

بواعث القلق الإسرائيلي من سلوك الحركة الإسلامية:

لقد رأت إسرائيل في الحركة الإسلامية خطراً استراتيجياً "عليها، ليس فقط بسبب مواقفها السياسية ومنطلقاتها الفكرية، بل وممارساتها العملية. ففي وثيقة قدمها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لحكومة أرئيل شارون في مارس 2004 جاء أنه " وفق كل المعايير، فإن الحركة الإسلامية بقيادة رائد صلاح تمثل خطراً إستراتيجياً على دولة

---

(1) إيلي ريخس، مصدر سابق، ص 50.

(2) نحمان طال، الحركة الإسلامية في إسرائيل، تل أبيب، جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، 2000، ص 9.

(3) مالك إبراهيم، بين التشبث بالمصادر والغطاء البرهاني، جيعات حبيبا: معهد الدراسات العربية 1990، ص 3-4.

إسرائيل ومستقبلها، وذلك لحرص الحركة الدؤوب على نزع الشرعية عن إسرائيل، وتماثلها مع أعداء الدولة"[1].

وسنعرض هنا لبواعث القلق الإسرائيلي من سلوك الحركة الإسلامية.

أولا: تعزيز التوجهات الانفصالية لفلسطينيي 48

رصدت السلطات الإسرائيلية عدداً من التحركات التي تقوم بها الحركة الإسلامية والتي ترى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنها تهدف إلى دفع الفلسطينيين للانفصال عن الدولة ومؤسساتها.

فقد أبدت المؤسسة الإسرائيلية الحاكم حساسية شديدة إزاء أيدلوجية "المجتمع العصامي" التي أرساها الشيخ رائد صلاح والتي تدعو إلى إقامة مجتمع عصامي لديه القدرة على الاكتفاء ذاتياً على جميع الأصعدة والمستويات وذلك لكي يتمكن من مواجهة تبعات سياسة التمييز العنصري التي تمارسها إسرائيل ضد فلسطينيي48 [2]. وقد نشطت الحركة الإسلامية في إقامة مؤسسات اجتماعية وتعليمية وثقافية وخيرية تعنى بملء الفراغ الناجم عن تقصير مؤسسات الدولة المتعمد في توفير الخدمات لفلسطينيي 48، الذين يعيش 58٪ منهم تحت خط الفقر وفق إحصاءات مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل[3]. ويرى الكثير من الإسرائيليين أن الحركة الإسرائيلية تستغل حالة انعدام الثقة في مؤسسات الدولة لدى فلسطينيي 48 من أجل تكريس التوجهات الإنفصالية لديهم. لكن الإسرائيليين يتجاهلون حقيقة أن هناك ما يبرر موقف الفلسطينيين من المؤسسات الرسمية الإسرائيلية بسبب سياسة التمييز الممنهج المتبعة ضدهم من قبل جميع مؤسسات الدولة، حتى من تلك المؤسسات التي يفترض أن تكون ملاذ لفلسطينيي 48 الأخير. فحسب دراسة قامت بها الباحثة بييت تورجمان، وصدرت عن

(1) حجاي جولمان، "رائد صلاح: قنبلة موقوتة"، صحيفة هتسوفيه، 15-3-2004

(2) نضال حمد، مصدر سابق، ص 65.

(3) صحيفة هارتس 18-5-2007.

كلية العلوم الاجتماعية في جامعة تل ابيب بتاريخ 27-7-2006 تبين أن القضاء الإسرائيلي يفتقر للنزاهة ويصدر أحكاماً مبنية على التمييز، خصوصا ضد العرب.

ويتهم صناع القرار قادة الحركة الإسلامية بالتخطيط المحكم لدفع الفلسطينيين نحو الانفصال من خلال توظيف المؤسسات التي يديرونها لتحقيق هذا الهدف. ويزعم آفي ديختر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي والرئيس السابق لجهاز المخابرات الداخلية "الشاباك" أن النظام التعليمي الخاص الذي تديره الحركة الإسلامية يعمل على غرس الميول الانفصالية لدى الشبيبة الفلسطينية، من خلال تصويره الدولة كعدو[1].

ويرى الجنرال عاموس جلبوع الذي شغل في الماضي منصب رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن حرص الحركة الإسلامية على "أسلمة" المجتمع الفلسطيني يؤدي بشكل تلقائي إلى تكريس عوامل الانفصال لدى فلسطينيي 48، على اعتبار أن تشرب الفلسطينيين قيم الإسلام يقود حتماً إلى موقف عدائي من الدولة، وبالتالي يولد رغبة جامحة للانفصال عنها[2].

وتقر النخب الحاكمة في تل أبيب أن الحركة الإسلامية في إسرائيل كان لها دور كبير وحاسم في إفشال محاولات إسرائيل المتتالية لـ "أسرلة" الوعي الجمعي لفلسطينيي 48، وصهينة أجندتهم السياسية والاجتماعية. فمنذ العام 1966، عندما اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على فلسطينيي 48، حاولت مؤسسة الحكم العبرية استخدام القوة الناعمة في تدجينهم ودفعهم نحو الانصهار في الدولة، والقضاء على المركبات الإسلامية والعربية والفلسطينية التي تشكل هويتهم الوطنية. ومن أجل ذلك عمدت دولة الاحتلال، على تشجيع المثقفين من فلسطينيي 48 على الاندماج في الأحزاب الصهيونية القائمة، والتي حاولت إغراء هؤلاء الفلسطينيين بالانضمام إليها بزعم أن هذه هي الوسيلة المثلى للقضاء على عدم

---

(1) آفي ديختر، ما العمل مع الحركة الإسلامية، يوم دراسي في جامعة تل أبيب، 20-2-2005.

(2) عاموس جلبوع، مستقبل العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها العرب، يوم دراسي في جامعة تل أبيب 20-2-2005

المساواة التي تمارسها الدولة ومؤسساتها ضدهم. وبالفعل فقد وجدت جميع الأحزاب الإسرائيلية في فلسطينيي 48 احتياطياً انتخابياً لها، فكان معظم فلسطينيي 48 يصوتون لحزب العمل والأحزاب التي تقع على يساره، والتي كانت تخصص مقعد مضمون لممثل عن فلسطينيي 48[1]. وقد شكل مشروع الأسرلة في بداية تطبيقه بعض النجاح، إذ أن نسبة من فلسطينيي 48 كانت تصوت حتى للأحزاب اليمينية مثل الليكود والمفدال وشاس. واستطاعت مؤسسة الحكم إيجاد نخبة سياسية داخل فلسطينيي 48 تتعاطى مع مشروع الأسرلة وعملت على تسويقه والدفاع عنه. ومن المعايير التي وضعتها المؤسسة الحاكمة في إسرائيل لقياس مدى نجاح مشروع الأسرلة كان حرصها على قطع وشائج التقارب بين فلسطينيي 48 واخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأتبعت وسائل عدة من اجل تحقيق ذلك. من ناحية ثانية، عملت الدولة على التعامل مع فلسطينيي 48 وفق شعار "فرق تسد"، وتجاهل الرابط القومي والوطني الذي يجمع هؤلاء، حيث عمدت إلى إيجاد مؤسسات تتعامل مع المسلمين فقط، وأخرى من البدو، مع العلم أنهم مسلمون، ومؤسسات تتعامل مع المسيحيين، وأخرى مع الدروز والشركس.

ولقد تبين لمؤسسة الحكم في إسرائيل أن مشروع الأسرلة لم يفشل فقط في تحقيق أهدافه، بل أنه دفع فلسطينيي 48 عملياً إلى تبني أجندة متحدية للدولة ومؤسساتها.

ويجزم موشيه شاحل الذي شغل في السابق منصبي وزير الأمن الداخلي والقضاء أن أحد أهم مظاهر فشل الأسرلة هو بروز الحركة الإسلامية، معتبراً أن مجرد انطلاق هذه الحركة واتساعها وتمثيلها لقطاعات كبيرة جداً من فلسطينيي 48 يشكل دليلاً قوياً على فشل مشروع الأسرلة. ويشير إلى أن هذا لا يرجع فقط للأجندة التي تتبناها الحركة، بل لأنها طرحت مشروع "الأسلمة" البديل[2].

---

(1) عوفر شليح، حسابات مغلوطة، معاريف، 27-3-2007.

(2) صحيفة معاريف 22-4-2004.

ويرى كثير من الباحثين الإسرائيليين أن مواظبة الحركة الإسلامية برئاسة رائد صلاح على رفض المشاركة في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية على الرغم من أن أعضاءها يتمتعون بحق المشاركة في هذه الانتخابات يأتي ضمن مشروع تعزيز الأسلمة والقضاء على الأسرلة. ويرى يوسي بن أهارون الذي شغل منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير أن اهتمام الحركة الإسلامية بالانتخابات المحلية يمثل صورة من صور "التوجهات الانفصالية" التي تحكم عمل الحركة الإسلامية[1].

والذي يثير مخاوف صناع القرار في تل أبيب من تداعيات "التوجهات الانفصالية" للحركة الإسلامية هو حقيقة تعاظم قوة الحركة في منطقتي المثلث والجليل التي يتفوق فيها الفلسطينيون على اليهود من ناحية ديموغرافية الأمر الذي يجعل بواعث الانفصال أكثر خطورة[2].

لكن المثال الأبرز الذي تسوقه النخب اليهودية المثقفة للتدليل على عمق نجاح الحركة الإسلامية في تعميق التوجهات الانفصالية لدى فلسطينيي 48 هو نجاحها في إقناع معظم الشباب البدو الذين يقطنون في صحراء النقب بالتوقف عن التجند في صفوف الجيش الإسرائيلي. فقد تمكنت السلطات الإسرائيلية من إقناع الكثيرين من الشباب البدوي بالخدمة العسكرية، حيث تطوع الشباب البدو في العمل كقصاصي أثر، حيث لعبوا دوراً كبيراً في تعقب آثار المقاومين الفلسطينيين الذين يتسللون إلى إسرائيل لتنفيذ عمليات مقاومة، وبعد ذلك انتقال بعض الشباب البدوي للخدمة في الوحدات القتالية التي تقوم بالدور الأكبر في قمع أخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد أن كان معدل الشباب البدوي الذي يتجند للخدمة العسكرية 3600 شاب في العام مطلع الثمانينات من القرن الماضي انخفض ليصل 390

---

(1) يوسي بن أهارون، حكم أم الفحم، صحيفة هتسوفيه، 2-9-2003.

(2) نضال عيسى، مصدر سابق، ص13.

شاب عام 2006 [1]. وتنقل صحيفة "يديعوت أحرنوت" عن شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي اتهامها المباشر للحركة الإسلامية بأنها هي التي تقف وراء حملات التحريض في التجمعات السكانية البدوية لحث الشباب على عدم التطوع للخدمة في الجيش، حيث يدعي الجيش أن الحركة الإسلامية تمارس ضغوطاً على عائلات الشباب البدو لمنعهم من الخدمة[2]. ويقر وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس بأن سياسة التمييز التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد فلسطينيي 48 هي التي مهدت لتأثير الحركة الإسلامية الطاغي على البدو. ويضيف "يسقط الشباب البدوي تحت تأثير الحركة الإسلامية نتيجة المرارة والإحباط، فبعد استكمال خدمتهم العسكرية يجد هؤلاء الشبان صعوبة في العثور على فرص عمل، الأمر الذي يغذي الإحساس بالإهمال بل وبالتمييز العنصري، ويوفر الأرضية الخصبة للحركة الإسلامية لإيجاد طريقها نحو هذا الوسط الذي ابتعد طوال سنوات طويلة عن هؤلاء المتطرفين الإسلاميين"[3].

ولا يثير حفيظة صناع القرار في إسرائيل على الحركة الإسلامية هو فقط نجاحها في دفع الشباب البدوي لعدم التطوع في الجيش، بل لأن التجمعات السكانية البدوية أصبحت معاقل قوية للحركة الإسلامية، وهو ما يعد دليلاً آخر على تهاوي الأسرلة. وبعد أن كان الشباب البدوي رصيد بشري للجيش الإسرائيلي أصبحوا جزءً من النواة الصلبة للحركة الإسلامية، وهو ما دفع مؤسسات الدولة للشروع في حملة لتقليص عدد الولادات في لدى النساء البدويات. وقد اعترف الجنرال غيورا آيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق أنه شكل طاقم من الباحثين لدراسة سبل خفض الولادات في الوسط البدوي على اعتبار أن "البدويات يلدن أكثر مما ينبغي"،

---

(1) يوسي يهوشوع، انخفاض عدد البدو في الجيش الإسرائيلي، يديعوت أحرنوت 4-4-2006.

(2) يوسي يهشوع، مصدر سابق

(3) موشيه أرنس، الحركة الإسلامية والبدو، صحيفة هارتس 29-10-2002.

محذراً من أنه في حال بقيت وتيرة الولادة على حالها، فان عدد السكان البدو سيتضاعف في غضون 15 سنة[1].

ثانيا: المس بأمن الدولة

وترى السلطات الإسرائيلية في الحركة الإسلامية خطراً على الأمن الإسرائيلي. ويدعي جهاز " الشاباك " أن الكثير من حركات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة استعانت بعناصر من الحركة الإسلامية في تنفيذ عملياتها في العمق الإسرائيلي، رغم عجز المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن إثبات توجه الحركة نحو عسكرة نضالها ضد إسرائيل[2].

وتعزو المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ارتفاع عدد فلسطينيي 48 الذين ينضمون للجهد المقاوم الفلسطيني على نحو عام إلى الأفكار والفتاوى، والخطب في المساجد ومقالات التحريض التي التي تصدر عن شخصيات إسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الدول العربية، معروفة بعلاقاتها الوثيقة بالحركة الإسلامية. ويؤكد تقرير صادر عن جهاز "الشاباك" أن معظم فلسطينيي 48 الذين ثبت تورطهم بالمشاركة في تنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل أو أدينوا بتقديم مساعدات لمنفذي العمليات الذين يفدون من الضفة الغربية وقطاع غزة هم من أنصار الحركة الإسلامية[3]. وقد شملت العمليات التي تورط فيها أنصار الحركة الإسلامية مهاجمة قاعدة "جلعاد" العسكرية عام 1992 وقتل أربعة من الجنود، فضلاً عن طعن متنزهين يهود حتى الموت في الغابة التي تقع في محيط مستوطنة "مجيدو"، شمال إسرائيل عام 1999، فضلاً عن تنفيذ عملية استشهادية نفذها أحد أنصار الحركة في مدينة نتانيا عام 2003. لكن مما لا شك فإن على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية تدرك تماماً انتماء الكثير من المتورطين

(1) غيورا أيلاند، الخطر السكاني، يديعوت أحرنوت، 16-6-2005.

(2) نضال عبسي، مصدر سابق، ص13.

(3) عاموس جلبوع، مسوغات التجنيف، صحيفة معاريف 13-5-2006.

في العمليات ضد إسرائيل للحركة الإسلامية إلا أنها فشلت في تقديم أي دليل على أن الحركة الإسلامية على علاقة بمثل هذه العمليات.

وتدعي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن هناك مستوى كبير من التنسيق والتكامل وتبادل الأدوار بين الحركة الإسلامية داخل إسرائيل وحركة حماس. وزعم جهاز "الشاباك" أن المؤسسات الخيرية والاجتماعية التي تشرف عليها الحركة الإسلامية تسهم إلى حد كبير في إيجاد بيئة اجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لدعم العمل المقاوم من خلال تبنيها برامج كفالة الأيتام وأبناء الشهداء والأسر الفقيرة، معتمدة في ذلك على التبرعات التي يقدمها الموسرون من فلسطينيي 48. وعلى الرغم من أن الحركة تمارس هذه الأنشطة بشكل علني ووفق القانون الإسرائيلي، إلا أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لم تتردد في إغلاق الجمعيات الخيرية التابعة للحركة وشنت حملات اعتقالات في صفوف قادتها وكوادرها، بزعم أن هذه الأنشطة تعزز "الإرهاب". ويزعم وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق آفي ديختر أن الحركة الإسلامية توظف عملها الخيري لخدمة "الجهد الإرهابي" لحركة حماس، معتبراً أن عمل الجمعيات الخيرية التي تشرف عليها الحركة بأنه "مكمل" لعمل للأذرع العسكرية لحركات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن الفلسطيني الذي يدرك أن هناك من سيهتم بعائلته في حال قتل أو أعتقل بسبب نشاطه "الإرهابي" فإنه لن يتردد في مواصلة هذا النشاط[1].

وتعتبر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن حمل الحركة الإسلامية راية الدفاع عن المقدسات الإسلامية في القدس وتحديداً إشرافها على حملة "الأقصى في خطر" التي تبلغ ذروتها كل عام بتنظيم مهرجان سنوي، أحد أخطر مصادر التحريض غير المباشر على "الإرهاب". ويقول شاؤول موفاز الذي شغل منصبي رئيس هيئة أركان الجيش ووزير الدفاع في حكومة أرئيل شارون أن اتهامات الشيخ رائد صلاح لإسرائيل

---

(1) صحيفة هارتس 25-6-2005.

بالتخطيط لتدمير المسجد الأقصى تمثل تحريضاً على المس بأمن الدولة، محذراً من أن الحملات التحريضية التي تنظمها الحركة الإسلامية من شأنها أن تدفع ليس فقط الفلسطينيين، بل الكثير من الشباب العربي والمسلم للانضمام إلى دائرة العداء لإسرائيل[1].

وترى السلطات الإسرائيلية أن الذي يفاقم خطورة التحريض الصادر عن قادة الحركة الإسلامية وكوادرها هو حقيقة سيطرة الحركة على معظم المساجد التي يؤمها فلسطينيو 48. فعدد المساجد التي تديرها نشطاء الحركة الإسلامية يفوق عدد المساجد التي تمولها وزارة الأديان الإسرائيلية، في نفس الوقت فإن 41٪ من أئمة المساجد يتلقون رواتبهم من الحركة الإسلامية. وخلال الخمسة عشر سنة الأخيرة تضاعف عدد المساجد في إسرائيل أربعة أضعاف ونصف، من 80 مسجد في العام 1988 إلى 363 مسجد في العام 2003، حيث يعزى الارتفاع الحاد إلى ظهور الحركة الإسلامية[2].

ومن مظاهر التهديد الأمني الذي تمثلها الحركة الإسلامية كما تدعي السلطات الإسرائيلية هو علاقة الحركة بإيران. فقد شن جهاز "الشاباك" عام 2003 حملة اعتقالات ضد قادة الحركة الإسلامية وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح بدعوة إقامة اتصالات مع المخابرات الإيرانية. لكن كما بات واضحاً فإنه بعد عامين من الاعتقال تبين أن الاتهامات التي وجهت لرائد صلاح ورفاقه تفتقر الاستناد إلى أدلة دامغة لدرجة أن لائحة الاتهام التي قدمت ضد قادة الحركة قد خلت من معظم الاتهامات التي وجهت للحركة عند انطلاق الحملة ضدها. لكن رغم ذلك، فإن الحملة الإعلامية المنفلتة قد أثرت بشكل كبير على اتجاهات الأغلبية اليهودية نحو فلسطينيي 48. فحسب دراسة أجراها البرفسور سامي سموحا من جامعة حيفا تبين أن 68٪ من الجمهور اليهودي

---

(1) شاؤول موفاز، مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة باللغة العبرية بتاريخ 14-7-2007.

(2) ينير اينينبرغ، يسيطرون على المساجد، هارتس 12-4-2004.

يخشون من إمكانية أن يشرع فلسطينيي 48 بتمرد شعبي و 63٪ قالوا أنهم يمتنعون عن الدخول إلى القرى والمدن العربية في إسرائيل[1].

ويرى الباحث الإسرائيلي بن دورون يميني أن قيادة الحركة الإسلامية المظاهرات المؤيدة لحزب الله خلال حرب لبنان الثانية تحمل رسالة تضامن مع أعداء إسرائيل رغم أنه يدور الحديث عن مظاهرات مشروعة من ناحية قانونية[2].

ثالثا: إعاقة التوصل لتسوية تضمن مصالح إسرائيل

ترى المحافل الإسرائيلية الرسمية أن تبني الحركة الإسلامية لقضية المسجد الأقصى وإطلاع زعيمها رائد صلاح بالجهد الأكبر في الحملة ضد المشروعات الإسرائيلية الهادفة لتهويده يسهم إلى حد كبير في دفع الرأي العام العربي والفلسطيني على وجه الخصوص لتبني مواقف "متطرفة" من الصراع، وبالتالي إحباط جهود إسرائيل في إملاء التسويات التي تخدم مصالحها. وقد عبر ذلك بشكل واضح المستشرق الإسرائيلي لثيف أُرغاد عندما قال أنه حتى لو كانت الدول العربية صادقة وجدية في طموحها إلى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، فإن مواقف وجهود الحركة الإسلامية في إسرائيل تجعل هذا الأمر بالغ الصعوبة، حيث أن هذه الحركة تفرض على الرأي العام العربي أجندة "بالغة الخطورة، مع تركيزها على التصدي للحملات التهويد التي تستهدف الأقصى""[3].

آليات التحرك الإسرائيلية ضد الحركة الإسلامية

في محاولتها مواجهة ما تعتبره "الخطر الكبير" الذي ينطوي عليه نشاط الحركة الإسلامية، حرصت السلطات الإسرائيلية على إتباع الخطوات التالية:

---

(1) يونثان هلاني، معاريف، 13-3-2007.

(2) بن دورون يميني، معطيات متناقضة، معاريف 10-3-2008.

(3) لثيف أورغاد، خطر الحركة الإسلامية، معاريف 4-4-2007.

أولا: الوسائل الأمنية

تعكف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بين الحين والآخر على مداهمة مؤسسات الحركة الإسلامية على أمل أن تعثر على مواد تشكل دليلاً على تجاوز الحركة القانون الإسرائيلي، وتحديداً رغبة المؤسسة الأمنية الجامحة في الاستناد إلى قرائن تربط بشكل قوي بين الحركة الإسلامية والجهات التي تعتبر حسب القانون الإسرائيلي معادية مثل حركة حماس وحزب الله وإيران. ويعتبر آفي ديختر رئيس جهاز "الشاباك" السابق أنه على الرغم من أنه لا يوجد أدنى شك حول علاقة الحركة الإسلامية بالجهات "المعادية" لا أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية فشلت في تقديم قرائن دامغة تصلح لإدانة الحركة أمام المحاكم الإسرائيلية، مشيراً إلى أن المؤسسة الأمنية حرصت على تكثيف العمل الاستخباري ضد الحركة وذلك من أجل الحصول على معلومات تؤدي إلى بلورة هذه القرائن[1].

لم يمنع عدم توفر الأدلة الدامغة لدى السلطات الإسرائيلية من التحرك ضد الحركة الإسلامية، حيث أن هذه السلطات استعانت بالصلاحيات المخولة لوزير الداخلية والتي لا يجوز تقديم اعتراضات ضدها أمام محاكم الصلح أو المحاكم اللوائية من أجل شن حملات الاعتقال والتضييق على الحركة وقادتها، واستهداف مؤسساتها. فوفق هذه الصلاحيات هذه قام وزير الداخلية بإغلاق صحيفة "صوت الحق والحرية" الناطقة بلسان الحركة عام 2002 لعامين بحجة نشر مواد تحريضية[2]. في نفس الوقت قام وزير الداخلية بإصدار مراسيم حظر بموجبها على بعض قادة الحركة، وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح مغادرة إسرائيل لفترات محددة بحجة أن الحظر يتعلق بأمن الدولة.

---

(1) آفي ديختر، مصدر سابق.

(2) صالح النعامي، الرقابة على الصحف الإسرائيلية 1987-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس، 2009، ص 110.

ثانيا: دراسة إخراج الحركة عن القانون

يدور داخل المؤسسة الحاكمة وفي أوساط النخب الإسرائيلية جدل عميق حول جدوى نزع الشرعية القانونية عن عمل الحركة الإسلامية عبر تمرير مشروع قانون في الكنيست تعتبر بموجبه الحركة الإسلامية حركة غير قانونية يحظر نشاطها بحكم القانون. وهناك خلاف عميق داخل المستوى السياسي والمؤسسة الأمنية والنخب المثقفة حول هذه الفكرة. فبعض الساسة وكبار الجنرالات والباحثين والصحافيين يرون أن الخطوة الأولى التي يتوجب اتخاذها من أجل مواجهة الحركة الإسلامية بنجاعة تتمثل في إخراجها عن إطار القانون، ومنعها من المشاركة في الانتخابات المحلية. أحد المتحمسين لإخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون هو الجنرال المتقاعد ايهود ياتوم، الذي شغل في السابق منصب رئيس قسم العمليات في جهاز "الشاباك" الذي يستهجن أن تطالب إسرائيل بإخراج الحركات الإسلامية في البلدان العربية بحجة أنها تقدم الدعم للمقاومة الفلسطينية في الوقت الذي تغض فيه تل أبيب الطرف عن وجود الحركة الإسلامية التي تقدم الدعم لحركة حماس التي تعتبر أكثر أعداء إسرائيل وحشية، مشدداً على الخطر الهائل الذي يكمن في عمل الحركة الإسلامية[1].أما وزير الأمن الداخلي السابق، عوزي لنداو، والذي يشغل حالياً منصب، فقال إن "إخراج الحركة الإسلامية عن القانون هو جزء لا يتجزأ من الحرب ضد الإرهاب"، معتبراً أنه كان يجدر بإسرائيل استغلال الأجواء التي سادت في أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر من أجل إخراج الحركة الإسلامية عن ناطق القانون[2]. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى بإخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون تأتي في إطار تعاظم التوجهات الشعبية اليهودية المطالبة بنزع الشرعية عن مشاركة فلسطينيي 48 بشكل عام في الانتخابات التشريعية. فحسب استطلاع للرأي العام تبين أن 40٪ من اليهود

---

(1) إيكس فيشمان، طلقة الافتتاح، صحيفة يديعوت أحرونوت، 14-5-2003.

(2) المصدر السابق.

يطالبون بنزع حق الانتخاب عن فلسطيني 48 [1]. ومن أجل تسويغ تحمسه لفكرة إخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون يقول الجنرال عاموس غلبوع "تعاظم شأن الحركة الإسلامية يعبر عن رغبة فلسطيني 48 في مواجهة الدولة ومؤسساتها ولا يعبر بحال من الأحول عن إرادة في الاندماج في المجتمع ومؤسسات الدولة، ويجب على الدولة ومؤسساتها المختلفة مواجهة التحدي الذي تمثله هذه الحركة بكل الوسائل المتاحة لديها، فمن حق النظم الديموقراطية الدفاع عن نفسها"[2].

لكن في المقابل هناك من يرى أن إخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون سيعود كسهم مرتد إلى عنق إسرائيل ذاتها. ويشارك في هذا له الرأي أوساط عسكرية وسياسية. فقد كشفت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية النقاب عن أنه خلال مداولات سرية أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في مارس 2004 حول مسألة إخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون اعترض قادة شعبة الاستخبارات العسكرية وبعض قادة "الشاباك" على هذه الفكرة على اعتبار أن مثل هذا الإجراء سيدفع الحركة الإسلامية للعمل السري بشكل يجعل من الصعب على مؤسسات الدولة متابعتها، إلى جانب أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى تعاظم شعبيتها في أوساط فلسطينيي 48، وقد يدفع الحركة للانتقال للعمل العنيف ضد أهداف الدولة[3].

رابعا: تبادل الأراضي

يدعو حزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف الذي يقوده وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان إلى تبادل الأراضي بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الذي من المفترض أن يتشكل بعد التوصل لتسوية سياسية للصراع مع الفلسطينيين. وحسب هذا الاقتراح الذي ورد في البرنامج السياسي والانتخابي للحزب عشية الانتخابات الأخيرة

---

(1) روني شاكيد، يديعوت احرونوت، 28-3-2007

(2) عاموس غلبوع، الحرب الهادئة، معاريف 12-3-2007.

(3) ورد في تقرير بثه الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية، 18-3-2004.

تقوم إسرائيل بالتنازل عن السيادة على منطقة المثلث التي تتواجد فيها معظم التجمعات السكانية الخاصة بفلسطينيي 48 وتحول السيطرة عليها للكيان الفلسطيني، في حين يوافق الكيان الفلسطيني على ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية لإسرائيل[1]. ويعترف ليبرمان أن تحمسه لـ " تخليص " إسرائيل من منطقة المثلث لأنها تضم أكبر تجمع لمناصري الحركة الإسلامية[2].

خامسا: محاولة تدجين الحركة

وإلى جانب العصا التي تلوح بها إسرائيل في وجه الحركة فقد تبين أنها حاولت إغراء قادة الحركة بالتوصل لتفاهمات سياسية معهم تلتزم فيه بالتحول عن الأجندة السياسية التي تعكف عليها حالياً سيما فيما يتعلق بتركيزها على قضية القدس والمسجد الأقصى. وقد أبلغ توفيق العرعير رئيس تحرير صحيفة "صوت الحق والحرية"، الناطقة بلسان الحركة كاتب هذه السطور بأن المؤسسة الأمنية أرسلت له المستشرق الإسرائيلي مردخاي كيدار المحاضر في جامعة بار إيلان والمعروف بعلاقاته العميقة مع المؤسسة الأمنية في يناير 2002 لمقر الصحيفة حيث طلب كيدار من العرعير فكرة التوصل لمثل هذا الاتفاق وحذره من أن رفض هذا الاقتراح ومواصلة برنامجها الحالي سيكون مقترن بردة فعل قاسية من قبل السلطات. وأكد العرعير بأنه في أعقاب رفض الحركة مجرد تداول الاقتراح تم إغلاق الصحيفة لمدة عامين بعد شهر على زيارة كيدار[3].

مسؤولية إسرائيل عن تدهور العلاقات مع الحركة الإسلامية

تحاول النخب الحاكمة في إسرائيل شيطنة الحركة الإسلامية من خلال محاولة لصق الكثير من التهم بها للتغطية على موقفها العدائي من فلسطينيي 48 بشكل عام

---

(1) صحيفة هارتس، 15-1-2009.

(2) مقابلة أجرتها قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية مع أفيغدور ليبرمان في 23-12-2008.

(3) صالح النعامي، مصدر سابق، ص 111.

على خلفية عنصرية كونهم يشكلون أقلية وطنية، يخشى صناع القرار في تل أبيب أن تنمو لتهدد الطابع اليهودي للدولة. وترفض السلطات الإسرائيلية مناقشة المسوغات التي تسوقها الحركة الإسلامية وبقية الحركات والأحزاب التي تمثل فلسطيني 48 للاحتجاج على سلوك الدولة تجاههم. فإسرائيل تصور سعي الحركة الإسلامية لتحقيق اكتفاء ذاتي لفلسطيني 48 عبر إقامة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والإغاثية بأنه دليل على التطلعات الانفصالية للحركة، وكان الأجدر بصناع القرار في تل أبيب أن يعملوا على وقف سياسة التمييز العنصري في تقديم الخدمات لفلسطيني 48، فقد تخلت إسرائيل عن دورها كدولة في تقديم الخدمات لفلسطيني 48 الذين تعتبرهم الدولة من ناحية دعائية جزءاً لا يتجزأ من مواطنيها. اللافت أنه لا خلاف حتى بين أقطاب اليمين في إسرائيل على أن الدولة تقدم خدماتها للسكان بناءً على الانتماء الديني. فحسب معطيات جمعية "سيكوي"، وهي جمعية إسرائيلية تعنى بتشجيع التعايش بين اليهود وفلسطيني 48 فإن الحكومة تنفق بالمتوسط السنوي 379 شيكل (87 دولار) على كل يهودي، مقابل 246 شيكل (60 دولار) على مواطن من فلسطيني 48 [1]. وقد توصلت لجنة "أور" التي حققت في الهبة الشعبية التي قام بها فلسطينيو 48 في مطلع العام 2000 احتجاجاً على تدنيس المسجد الأقصى من قبل زعيم المعارضة الإسرائيلية في ذلك الوقت أرئيل شارون، وهي الهبة التي قتل فيها 13 شاباً من فلسطيني 48، إلى استنتاج مفاده أن السبب الحقيقي وراء اندلاع هذه الأحداث هو التدهور العميق والمتواصل في مكانة فلسطيني 48 وغياب مساواة حقيقية بينهم وبين اليهود، حيث اتهمت اللجنة بشكل صريح كل الحكومات الإسرائيلية بالتقصير في معالجة المشاكل التي يعاني منها فلسطينيو 48 [2]. ويحمل المفكر الإسرائيلي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المسؤولية عن فقدان فلسطيني 48 الثقة بمؤسسات الدولة، منوهاً

(1) يوآف شطيرن، هآرتس 1-4-2007.

(2) هآرتس 2-9-2005

إلى أنه تبلورت في أوساط فلسطينيي 48 حالة من العدمية المدنية، حيث فقدوا ثقتهم بالدولة كإطار يحرص على رفاه مواطنيه[1].

وإذا كانت رانية جبران، الدبلوماسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، و ابنة سليم جبران الذي يشغل منصب قاضي في المحكمة الإسرائيلية العليا، تجبر على التفتيش المهين من قبل دوائر الأمن الإسرائيلية لمجرد أنها عربية، عندما تنتقل من بلد إلى آخر في عملها المهني خدمة لإسرائيل، بينما لا يتم تفتيش اليهود المدانين بالجرائم الكبيرة، فإن هذا يدلل على أن هناك ما يبرر افتقاد فلسطينيي 48 الثقة بمؤسسات الدولة، فهي تسيء التعامل مع فلسطينيي 48 الذين يقدمون لها الخدمات.

في نفس الوقت لا يمكن من ناحية منطقية اعتبار تبني الحركة الإسلامية أجندة الدفاع عن المسجد الأقصى، ولا يمكن تجريم خطها الدعائي في هذا المجال في الوقت الذي تعبر فيه حتى المؤسسات الأمنية الإسرائيلية عن خشيتها من أن يقوم نشطاء اليمين المتطرف في إسرائيل باستهداف المسجد الأقصى[2]. وكان الأولى بالسلطات الإسرائيلية أن تتصدى للجهات الإسرائيلية التي تصب الزيت على النار بدعواتها المتكررة لتدمير المسجد الأقصى جهاراً نهاراً، مع العلم أن الذين يدعون لتدمير المسجد الأقصى أصبح لهم ممثلاً في الكنيست هو عضو الكنيست الحاخام سيمون بن آرييه الذي يمثل حزب الإتحاد الوطني اليميني، وهو يكرر دعوته في تصريحاته لوسائل الإعلام، ولم يعترض عليه أحد، بل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين يحاول خطب ود حزبه من أجل إقناعه بالانضمام للحكومة لتوسيع دائرة التأييد لها في البرلمان.

وليس من الإنصاف اتهام الحركة الإسلامية بمحاولة المس بأمن الدولة في الوقت الذي فشلت المؤسسة الأمنية في تقديم دليل قانوني يربط الحركة بأي عمل عسكري واحد استهدف مؤسساتها. وإذا كانت السلطات تأخذ على قادة الحركة الإسلامية

(1) أوري نير، تجاهل ضار، معاريف 12-7-2006.

(2) معاريف، 16-5-2006.

تحريضهم على إسرائيل، فلماذا لا تحرك هذه السلطات ساكناً ضد الحاخامات والمرجعيات الدينية اليهودية التي تواصل إصدار الفتاوى العنصرية التي تدعو لذبح العرب، والكثير من هذه المرجعيات هم حاخامات يتلقون رواتبهم من الدولة، مثل الحاخام مردخاي إلياهو الذي أفتى بجواز قتل حتى شيوخ الفلسطينيين ونسائهم وأطفالهم وبهائمهم[1]. وليس بوسع السلطات من ناحية قانونية تجريم تعاطف الحركة الإسلامية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة واعتبار ذلك مؤشراً على توجهات الحركة الانفصالية، فإسرائيل التي تتبنى قضايا اليهود في شتى بقاع العالم لا يحق لها الاعتراض على مظاهر التكافل الاجتماعي بين فلسطينيي 48 والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلاصة

قصارى القول، أن الحملة التي تشنها إسرائيل على الحركة الإسلامية، أنها تأتي تعبيراً عن خيبة أمل المؤسسة الحاكمة في الدولة العبرية لفشل مشروع " الأسرلة "، والذي حمل منذ البداية بذور فشله. أن إسرائيل تقوم بتضخيم دور الحركة الإسلامية في إفشال مشروع "أسرلة" فلسطينيي 48، مع أنه كان من الطبيعي أن يفشل هذا المشروع، لأنه كان يحمل في طياته العديد من التناقضات البنيوية التي جعلت فرص نجاحه تؤول إلى الصفر. ولقد أخطأت القيادة اليهودية منذ البداية عندما اعتقدت أنه بالإمكان تدجين مجموعة قومية، وأسرلتها ودفعها نحو التخلي عن مركبات هويتها الوطنية والدينية والحضارية، لمجرد إغرائها بمكتسبات وهمية.

لكن إسرائيل بدلاً من محاولة إرساء إعادة تقييم علاقتها مع الأقلية العربية فيها، وضمنها المنتمين للحركة الإسلامية إثر فشل مشروع الأسرلة، فإنها تتبع في مواجهة هذا الفشل سياسة "الهروب للأمام" عبر تكثيف تصعيدها ضد القيادات السياسية

---

(1) هارتس 25-3-2008.

لفلسطينيي 48، في مؤشر واضح على العودة إلى أسلوب "القوة الخشنة" لتحجيم فلسطينيي 48، وهذا ينذر بخروج الأمور عن نطاق السيطرة.

أن مبعث الإحباط لدى الأوساط الإسرائيلية الحاكمة مرده إدراكها أن الحركة الإسلامية قد تجاوزت الطور النخبوي وتمكنت من تعميق تفاعلها الجماهيري، فضلاً عن إدراك الكثير من النخب في إسرائيل أن حملات المطاردة والملاحقة التي تقوم بها إسرائيل ضد الحركة الإسلامية ستؤدي في الأغلب إلى نتائج عكسية.

الدروز في إسرائيل ...... عرب في الحقوق ... يهود في الواجبات

« دراسة »

لشدة ما ألم به انفجر باكياً في مركز الشرطة بعد أن اقتيد إليه مكبلاً بالسلاسل. في الطريق من البار وحتى المركز باءت كل محاولته للاستفسار من الشرطي الذي ألقى القبض عليه عن الأسباب التي دفعته للإقدام على ما مثل هذا الإجراء ضده. الشرطي أبلغ رؤساءه أنه ألقى القبض على هذا الشاب بعد أن سمعه يتحدث في هاتفه النقال باللغة العربية، فظن أنه فدائي فلسطيني يعتزم تفجير نفسه في نزلاء البار، فألقى القبض عليه للتحقيق معه. سرعان ما أطلق سراح هذا الشاب "العربي"، بعد أن تبين أنه قائد لأحد أكثر ألوية المشاة في الجيش الإسرائيلي نخبوية. هذا ما حدث في ايلول من العام الماضي، في مدينة "نهاريا"، شمال إسرائيل، للعقيد عماد فارس، الدرزي، الذي يقود لواء "جفعاتي". هذا اللواء الذي أخذ على نفسه قمع الانتفاضة الفلسطينية في قطاع غزة. فعندما تنقل وسائل الاعلام خبر عملية اقتحام، أو قتل، أو تدمير للمنازل، قام بها جيش الاحتلال في قطاع غزة، فبشكل تلقائي يعرف أن لواء "جفعاتي"، بقيادة العقيد عماد فارس، هو الذي نفذها. فهذا الشاب الذي تجاوز بقليل سن السادسة وثلاثين، لم تغفر حقيقة خدمته في صفوف الجيش الإسرائيلي ثمانية عشر عاماً حتى

الآن، فيقاد إلى مخفر الشرطة لكونه تلفظ بكلمات بالعربية في مكان كل من يتحدث فيه العربية يثير الشبهات. هذا أحد أعراض أزمة الهوية المتفاقمة التي يعيشها آلاف العرب الفلسطينيين من أبناء الطائفة الدرزية في الدولة العبرية. فمن ناحية يؤدي الدروز كل "الواجبات"، التي يؤديها اليهود لدولة إسرائيل، وعلى رأسها الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي مع كل ما يقتضيه ذلك من التصادم مع أبناء شبعهم، ومن ناحية ثانية تتعامل الدولة العبرية مع الدروز كما تتعامل مع بقية العرب الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الخط الأخضر في كل ما يتعلق بـ "حقوق المواطنة"، مع كل ما يعنيه هذا من إجحاف على كل المستويات.

وقد بدأ أبناء الطائفة الدرزية في إسرائيل يشعرون أن خدمتهم في الجيش الإسرائيلي، وهلاك المئات منهم في الحروب التي خاضتها إسرائيل لم يقنع دائرة صنع القرار في الدولة العبرية بإنصافهم ومساواتهم على الأقل باليهود الذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي، من أمثال أتباع التيار الديني الأرثوذكسي. إزاء هذا الواقع فإن الكثيرين من المثقفين الدروز أخذوا ينادون علناً برفض الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي وحل إشكالية الهوية القومية للدروز في إسرائيل بإعادة الالتحام بالبعد القومي العربي والوطني الفلسطيني، لدرجة أن حسين عباس، هو درزي خدم في الجيش الإسرائيلي ثلاثين عاماً، حتى حصل على رتبة عميد يقول "أن ممارسة الإجراءات العنصرية ضد الدروز جعلتني أشعر بعد هذه الخدمة الطويلة في الجيش الإسرائيلي أني عربي رغم أنفي، ولذا فأني لن أجعل أياً من أبنائي يخدم في هذا الجيش مهما كان الثمن". ونحن سنحاول تسليط الأضواء على الأوضاع التي يحياها الدروز داخل إسرائيل، والتناقضات التي يعيشونها والصور التي تأخذها أزمة الهوية القومية لديهم، والتي وصفها أحد أدبائهم بأنها الأقسى في العالم بأسره.

جذور الأزمة:

في العام 1956 أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غورويون قراراً

بصفته وزيراً للدفاع يلزم أبناء الطائفة الدرزية بالخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي، ومنذ ذلك الوقت والشباب الدرزي يخدم في معظم وحدات الجيش الإسرائيلي المقاتلة. فلماذا وافق الدروز على دفع هذه الضريبة الدموية، وكيف استطاعت إسرائيل أن تقنع الدروز بعقد حلف الدم هذا معها؟. يقول سليمان الناطور، وهو كاتب وأديب درزي من ذوي التوجهات الوطنية والعروبية "أن هذا يعود لكون الدروز أقلية هامشية، وقد أعتقد قادتها التقليديون أن هذا يتطلب منهم البحث عن جهة أجنبية تمنحهم الحماية من أجل البقاء". ويضيف الناطور "أن الخلافات المذهبية بين الفلسطينيين في ذلك الوقت لعبت دوراً كبيراً في خلق هذا الواقع، فالطائفة الدرزية هي طائفية مذهبية صغيرة تعيش في وسط إسلامي كبير لم يكن يرضى عن طقوسها وعاداتها الدينية، الأمر الذي تولد عن احتكاكات شعر الدروز على أثرها، بحاجة إلى من يدعمهم في مواجهة الأغلبية الإسلامية". ويواصل الناطور " أن أقطاب الحركة الصهيونية فطنوا إلى حقيقة الخلافات المذهبية بين الدروز وباقي العرب الفلسطينيين، فاتصلوا بهم من أجل تعميق هذه الخلافات وتشعيبها وأقاموا معهم علاقات حميمة، وقد برز من بين القادة الصهاينة في هذا المجال"أبا حوشن"،رئيس بلدية حيفا، في ذلك الوقت الذي أقنع الكثيرين من الدروز بالتعاون مع المنظمات الصهيونية العسكرية قبل الإعلان عن الدولة العبرية وخصوصاً "الهاجناة". وبعد إقامة الدولة العبرية، صادرت الحكومة الإسرائيلية معظم الأراضي التي تعود للدروز، فحرموا من مصدر رزقهم الوحيد: الزراعة، وبذلك وجد الدروز في الخدمة في الجيش الإسرائيلي مصدراً للرزق، حتى أن الكثيرين من القيادات الدرزية قد وقعت في العام 1955 على عريضة تطالب الحكومة الإسرائيلية بفرض الخدمة الإجبارية على الدروز، وهذا ما كان في العام الثاني. وكما يقول الصحافي الدرزي هشام نفاع فقد أدت خدمة الدروز في الجيش الإسرائيلي لعشرات السنين إلى فقدان معظمهم للشعور بالانتماء للأمة العربية والشعب الفلسطيني.

منهج تربوي خاص

عملت الدولة العبرية على قتل انتماء الدروز للعروبة والشعب الفلسطيني. فهم لا يعتبرون أن الدروز عرباً ولا فلسطينيين، وقد تواطأت قيادة الدروز التقليدية مع الدولة العبرية في ذلك. وأصبحت القيادات الدرزية تشدد على أن الدروز إسرائيليين وكفى. لكن لم تقتصر جهود الصهاينة من أجل سلخ الدروز نهائيا عن قوميتهم العربية على التأثير فقط على القيادات التقليدية، بل قاموا بإعداد خطة منهجية لقتل روح الانتماء بأسس تربوية محددة الأهداف، فألزموا الطلاب الدروز بتلقي مناهج تربوية خاصة، غير تلك التي يتلقاها بقية الطلاب العرب. وكما يضيف الصحافي هشام نفاع فإن هذه المناهج تهدف إلى خلق الشعور لدى الطالب الدرزي أنه ينتمي إلى طائفة مستقلة ولا يربطها بالعرب والفلسطينيين أي رابط. فقد درس هؤلاء الطلاب التاريخ الدرزي الذي يركز بشكل خاص على العلاقة التاريخية الخاصة بين الدروز ودولة إسرائيل. ومع أن العربية لغة الدروز، فقد درسوهم بما يسمى بالأدب الدرزي، حيث كانوا يقدمون الأديب والشاعر شكيب أرسلان على أنه أديب درزي فقط، وبالرغم من أنه أمير البيان العربي في العصر الحديث كما يقول نفاع، وكل هذا من أجل تعميق الشعور باستقلالية الهوية الدرزية. ويواصل نفاع قائلاً " لقد وصل الاستخفاف بوعي الدروز إلى درجة أن أعدوا لهم مناهج خاصة بالعلوم والطبيعة، فتجد: "كيمياء الدروز"، و"فيزياء للدروز" ...الخ. ويقول نكد نكد، عضو في "لجنة المبادرة العربية الدرزية"، وهي أهم المنظمات الدرزية التي تطالب بإلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية على الشبان الدروز إن "وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تقوم عمليًا بتجهيز الدروز ليكونوا جزءًا من الجيش. ومنذ عشرين عامًا تفرض الوزارة خطة تعليمية تطلق عليها "المنهاج التعليمي الدرزي"، مضامينها عبارة عن كمية من المعلومات بدون مضمون مفيد. فعلى سبيل المثال يعلمون الأولاد ما يسمى بـ"التقاليد الدرزية"، معظم الحقائق التي يتم عرضها خلال دروس هذه المادة تعتبر تزييفًا للتاريخ. كذلك لم تتردد الدولة نفسها في التدخل في قضايا دينية، حيث ألغت أعياد مسلمة احتفل بها الدروز، واخترعت أعياداً جديدة خاصة بالدروز".

الدروز: مقاولو الأعمال القذرة

تفرض الخدمة الإلزامية على جميع الشبان الدرزي، باستثناء الذين تفرغوا للعبادة. وبعد انقضاء الخدمة الإلزامية التي تمتد إلى ثلاث سنوات، يواصل معظم الشباب الدرزي لدوافع اقتصادية الخدمة في الجيش. ويخدم الدروز بشكل خاص في ألوية المشاة المختارة المقاتلة. وقد وصل عدد كبير منهم نسبياً إلى رتب عالية في الجيش، ويعتبر ارفع ضابط درزي في الجيش الإسرائيلي هو الجنرال يوسف مشلف، منسق شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة في وزارة الدفاع الإسرائيلية وقد سبق له أن شغل منصب قائد الجبهة الداخلية. والى جانب الخدمة في الجيش، ينخرط الدروز في أفرع الشرطة الإسرائيلية المختلفة، وخصوصا في شرطة " حرس الحدود"، حيث أن درزيا يقود هذه الشرطة حاليا، وهو الجنرال حسين فارس. ولزيادة الشعور بالكراهية والحقد المتبادل بين الدروز وبقية أبناء الشعب الفلسطيني، فقد تم استخدام الكثير من الشباب الدروزي في الخدمة في هذا الفرع من أفرع الشرطة الإسرائيلية، حيث أن شرطة "حرس الحدود"، كانت ومازال لها الباع الطولى في قمع الفلسطينيين، حيث تنص التعليمات الصادرة لأفراد "حرس الحدود"، على التعامل بشكل مهين وحتى سادي مع الفلسطينيين. ويرى الشيخ جمال معدي رئيس لجنة المبادرة الدرزية إن هدف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كان واضحا وهو توجيه نقمة الجماهير الفلسطينية إلى غير عنوانها الصحيح، حيث تولد الانطباع أن الجندي الدرزي يقوم بالأعمال القذرة عبر أبراز الممارسات غير الأخلاقية لهؤلاء الجنود بأنهم ينفذون تعليمات وسياسة الحكومة الإسرائيلية. اللافت للنظر أن الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية تستعين بخدمات الدروز في المحاولات لتجنيد عملاء لها من بين الفلسطينيين، إلى جانب قيامهم بالتجسس على الدولة العربية. ففي أواسط الثمانينيات من القرن الماضي أصدر الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بياناً أكدوا فيه أن عدداً من الممرضين الدروز الذين يعملون في السجون يربطون استعدادهم لتقديم الخدمات الطبية للمرضى من الأسرى وبين موافقة هؤلاء على التعاون مع المخابرات الإسرائيلية بحيث يتجسسوا على أخوانهم من

قادة الأسرى. إلى جانب ذلك فإن عدداً من الدروز الذي يعملون على المعابر الحدودية التي تفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل يساومون الفلسطينيين على منحهم التصاريح اللازمة لدخول الدولة العبرية بحيث يتم ربط خدمة منح التصاريح بالموافقة على التعامل مع المخابرات الإسرائيلية. الممارسات المشينة للجنود الدروز ضد إخوانهم من فلسطينيي الضفة الغربية دفعت حركات المقاومة الفلسطينية إلى حد التهديد بتنفيذ عمليات استشهادية في قلب التجمعات السكانية الدرزية. أما التجسس على الدول العربية وتنظيم شبكات تجسس فيها فيعتبر مثال عزام عزام المعتقل في مصر أحد أمثلتها.

«بيت جن» ...... مثال الإجحاف الكبير

لكن التضحية بالانتماء للعروبة لم يقنع قادة الدولة العبرية باستثناء الدروز من سياسة التمييز العنصري التي تمارسها ضد بقية الفلسطينيين داخل حدود 48. ويؤكد نزيه خير سكرتير اتحاد الكتاب العرب في إسرائيل وهو درزي أن إسرائيل قامت بمصادرة 70٪ من الأراضي التي يملكها الدروز، وأقامت عليها كيبتوتسات ومستوطنات زراعية لليهود. ويكاد يجمع قادة ومثقفو الطائفة الدرزية على ذكر ما يحدث الآن لقرية "يت جن"، وهي القرية الدرزية التي فقدت أكبر عدد من أبنائها في حروب إسرائيل ضد العرب والفلسطينيين، حيث أن وزارة الإسكان الإسرائيلية، صادرت جميع الأراضي المحيطة بالقرية بحجة أنها تقع ضمن محميات طبيعية ومنعت بذلك أي فرصة لاستغلال هذا الأراضي بالزراعة والإسكان، حيث تعاني الأزواج الشابة في هذه القرية من ضائقة سكن خانقة، وفي مقابل ذلك يقول نفاع وهو من "بيت جن"، فإن القرى اليهودية تتوسع في كل اتجاه دون أن يعترض على ذلك أحد. ويلفت الشيخ جمال معدي الأنظار إلى حقيقة أن هناك بوناً شاسعاً بين معدل الدخل السنوي لليهود والدروز. فمعدل دخل الفرد الشهري في بلدة " معلوت " اليهودية يصل إلى أثني عشر الف شيكلاً (ألفان وثمانمائة دولار)، بينما لا يتجاوز الألفي شيكل لدى

جارتها الدرزية "حورفيش". ويقول جهاد سعد، من قادة "لجنة المبادرة العربية الدرزية" "إنني أشرح للدروز أن الادعاء الإسرائيلي بأنهم سيحصلون على حقوق أكثر من غيرهم إذا خدموا في الجيش غير صحيحة .نعرف أن هناك قرى عربية في إسرائيل لا يخدم أبناؤها في الجيش الإسرائيلي وتعيش أوضاعًا اجتماعية واقتصادية أفضل بكثير من القرى الدرزية." ويقول نهاد ملحم، عضو حركة "المعروفيون الأحرار"، وهي حركة تناضل ضد الخدمة الإجبارية للشبان الدروز من قرية كفر ياسيف: "إن المشكلة المركزية هي إقناع الشبان بأنه يمكن التحرر من الاتكال على الجيش، إذ من الصعب إقناع أولئك الذين يعتمدون على الجيش كمصدر رزقهم بذلك، دون توفير بدائل أخرى. يتوجب إحداث التغيير عبر التربية. علينا أن نعلم أولادنا بأن يختاروا الدراسة الأكاديمية بدل الخدمة العسكرية وتشجيعهم على عدم الاتكال اقتصاديًا على الجيش".

استثناء من مؤسسات الدولة

وعلى الرغم من الحديث عن الشراكة في الدم بين اليهود والدروز،فإن إسرائيل قد استثنت الدروز من العمل في مؤسسات الدولة الهامة في الدولة العبرية. وباستثناء مرة واحدة ولحسابات سياسية محضة، فلم يحدث أن تم تعيين درزي في منصب وزير، في حين لم يحدث أن تم تعيين درزي في منصب مدير عام أو قاض في المحكمة العليا، وحتى بعد أن خدم الدروز لعشرات السنين في صفوف الجيش الإسرائيلي، وأثبتوا إخلاصهم للدولة اليهودية، إلا أن هيئة أركان الجيش ترفض تجنيدهم في بعض أفرع الجيش مثل سلاح الجو، أو الاستخبارات العسكرية، أو صفوف المخابرات العامة. ويؤكد المعلق العسكري لصحيفة "هارتس" زئيف شيف أن المؤسسة العسكرية لازالت تتعامل مع الدروز بصفتهم عرباً. ويتحدث فؤاد داهش، وهو طالب درزي في جامعة حيفا بمرارة عن تردي أوضاع الدروز. ويقول أن الدروز لم يستفيدوا من خدمتهم في الجيش الإسرائيلي على صعيد الرقي بأبنائهم ورفع مستوى معيشتهم، ويكفي أن نعلم أن الدروز هم أقل الطوائف العربية تمثيلاً في الجامعات، مع أن فؤاد

نفسه رفض الخدمة في الجيش الإسرائيلي لأسباب ضميرية، وبقي فترة طويلة في السجن بسبب هذا الموقف.

نظرة عنصرية

عندما سأل أحد الصحافيين الحاخام مئير كهانا الزعيم الهالك لحركة "كاخ" المتطرفة، التي تدعو إلى طرد جميع العرب إلى خارج حدود فلسطين "هل تطالب بطرد أبناء الطائفة الدرزية من إسرائيل على الرغم من خدمتهم في الجيش الإسرائيلي؟"، فرد كهانا بكل ثقة "نعم، ولكننا سنحرص على توفير حافلات مكيفة لهم أثناء الطرد". وقد امتدت الممارسات العنصرية ضد الدروز لتصبح ملاحظة وجلية في كل المجالات، حتى في الجيش، والتي تدعي إسرائيل أنه "البوتقة" التي انصهر فيها الدروز واليهود. فقد قالت ضابطة يهودية كبيرة في الجيش الإسرائيلي مؤخراً أن السبب الذي دفع إسرائيل لتجنيد الدروز وهو من أجل منعهم من الانضمام لصفوف حماس والجهاد الإسلامي. وقد رفض أحد الضباط أن يستقل جندي درزي سيارته بحجة أنه "عربي قذر"، كما أن شركة الطيران الإسرائيلية الحكومية "آل عال"، رفضت أن يجلس ضابط درزي في أركان الطائرة بحجة أنه يمثل خطراً على يجلسون حوله من الركاب. وأفردت الصحف العبرية مساحات كبيرة للحديث عن الأساليب العنصرية التي يتعرض لها الجنود الدروز الذين يلقى بهم في السجون العسكرية بسبب تجاوزات انضباطية.

حساب النفس

الدكتور أسعد غانم المحاضر في جامعة حيفا يعتبر أن الحالة الدرزية تجسد أقصى درجات الضياع الوطني والقومي. فالدروز في إسرائيل تحدوا أبناء شعبهم وأمتهم من أجل الحصول على امتيازات مادية قد تحققها خدمتهم في الجيش، لكنهم وجدوا أنفسهم ضحايا لنفس السياسة العنصرية التي يتعرض لها سائر العرب في إسرائيل. وحسب أقوال حاتم حلبي، عضو لجنة "المعروفيون الأحرار"، التي تناضل ضد خدمة

الدروز في الجيش الإسرائيلي فإن "إلزام الدروز في إسرائيل بالخدمة العسكرية أتت للفصل بين الدروز وغيرهم من الفلسطينيين من ناحية، وبينهم وبين الدروز في سوريا ولبنان". ويضيف "من المؤسف أن المؤسسة الإسرائيلية نجحت إلى حد ما في ذلك. إسرائيل تريد أن تجعل الدروز جزءاً من الصراع العربي الإسرائيلي وزعزعة استقرار المنطقة .الدروز في إسرائيل هم الأضعف بين الطوائف الأخرى وقامت إسرائيل باستغلال ذلك لخدمة مصالحها الخاصة." ويواصل حلبي قائلاً "الموضوع بمجمله مادي إذ أن هناك محاولات لتحويل أبناء الطائفة الدرزية إلى متعلقين بالاقتصاد الإسرائيلي. مصدر الرزق الوحيد لـ 27٪ من أبناء الطائفة الدرزية هو الجيش الإسرائيلي. ويأتي هذا على حساب التعليم الأكاديمي، وبلورة الهوية القومية وشعور الانتماء للشعب الفلسطيني والعربي." ومن ناحيته يشن سلمان الناطور هجوماً حاداً على القيادة التقليدية للدروز التي وافقت على خدمة الشباب الدرزي في الجيش الإسرائيلي من أجل مكتسبات على صعيد الخدمات، ويقول"إذا كانت إسرائيل دولة ديموقراطية فإن كل مواطنيها يجب أن يتمتعوا بالحقوق المدنية مادام يدفعون الضرائب". ويحمل الصحافي هشام نفاع على قيادة الطائفة الدرزية التي قادت أبنائها إلى هذا الوقع البائس. ويتساءل "ترى لو حدث سلام بين إسرائيل والدول العربية، فماذا سيقول دروز إسرائيل لإخوانهم الدورز في الجولان وسوريا ولبنان". ويضيف "إن خدمة الشباب الدرزي في الجيش الإسرائيلي عار يلطخ شرف كل الدروز أينما كانوا وحيثما حلوا". وقد تبين أن عملية حساب النفس الجادة والعميقة آتت أكلها في أوساط الشباب الدرزي. ففي مطلع حزيران، يونيو الماضي، أصيبت دوائر صنع القرار في الدولة العبرية، والقيادة الدرزية التقليدية المتواطئة معها بالصدمة جراء الكشف عن نتائج دراسة أجرتها لجنة المبادرة الدرزية، وتبين من خلالها أن 40٪ من الشباب الدرزي يرفضون أداء الخدمة العسكرية الإلزامية في صفوف جيش الاحتلال. وأكدت الدراسة التي اعتمدت على استطلاع رأي واسع في صفوف الشباب الدرزي، أن الشباب الدرزي أصبح على استعداد للتصريح بأنه عربي فلسطيني ويرفض الخدمة العسكرية،

مع كل ما يترتب على ذلك من اعتقال في سجون الشرطة العسكرية لجيش الاحتلال. وحسب الدراسة فإنه يمكن في كل أسبوع العثور في السجون العسكرية على 30 سجينًا درزيًا رافضًا للخدمة العسكرية و30 متهرباً من صفوف الجيش لأسباب مبدئية أو ضميرية أو اقتصادية. ويتم الإفراج عن خمسة إلى عشرة سجناء دروز، شهريًا. والمنظمات و الجمعيات واللجان الدرزية الأهلية التي تشجع رفض خدمة الشبان الدروز في الجيش الإسرائيلي تتزايد في الآونة الأخيرة وتعمل بشكل مكشوف .وقد أقيمت "لجنة المبادرة الدرزية العربية" في العام 1972، وهي واحدة من ثلاث تنظيمات تمارس نشاطات في هذا المجال. كذلك تنشط في هذا المجال حركة المعروفيون الأحرار "التي أقيمت خلال الانتفاضة الأخيرة. وتأخذ الحركات المختلفة على نفسها مسؤولية تغيير قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للدروز، الذي أصبح ساري المفعول في العام 1956، وتحويله إلى خدمة اختيارية. وحسب معطيات حركة "المعروفيون الأحرار" فإن عدد الرافضين للخدمة تتزايد بشكل مستمر، وقد سجل في قرية البقيعة وحدها، 70 رافضًا جديدًا للخدمة العسكرية في الشهرين الأخيرين، فقط.ويقول أحد الشبان الدروز الذي حصل مؤخرًا على إعفاء من الخدمة العسكرية، ويدعى صقر نفاع وهو من سكان قرية بيت جن: "أرفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي بدوافع قومية. إنني عربي فلسطيني وغير مستعد لأن أكون جزءًا من الإرهاب العسكري الممارس على الفلسطينيين. كذلك لدي أقارب في سوريا ولبنان وأنا أنتمي إليهم وجزء منهم ."وتلقى صقر في السنتين الأخيرتين أوامر بالمثول من أجل التجند للجيش في دائرة التجنيد في حيفا. ويقول صقر: "بعد سنة ونصف من إرسال الرسائل، أخبرتهم أنني غير معني بتأدية الخدمة العسكرية .لقد أعطوني مهلة زمنية للتفكير، وحذروني من أنه قد يتم اعتقالي إذا لم أتجند للجيش. لم أفكر مرتين، بل قمت بتسليم نفسي لأقرب محطة شرطة وسجنت خمس مرات، حيث بلغ عدد أيام السجن 84 يومًا، خلال ستة أشهر". ويضيف صقر نفاع أن الكثيرين حاولوا ثنيه عن قراره، لكنه كان يرد عليهم بأن إسرائيل دولة عنصرية لا تعطي حقوقًا متساوية للأقلية العربية فيها.

ويضيف أن السجن قوى عزيمته، فقد التقى بجنود ندموا على خدمتهم في الجيش الإسرائيلي، فضلا عن تشجيعه من قبل رافضي الخدمة اليهود الذين مكثوا في السجن، أيضًا. ويتابع صقر نفاع سرد حكايته قائلاً "بعد سجني 56 يومًا، قاموا بتحويلي إلى لجنة لفحص قضية رفضي تأدية الخدمة العسكرية. عندما أخبرتهم أنني عربي قبل كل شيء ولا أريد الخدمة في الجيش، كان من الصعب عليهم تصديق ما سمعوا، وقالوا إنهم يعتبرونني درزيًا .وقد طلبوا مني تقديم وثائق تثبت أنني عربي فأخبرتهم أنه لا توجد لدي وثائق كهذه، فأعادوني إلى السجن !!!!..واقتنعت لجنة الإعفاء في نهاية الأمر أنني غير ملائم للخدمة في الجيش وحصلت على إعفاء.". ويقول والد نفاع الذي سبق له أن خدم في جيش الاحتلال لمدة ثلاث سنوات "إنني فخور بولدي لأنه فعل ما لم أقدر أنا على فعله."ويضيف الأب أنه مقتنع تمامًا بأن رفض الخدمة العسكرية من ناحية الدروز يختلف عن دوافعه لدى اليهود ويقول في هذا الصدد: "رفضنا يأتي على خلفية قومية، فنحن فلسطينيون ولا نوافق على قتال أبناء الشعب الفلسطيني. رافضو الخدمة اليهود يرفضون أن يكونوا جزءًا من جيش يمارس القمع ضد شعب آخر. لكن ظاهرة رفض الخدمة لديهم عززت موقفنا.". وقبل عامين عقد مؤتمرًا لرافضي الخدمة العسكرية الدروز في قرية يركا في الجليل، حضره ألف من مؤيدي رفض الخدمة العسكرية، بينهم أعضاء كنيست ورجال دين .وتم في المؤتمر المذكور الذي نظمته "لجنة المبادرة العربية الدرزية"، جمع عشرة آلاف توقيع مؤيدة لرفض الخدمة. وتقول اللجنة الآن أن هذا العدد الآن أكبر بكثير. ومن ناحيته يؤكد نكد نكد أن "هناك عدداً لا بأس به من الشباب الدروز المستعدين لفعل أي شيء كي لا يخدموا في الجيش. لقد تحول الكثير منهم إلى متدينين، حيث يعفى الذين يتفرغون للعبادة من الخدمة بالجيش، حاول بعضهم الانتحار، وتظاهر البعض الأخر بأنهم مجانين ليحصلوا على إعفاء. الكثير من الذين يرفضون الخدمة في الجيش أو يتركونه يفعلون ذلك بدوافع اقتصادية أو ضميرية أو قومية، وبرأيي فإن هذه الظاهرة آخذة بالاتساع. ويضيف أنه "يوجد اليوم انفتاح أكبر في المجتمع الدرزي تجاه رافضي الخدمة، إذ بدأ الأشخاص يفهمون

أن الطائفة الدرزية تدفع بدمها ولا تحصل على شيء في المقابل. الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي جلبت للدروز العار. بعض الدروز في الجولان وكذلك الفلسطينيين يقولون إن الدروز خائنين. سمعت هذه الكلمة التي تثير القشعريرة أكثر من مرة".

التوجه لمحكمة العدل الدولية

في العام 2000 ، شارك مندوبون عن حركة "المعروفيون الأحرار" في مؤتمر في العاصمة الأردنية، عمان، شارك فيه دروز من سوريا ولبنان. وقال حاتم حلبي، عضو اللجنة، من عسفيا: "لقد سمعنا تحفظات إخواننا في سوريا ولبنان بشأن خدمة الدروز في الجيش الإسرائيلي، فأوضحنا لهم أن الخدمة إلزامية." ونظراً لعنصرية مؤسسات القضاء في الدولة العبرية، فإن قادة الحركات الوطنية في أوساط الدروز، يدرسون فكرة التوجه إلى محكمة الدولية في لاهاي، وإقحام المجتمع الدولي في قضيتهم .ويشير حلبي إلى أن الدول في العالم لا تلزم الأقليات فيها بالخدمة العسكرية، خاصة إذا كان القتال ضد شعبهم المحتل.

وسائل الإعلام الإسرائيلية تتواطأ مع الطبقة الحاكمة في عدم تغطية رفض الخدمة في صفوف الشبان الدروز، حتى لا تتسع الظاهرة أكثر. ويقول سعيد نفاع، رئيس حركة "المعروفيون الأحرار" إن "هناك تجاهلاً إعلاميًا مطلقًا لظاهرة رفض الخدمة العسكرية في المجتمع الدرزي.

خلاصة

يعيش الفلسطينيون العرب من أبناء الطائفة الدرزية أزمة هوية، لعبت قيادتها التقليدية دوراً هاماً في تفاقمها، لكن كل الشواهد تؤكد أن بوادر نهوض قومي ووطني تنمو في أوساط هؤلاء، بعدما ذاقوا ويلات وتبعات الولاء والانتماء المزيف للدولة العبرية. وقد أجاد خليل أسعد، وهو درزي ترقى في المناصب في الجيش الإسرائيلي حتى رتبة عميد، عندما قال "ما العمل فالدروز في إسرائيل سيبقون عربا في الحقوق يهودا في الواجبات".

أبحاث الإسرائيليين تسبق صواريخهم!!

هناك أسباب كثيرة وراء قدرة عدونا دوما على إلحاق الهزائم بنا، وهذا لا يرجع إلى قدرات الصهاينة الفائقة التي لا يمكن الوقوف أمامها، بل لأننا بكل بساطة نتأى بأنفسنا عن أسباب النصر والتمكين والقدرة على المواجهة. ولعل أهم مقومات المواجهة التي يتوجب علينا تحقيقها، هي معرفة عدونا بشكل موضوعي ودقيق قائم على الدراسة والبحث والتمحيص وأعمال الفكر وليس عبر الركون إلى فيض العواطف والمواقف المسبقة التي تعكس في أحسن تقدير هيمنة الجهل والخضوع لمعايير اللعبة التي تفرضها إسرائيل. إن المرء عندما يحاول أن يرصد الجهد الإسرائيلي في مجال تأمين أسباب التمكين للمشروع الصهيوني يفاجأ من ذلك الحرص الصهيوني الفائق على معرفة كل ما يدور في العالم العربي عبر رصد علمي موضوعي ومحاولة تحليله وفق آليات تحليل منطقي تتولاه مراكز بحث ودراسات متخصصة في مجال رصد المعلومات وتحليلها واستقرائها واستنباط نتائج تؤسس لتحقيق فهم أكبر لما يدور في العالم العربي من تطورات وأثر ذلك على إسرائيل وفي نفس الوقت تقوم فرق بحث أخرى بوضع خطط لمواجه هذه التطورات في العالم العربي بما يخدم مصالح الكيان الصهيوني. شخصياً أولي اهتمام خاص بالشأن الإسرائيلي ومع ذلك فإنني اشعر دائما أني لازلت اجهل حجم الجهد الذي تبذله إسرائيل وباحثوها من اجل فهم ما يدور لدينا من تطورات، يفاجأ المرء دوماً بعدد مراكز البحث والدراسات الإسرائيلية التي تتخصص في دراسة مختلف القضايا في العالم العربي. فهم لا يتركون صغيرة ولا كبيرة في العالم العربي إلا ويشبعونها بحثا ودراسة حتى يخلصوا في النهاية إلى تقديم استنتاجات بشأنها، إلى جانب العديد من مراكز البحث المتخصصة في دراسات العالم العربي، فان كل جامعة في إسرائيل تضم أكثر من مركز أبحاث متخصص في دراسة قضايا العالم العربي، ناهيك عن مراكز البحث التابعة للأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، فمثلاً جهاز المخابرات الإسرائيلية العامة "الشاباك" له مركز أبحاث متخصص في دراسة

التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية من مختلف النواحي، و "الشاباك" لا يستغل العملاء من الفلسطينيين فقط في الحصول على المعلومات حول الذين يساهمون في أنشطة المقاومة، بكل تأكيد لا، فهؤلاء العملاء يوفرون الكثير من المعلومات لمركز الأبحاث التابع لـ "الشاباك" الذي يطرح أسئلة محددة ويطلب من العملاء الحصول على إجابات عليها. كما أن جهاز الموساد يملك مركز أبحاث ضخم يتولى دراسة التطورات في العالم العربي، كما أن جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يضم بين أقسامه مركز أبحاث كبير متخصص بدراسة العالم العربي وقضاياه المختلفة .أهمية مراكز البحث في إسرائيل سواء المستقلة أو تلك التابعة للأجهزة الاستخبارية تكمن في أن دائرة صنع القرار السياسي في الدولة العبرية تعتمد على نتائج دراسات هذه المراكز في تعاطيها مع العالم العربي. ومن المعروف أن رئيس الوزراء في إسرائيل يتلقى مرتين شهريا خلاصة ما تعده المراكز البحثية في كل من الشاباك والموساد والاستخبارات العسكرية، كما أن أركان مكتبه يطلعونه على نتائج الأبحاث ذات العلاقة بالقضايا التي تبحثها الحكومة. وقد أقر بيريس عندما كان رئيسا للوزراء في العام 84 بدور مراكز الأبحاث في مساعدة الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ قراراتها تجاه العالم العربي. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا كل هذا التقصير العربي في مجال محاولة فهم ما يدور في إسرائيل من تطورات. هناك قصور يثير الاستفزاز في مجرد محاولة العرب فهم ما يدور في إسرائيل، أين هي المراكز المتخصصة التي تعنى بدراسة الشأن الإسرائيلي من مختلف جوانبه، إسرائيل تملك أكثر من خمسة عشر مركز أبحاث متخصص في شؤون العالم العربي، بينما العالم العربي الكبير المترامي الأطراف لا يملك أي مركز متخصص لدراسة الشان الإسرائيلي بشكل جدي، وعندما نقول بشكل جدي، فأننا ندرك أن هناك مراكز أبحاث تدعي أنها تعنى بالشان الإسرائيلي في حين أنها لا تحتفظ حتى بالصحف الإسرائيلية ولا تتابع الإصدارات باللغة العبرية، ناهيك عن عدم قيامها بأبحاث حول الشان الإسرائيلي ويقتصر عملها على توثيق ما ينشر في إسرائيل في الصحف العربية .!!!! فلماذا لا يتم إنشاء مراكز أبحاث متخصصة تعنى بالشأن

الإسرائيلي ولماذا لا تعنى مراكز الأبحاث القائمة بهذه القضية الهامة جدا. على الأمين العام الجديد للجامعة العربية عمرو موسى أن يسعى للتخلص من هذا الخلل القائم، عليه أن يعمل على إقامة مراكز أبحاث عربية متخصصة في الشان الإسرائيلي، صحيح انه لا يوجد قيادات سياسية تعنى بنتائج هذه الدراسات التي ستعدها هذه المراكز، لكن مجرد وجود مثل هذه المراكز هو متطلب سابق لكل جهد في مواجهه دولة الاحتلال. حدثني صديق انه كان يعد رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية، واحتاج احد الكتب في مجال دراسته، فلم يجده إلا في مكتبة الجامعة العبرية في القدس !!!! إن بقاء أوضاعنا على هذا النحو هي " الوصفة الأكيدة لمزيد من الهزائم.

إسرائيل في عيون العرب....... مخاطر التهويل والتهوين

للأسف الشديد فإن التعاطي العربي مع إسرائيل في الأعم ينطلق من أحد منطلقين متناقضين وخطيرين في آن معاً، وهما التهويل والتهوين. فهناك قسم من العرب يتعامل مع إسرائيل من منطلق التهويل، وتصويرها وكأنها بعبع لا قبل لأمة العرب به، وأن أفضل صور التعاطي مع هذا البعبع يتمثل بالتوافق معه وقبول ما يتفضل به على اعتبار أن أي مواجهة مع هذا الكيان ستنتهي بخسارة محققة. وأولئك الذين يتبنون مثل هذه المقاربات هم دعاة الحلول الإستسلامية وأرباب الفكر الإنهزامي، الذين لا يتوانون في تبرير كل تنازل لإسرائيل وتقديمه على أنه "أفضل ما يمكن إحرازه" في ظل موازين القوى القائمة، ولسان حالهم يقول "ليس بالإمكان أفضل مما كان". والذي يلاحظ السجالات الفكرية على صدر صفحات بعض الصحف العربية يلمس بسهولة وجود نخب متخصصة في تكريس هذه الصورة لإسرائيل ومهاجمة أولئك الذين أخذوا على عاتقهم التصدي لوجودها السرطاني في قلب الأمة، والاستهزاء بهم والتقليل من شأنهم والتشكيك في دوافعهم. أما خطاب التهوين، فهو قائم على الشعبوية والتسطيح، عبر التهوين من قوة إسرائيل وتقديمها

على أساس أنها مجرد "بيت عنكبوت" واهن. وأهل هذا الخطاب الذين ينتمون في الغالب للتيارات الإسلامية والقومية لا يقدمون تفسيرات مقنعة وموضوعية لحقيقة بقاء إسرائيل في قلب المحيط العربي ومراكمتها لعوامل القوة وأسباب المنعة العسكرية والاقتصادية بشكل جعل الدول العربية تخفق في معظم حروبها مع هذا الكيان. واضح تماماً أن مثل هذا الشكل من أشكال التعاطي خطير لأنه لا يساعد على إعمال العقل والفكر، ويدفع نحو توفير المتطلبات الضرورية لحسم المواجهة مع هذا الكيان. لذا فإنه يفترض بنا أن نسلك نفس الطريق التي سلكته إسرائيل في تعاطيها معنا، والقائم على اعتبار معرفة الطرف الأخر متطلب ضروري لتحقيق النصر عليه. فنحن مطالبون بمعرفة عدونا بشكل موضوعي ودقيق قائم على الدراسة والبحث والتمحيص وإعمال الفكر وليس عبر الركون إلى فيض العواطف والمواقف المسبقة. ففي إسرائيل تستند عملية صنع القرار تجاه كل القضايا وتحديداً تلك المتعلقة بالتعاطي مع العرب أولاً وقبل أي شيء على المعرفة والمعلومة المجردة. لذا فإن كل من يرصد الجهد الإسرائيلي في مجال تأمين أسباب التمكين للمشروع الصهيوني يفاجأ بالحرص الصهيوني الفائق على معرفة كل ما يدور في العالم العربي عبر رصد علمي موضوعي ومحاولة تحليله وفق آليات تحليل منطقي تتولاه مراكز بحث ودراسات متخصصة في مجال رصد المعلومات وتحليلها واستقرائها واستنباط نتائج تؤسس لتحقيق فهم أكبر لما يدور في العالم العربي من تطورات وأثر ذلك على إسرائيل. وفي نفس الوقت تقوم فرق بحث أخرى بوضع خطط لمواجه هذه التطورات في العالم العربي بما يخدم مصالح الكيان الصهيوني. اللافت للنظر أنهم في إسرائيل يولون اهتمام كبير بكل ما يتعلق بالعرب والمسلمين وثقافتهم وتراثهم وأدبهم. أنني أذكر أن إحدى زميلاتنا في الجامعة كانت تعد رسالة الماجستير في الشريعة الإسلامية، فاحتاجت إلى أحد المراجع، وعبثاً حاولت العثور على هذا المرجع في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها فوجئت عندما وجدت هذا المرجع في مكتبة الجامعة العبرية في القدس المحتلة. وأذكر أن أحد الباحثين العرب المقيمين في لندن كان معنياً بإعداد بحث حول المشاكل التي تواجهها إحدى الدول الخليجية، فلم يجد من

المراجع ما يكفي باللغة العربية، لكنه وجد مراجع وكتب حول ذات القضية في مكتبة جامعة تل أبيب. وللأسف الشديد فإن المرء يذهل من عدد مراكز البحث الإسرائيلية التي تتخصص في دراسة مختلف القضايا في العالم العربي. فهم لا يتركون صغيرة ولا كبيرة في العالم العربي إلا ويشبعونها بحثا ودراسة حتى يخلصوا في النهاية إلى تقديم استنتاجات بشأنها لصناع القرار. ويلعب المستشرقون الصهاينة دوراً أساسياً في عملية صنع القرار المتعلقة بالتعاطي مع العالم العربي سواءً في زمن الحرب والمفاوضات. فكل الوفود الإسرائيلية التي تفاوضت مع المصريين والفلسطينيين والأردنيين والسوريين تم تطعيمها بأكاديميين مستشرقين، وهناك من المستشرقين من قاد الوفود التفاوضية مثل داني رابينوفيتش المستشرق المختص بالشؤون السورية، والذي يرأس جامعة تل أبيب حالياً، والذي رأس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع سوريا في محادثات "شبيردستاون" في العام 2000. للأسف الشديد، فإنه في الوقت الذي لا يوجد فيه ولو مركز أبحاث عربي جدي متخصص في الشؤون الإسرائيلية، فأننا نجد في المقابل العشرات من مراكز الأبحاث الإسرائيلية المتخصصة في الشؤون العربية والإسلامية، بحيث أن كل مركز من هذه المراكز يضم وحدات متخصصة تعنى بالقضايا التفصيلية في العلاقة مع العالم العربي. ومن الأهمية بمكان هنا أن نشير إلى ما تم الكشف عنه مؤخراً في إسرائيل من أن قسم الأبحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروفة بـ "أمان" تضم وحدات متخصصة بدراسة شخصية لقادة الدول العربية وزعماء فصائل المقاومة. ولعل من أهم هذه الوحدات كانت الوحدة المختصة بدراسة ملف الرئيس العراقي السابق صدام حسين التي كان يرأسها ضابط برتبة عقيد متخصص في علوم الاستشراق ويساعده مستشرقون آخرون وعلماء نفس.

ومن أخطر مصادر التهويل والتهوين عدم وجود حركة ترجمة نشطة من العبرية للعربية، مع العلم أن هناك حركة إصدارات ضخمة باللغة العبرية في كل المجالات. من هنا فمن الضرورة بمكان أن يتم التصدي لهذا الجهد لخدمة الأمة وقضاياها ولتحسين قدرة الأمة على مواجهة أعدائها بلا تهويل ولا تهوين.

عندما صرخ الحاخام......... وتمتم الشيخ!!!

بعيد مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين ثارت في إسرائيل زوبعة كبيرة تركت أصداءً واضحة على الحلبة السياسية والنسيج الاجتماعي في الكيان الصهيوني. فقد تبين أن الحاخامات اليهود كان لهم الدور الأبرز والأوضح في التحريض على اغتيال رابين. بعض الحاخامات أفتى في حينه أن من يقتل رابين "سيكتب عند الرب صديقاً". وقد حصلت كل من الشرطة وجهاز المخابرات الداخلية على أدلة دامغة تدين هؤلاء الحاخامات في التحريض على أول اغتيال سياسي في تاريخ الكيان الصهيوني. ومن المفارقة ذات الدلالة أن جميع الحاخامات الذين شاركوا في التحريض على قتل رابين هم موظفون في سلك الدولة، ويتقاضون رواتبهم من وزارة المالية الإسرائيلية. وقد تبلور إجماع غير مسبوق داخل الكنيست وفي الرأي العام حول ضرورة وضع حد لـ "تجاوزات" الحاخامات....فكيف ردت الحكومة على هؤلاء الحاخامات، هل زج بالحاخامات في غياهب السجون، هل دوهمت بيوتهم وروعت عوائلهم، هل حوربوا في أرزاقهم، هل تجرأت الدولة على مطالبة الحاخامات باتباع منهجاً محدداً في "العظات الدينية"؟ وهل فكر أحد في دوائر صنع القرار الصهيوني بأن يطلب من الحاخامات تلاوة "عظات" أعدت سلفاً من قبل وزارة الأديان الصهيونية؟... لم يحدث شيء من هذا القبيل على الإطلاق، بل على العكس تماماً، فقد شدد الجهاز القضائي الإسرائيلي العلماني على التزامه بمنح الحاخامات مطلق الحرية في التعبير عن وجهات نظرهم كما يملي ذلك فهمهم للنصوص الدينية.

تدليل الحاخامات

كان بإمكان الكيان الصهيوني إيذاء الحاخامات إيذاءً شديداً، فالحاخامات يتقاضون رواتب تعتبر خيالية، فالحاخامات يحلون بعد الوزراء والنواب من حيث حجم الراتب الذي يتقاضونه، فعلى سبيل المثال يتقاضى حاخام بلدة "نتيفوت" الصغيرة التي تقع جنوب غرب الكيان الصهيوني مبلغ 30 ألف شيكل في الشهر (سبعة

آلاف دولار)، وتقفز رواتب الحاخامات في مدن أخرى إلى خمسين ألف شيكل. واللافت أن الحاخامات لم يبدلوا ولم يغيروا، بل على العكس تماماً فإن معظم الحاخامات الذين أشير إليهم بإصبع الاتهام يواصلون التحريض تارة على الفلسطينيين وأخرى على العلمانيين اليهود، بل أن قيادة الجيش سمحت لكثير من غلاة المتطرفين من هؤلاء الحاخامات بتفقد قواعد الجيش ومعسكرات التدريب لإلقاء "العظات" الدينية التي تقطر تحريضاً وعنصرية.

وزن حاسم في صنع القرار

وعلى الرغم من أن المتدينين في إسرائيل يشكلون 30٪ فقط من الجمهور الإسرائيلي، إلا أنهم يلعبون دوراً حاسماً في صنع القرار السياسي للدولة. فرئيس الدولة شمعون بيريس ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزعيمة المعارضة تسيفي ليفني وبقية قادة الدولة قدموا مؤخراً طلباً للقاء الحاخام عفوديا يوسيف زعيم حركة شاس، إلا أن مدير مكتبه حتى الآن لم يحدد لهم موعداً للقاء بحجة أن "جدول أعمال الحاخام ممتلئ!!". وإن كان الملف النووي الإيراني هو من أخطر الملفات التي تهم الدولة، فإنه من المفارقة أن نتنياهو حرص قبل فترة على الالتقاء بالحاخام يوسيف لوضعه في صورة استعدادات إسرائيل لمواجهة البرنامج الإيراني، بينما لم يجد شمعون بيريس بدأ سوى الاستعانة بالحاخام إلياشيف زعيم التيار الأرثوذكسي الليتاني للدفاع عن مواقفه السياسية.

محظوظون حتى عند زعمائنا

لكن احترام الحاخامات لا يقتصر على مؤسسات الدولة ورجالاتها في إسرائيل، بل يتعداه إلى المسؤولين الأجانب. فالمبعوث الأمريكي للمنطقة جورج ميتشيل اضطر للانتظار ساعة على باب الحاخام عفوديا يوسيف، قبل أن يؤذن له بالدخول لمحاولة إقناعه بتأييد وجهة نظر أوباما المتعلقة بالتسوية. وعندما كان وزير خارجية أسبانيا الحالي ميجيلو موراتينوس يشغل منصب المبعوث الأوروبي للمنطقة أُضطر لاعتبار

القبعة الدينية اليهودية وقصد يوسيف لكي يؤكد له أن أي تسوية سياسية ستضمن مصالح إسرائيل الإستراتيجية. ولعفوديا يوسيف مكانة خاصة لدى بعض الأنظمة العربية، حيث حرصت بعض الدول العربية على دعوته لزيارتها.وبالفعل زار يوسيف بعض العواصم العربية وجرت له احتفالات صاخبة وحرص قادة الدول التي زارها على استقباله، وكان من بين هؤلاء زعيم دولة عربية مهمة جداً، مع العلم أن هذا الزعيم لا يحرص على لقاء كبار العلماء، بل رفض الإلتقاء بوفد ضم أهم وأكبر علماء الأمة. والحاخام يوسيف عادة يصف العرب بـ "الصراصير والثعابين"، وهو الذي يحرم استخدام الإنترنت ويفتي بأن كل من يصوت لحركته سيحظى بـ "المكانة الخامسة في جنة عدن"، وغيرها من الخزعبلات والترهات.

الذي يبعث المرارة في النفس أنه لم يحدث أن طلب مسؤول أجنبي الالتقاء برجال الدين المسلمين في غمرة الجدل حول مشاريع التسوية المختلفة لمحاولة تجنيدهم لدعم هذا الموقف أو ذاك، لسبب بسيط أن المسؤولين الأجانب يدركون أن رجال الدين والعلماء في بلدان العرب والمسلمين لا يحظون بتأثير يذكر على دائرة صنع القرار. فبخلاف العالم العربي، فإن النظام السياسي الإسرائيلي يمنح القوى المجتمعية قدرة على التأثير على صنع القرار، وهذا بالتالي يغري الأطراف الأجنبية لمحاولة الالتقاء بالنخب التي تمثل هذه القوى، وسيما كبار الحاخامات والمرجعيات الدينية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ألا يستحق العلماء والدعاء المسلمين معاملة تضاهي على الأقل المعاملة التي يحظى بها الحاخامات.

عمر بن الخطاب يقض مضاجع الصهاينة من قبره

يعتبر تيدي كوليك رئيس بلدية الاحتلال في مدينة القدس الأسبق الذي توفي قبل عامين أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية على الإطلاق. ولم يكتسب كوليك مكانته الكبيرة في سلم القيادة الصهيونية بفضل جهوده في مجال تهويد مدينة القدس فقط،

ومسؤوليته عن مضاعفة مساحة المدينة عدة مرات منذ العام 1967 ببناء المزيد من الأحياء الاستيطانية، بل أيضاً بفضل سجله الكبير في العمل الأمني والاستخباري، علاوة على حقيقة أنه كان أوثق مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غوريون. لكن جانباً هاماً من تفكير كوليك في السنوات القليلة قبل وفاته والذي كان غائباً عن الجمهور الإسرائيلي، كشف عنه النقاب صديقه رجل الأعمال يوسي أهارونوش الذي قال في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية أن كوليك أقبل في السنوات الأخيرة بعدما أنهى منصبه كرئيس للبلدية على دراسة تاريخ المدينة، حيث أن أكثر ما أصابه بالفزع هو نجاح المسلمين في فتح المدينة وبقية فلسطين في زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه، وتمكن المسلمين من الحفاظ على المدينة لقرون طويلة. وينوه أهارونوش إلى أن كوليك توقف ملياً عند حرص عمر بن الخطاب على القدوم شخصياً لتسلم مفاتيح القدس، معتبراً أن هذه الخطوة الذكية تجعل الأجيال المسلمة حالياً وفي المستقبل ملتزمة بالعمل على إعادة تحرير المدينة وطرد الإسرائيليين منها، علاوة على أن خطوة عمر مثلت مصدراً لأسلمة القضية الفلسطينية. ويضيف أهارونوش "تيدي الذي لم يكن من السهل أن يشعر بالإعجاب تجاه أي زعيم، مات وهو شديد الإعجاب بشخصية عمر بن الخطاب وحرص على دراسة سيرته، وكان يعتبره رجل دولة وصانع قرار من الطراز الذي قلما عرفه العالم على مر العصور". وأوضح أهارونوش إلى أن دراسة تاريخ المدينة المقدسة جعلت كوليك قبل وفاته أقل ثقة بمستقبل المشروع الصهيوني.

يحاولون منع مولد صلاح الدين من جديد

كان الجنرال شلومو باوم يوصف بأنه أسطورة الجيش الإسرائيلي، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غوريون كان يعتبره "مفخرة الدولة اليهودية"، بينما كتب عنه أرئيل شارون أنه "آلة حرب متحركة تتجسد في جسم بشري". وبالرغم من أنه خدم 35 عاماً في الجيش إلا أنه رفض بإصرار الحصول على إجازة ولو ليوم واحد، شارك في

أكثر من ألف عملية عسكرية، معظمها خلف مواقع القوات العربية، اشتهر بتنفيذ مجزرة "قبية" 1954 تحت إمرة شارون، علاوة على اشتهاره بالقسوة الشديدة في تعامله مع العرب الذين وقعوا في أسره. وكانت سيرته الذاتية تدرس لطلاب المدارس وكثير من شعراء إسرائيل تغنوا بـ "بطولاته".

وعندما حلت ذكرى وفاته نشر الكاتب الإسرائيلي حاييم هنغبي مقالاً في صحيفة "معاريف" كشف آفاقاً أخرى في شخصية باوم، حيث يشير أنه لكثرة ما سمع من إطراء على باوم قرر التعرف عليه بعد تسرحه من الجيش للتعرف على الدوافع الكامنة وراء "معنوياته العالية، وشعوره المطلق بعدالة ما يقوم به".

ويضيف هنغبي أنه عندما توجه إلى باوم في شقته، وجد إنساناً آخر غير الذي سمع عنه، وجد شخصاً قد تملكه الخوف واستولى عليه الهلع واستبد به القلق. ويشير إلى أنه عندما سأله عن سر دافعيته الكبيرة لقتال العرب وحرمان نفسه في سبيل ذلك الراحة لعشرات السنين، فإذا بباوم يصمت هنيهة، ثم يقوم من مجلسه ويحضر ملفاً كبيراً يأخذ بتقليب صفحاته، ثم يقدمه لهنغبي، ويقول "هل سمعت عن الحروب الصليبية، هل سمعت عن معركة حطين، هل سمعت عن شخص يدعى صلاح الدين".

يقول هنغبي "عندها قلت له مستنكراً: لكن العالم العربي الآن في أقصى مستويات الضعف في كل المجالات"، فيضحك باوم ساخراً، ويقول "لقد كانت أوضاع المسلمين قبل معركة حطين تماثل من حيث موازين القوى أوضاع العرب حالياً". وكما يؤكد هنغبي فإن باوم لم يفته أن يذكر أن الدويلات العربية التي كانت قائمة في ذلك الوقت تقوم "بدور كلاب حراسة للممالك الصليبية". أما عن سر قلقه، فيقول باوم أن أكثر ما أزعجه من دراسة تاريخ الحروب الصليبية هو قدرة صلاح الدين على بعث نهضة العرب من جديد وتنظيم صفوف قواته بعكس المنطق الذي تمليه موازين القوى العسكرية.

ويواصل باوم شرح مخاوفه كما رواها هنغبي قائلاً "منذ عشرين عاماً وأنا أحاول

رصد الأسباب التي جعلت المسلمين يحققون هذا النصر الأسطوري وفق منطق العقل والتحليل العسكري، وأن ما جعلني أتعلق بالحرب هو حرصي على أن أقوم بكل شئ من أجل عدم تهيئة الظروف لمولد صلاح الدين الأيوبي من جديد، إنني أعيش في خوف دائم على المشروع الصهيوني ".

كيف تبرر " إسرائيل " اختراق مصر استخبارياً؟

لا شك أن الكثير من المصريين يتساءلون عن سبب تركيز الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على جمع المعلومات حول مصر، على الرغم من معاهدة "كامب ديفيد"، التي تربط بين بلدهم ودولة الاحتلال. فقبل عام استطاعت أجهزة الأمن المصرية تفكيك عدد من شبكات التجسس الإسرائيلية، والتي كان آخرها الشبكة التي هدفت إلى الحصول على معلومات عن البرنامج النووي المصري. بالنسبة لدوائر صنع القرار في إسرائيل، فإن هذا السلوك هو أمر طبيعي. الجنرال يوسي كابروفسير، الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروف بـ "أمان" يقول أن "مصر تبقى هدفاً استخبارياً من الطراز الأول لنا". وأضاف أن التوقيع على معاهدة "كامب ديفيد" ، لم يغير كثيراً من الاهتمام الإسرائيلي بمتابعة كل ما يجري في مصر، على اعتبار أنه لا يوجد ثمة ثقة أن تواصل مصر الالتزام بتلك المعاهدة. لكن هناك من كبار المسؤولين الإسرائيليين من هم أقل حذراً في تصريحاتهم إزاء مصر، والحاجة لمعرفة كل معلومة حولها. فوزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان قال في جلسة لنواب حزب "إسرائيل بيتنا" في الكنيست "يتوجب علينا ألا نغفو أثناء الحراسة، معاهدة السلام مع مصر ليست بوليصة تأمين، يتوجب علينا أن نأخذ أقصى درجات الحذر،يجب أن نحرص على أن تبقى مصر بعيدة عن منظومات الأسلحة التي يمكن أن تشكل تهديداً استراتيجياً لنا". إيتان هابر رئيس ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين، وكبير المعلقين في صحيفة

"يديعوت أحرنوت"، أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً، والذي ألف عدة كتب عن الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، سبق له أن علق على الأنباء التي تتحدث عن نجاح مصر في الكشف عن خلايا التجسس الإسرائيلية بالقول أن الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية تنطلق من افتراض مفاده أنه يتوجب محاولة زرع عملاء لها في كل المؤسسات الهامة في العالم العربي، من أجل الحصول على المعلومات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المناسبة. ومع أن جمع المعلومات الاستخبارية عن العالم العربي يطلع به كل من جهازي "أمان" و"الموساد"، فإنه في كل ما يتعلق بمتابعة أنشطة البرامج النووية في العالمين العربي والإسلامي، فإن هذه مهمة جهاز "الموساد". ويقول الصحافيان عوفر شيلح ورفيف دروكير أنه بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، إتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت قراراً حاسماً بأن يتولى جهاز الموساد وحده مهمة متابعة البرامج الذرية في العالمين العربي والإسلامي، بالإضافة مواجهة ما يعرف بـ "حركات الجهاد العالمية". لكن ليس فقط برنامج مصر الذري السلمي يقلق إسرائيل، بل تبدي المؤسسة الرسمية قلقها من أي توجه لمصر لمراكمة أسباب القوة .
رئيس جمعية الفضاء الإسرائيلية تل عنبر كتب مقالاً في صحيفة معاريف بتاريخ-2006 11-19 حذر فيه بشدة من إعلان مصر عن نيتها إطلاق ثلاثة أقمار صناعية للتصوير العلمي. عنبر يقتبس أحد الوزراء المصريين الذي قال "لو سألوني أنستثمر في الخبز أم في القمر الصناعي - فلا ريب عندي أن الصحيح هو الاستثمار في القمر الصناعي".
المسؤول الإسرائيلي حذر من القمر المصري "ايجبت سات 1" الذي بني في اوكرانيا، سيكون ذو قدرات عسكرية، وتجسسية. وعلى الرغم من أنه يؤكد أن إسرائيل لازالت متفوقة بشكل كبير على مصر في مجال الفضاء، إلا أنه يقول أنه في حال توفرت إرادة وتصميم مصري على اللحاق بإسرائيل في هذا المجال، فإن هذا ممكناً.

الخوف من صعود الإسلاميين

لا خلاف بين قادة الأجهزة الاستخبارية في الدولة العبرية على أن مصر حالياً

ملتزمة بقناعة تامة ببنود معاهدة "كامب ديفيد"، ولا تفكر في التراجع عنها. لكن ما يقلق الإسرائيليين ويدفعهم لمواصلة جمع المعلومات الاستخبارية حول مصر، هو ما يشير إليه بصراحة سفيرا إسرائيل السابقين في مصر ايلي شاكيد، وتسفي مزال الذين يؤكدان أن أكبر خطر يتهدد إسرائيل من جانب مصر هو أن يصل الإسلاميون لسدة الحكم هناك. في مقابلتين أجرتهما معهما النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت أحرنوت" بتاريخ 6-10-2006، أكد شاكيد ومزال أن تدهور الأوضاع الإقتصادية وتراجع الحياة السياسية فيها أصابا قطاعات واسعة من المجتمع المصري بخيبة أمل، الأمر الذي يؤسس - حسب وجهة نظريهما - لحدوث تغيير قد يؤدي إلى وصول الإسلاميين للحكم. وحول مظاهر خيبة الأمل لدى المصريين من واقعهم الحالي، يقول شاكيد "لقد فقدت مصر مكانتها كدولة رائدة في العالم العربي، وكدولة مؤثرة على دول العالم الثالث، ودول عدم الانحياز، وفي إفريقيا ولم تعد مصر دولة مؤثرة، وبالتأكيد ليس في القارة السوداء أيضاً".. وينوه شاكيد إلى أن الكثيرين من المصريين يشعرون بالحنق عندما يقارنون أوضاعهم حتى بجنوب إفريقيا التي تحررت من الأبرتهايد فقط في مطلع التسعينيات، وكذلك مع مكانة نيجيريا.. ويضيف شاكيد أن هناك ملايين المحبطين في ظل نجاحات الإسلام الراديكالي في الشرق الأوسط، وهم ينتظرون الفرصة . أما مزال فيعتقد أن إسرائيل مطالبة باليقظة وفتح عينيها على كل ما يجري في مصر تخوفاً من "تحقق السيناريو الفظيع المتمثل في صعود الإسلاميين". ويعتبر مزال أن صعود الإسلاميين لسدة الحكم في مصر يعني عودة إسرائيل إلى المربع الأول من حيث القبول بشرعيتها في المنطقة، ناهيك عما يمثله ذلك من تحولات استراتيجية بالغة التعقيد.

الاستخبارات كعنصر حاسم في النظرية الأمنية الإسرائيلية

الحديث عن الكشف عن المزيد من عمليات التجسس في مصر وفلسطين ولبنان، تأتي في ظل مظاهر الإجماع الإسرائيلي على ضرورة تكثيف العمل الاستخباري ضد

العالم العربي. فحتى قبل أن تصدر لجنة فينوغراد التي أمرت الحكومة الإسرائيلية بتشكيلها للتحقيق في أسباب فشل الدولة العبرية في حرب لبنان الثانية تقريرها الأولي، فإن العشرات من كبار جنرالات الجيش والاستخبارات والساسة قد شددوا على أن الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل إليه من الحرب الأخيرة هو ضرورة مضاعفة الدولة العبرية الجهود والإمكانيات في مجال جمع المعلومات الاستخبارية عن العالم العربي، وتحديداً المعلومات المرتكزة على مصادر بشرية، أي عن طريق تجنيد عملاء. الجنرال شلومو غازيت، الرئيس الأسبق لـ "أمان"، أوضح أنه يتوجب إعادة المكانة للمعلومة الاستخبارية كعنصر أصيل من النظرية الأمنية الإسرائيلية. ويضيف غازيت أن المعلومة الاستخبارية تضمن لإسرائيل معرفة مصادر الخطر ومعالجته بشكل دقيق، وبجهود تكافئ الخطر، إلى جانب ما يمثله من قوة ردع صادمة للعدو، ناهيك عن أنه يساعد على وضع حد للحرب بسرعة، منوهاً إلى أن عدم توفر المعلومة الاستخبارية يفرض على الدولة استخدام طاقات هائلة، وإطالة أمد الحرب؛ مع العلم أن 70٪ من الجهد الحربي لإسرائيل يقع على عاتق قوات الاحتياط، الأمر الذي يعني أن إطالة أمد الحرب سيؤدي إلى شل المجتمع الإسرائيلي.

العرب وحرب 67.......... العبر المغلوطة

تحل هذه الأيام الذكرى الأربعين لهزيمة العام 1967، والتي غيرت مجرى الصراع بين الكيان الصهيوني الغاصب وبين العالم العربي. ففي 132 ساعة استطاع هذا الكيان الصغير أن يلحق الهزيمة بالعرب على ثلاث جبهات، وفي آن معاً، وعلى أثر ذلك تضاعفت مساحة الأرض العربية المغتصبة إلى ثلاثة أضعاف، لينضم المزيد من الفصول إلى سفر المعاناة الفلسطينية على وجه الخصوص. لكن بعد أربعين عاماً على هذا الحدث الجلل، فإنه من المؤسف أن يبادر النظام العربي الرسمي المسؤول المباشر عن هذه الهزيمة، لإضفاء شرعية على النتائج التي أفضت إليها هذه الحرب. فهذا

النظام يضغط على الفلسطينيين للتوافق مع إسرائيل حول تسويات تسمح لها بالاحتفاظ بجزء كبير من هذه الأرض التي احتلت في هذه الحرب، وكأنه لا يكفي اغتصاب الحركة الصهيونية لأكثر من 78٪ من مساحة فلسطين التاريخية؛ ويطالبهم بالقبول ببقاء التجمعات الاستيطانية التي أقيمت على الأرض المحتلة؛ ناهيك عن تطوع بعض مكونات هذا النظام لتقديم صيغ تسمح لدولة الاحتلال عملياً بالاحتفاظ بسيطرتها على القدس؛ وتسدل الستار على مطالبة الفلسطينيين بحق العودة للاجئين. ولا يكتفي النظام العربي الرسمي بذلك، بل أنه لا يتردد في مشاركة إسرائيل في معاقبة الأطراف الفلسطينية المقاومة للمشروع الصهيوني، وخير دليل على ذلك هو مشاركة هذا النظام في فرض الحصار على الشعب الفلسطيني في أعقاب فوز حركة حماس، إلى جانب توفر الكثير من الشواهد التي تؤكد أن بعض مكونات هذا النظام متورطة في مخططات لإفشال حماس وإجبارها على مغادرة الحكومة.

ولكن مما لا شك فيه أن الذي يسمح للنظام العربي الرسمي أن يقدم على هذا السلوك هو طبيعته الشمولية الديكتاتورية التي لا تسمح بمطالبة رؤوس هذا النظام بتحمل مسؤولياتهم، وتفتح المجال لطرح الأسئلة المطلوبة، وتلقي الإجابات عليها. فمن الصدف أن تتزامن الذكرى الأربعين لحرب الأيام الستة مع التحقيقات التي تجريها اللجان الإسرائيلية في أوجه قصور جيش الاحتلال في الحرب الأخيرة ضد حزب الله.وعلى الرغم من أنه لا يمكن بحال من الأحوال مقارنة حرب إسرائيل ضد لبنان، بما أسفرت عنه حرب العام 67؛ إلا أنها أدت إلى الإطاحة بالقيادة العسكرية الإسرائيلية وتوشك على الإطاحة بالقيادة السياسية. أما حسب منطق النظام العربي الرسمي، فإنه بإمكان المسؤولين عن الهزائم ليس فقط مواصلة تمتعهم بالحكم، بل ضمان بقاء ماكينزمات العمل التي تؤدي إلى المزيد من الهزائم. فنظراً لغياب أدوات رقابة فاعلة على هذا النظام، فإنه بدلاً من التزود بأسباب القوة التي تضمن تعزيز مكانته في معادلة الصراع مع الكيان الغاصب، لم يختر التسليم بالأمر الواقع فقط، بل أنه أصبح طرفاً أساسياً في التصدي لكل من يقاوم المشروع الصهيوني. اللافت للنظر

هنا أن المسوغات التي يحاول النظام العربي الرسمي بها إضفاء شرعية على توجهاته "السلامية" تجاه إسرائيل في أعقاب حرب العام 67، انهارت في أعقاب القراءة الإسرائيلية لهذه الحرب. فعالم الاجتماع الإسرائيلي عوز الموغ يقول أنه من المحتم أن تندلع الحروب بين العرب وإسرائيل، لأن النزاع الإسرائيلي - العربي "نزاع بين حضارتين و ثقافتين متناقضتين تناقضا تاما، ولهذا فان هذا النزاع شبيه بجبل بركاني نشط ينفجر من آن لآخر؛ توجد انفجارات نتائجها طفيفة وتوجد انفجارات تهز الأرض وتحرك طبقاتها. وكانت حرب الأيام الستة كذلك"، على حد تعبيره. إذن المسألة ليست كما يحاول رؤوس النظام العربي إراحة نفسهم، وتصوير الأمر، وكأنه صراع قابل للحل في حال أبدى الفلسطينيون المزيد من التنازلات. والذي يدلل على القراءة العربية المغلوطة لسياقات حرب العام 67 ونتائجها، هو حقيقة أن المجتمع الإسرائيلي أصبح أكثر تطرفاً بعد هذه الحرب. والآن وبعد أربعة عقود على هذه الحرب، فإن استطلاعات الرأي العام في إسرائيل تؤكد أنه في حال أجريت الانتخابات التشريعية حالياً، فإنه ستشكل في إسرائيل الحكومة الأكثر تطرفاً، أي أن التوجهات الحمائمية الصادرة عن النظام العربي الرسمي، تواجه باستجابة معاكسة في الجانب الصهيوني.

والمفارقة أن النظام العربي الرسمي أخذ على نفسه محاربة أكبر مصدر للخطر واجه إسرائيل في أعقاب انتصارها الكبير، باعتراف الإسرائيليين أنفسهم. وكما يقول المؤرخ الإسرائيلي الشهير بني موريس، فإن أكبر مصيبة واجهت إسرائيل في أعقاب انتصارها في حرب الأيام الستة، كان بلا شك تولي الحركات الإسلامية قيادة النضال ضد إسرائيل والمشروع الصهيوني. أما المستشرق الإسرائيلي شاؤول مشعال، فيقول أنه يتوجب على قيادات دولة إسرائيل "أن تشعر بالامتنان للأنظمة العربية التي تتولى محاربة الحركات الإسلامية لا هوادة، معتبراً أن حرب الأيام الستة أسقطت الخيار القومي العلماني العربي، ليحل محله الخيار الإسلامي الذي يرفض التوافق بحال من الأحوال مع بقاء المشروع الصهيوني".

لا يحتاج المرء لإضافة المزيد من الكلمات على ما قد قيل ليتبين حجم دور النظام العربي في الإبقاء على الظروف التي تسمح لإسرائيل بمواصلة عدوانها وصلفها، لأن كل ما يعني الأنظمة العربية، هو العمل على تثبيت دعائم حكمها بغض النظر عن متطلبات الخروج من هذا الواقع البائس.

حرب 67 بين نكتتين

النكتة الأولى: «آخر من يغادر مطار اللد يطفئ نور الكهرباء»، وقد قيلت قبيل حرب 1967 بدافع الخوف من هجوم عربي حربي يؤدي إلى هرب الإسرائيليين من إسرائيل ذاتها. وقد راجت هذه المقولة في تلك الفترة بشكل ساخر، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في إسرائيل والشعور بأن إسرائيل باتت في خطر الانهيار، ولم يبق للإسرائيليين سوى أن يشدوا الرحال ويتجهوا نحو مطار اللد مغادرين. والمطلوب فقط أن يفطن آخر من يغادر، أن يطفئ نور الكهرباء. ـ بعد حرب 1967، التي تمكنت فيها إسرائيل خلال ستة أيام من احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان السورية، سادت أجواء انتصار في الدولة العبرية تحولت نشوته إلى عنجهية وغرور بالغين، أثارت انتقادات داخل إسرائيل نفسها. وقد انتشرت آنذاك **النكتة التالية** تعبيرا عن مدى ذلك الغرور: «ضابطان إسرائيليان مصابان بالملل، قال أحدهما للآخر: أنا أقترح لكسر الملل، أن نحتل القاهرة. فأجاب الآخر: نعم، ولكن هذا لا يكفي لكسر الملل. فماذا سنفعل بعد الظهر ؟».

الربح والخسارة كما يراها الإسرائيليون في حرب العام 67

هل كانت نتائج حرب العام 1967، نعمة أم نقمة على إسرائيل ؟، عشية حلول الذكرى الأربعين لهذه الحرب، تستحوذ الإجابة على هذا السؤال على اهتمام النخب

الفكرية والسياسية والأكاديمية في إسرائيل؟، واختلاف الإجابة على هذا السؤال يتجاوز أحياناً الفرق في المواقف الأيدلوجية لمن يقدم هذه الإجابة. بالنسبة لسيفر بلوتسكر، أبرز المعلقين في صحيفة "يديعوت احرنوت"، أوسع الصحف العبرية انتشاراً، فقد غيرت نتائج هذه الحرب بشكل إيجابي مجرى التاريخي لصالح إسرائيل. ويضيف في مقال نشرته الصحيفة بتاريخ 27-5-2007 "لقد أنقذت هذه الحرب الوجود الإسرائيلي وأقنعت العرب بالتسليم بوجود دولة اليهود. بفضل ذلك الانتصار الباهر والكامل الذي أحرزته إسرائيل، تنازل القادة العرب عن هدف إبادة إسرائيل واضطروا إلى التفاوض المباشر معها على أساس "الأرض مقابل السلام"، على حد تعبيره. ويشدد بلوتسكر أن هذا الانتصار كرس قوة الردع الإسرائيلية في مواجهة العالم العربي بأسره عندما استطاعت إسرائيل في غضون 132 ساعة من القتال إبادة أسلحة الجو العربية بشكل كامل، وسحقت جيوش أعدائها، وحطمت القيد الخانق الذي لفوه حولها بغبائهم وحرارة كراهيتهم، وقضت على أحلامهم بمحوها وإبادتها من الخريطة، ووسعت حدودها المؤقتة من دولة إسرائيل إلى ارض إسرائيل".

أما عالم الاجتماع الإسرائيلي عوز ألموغ فيرى في مقابلة مع صحيفة "يديعوت احرنوت" في نفس العدد أن أحد أهم نتائج الحرب تكمن في حقيقة أنها مكنت إسرائيل من تقديم مواقف مساومة خلال المفاوضات للتوصل لتسوية سياسية للصراع دون أن تهدد مصالحها. ويضيف "لولا أننا حاربنا واحتللنا مناطق وراء خطوط وقف إطلاق النار، لكانت إسرائيل اليوم تواجه السؤال الآتي: هل تعود، جزئيا على الأقل إلى حدود خطة التقسيم......وبصياغة أخرى: لولا أن احتللنا الجولان في اليوم السادس من الحرب لكان يُطلب إلينا اليوم مقابل السلام مع سوريا أن نتخلى عن الجليل" على حد تعبيره. وبالنسبة لألموغ فإن نتائج حرب العام 67 هي التي فتحت الطريق أمام مصر والأردن للتوقيع على معاهدات سلام مع إسرائيل. ويضيف " بفضل الانتصار العسكري الإسرائيلي في شهر حزيران 1967 قوبلت إسرائيل في العالم العربي كـ"دولة يهودية" شرعية تستحق العيش بأمان داخل الحدود التي اعتُبرت حتى ذلك الحين احتلالا صهيونيا ".

أما المؤرخ ميخائيل أورن فيذكر في كتابه "أيام الحرب الستة"، الذي صدر حديثاً، أن حرب العام 67 هي التي مهدت عملياً لانطلاق الصيغ لحل الصراع سياسياً، مع أن هذه الصيغ كانت بالنسبة للعرب من المحرمات قبل الحرب. ويعتبر أورن أن المبادرة العربية للسلام التي يتم الجدل حولها هي من نتائج حرب العام 67.

رئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون يشيد بنتائج الحرب، لكنه في مقال نشرته صحيفة " يديعوت احرنوت 30-5-2007 يرى أن إسرائيل "فتت هذا الانتصار بإعلان استعدادها للتنازل عن الأراضي التي احتلتها مقابل التوصل لتسوية سياسية مع العرب". ويعتبر أن هذا السلوك قد أضر بـ "الرواية الصهيونية وأهدافها"، على حد تعبيره.

الحرب المأزق

لكن في المقابل، فإن هناك من رأى في هذه الحرب خسارة كبرى لإسرائيل. فالمفكر يغآل سيرنا اعتبر في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي الجمعة الماضي أن إسرائيل لم يعد أمامها إلا أن تخسر في أعقاب هذه الحرب. ويكفر سيرنا بكل "منجزات" الحرب على اعتبار أنها لم تؤد إلى القبول بشرعية إسرائيل من قبل العرب. ويشدد على أن هذه الحرب أدت إلى مواجهة إسرائيل لما يسميه بـ "الغول الإسلامي"، بعد أن هزمت الأنظمة العلمانية القومية. ويشدد على أن هذا يعني أن إسرائيل ستعيش إلى أخر أيامها على السيف وعلى السيف فقط بسبب غباء قيادتها. أما المفكر والأديب الإسرائيلي درور نيسان فيعتبر أن التاريخ قد نصب "مصيدة" لإسرائيل بانتصارها في الحرب العام 1967. ويشدد على أن نتائج الحرب دمرت الأسس الأخلاقية للمشروع الصهيوني. ويقول "هذه الحرب لم تجلب معها لنا الفخر والنهضة. لقد أدى احتلالنا للفلسطينيين إلى شرخ داخلي جعل جسمنا يتآكل بشكل بطيء ولكن باستمرار. لقد أدى الاحتلال إلى جمود صور سلوكنا، ويوماً بعد يوم أبعدنا عن أن ننظر إلى أنفسنا في المرآة ونعيد حساباتنا. ما كان يتوجب علينا أن نتعايش مع

الاحتلال والتسليم به. لكن الحقيقة أننا تعودنا على الاحتلال وسلمنا به وتجاهلنا ما يترتب عنه. أن أي شعب يحتل شعباً آخر يفقد مع الوقت قدرته على الثبات، وشعوره بعدالة قضيته".

أما امنون أبراموفيتش، كبير المعلقين في القناة الثانية فيرى أن نتائج الحرب قد أدخلت إسرائيل في ورطة ذات مخاطر استراتيجية، بعد أن عجزت إسرائيل على هزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية على الرغم من كل ما ممارسته ضدها من وسائل قمع. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ايهود براك، فيختار أن يتحدث عن المواجهة مع الفلسطينيين بعد 40 سنة على الحرب. ويقول "بعد هذه العقود الأربعة، هناك إحساس باليأس يتسرب إلى كل واحد فينا، فالفلسطينيون مثل الوسادة التي كلما وجهت لها لكمة قوية، كلما ارتدت تجاهك بكل قوة".

مفكرون صهاينة : أصبحنا اسبرطة جديدة بعد حرب 67

واصلت النخب الإسرائيلية الجدل حول السياقات التي نشبته فيها حرب الأيام الستة. ورأى العديد من الباحثين الإسرائيليين أن الحرب كانت نتاج طبيعي لصراع الحضارات بين المشروع الصهيوني والعالم العربي. وقال المؤرخ الإسرائيلي الشهير بني موريس أنه من المحتم أن تندلع الحروب بين العرب وإسرائيل، لأن النزاع الإسرائيلي - العربي "نزاع بين حضارتين و ثقافتين متناقضتين تناقضا تاما، ولهذا فان هذا النزاع شبيه بجبل بركاني نشط ينفجر من آن لآخر؛ توجد انفجارات نتائجها طفيفة وتوجد انفجارات تهز الأرض وتحرك طبقاتها. وكانت حرب الأيام الستة كذلك"، على حد تعبيره. من ناحيته يقول عالم الاجتماع الإسرائيلي عوز الموغ أن أكبر مصيبة واجهت إسرائيل في أعقاب انتصارها في حرب الأيام الستة، كان بلا شك تولي الحركات الإسلامية قيادة النضال ضد إسرائيل والمشروع الصهيوني. أما المستشرق الإسرائيلي شاؤول مشعال، فيقول أنه يتوجب على قيادات دولة إسرائيل "أن تشعر بالامتنان

للأنظمة العربية التي تتولى محاربة الحركات الإسلامية لا هوادة، معتبراً أن حرب الأيام الستة أسقطت الخيار القومي العلماني العربي، ليحل محله الخيار الإسلامي الذي يرفض التوافق بحال من الأحوال مع بقاء المشروع الصهيوني".

الحرب تسفر عن تراجع قيم الصهيونية

من ناحيته قال المفكر والأديب الإسرائيلي درور نيسان أن الحرب أدت إلى تجذر العنف وانعدام الميل للتسامح في المجتمع، وتطرف قومي، وكراهية الأجانب، وزيادة مظاهر الإكراه الديني. وأضاف "لقد أصبح المجتمع مستلب للقوة ولخياراتها فقط. لقد أصبنا بالعمى فرفضنا أن نعتبر أن احتلالنا للفلسطينيين هو صورة من صور الاحتلال التي كانت في التاريخ". وشبه نيسان وضع إسرائيل بوضع مملكة اسبرطة التي انهارت في القرن الثامن قبل الميلاد بسبب اعتمادها على خيار القوة فقط. من ناحية ثانية أشار المؤرخ إلى أن الأجيال الإسرائيلية تفقد شيئاً فشيئاً الشعور بأهمية النصر الذي حقق في العام 1967. ويشير إلى أن المجتمع الإسرائيلي كان بعيد الحرب في "ذروة الموجة الصهيونية. في نشوة قومية، وسكرة حب للجيش الإسرائيلي. منذ ذلك الحين وهذه الموجة في انحدار وحدث تراجع واضح عن قيم الصهيونية". ويضيف أن الحرب أدت إلى طرح المزيد من الأسئلة حول الهوية الذاتية للمجتمع وتعمق الصدع في جسده. أما مشعال، فيقول أن حرب الأيام الستة غيرت ميزان إسرائيل الثقافي، "حيث انتصرت الشرقية على اختلاف أنواعها انتصارا كبيرا. فنصف الدولة يفكر ويتنفس على نحو شرقي". ويرى مشعال أن صعود اليمين بزعامة مناحيم بيغين في العام 1977 كان في الواقع امتداداً للتغيرات التي طرأت في أعقاب الحرب. من ناحيته يقول الكاتب عكيفا الدار أنه بعد انتهاء حرب العام 67 فقدت إسرائيل حريتها، وتحولت حياتها إلى حياة بائسة. وأضاف "وهكذا أدى الانتصار في ارض المعركة، الذي أُريد منه أن يمنحنا حياة آمنة وادعة، إلى تحويلنا إلى بائسين والى تنغيص حياة الآخرين". ويشير الدار إلى أن المفكر الإسرائيلي يشيعياهو ليفوفيتش حذر منذ ربيع 1968 من آثار

الاحتلال على روح التعليم والتربية وحرية التعبير والتفكير والنظام الديمقراطي في إسرائيل. وأضاف أنه توقع أن لا تنجو إسرائيل من الفساد الذي يصيب كل دولة استعمارية كولونيالية، وحذّر من انهيار التركيبة الاجتماعية وإفساد روح الإنسان اليهودي والعربي على حد سواء. وأضاف "مع مرور السنين حوّل السياسيون الإسرائيليون قصيري النظر، ورجال الدين اليهود، الحرب من حرب للدفاع عن البيت إلى حرب من اجل إبقاء السيطرة على بيت الآخرين". ويضيف "صحيح أنه كانت هناك أزمنة لم يكن فيها من نتفاوض معه في الجانب الآخر، حتى حول حدود 1967، ولكن اليوم أصبحت إسرائيل هي الطرف الرافض الذي يضيع الفرصة لتحويل الانتصار العسكري إلى أكبر انجاز لإسرائيل منذ إقامتها في ظل مبادرة الدول العربية الاجماعية القائمة على حدود حزيران كأساس للسلام. إسرائيل تخسر حرب التحرير بسبب السيطرة على حياة الآخرين"، على حد تعبيره.

إسرائيل: عولمة الحرب ضد الإسلام بمساعدة العرب !!

من البلية ما يضحك........ إسرائيل بعد أن جاهرت بأنها ترى في الكثير من الدول العربية شريك لها في الحرب على الحركات الإسلامية، رفعت سقف مطالبها من هذه الدول وحكوماتها، وباتت تطالبها بشكل رسمي وعلني بأن تخطو خطوة أخرى في هذه الحرب، لتنتقل من محاربة الحركات الإسلامية فوق أراضيها إلى المساهمة في عولمة الحرب ضد الإسلام على حد وصف دوائر صنع القرار الإسرائيلية. هذه المطالبات لم تعد حبيسة اللقاءات السرية والضيقة التي تجمع المسؤولين الصهاينة مع نظرائهم في العالم العربي، بل انتقلت للعلن. فمثلاً تعكف إسرائيل على خطة لتمرير مشروع قرار في الأمم المتحدة يحظر بموجبه على أي دولة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة السماح لأي حزب أو حركة إسلامية المشاركة في أي انتخابات تجرى فوق أراضيها، بزعم أن هذه الأحزاب وتلك الحركات "إرهابية

وعنصرية". وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيفي ليفني أعلنت أنها التقت وستلتقي العديد من وزراء الخارجية في العالمين العربي والإسلامي لحشد تأييدهم لهذه الخطوة. وتؤكد أن إقدامها على طرح الاقتراح جاء كاستخلاص للعبر من السماح لحركة حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أسفر عن فوزها وتشكيلها الحكومة الفلسطينية. وبين المعايير التي تعرضها ليفني كمحددات للسماح بمشاركة أي حركة في الانتخابات ألا تكون منظمة مسلحة، ولا تتبنى برنامج سياسي "عنصري". واضح تماماً أن نجاح إسرائيل في تمرير مشروع القرار يعني نزع الشرعية عن الحركات الإسلامية والوطنية التي تقاوم المحتل في فلسطين ولبنان والعراق وبقية مناطق العالم الإسلامي.

الذي يثير الاستفزاز والحنق معاً هو حقيقة أن الصهاينة يتعاملون مع الأنظمة العربية كما لو كانت مستعدة للوقوف إلى جانبهم في معركتهم ضد كل مصادر القوة والمنعة للأمة. وأن كانت خطة ليفني لا تكفي، فإن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق الجنرال موشيه بوغي يعلون يدعو الدول العربية والإسلامية "المعتدلة" لتكون شريكة للغرب وإسرائيل في اعتماد استراتيجية تهدف "للانتصار على حركات الإسلام الجهادي"، على حد تعبيره. ويقدم يعلون خطة متكاملة تهدف لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع الدول العربية، تجمع بين الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية والتربوية والعسكرية. وتنص خطة يعلون على وجوب عدم خضوع الغرب والدول العربية والإسلامية "المعتدلة" لمطالب الحركات الإسلامية وبأي حال من الأحوال، إلى جانب قيام هذه الدول بدور في الحرب التي يخوضها الغرب ضد كل الحركات الإسلامية، بحيث يتبنى قادة العالم الغربي وقادة الدول العربية مبدأ "الهجوم هو أفضل دفاع". وينصح يعلون قادة الغرب بإرساء دعام نظام عالمي جديد يسمح بتوفير أفضل الظروف لمحاربة حركات الإسلام الجهادي والدول التي تساندها، عن طريق العزل والعقوبات الاقتصادية ضد " الدول المارقة " وأيضا ضد التنظيمات الإسلامية الجهادية مثل حماس والإخوان المسلمين والقاعدة وحزب الله. وينصح يعلون بتوجيه المساعدات

الاقتصادية الغربية للدول الإسلامية التي تكون حكوماتها مستعدة لتبني مبادئ الحضارة الغربية. الذي يثير حفيظة يعلون أن الحركات الإسلامية رغم اختلاف مشاربها، فإنها تجمع على هدف واحد وهو: استعادة الإسلام لدوره كقوة مؤثرة في حركة التاريخ، وهو ما يعتبره خطر على إسرائيل والغرب. واللافت حقاً أن يعلون يرى أن مساهمة الدول العربية في الحرب ضد الحركات الإسلامية أصبح أمراً ضرورياً وملحاً بعد أن خسرت أمريكا حربها في مواجهة الإسلام بعد أن تورطت في العراق.، معتبراً أن الوجود الأمريكي في العراق قد أصبح مصدر قوة للحركات الإسلامية.

الذي يثير المرارة في النفس أن جرأة ليفني ويعلون على طرح هاتين الخطتين ورهانهما على مشاركة الدول العربية والإسلامية في إنجاحهما يأتي من باب الإستخفاف بوعي قادة هذه الدول الديني والوطني والأخلاقي. فليفني ويعلون يدركان أن أحداً من المسؤولين العرب الذين يراهنان على دورهم في الحرب ضد الحركات الإسلامية بوصفها حركات "إرهابية" لن يقوم بتوبيخهما على هذا الاستخفاف. فهل يعقل أن يقبل القادة العرب وصف الحركات الإسلامية التي تمثل الجزء الأصيل من نسيج الأمة الاجتماعي والوطني والقومي بالحركات الإرهابية، دون أن يشيروا إلى أبحاث المؤرخ والباحث الإسرائيلي ايلان بابه التي تؤكد بالتوثيق التاريخي الدقيق أن الحركة الصهيونية اعتمدت "الإرهاب" الموجه ضد المدنيين الفلسطينيين كالوسيلة الأهم في دفعهم للفرار من منازلهم، مشيراً إلى أن إسرائيل واصلت العمليات الإرهابية بعد الإعلان عنها. كان بإمكان المسؤولين العرب أن يقرأوا كتابات المفكرين والكتاب الإسرائيليين من أمثال بي ميخائيل وجدعون ليفي وغيرهما الذين يؤكدون أن إسرائيل تكثف عملياتها الإرهابية ضد المدنيين الفلسطينيين. وكيف يسمح المسؤولون العرب لليفني بإعطائهم محاضرات حول "عنصرية" الحركات الإسلامية، في الوقت الذي يؤكد فيه رئيس الكنيست الأسبق ابراهام بورغ أن جميع الأحزاب الإسرائيلية هي أحزاب عنصرية، بل ويتقاطع بعضها مع الأيدلوجية النازية. ألا يعرف وزراء الخارجية العرب الذين يتنافسون على لقاء ليفني في السر والعلن أنها بنت إيتان ليفني الذي كان

قائداً لشعبة العمليات في المنظمة الإرهابية الصهيونية "اتسل"، التي كان يقودها مناحيم بيغن، وتولت قبل العام 1948 تنفيذ عمليات التطهير العرقي ضد الفلسطينيين. وبسبب ميله الفطري للقتل والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين، فقد كان زملاؤه يطلقون عليه لقب "الشيطان يروحام"، حيث شارك في ارتكاب كل المجازر التي نفذتها " اتسل" ضد المواطنين الفلسطينيين قبل العام 1948، وكان ايتان له دور بارز بشكل خاص في مجزرة "دير ياسين". و ليفني نفسها كانت ضابطة في جهاز الموساد، وتولت المشاركة في تسهيل عمليات التصفية التي طالت العشرات من قادة حركات المقاومة الفلسطينية في الخارج.

أما يعلون فيكفي هنا الإشارة إلى ما قاله عندما تسرح من الخدمة العسكرية في نهاية العام 2005 عندما قال أنه لا يشعر بأي قدر من الندم على الآلاف من المدنيين العرب والفلسطينيين الذين قتلتهم بيده أو اشرف على قتلهم خلال خدمته العسكرية.

إذن يا سادة ليس المطلوب المساهمة في عولمة الحرب ضد الإسلام، بل أسلمة وتعريب الحرب ضد إسرائيل وكر الإرهاب ودفيئة المجرمين.

لماذا يترحم الفلسطينيون على الخليفة المستظهر ؟

في العام 1099 عندما سقطت القدس في أيدي الصليبيين وشعر المسلمون في فلسطين بخذلان قادة الأمة لهم، توجه وفد يمثلهم لمقابلة الخليفة العباسي المستظهر بالله لطلب النصرة ولتذكيره بمسؤولياته تجاههم وتجاه مقدسات المسلمين في فلسطين، تأخر المستظهر في الخروج لمقابلتهم، لأنه لم يكن لديه ما يعيدهم به أكثر اطمئناناً، فلما طال بهم الانتظار، هاجموا المسجد الذي يصلي فيه الخليفة، وحطموا منبره، ثم انتقلوا إلى قصر قريب له ففعلوا فيه الأفاعيل. أدرك المستظهر حينها أنه يحق لممثلي الفلسطينيين الاحتجاج بالشكل الذين يرونه مناسباً مادام هو عاجز عن القيام بمسؤولياته تجاههم،

ليس هذا فحسب بل أنه حرص على تطييب خاطرهم، وأرسل معهم ثلة من الجنود لمناصرتهم.

في هذه الأيام، حق على الفلسطينيين جميعاً الترحم على المستظهر، فالرجل أقر بعجزه، وعرف قدره، فلم تأخذه العزة بالإثم، فلم يصور العجز حكمة، ولا الخذلان شهامة، ولا التواطؤ سياسة...... لم يقم المستظهر بأي إجراء عقابي ضد الفلسطينيين، لم يسجن أحداً أو بحجة أنه "مس بالأمن القومي"، ولم يعذبهم حتى الموت، ولم يتواطأ في فرض الحصار عليهم.

كان في عروق المستظهر دماء فاستحالت إلى حياء .... بينما تجمدت الدماء في عروق حكام العرب، فلا ذرة من حياء. عندما هدد وزير خارجية إسرائيل بتدمير السد العالي وقصف قصر الرئاسة في سوريا، وفرض السيادة اليهودية على المسجد الأقصى، وعندما قدمت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي عرضاً مسرحياً ساخراً يظهر فيه أحد الزعماء العرب وهو يسب الذات الإلهية........صمت الجميع ولم تصدر عنهم أي ردة فعل، ففي عرف هؤلاء لحوم الصهاينة مرة يصعب مضغها.

أما عندما يعبر الفلسطينيون عن امتعاضهم من تواطؤ الأنظمة العربية ضدهم تجد أن ماكنة الدعاية التابعة لهذه الأنظمة تعمل على مدار الساعة تتهم وتطعن وتشكك.

من هنا حقاً على الفلسطينيين الترحم على المستظهر، فلا يعرف الشيء إلا بضده.

بفضل الإسلام فوبيا

استقبلت إسرائيل مؤخراً عدداً كبيراً من قادة الدول الأوروبية في العالم الذين خرجوا عن طورهم وهم يؤكدون على التزامهم بأمن إسرائيل ومصالحها، مقابل تجاهلهم للمأساة التي يحياها الشعب الفلسطيني الرازح تحت الحصار الخانق الذي تمارسه إسرائيل. المفكر والكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي يرى أن نجاح إسرائيل في

تحقيق هذا الإنجاز الدبلوماسي يرجع إلى نجاحها في إثارة مخاوف أوروبا بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وفي مقال نشره في صحيفة "هارتس" ينوه ليفي إلى أن القادة الأوروبيين تحديداً يسيئون إلى إسرائيل من خلال هذا التأييد الأعمى. وهذا نص ترجمة المقال:

جدعن ليفي هارتس

ترجمة صالح النعامي

حجم التأييد الدولي الذي تحظى به إسرائيل حالياً مثير للحرج تقريباً. ظاهرة الضيوف ذوي المناصب العالية الذين يتوافدون على زيارة إسرائيل، إلى جانب مظاهر الاستقبال الحافل التي يحظى بها المسؤولون الإسرائيليون الذين يزورون عواصم العمل، أمر يستدعي الانتباه. زعماء العالم زاروا إسرائيل، من مستشارة ألمانيا انجيلا ميركيل وحتى المرشح الجمهوري للرئاسة في الولايات المتحدة جون مكين ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، وكل من يريد إحداث صرعة في العلاقات الدبلوماسية يقوم بزيارة إسرائيل، وكأن من لم يزر هذه الدولة يصبح شخصية غير مهمة. بشكل تلقائي كل من يصل إلى هنا يتم أخذه إلى مؤسسة "ياد فاشيم"، التي تخلد ذكرى اليهود الذين قتلوا على أيدي النازية، والى حائط المبكى، والى مدينة "سديروت" التي تتعرض لعمليات القصف بالصواريخ من قبل المقاومة الفلسطينية، هذه المدينة أصبحت محجاً للزائرين ذوي المناصب الرفيعة، بعض الزائرين يتجهون إلى رام الله فقط في زيارة خاطفة لرفع العتب، أما غزة فلا يزورها أحد. وكل الزوار يتنافسون فيما بينهم في إطلاق عبارات التأييد والتعاطف مع إسرائيل، في حين أن أياً منهم لا يتفوه بكلمة واحدة ضد عمليات الاعتقال وعمليات العنف التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وماكنة الدعاية الإسرائيلية تعمل عملها من خلال إجبار كبار الزوار على زيارة "سديروت ".

القاسم المشترك بين إسرائيل وبين كبار قادة الدول الأجنبية الذين يزورونها هو

فوبيا الإسلام (الخوف من الإسلام). إسرائيل نجحت في إعداد خلطة الخوف هذه بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبفعل هذه الفوبيا حققت إسرائيل هذا النجاح الدبلوماسي غير المسبوق، وأصبحت دولة محبوبة. العالم يعانق إسرائيل، على الرغم من أنها الدولة التي تفرض حصاراً ليس له مثيل في التاريخ في وحشيته، وتتبنى بشكل رسمي سياسة الاغتيالات. وباستثناء وزير خارجية روسيا، فإن أياً من كبار الضيوف لم يجد من المناسب الإشارة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة.

لكن هذا الواقع مضلل إلى حد كبير، فالرأي العام في الدول التي يحج قادتها لإسرائيل لا يبدي مثل هذا التعاطف معنا، فإسرائيل في نظر شعوب العالم دولة غير محبوبة وأحياناً منبوذة وبغيضة. العالم يدرك النفاق الذي تعكسه زيارات كبار الضيوف لسديروت التي تبدو كمنتجع سياحي مقارنة مع غزة. هناك شعور بالعدالة الطبيعية يدفع الناس للتعاطف مع نضالات الشعوب المظلومة. ولأن هذه المواجهة تتم بين داوود الفلسطيني وجالوت الإسرائيلي فإن قدرتنا على استمالة الرأي العام في العالم أمراً مستحيلاً. علينا أن ندرك أنه باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض السياسيين، فإن العالم ليس معنا، موجهة التعاطف التي يغرقنا بها بعض كبار الزوار الأجانب ليست حقيقية.

إسرائيل ونخبها السياسية وقعت في خطأ كبير عندما قاست صداقة الدول الأخرى لها بعدم توجيه انتقادات لسياساتها، بحيث تكون هذه الصداقة عمياء. أن أي شخص في العالم الغربي يرى أن إسرائيل مشروع عادل عليه ألا يقبل أخطاءها. فأصدقاؤنا الحقيقيون هم الذين يوجهون الانتقادات الحادة لسياسة إسرائيل الاحتلالية التي تشكل أكثر من غيرها خطراً على مصيرها، بل ويقدمون على خطوات عملية بوضع حد لهذا الاحتلال. لكن هذه مسألة لا يدركها أغلبية السياسيون الذين يظهرون صداقتهم لنا ويتعاطفون معنا.

موقف القادة الأوروبيين مثيرٌ للاستغراب بصورة استثنائية. نحن لا نتحدث عن الولايات المتحدة مع اللوبي اليهودي – المسيحي الموجود فيها، وإنما هي أوروبا صاحبة الآراء والأفكار والمبادئ تلك التي فقدت قدرتها على أن تكون وسيطاً نزيهاً يمارس تأثيره من اجل وضع حد للصراع الذي يشكل خطراً عليها أيضاً. نحن بحاجة لأوروبا والسلام بحاجة لها ولكن أوروبا الرسمية تشيح بوجهها وتكيف خطها تلقائياً مع خط الولايات المتحدة من خلال تعاطفها الأعمى مع إسرائيل ومقاطعتها لغزة. انجيلا مريكل التي استقبلت هنا بكل الحفاوة والاحترام لم تطرح في خطابها بالكنيست أي مسألة خلافية. وهكذا تحول خطابها "التاريخي" إلى خطاب فارغ من المضمون.

مثلها تصرف زميلها في القيادة الأوروبية الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي خلال استضافته لرئيس الدولة شمعون بيرس. أعلام إسرائيل التي رفرفت في الشانزليزية والزاوية الإسرائيلية الفاخرة في معرض الكتب في باريس لم تكن بقادرة على تغطية حقيقة أن نفوس فرنسيين كثيرين قد سئمت الاحتلال. فرار المسؤولين الأوروبيين من ذكر الحصار المفروض على غزة وتجويع وقتل المئات من سكانها يعني ان الساسة الأوروبيين قد فشلوا في تلبية الواجب المنوط بهم سياسياً وأخلاقياً. من يعتقدون أن التدخل الدولي النزيه وحده هو القادرة على إنهاء الاحتلال يصابون بخيبة الأمل واليأس. اجل أوروبا تحديداً التي تحمل مشاعر الذنب المبررة بسبب الكارثة التي لحقت باليهود، كانت ملزمة بأن تهب لمساعدة إسرائيل ولكن بطريقة أخرى. الزيارات الاستعراضية والخطابات الرنانة المتكتكة تعبر تحديداً عن الاستخفاف العميق بإسرائيل – وبالرأي العام في أوروبا.

هذه الصداقة العمياء تتيح لإسرائيل بأن تفعل كما يحلو لها. مرت الأيام التي كان فيها وضع كل بيت متنقل في مستوطنات الضفة الغربية وكل عملية اغتيال تسبقه دراسة دقيقة خشية الانتقادات الدولية. هذا لم يعد قائماً اليوم. إسرائيل تمتلك صلاحية واعتماداً غير محدود للتصرف كما تشاء، أن تقتل وأن تهدم وان تستوطن. أمريكا تنازلت

منذ زمن عن مكانة الوسيط النزية. وها هي أوروبا تسير في أعقابها. كم هو محزن ومثير للاكتئاب هذا الوضع: مع أصدقاء كهؤلاء ليست إسرائيل بحاجة للأعداء تقريباً.

رابط المقال: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/967173.html

« العثمانيون الجدد » يقلقون إسرائيل

سادت حالة من الذهول الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية جراء قرار الحكومة التركية منع إسرائيل من المشاركة في مناورات عسكرية على أراضيها. وعلى الرغم من أن التعليمات صدرت من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لوزرائه وكبار الموظفين بعدم التطرق للقضية على أمل أن يتم تسوية القضية، إلا الصحف الإسرائيلية أولت اهتماماً كبيراً بتحليل تداعيات الخطوة التركية.

ويرى البرفسور درور زئيفي رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة "بن غوريون" يرى أن توقيع تركيا على الاتفاق التاريخي مع أرمينيا، إلى جانب إلغاء مشاركة إسرائيل في التدريبات العسكرية يأتي ضمن توجه إستراتيجي تركي يهدف إلى تحويل تركيا إلى قوة إقليمية في المنطقة. وفي مقال نشره على النسخة العبرية لموقع صحيفة "يديعوت أحرنوت"، قال زئيفي أنه منذ أن تولى حزب "العدالة والتنمية" برئاسة أردوغان مقاليد الأمور في تركيا شرعت تركيا في إعادة صياغة استراتيجيتها الوطنية، دون أن تتخلى عن حلمها بالانضمام للإتحاد الأوروبي. وعزا زئيفي التوجه التركي إلى سببين تاريخيين، وهما: العلاقة المميزة لتركيا مع العالم العربي، وعلاقاتها مع دول القوقاز التي تتحدث اللغة التركية. وأضاف "الغضب العارم الذي عم الشعب التركي خلال وفي أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ساعد حكومة أرودوغان على توجهها لتوثيق علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي". وأشار زئيفي إلى أن أردوغان يمثل قدوم "العثمانيون الجدد"، موضحاً إلى أن الزعيم التركي يخطط

للاستفادة إلى أبعد حد من عمق بلاده الإسلامي والذي أهمل على مدى عشرات السنين من قبل القيادات العلمانية. "التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا يفرض على صناع القرار خفض مستوى العلاقات مع إسرائيل إلى أبعد حد، قيادة الجيش التركي لن تتنازل ببساطة عن العلاقات الخاصة مع إسرائيل، لكنها في المقابل غير قادرة على مواجهة الانتقادات التي توجه لطابع العلاقات الحالي بين تركيا وإسرائيل".

ويتفق الكاتب إيلان باك مع زنيفي في تأكيده على أن الخطوة التركية ضد إسرائيل تأتي في إطار رؤية استراتيجية شاملة. وأضاف في مقال نشرته صحيفة "معاريف" قائلاً "من الصعب تجاهل حقيقة أنه بالذات في الأوقات التي تمد فيها تركيا يدها إلى أعدائها في الماضي، تتخذ الحكومة في أنقرة خطا معادياً، آخذا في التطرف، حيال الحليف الأكبر السابق – إسرائيل. واضح تماما أن الحديث لم يعد يدور عن انفعال عاطفي لحظي في ضوء مشاهد معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة بل عن سياسة فك ارتباط مقصودة ترمي أيضا إلى المس بمكانة الجيش التركي، الخصم الأساس لحكم اردوغان"، على حد تعبيره. وزعم باك أن أردوغان يحاول استغلال الحملة المناهضة لإسرائيل من أجل إيجاد ميزان ردع جديد في مواجهة القوى العلمانية. ويحرض باك حكومته على خوض حملة لإقناع دول أوروبا بعدم السماح بضم تركيا لدول الاتحاد الأوروبي.

من ناحيته حذر رون بن يشاي المعلق العسكري البارز في صحيفة "يديعوت أحرنوت" من التداعيات الإستراتيجية الخطيرة التي تنطوي عليها توجهات تركيا الأخيرة إزاء إسرائيل، سواءً من الناحية العسكرية أو الاقتصادية. وفي مقال نشرته النسخة العبرية للصحيفة، قال بن يشاي "أود أن أذكر أن تركيا المسلمة كانت ولسنوات طويلة حليفة أمينة ووفية لنا، وهذا حدث تحديداً بعد فشل الجهود التركية للتوسط بين إسرائيل وسوريا وتعاظم في أعقاب الحرب على قطاع غزة". وأشار إلى أنه على الرغم من معارضة قيادة الجيش التركي فقد تقلص التعاون العلني والسري بين تركيا وإسرائيل في أعقاب الحرب على القطاع، مشيراً إلى أن الالتفاف الجماهيري

الواسع حول أردوغان سمح له بالمناورة أمام قيادة الجيش. ونوه بن يشاي إلى حجم الخسائر الاقتصادية الضخمة التي ستتكبدها تل أبيب جراء التدهور في العلاقات مع تركيا منوهاً إلى أن تركيا تشتري كل عام معدات عسكرية من إسرائيل بمئات الملايين من الدولارات. وأشار إلى أن تركيا شرعت بالفعل في تقليص اعتمادها على الإنتاج العسكري الإسرائيلي، منوهاً إلى أن تركيا فضلت مؤخراً شراء مقر تجسس من إيطاليا، ورفضت شراء قمر من إسرائيل على الرغم من القمر الإسرائيلي أكثر تطوراً وأقل تكلفة. وأشار إلى أن المسؤولين الإسرائيليين فضلوا عدم التعليق على الخطوات التركية خشية أن يؤدي ذلك إلى استفزاز الأتراك. وأضاف "تركيا لم تعد شريكاً إستراتيجياً أميناً لنا، وهذا يضر بأمننا القومي لأنه يمس بقوة الردع الإسرائيلية أمام كل من سوريا وإيران".

وأوضح بن يشاي أن الخسائر التي تتكبدها إسرائيل بسبب حربها الإجرامية على غزة لا تتوقف على ردة الفعل التركية، بل تتعداها إلى ردة فعل عالمية شاركت فيها دول كثير في أوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا. وحذر بن يشاي من مغبة أن سيناريو تصبح فيه إسرائيل مطاردة من قبل العالم كما طورد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. ودعا بن يشاي الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء ملف الجندي جلعاد شليت المختطف لدى حركة حماس حتى يتسنى وأضاف "لقد بات واضحاً أن الضرر الناجم عن مواصلة حصارنا لغزة كبير جداً وهو أكبر من أي خطر أمني ناجم عن إطلاق سراح مئات المعتقلين الفلسطينيين، من هنا يتوجب إنهاء هذا الملف حتى يتسنى رفع الحصار عن غزة ولا يكون مسوغ لمحاصرة إسرائيل"، على حد تعبيره.

اعترافات صهيونية نادرة وهامة

فوجئ أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب "مباي" الصهيوني عندما أصر زعيم الحزب دفيد بن غورويون، والذي أصبح فيما بعد أول رئيس وزراء لدولة الاحتلال على طرح

قضية استشهاد الشيخ عز الدين القسام على أيدي أفراد قوات الانتداب البريطاني، على جدول أعمال مؤتمر الحزب الذي انعقد في الثاني من ديسمبر من العام 1935. وبينما كان العرق يتفصد من وجنتيه، قال بن غوريون "أنه لأمر خطير جداً، أنها المرة الأولى منذ أن تفجر الصراع بيننا وبين العرب أن يبرز زعيم عربي يحمل فكرة ومبدأ ويضحي بنفسه في سبيلهما، أن هذا التطور ستكون له أبعاد عميقة، وذلك لأن كل الزعماء الذين واجهناهم حتى الآن لا يحظون باحترام جماهيرهم، لمعرفة هذه الجماهير، أن هؤلاء الزعماء يبيعون شعوبهم من أجل مصالحهم الخاصة". ويضيف "أن مقتل القسام يوفر بعداً أخلاقياً لنضال العرب ضد المشروع الصهيوني، وهذا ما كانوا يفتقدونه حتى مقتل القسام، أن الشباب العربي سينظرون إلى القسام كقدوة يرون أنه من الضرورة الاقتداء بها، وهذا ما سيجعل وجودنا في هذه الأرض مرتبطاً باستمرار إراقة الدماء".
هذه الاقتباسات وغيرها نقلها الشاعر والمفكر الصهيوني حاييم غوري في صحيفة "يديعوت احرنوت" الإسرائيلية بتاريخ 3-15-1998، وذلك على لسان الصحافي اليهودي جبرائيل تسفروتي الذي قام بتغطية أحداث المؤتمر المذكور. الرجوع إلى ما قاله بن غوريون هام جداً إزاء الجدل الدائر حالياً في أوساط النخب العربية، والذي تدفع فيه بعض هذه النخب إلى التسليم بالمعايير التي يرى أعداء الأمة أنه يجب أن تتحقق في القيادات التي تتولى مقاليد الأمور في العالم العربي. و لازالت كانت كلمات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ايهود براك بعدما تسرح من قيادة هيئة أركان جيش الاحتلال في العام 1998، تتردد في الفضاء، عندما قال "لو ولدت فلسطينياً لاخترت أن أعمل ضمن حركات المقاومة الفلسطينية". ما العمل إذن ؟ فأعداؤنا لا يحترمون إلا أصحاب المبادئ، الذين يقبلون بالتضحية من أجل هذه المبادئ، وليس الذين يوائمون أنفسهم مع إرادة أعدائهم. لقد استهجنت وسائل الأعلام الصهيونية عندما كان موشيه ديان الذي شغل منصب وزير للدفاع والخارجية ورئيس أركان جيش الاحتلال، يصر على قضاء الساعات الطوال في الحديث إلى أعضاء خلية حركة "فتح" التي نفذت عملية "الدبويا" في الخليل في العام 1981، والتي قتل فيها عدد كبير من

المستوطنين، وذلك في الزنزانة التي كانوا يعتقلون فيها، ويعبر لكل من قابله عن إعجابه بجرأة هؤلاء الشباب وقوة شكيمتهم. ويفرد يعكوف بيري الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الإسرائيلية "الشاباك"، وهو الجهاز الذي يتولى الجهد الأساس في محاربة حركات المقاومة، مجالاً للحديث في كتابه "القادم لقتلك" عن إعجابه الشديد بشخصية القائد المجاهد الشيخ صلاح شحادة القائد العام السابق لـ "كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحركة حماس، وذلك بعد أن عجز التعذيب البشع الذي تعرض له على مدى 200 يوم متواصلة في أقبية التحقيق الصهيونية وعلى أيدي العشرات من محققي "الشاباك" عن كسر قناته وتحطيم إرادته وظل محتفظاً بوقاره ورزانته في هذا الجو الكئيب، ورفض الاعتراف بأي من التهم الموجهة اليه، على الرغم من أن الكثيرين قد شهدوا عليه. ويقول شمؤيل رومح وهو الذي تولى قيادة "الشاباك" في قطاع غزة عند اندلاع الانتفاضة الأولى أنه أدرك منذ اندلاع هذه الانتفاضة وانضمام حماس إليها أن تحدياً وجودياً بات يهدد إسرائيل. ولا تتمثل الحساسية الشديدة التي تبديها الدولة العبرية إزاء فوز حماس فقط في برنامج المقاومة الذي تمارسه الحركة، بل وبشكل أكبر في دور الحركة الأساسي في أسلمة المجتمع والمقاومة الفلسطينية. ويقول الجنرال بنيامين بن اليعاز وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أن حركة حماس تتحمل المسؤولية عن كل العمليات الاستشهادية التي نفذتها حركة "فتح" وقوى اليسار الفلسطيني، مشيراً إلى أن حماس قد قضت عملياً على الطابع العلماني للمقاومة الفلسطينية الذي كان سائداً. ويعتبر الجنرال عاموس مالكا الرئيس الاسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن أخطر ما يواجه إسرائيل في المستقبل هو تعاظم ظاهرة "أسلمة المجتمع" الفلسطيني. وينتقد مالكا دوائر صنع القرار السياسي في تل ابيب لتقصيرهم في التوصل لتسوية سياسية نهائية مع منظمة التحرير، ليس فقط لحل الصراع بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال، بل أيضاً لوقف عملية أسلمة المجتمع الفلسطيني، على حد قوله. أذن هؤلاء هم العرب الذين يحترمهم الإسرائيليون ويخشونهم.

الحجاب الذي أفزع الموساد

من المثير الاستماع إلى انطباعات السياح الإسرائيليين الذين يزورون دول جنوب شرق آسيا والجمهوريات الإسلامية التي كانت جزء من الإتحاد السوفياتي. فأكثر ما يلفت أنظار هؤلاء السياح - كما يتحدثون إلى وسائل الإعلام العبرية - هو الميل الجارف نحو التدين في أوساط المسلمين في هذه المناطق. أحد هؤلاء السياح، وهو ضابط استخبارات متقاعد، ذهل عندما فوجئ أثناء تجوله في جنوب الفلبين بوجود عدد من الأطفال وهم يتوضئون للصلاة على ضفاف احد الأنهار هناك. وسائح آخر، وهو موظف كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية يعتبر أن ما شاهده أثناء تجوله في جمهورية كازخستان، يجب أن يثير القلق. فقد صعق هذا السائح من العدد الكبير للمدارس الدينية المنتشرة في مدن وبلدات وقرى هذه الجمهورية. ويعرض صور ألتقطها لعشرات الأطفال وهم يفترشون الأرض أثناء درس لتحفيظ القرآن في إحدى هذه المدارس. أما أكثر ما لفت أنظار إحدى المستشرقات الإسرائيليات، فكان الإقبال المتزايد على تعلم اللغة العربية من قبل المسلمين في الدول ذات الأغلبية الإسلامية، أو في أوساط الأقليات الإسلامية من أجل تمكين النشء على تعلم أمور دينهم. وتعتبر هذه المستشرقة أن ما شاهدته يمثل بالنسبة لها دليلاً على حجم التحديات التي ستواجه الدولة العبرية في المستقبل، مشددة على أن التجربة دلت على أن هناك علاقة طردية بين ميل المسلمين للتدين وموقفهم العدائي والرافض للدولة العبرية. إبراز هذه الانطباعات جاء في الوقت الذي أبدى فيه قسما الأبحاث في كل من جهاز "الموساد"، وشعبة الاستخبارات العسكرية قلقاً كبيراً إزاء ما أسمياه "ظاهرة أسلمة المجتمعات في العالمين العربي والإسلامي". وأكثر مظاهر الأسلمة التي تقض مضاجع "الموساد" هو ازدياد الإقبال على ارتداء الجلباب. وتنقل مصادر إسرائيلية عن كبار موظفي "الموساد" قولهم أن ما يحدث في مصر يصلح لكي يكون معياراً لقياس ظاهرة "اسلمة" المجتمعات الإسلامية. ويؤكدون في " الموساد " أن كل من يتجول في شوارع القاهرة

وغيرها من المدن المصرية، ويرى مدى إقبال النساء المصريات على ارتداء الحجاب، يتوجب ألا يفاجأ من حجم التأييد الذي حظي به الإسلاميون في الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر. ويشددون في "الموساد" على أن ما ينطبق على مصر ينطبق على معظم البلدان العربية والإسلامية. ويتفق القائمون على الموساد وغيرها من الأجهزة الاستخبارية وأوساط التقدير الإستراتيجي في الدولة العبرية على أنه كلما زاد ميل المجتمعات العربية والإسلامية نحو الأسلمة، كلما تعاظم رفض هذه المجتمعات للدولة العبرية، وأبدى أبناؤها استعداداً للعمل ضدها .وللتدليل على حجم الفزع الذي يشعر به الصهاينة إزاء ميل نساء المسلمين نحو الجلباب نذكر هنا ما قاله شمعون بيريس عند تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994، وكان وقتها يشغل منصب وزيراً للخارجية، حيث قال متحمساً لإقامة السلطة "أنه يكفي إسرائيل أن وجود هذه السلطة سيؤدي إلى ازدياد نساء غزة اللاتي سيخلعن الجلباب ويسرن كاشفات الرأس" (معاريف 23/ 11/ 1994). لكن ظن بيريس خاب.

هل يمكننا المواجهة بدون « العبرية »

تلقيت قبل مدة اتصالاً من نبيل الصوفي رئيس تحرير صحيفة "الصحوة" التي تصدر في العاصمة اليمنية صنعاء، الذي لم تكن تربطني به سابق معرفة. فقد عرض علي الصوفي أن أقوم بترجمة وثائق باللغة العبرية تتعلق بدور الخارجية الأمريكية في تهجير يهود اليمن إلى إسرائيل. اللافت للنظر أن الصحيفة تحتفظ بهذه الوثائق المهمة منذ فترة ولم يجدوا في طول اليمن وعرضها من يترجمها إلى اللغة العربية. اللهفة كانت بادية على نبرة الصوفي واستحثني بشكل خاص أن أسرع في ترجمة الوثائق التي أرسلها مصورة على البريد الالكتروني، على أن أقوم بعملية الترجمة والطباعة في غضون ساعتين أو ثلاثة على أكثر تقدير حتى يتسنى نشرها في عدد الصحيفة المقبل. هذا الاتصال أثار الشجون في نفسي، فكيف ببلد مثل اليمن الذي احتفظ ومازالت بجالية

يهودية كبيرة لا يوجد فيها من يقدر على ترجمة وثائق نشرت بلغة عبرية ذات صياغة صحافية يمكن التعامل معها بشكل يسير ؟؟؟!!!!! وكما أخبرني الصوفي فإنه لولا صحافي عربي مقيم في عمان وهو صديق لكلينا، أرشده أن يتصل بي، لظلت الوثائق حبيسة مكتبة الصحيفة دون أن تجد طريقها للنشر واطلاع الجمهور اليمني عليها. قصارى القول إن على العالم العربي أن أراد النجاح في مواجهته الحقيقية مع إسرائيل أن يولي الشأن الإسرائيلي الاهتمام المطلوب .وأول منازل هذا الاهتمام يجب أن يكون الاهتمام باللغة العبرية التي عبرها يمكن الإحاطة بآلية التفكير الصهيوني وإدراك مرامي السياسة الإسرائيلية الحقيقية في كل المجالات. فالحملات الاستعمارية على العالم العربي أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين قد سبقها جهد كبير قام به المستشرقون الأوروبيون الذين قاموا بترجمة أمهات الكتب العربية وأدركوا السمات النفسية والثقافية للإنسان العربي، وكل هذا بعد أن أتقنوا اللغة العربية وآدابها. فمتى ندرك ما أدركوا ؟!!!!!!

اندفاع العرب التطبيع..... كما تفسره إسرائيل وتوظفه

تدافع العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة لتطبيع علاقاتها مع الدولة العبرية،فاجأ حتى عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين .ففي بادئ الأمر لم يستوعب عدد من وزراء الحكومة الإسرائيلية الميل العربي الرسمي للتطبيع، في الوقت الذي تمارس فيه الدولة العبرية هذا القدر من الإجرام ضد الشعب الفلسطيني. وسبق لرئيس الحكومة الإسرائيلي السابق ايهود أولمرت يقول "أنني أقر بالشعور بالمفاجأة بسبب حرص أنظمة الحكم في العالم العربي على تطبيع علاقاتها معنا، بالذات في الوقت الذي تعمل فيه حكومتنا على استخدام أكبر قدر من القوة للقضاء على انتفاضة الأقصى، وتجريد الفلسطينيين من كل مصدر يمكنهم من مواصلة الكفاح ضد وجودنا في الضفة الغربية وقطاع غزة". أما وزيرة الخارجية السابقة تسيفي ليفني ليفني فتقول

"حتى عندما كان يتملكني التفاؤل وأقع أسيرة أحلامي الوردية، لم أكن أتصور أن نفاجأ بهذا القدر من المؤشرات على الرغبة العربية بالتطبيع معنا، على الرغم من الحرب التي لا هوادة فيها التي شنتها حكومتنا الحالية في سبيل إخماد جذوة انتفاضة الأقصى، وتوظيفها كل أدوات القوة من أجل تحقيق هذا الهدف". لم يدم طويلاً الشعور بالمفاجأة لدى دوائر صنع القرار في الدولة العبرية حيال الميل العربي الرسمي للتطبيع مع إسرائيل، وسرعان ما تمت بلورة تفسير لهذا الميل. ومن الأهمية بمكان أن نقف على التفسير الذي قدمه الجنرال جيورا ايلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، بوصفه أهم مرجعيات اتخاذ القرار في الدولة العبرية، للحرص العربي على التطبيع مع الدولة العبرية. فايلاند يرى – في تقرير قدمه لحكومة شارون - أن الحرص العربي الرسمي على التطبيع موجه في الأساس للإدارة الأمريكية. وحسب ايلاند فإن العديد من أنظمة الحكم في العالم العربي ترى أنه من أجل استرضاء الإدارة الأمريكية التي جعلت على رأس أولوياتها تغيير الأنظمة الحاكمة كوسيلة لضمان مصالحها في المنطقة، فإن هذه الأنظمة ترى أن عليها التقرب مع إسرائيل وبشكل لافت. ومن اللافت للنظر أن أيلاند يرى أن محاولة بعض أنظمة الحكم في العالم العربي استرضاء واشنطن لا يقتصر على التطبيع، بل أيضا في حرص بعض الدول العربية في لعب دور في خطة "فك الارتباط" التي تضمنت تفكيك المستوطنات اليهودية في قطاع في أيلول 2005، وبالذات مصر والأردن. ويرى ايلاند أن الحكومة المصرية – على سبيل المثال – أصرت في حينه على لعب دور في تنفيذ خطة "فك الارتباط" لإقناع الإدارة الأمريكية باستثناء نظام الحكم في مصر من التغييرات التي تزمع واشنطن القيام بها ضمن جهودها لـ "مقرطة" المنطقة. وهناك من صناع القرار في الدولة العبرية من يرى أن الميل العربي الرسمي نحو التطبيع هو ترجمة للشعور بالعجز العربي إزاء أي امكانية لدفع إسرائيل لتغيير سياساتها بالقوة. فهذا هو وزير الأمن الداخلي الأسبق جدعون عيزرا، يعقب ساخراً على الحرص العربي على التطبيع، ويقول "لقد قرب اليوم الذي سيضطر فيه زعماء العرب للحجز مسبقاً حتى توافق إسرائيل على طلباتهم بزيارتهم لها". ويضيف

"لم يحاول العرب تطبيع علاقاتهم معنا إلا بعد أن ينسوا تماماً من إمكانية إلحاق الهزيمة بنا وبدولتنا، هذا التطبيع تجسيد بالتسليم العربي الرسمي بالحقائق التي ارستها الحركة الصهيونية فوق هذه الأرض". الذي يثلج صدور الصهاينة هو حقيقة أن الحرص العربي على التطبيع يتزامن مع انعدام وجود أي توجه عربي لتعديل موازين القوى الاستراتيجية مع الدولة العبرية. فقد نقلت صحيفة الصفوة "هارتس" في عددها الصادر بتاريخ (18-1-2005) عن هيئة أركان جيش الاحتلال قولها أن الخطة التسليحية للجيش المصري تلائم فقط الحروب السابقة، ولا يمكنها أن تشكل خطراً على الدولة العبرية في المستقبل. التطبيع لعزل المقاومة لا ينتمي شارون إلى أولئك الذين يؤمنون بفكرة "الشرق الأوسط الجديد"، بل على العكس تماماً.فشارون يحمل آراءاً عنصرية بالغة التطرف تجاه العرب، ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا ما يرويه المعلق الإسرائيلي بن كاسبيت الذي يقول أن شارون دائما ينهي كل حديث يتناول العلاقة مع العرب بالقول بكثير من الاستعلاء والعنصرية "في نهاية المطاف، محظور علينا ان ننسى بان الحديث يدور هنا عن العرب ". ويفسر عومري شارون نجل شارون ذلك بالقول أن أهمية تطبيع العلاقات مع العالم العربي تكمن في أنها تساهم في عزل حركات المقاومة الفلسطينية وتقلص من حجم الفضاء الذي تستفيد منه هذه الحركات في العالم العربي. ويشير شارون الابن إلى أنه بفعل الاتصالات مع بعض الدول العربية فقد تقلصت قدرة حركات المقاومة الفلسطينية - على سبيل المثال - على تجنيد الأموال اللازمة لمواصلة عملياتها ضد إسرائيل. في نفس الوقت فإن إسرائيل تستفيد من أجواء التطبيع في محاولة التأثير على ما يجري في الساحتين السورية واللبنانية. ولعل أقل ما يذكر هنا هو التأكيد الإسرائيلي على اتصالات أجراها مسؤولون إسرائيليون مع قيادات لبنانية من أجل العمل على أن يصدر البرلمان اللبناني عفواً عن عناصر جيش جنوب لبنان الذين فروا لإسرائيل في أعقاب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في العام 2000. يرى الإسرائيليون أن الدور المصري والأردني في خطة "فك الارتباط"، هو الذي فتح الباب أمام بقية الحكومات العربية لتطبيع علاقاتها مع

الدولة العبرية.ويؤكد العديد من كبار المسؤولين الإسرائيليين على أن الدور المصري والأردني يساعد إسرائيل على تحقيق أهدافها من خطة "فك الارتباط". فتل ابيب تتعاطى مع الدور المصري والأردني في هذه الخطة كبديل عن الدور الفلسطيني الرسمي، الأمر الذي يضفي صدقية على مزاعم إسرائيل بأن هذه الخطة "أحادية الجانب". تعي الدولة العبرية أن انضمام الطرف الفلسطيني كشريك في هذه الخطة يعني الربط بينها وبين خطة "خارطة الطريق"، التي تلزم إسرائيل – لو من ناحية نظرية - بإخلاء مزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية . الذي يبعث على الارتياح الإسرائيلي هو حقيقة أن كلاً من الأردن ومصر تواصلان التنسيق مع تل أبيب في تنفيذ خطة "فك الارتباط" على الرغم من إعلان إسرائيل لأهدافها من تنفيذ هذه الخطة. فقد سمع العالم، كله، دوف فايسغلاس كبير مستشاري شارون الذي أعلن في حينه أن خطة "فك الارتباط" جاءت للقضاء على أي فرصة لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية في المستقبل. ولم تؤثر تأكيدات وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز على أن "فك الارتباط" تأتي لإعطاء "طفرة غير مسبوقة" للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية على خطط كبار المسؤولين الأمنيين في القاهرة لمواصلة التنسيق مع نظرائهم الإسرائيليين حول هذه الخطة، مع العلم أن تصريحات موفاز هذه أصبحت واقعاً تشهده الضفة الغربية حالياً. وهناك ارتياح إسرائيلي من تعاطي الحكومة المصرية مع "فك الارتباط " كما لو كان انسحاباً حقيقياً لجيش الاحتلال من قطاع غزة، مع أن هذا الجيش سيواصل سيطرته على أجواء وحدود ومياه قطاع غزة الإقليمية، الأمر الذي يتحول معه القطاع إلى سجن كبير. موفاز قال أكثر من مرة أنه يرى في قبول مصر والأردن بلعب دور في "فك الارتباط" على الرغم من الأهداف الإسرائيلية المعلنة منها، وسيلة ضغط على الجانب الفلسطينيين للتعاطي مع هذه الخطة والتسليم بالحقائق التي تفرضها على الأرض. هناك مفارقة تكمن في حقيقة تزامن الحرص العربي على التطبيع مع تعدد المؤشرات التي تؤكد أن المجتمع الإسرائيلي يتجه بقوة نحو مزيد من التطرف والشوفينية بشكل محرج لكل الذين تذرعوا بدور في

دفع إسرائيل للتسوية. الذي تتجاهله أنظمة الحكم العربية هو حقيقة أن انعدام وجود بدائل لدى العرب، غير التهافت على التطبيع، يدفع الإسرائيليون لمزيد من التشدد. فرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يملك تأويلاً للغزل المصري والتطبيع العربي، حيث يقول "حرص العرب على استرضائنا وإقامة العلاقات معنا مظهر من مظاهر انتصار المشروع الصهيوني، لكن على إسرائيل ألا تدفع أي ثمن ذلك لهم لقاء ذلك".